

طريق الفن المضيء في مصر من القرن التاسع عشر

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

١٨٤١ - ١٨٩٠



دكتور جميل السيد الطويل

طوائف الشرف في تربية الفقهاء

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

١٨٤١ - ١٨٩٠

تأليف

دكتور نبيل السيد الطوخي



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٩

طوائفُ الحرفِ في مدينة القاهرة
في النصف الثاني من القرن التاسع عشر
١٨٤١ - ١٨٩٠

الطوخي، نبيل السيد.
طوائف الحرف في مدينة القاهرة في النصف
الثاني من القرن التاسع عشر: (١٨٤١ - ١٨٩٠) /
تأليف: نبيل السيد الطوخي. - القاهرة : الهيئة
المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩
٢٤٠ ص ؛ ٢٤ سم. -
تدمك ١ ٧٣٣ ٤٢٠ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الحرفيون المصريون.
٢ - الحرف.
(١) - العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٤٣٤ / ٢٠٠٩

I.S.B.N- 978 - 977 - 420 - 733 - 1

ديوى ٣٠٥,٥٥٣

الإخراج الفني

عمر حماد على

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَعَلَّمْنَاهُ صِنْعَةَ لُبُوسٍ لَّكُمْ لْتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ
فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾

صدق الله العظيم

﴿سورة الأنبياء: الآية رقم (٨٠)﴾

إهداء

**إلى روح والديَّ
الذين علماني حب الله والوطن**

المقدمة

لم يحظ موضوع طوائف الحرف فى مدينة القاهرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (١٨٤١-١٨٩٠) بعناية كافية من قبل الباحثين الذين تناولوا دراسة الطوائف فى مصر بشكل عام على مدار القرن التاسع عشر، ولذلك كان اختيارى لدراسة هذا الموضوع دراسة تفصيلية من كافة النواحي حيث إن دراسته تساعد على إلقاء الضوء على جانب مهم من جوانب المجتمع القاهرى فى تلك الفترة التى شهدت نهايتها نهاية نظام الطوائف فى مصر.

أما عن سبب اختيارى لمدينة القاهرة بالذات فى تلك الفترة، فلأن القاهرة كان بها عدد كبير من أرباب الحرف والصنائع بالإضافة إلى طوائف التجار وطوائف العاملين فى النقل والمواصلات، كما كان لطوائف الحرف بالقاهرة نشاط بارز وملاموس حيث تركت بعض الطوائف بصمات واضحة فى الأحياء التى انتشرت فيها صناعة معينة أو حرفة معينة إلى حد إطلاق اسم المكان على اسم الحرفة كحى النحاسين على سبيل المثال وحارة السقاين.

وكان تحديد عام ١٨٤١ بداية للبحث لأنه العام الذى شهد بدء إلغاء نظام الاحتكار فى مصر وبداية فرض نظام الحرية الاقتصادية مما كان له أثره فى عودة طوائف الحرف إلى ما كانت عليه قبيل نظام الاحتكار ، أما عام ١٨٩٠ كنهاية للبحث لأنه العام الذى انتهت فيه تلك الطوائف قانونياً على أثر الأمر الصادر فى ٩ يناير سنة ١٨٩٠ الذى قرر حرية احتراف أية مهنة ، دون اشتراط أن يكون المحترف صبيئاً متمرنأً، فمهد بذلك السبيل لقيام الجماعات الاختيارية بين أهل الحرفة الواحدة ، وكذلك نقابات العمال الحالية. وقد قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة ، وتناولت فى التمهيد أوضاع طوائف الحرف فى مدينة القاهرة قبيل عام ١٨٤١.

أما الفصل الأول: فقد تناولت فيه التنظيمات الداخلية لطوائف الحرف، حيث كانت كل طائفة تتكون في هيكلها من ستة عناصر وهم الصبى، والعريف، والمعلم أو الأسطى، والمختار، والنقيب، والشيخ وعرضنا لهم بالتفصيل.

وفى الفصل الثانى: تناولت الصناعات الحرفية في مدينة القاهرة، حيث قمت بعرض لأعداد طوائف الحرف وتصنيفها، وأهم الصناعات الحرفية التى تنوعت فكان منها ما يتعلق بالصناعات الغذائية مثل صناعة الزيوت، وما يتعلق بالصناعات المتعلقة بالكساء مثل صناعة الغزل والنسيج والصبغة والتطريز، أو ما يتعلق بالصناعات الخاصة بالسكن والتأثيث مثل نجارة الأثاث وصناعة الحصر، كما عرض الباحث لحرف الخدمات اليومية مثل طائفة الحمامة وطائفة السقاين .

ثم تعرضت فى الفصل الثالث للصعاب التى واجهت أصحاب الحرف حيث تعددت الصعاب التى واجهت الحرفيين فى تلك الفترة ما بين الضرائب التى أرهقتهم ، إلى جانب مزاحمة الأجانب لهم، وتطور حياة الطبقتين العليا والوسطى، هذا إلى جانب صعاب أخرى تمثلت فى الكوارث التى ألمت بالحرفيين من حرائق وسرقات.

وخصص الفصل الرابع: لدراسة السلطة وطوائف الحرف، حيث كانت السلطة تتدخل بطريقة أو بأخرى فى شئون الطوائف إما بالتوجيه أو العقاب وذلك من خلال وضع ضوابط للعمل، ومعاينة الخارجين على القانون، وتخفيف الضرائب أحيانا لامتناع غضب الحرفيين، وتحديد الأسعار لتحقيق قدر من التوازن الطبقي فى إطار فلسفة الاقتصاد الحر إلى حد بعيد، ثم عرض الباحث فى نهاية هذا الفصل لدور السلطة فى تصفية طوائف الحرف.

وتناولت فى الفصل الخامس: الحياة الاجتماعية لطوائف الحرف، وحاول الباحث إلقاء الضوء على الحياة الاجتماعية للطوائف من خلال عرض للاحتفالات الأسرية التى تمثلت فى الاحتفال بالزواج أو بمولد طفل وختانه، كما عرض الباحث لعلاقة الحرفيين بالطرق الصوفية، ومساهمة طوائف الحرف فى الاحتفالات العامة والخاصة، وأخلاق الحرفيين ومستوى معيشتهم.

وعرضت فى خاتمة الدراسة: تقييما شاملا للنتائج التى تم الوصول إليها، وقد اعتمدت فى هذه الدراسة على الوثائق غير المنشورة المودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، وهى كثيرة ومتنوعة ومنها سجلات المعية السنية، وسجلات ديوان الداخلية، ومحافظ داخلية، وسجلات ديوان مجلس الأحكام، وسجلات ديوان خديوى، وسجلات ومحافظ ضبطينية مصر، ومحافظ الأبحاث ، وغير ذلك من الوثائق التى أمدت الباحث بكثير من المعلومات التى كان لها أثر كبير فى إلقاء الضوء على العديد من جوانب هذا الموضوع، كما اعتمد الباحث على الوثائق المنشورة فى بعض الكتب الوثائقية ومن أهمها كتاب تقويم النيل لأمين سامى وكتاب سليم خليل النقاش،

مصر للمصريين ، كما كان لتقارير القناصل دور مهم فى إمداد البحث بالمعلومات الهامة ومنها تقرير بورنج ودو هاميل، وتقرير كرومر عن عام ١٩٠١، ١٩٠٥.

أما المصادر العربية والمترجمة فكانت على درجة كبيرة من الأهمية إذ زودت الباحث بمعلومات غنية لها قيمتها ومن أهم هذه المصادر على مبارك فى كتابه المهم الخطط التوفيقية، وعبد الرحمن الجبرتي ، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، وما كتبه جومار عن وصف مدينة القاهرة ، أما كتاب إدوارد وليم لين ، المصريون المحدثون فكان بمثابة وثيقة حية جعلت الباحث يعيش مع الحرفيين ويسمع أصواتهم وضحكاتهم ولذلك فهذا الكتاب يعد مصدرا على درجة كبيرة من الأهمية لكل باحث فى تاريخ المجتمع القاهري فى القرن التاسع عشر، كما اطلع الباحث واستفاد من المذكرات التى كتبها معاصرو تلك الفترة، وعلى الرحلات والأسفار التى احتوت على مادة علمية حية ومثيرة وجذابة ومنها رحلة بيرتون إلى مصر والحجاز، ورحلة الأمير ردولف إلى الشرق (مصر والقدس).

أما المراجع العربية والمترجمة فاحتوت على معلومات لها قيمتها استفاد الباحث منها، وما من مرجع رجع إليه الباحث إلا واستفاد منه، لكن هناك دراسات متخصصة أضاءت الطريق للباحث ومن هذه الدراسات ، دراسة جبريل بير عن طوائف الحرف المصرية فى الأزمنة الحديثة والذى طبع فى عام ١٩٦٤، ومقالته المهمة عن تدهور واختفاء طوائف الحرف والمنشورة فى كتابه دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة فى عام ١٩٦٩، والذى قام بترجمته الدكتور عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال فى عام ١٩٧٦، ودراسة الأستاذ الدكتور صلاح أحمد هريدى عن الحرف والصناعات فى عهد محمد على والتى نشرها فى عام ١٩٨٥، كما استفاد الباحث أيضا من دراسة الدكتور عبد السلام عبد الحليم عامر عن طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ والتى نشرها مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر عام ١٩٩٢، واطلع الباحث على عدد من الرسائل الجامعية، أهمها رسالة أحمد محمد حسن الدماصى عن سقوط نظام الاحتكار فى مصر الحديثة وأثره فى تطورها الاقتصادى ١٨٤٠ . ١٨٨٢ وهى رسالة دكتوراه غير منشورة بقسم التاريخ بآداب القاهرة ١٩٨٩.

كما كان لدوريات تلك الفترة دور كبير فى إمداد الباحث بمادة علمية لها قيمتها ومن أهم الدوريات التى اطلع عليها الباحث، الوقائع المصرية وكذلك التنكيث والتبكيث طبعة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر عام ١٩٩٤، وكذلك مجلة الأستاذ (جزءان) التى احتوت على مادة علمية لها قيمتها، وبتحليل الأستاذ الدكتور عبد المنعم إبراهيم الجميى طبعة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر عام ١٩٩٤، كما استفاد من كل البحوث والمقالات التى تناولت فترة الدراسة.

ويطيب لى أن أوجه الشكر إلى من كان لهم فضل معاونتى فى إخراج هذه الدراسة وبخاصة السادة العاملين بدار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة، ودار الكتب المصرية

وخصوصا قسم الدوريات والمراجع، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية، والجمعية الجغرافية، والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، والمجمع العلمى المصرى، ومكتبة جامعة القاهرة، ومكتبة جامعة عين شمس، ومكتبة كلية الآداب جامعة المنيا.

كما يسرنى أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى وعرفانى بالجميل لأستاذى الفاضل العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ عاصم الدسوقي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر والعميد السابق لكلية الآداب - جامعة حلوان، الذى شرفنى بالتلمذة على يديه عندما قبل الإشراف على هذه الدراسة، ومنحنى من علمه ووقته وجهده الكثير، وكان لتوجيهاته السديدة أبلغ الأثر فى إنجاز هذه الدراسة على هذا النحو ، ويسعدنى أن أتوجه بعظيم شكرى وخالص تقديرى إلى أستاذى الجليلين الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم إبراهيم الجميعى أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بآداب الفيوم والأستاذ الدكتور/ صلاح أحمد هريدى أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بآداب دمنهور، لما تفضلا به من ملاحظات وآراء عندما اشتركا فى مناقشة وتقييم هذه الدراسة وأجازاها لدرجة الدكتوراه فى الآداب «تاريخ حديث ومعاصر» بتقدير مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة وذلك باستراحة جامعة المنيا بالقاهرة يوم ١١ / ٧ / ٢٠٠١.

كما يسرنى أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى زوجتى الدكتورة/ نيفين أحمد عرفه مدرس الوثائق والأرشيف بجامعة الأزهر التى كانت خير عون ومشجع لهذا العمل.

ولا يفوتنى أيضاً أن أقدم أسمى معانى الشكر والتقدير إلى من كان لهم الفضل فى إخراج هذا العمل إلى حيز النور وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور/ ناصر الأنصارى رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأستاذ الدكتور/ محمد الجوادى رئيس الإدارة المركزية للنشر بالهيئة المصرية العامة للكتاب، وإلى جميع العاملين بالهيئة المصرية العامة للكتاب.

وأخيرا أرجو أن يساهم هذا الكتاب فى إلقاء الضوء على جانب مهم من جوانب المجتمع القاهرى فى القرن التاسع عشر، والله نسأل أن يوفقنا إلى خدمة تاريخ وطننا العزيز.

والله ولى التوفيق ...

د. نبيل السيد الطوخى

الهرم فى ١٠ / ٣ / ٢٠٠٨.

تمهيد

تعددت الآراء حول نشوء الطوائف والأصناف، فبينما يرد البعض أصولها إلى العصر الفرعوني^(١) فإن البعض الآخر يردها إلى العصر الرومانى^(٢)، على حين يعتقد آخرون أن هذا النظام يرجع ظهوره إلى القرن العاشر الميلادى^(٣).

ولا يعني هنا التعرف على الأصول البعيدة لهذه النشأة، وهل هى امتداد لهذا النظام أو ذاك، لكن يمكننا القول أن أول ظهور لهذا النظام بصورة بارزة ومرتبطة كان فى عهد الأيوبيين إذ انتظم أرباب الحرف المختلفة فى نقابات خاصة بهم، وفى عهد المماليك أخذ هذا النظام صفة الثبات والاستقرار إذ أصبح يحدد عدد هذه النقابات أو الطوائف ومعاملاتهم فيما بينهم بعضهم ببعض، وفيما بينهم وبين الجمهور^(٤).

وفى فترة الحكم العثمانى استمر نظام طوائف الحرف فى مصر، لأنه يتمشى مع سياستهم فى المحافظة على الحالة التى يجدونها فى البلاد المفتوحة قدر المستطاع، ولأنه يتمشى من جهة أخرى مع عزوف العثمانيين عن التدخل فى حياة السكان، وتركهم يتدبرون أمورهم بأنفسهم^(٥).

(١) إلياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩، المجلد الأول، القاهرة، مكتبة مدبولى ١٩٩٠، ص ١٢٦.

(٢) عاصم الدسوقي: دراسات فى التاريخ الإقتصادى، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتاب الجامعى ١٩٨١، ص ٧٢، حسين محمد أحمد يوسف: النقابات فى مصر الرومانية «دراسة وثائقية» سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ١١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨، ص ٥١ وما بعدها.

(٣) برنارد لويس: النقابات الإسلامية: ترجمة عبد العزيز الدورى، مجلة الرسالة، العدد ٣٥٥، السنة الثامنة الموافق ٢٢ إبريل سنة ١٩٤٠، ص ٦٩٦.

(٤) إميل فهمى شنودة: تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة، دار الكاتب العربى ١٩٦٧، ص ٣١، ليلى عبد اللطيف أحمد: دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى بمصر ١٩٨٠، ص ٥٩.

(٥) السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى ١٥١٧-١٨٨٢، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٠، ص ٤٧، ٤٨.

وأخذ المجتمع المصرى يخضع لخصائص الحكم العثمانى وخاصة فيما يتعلق بمفهوم الدولة واختصاصاتها، إذ كانت مسئوليات الدولة عند العثمانيين لا تتعدى حدود جمع الضرائب، والدفاع عن الولايات ضد الأخطار الخارجية، والفصل فى الخصومات بين الناس، أما جوانب الحياة الأخرى فى المجتمع من ثقافية وصحية واقتصادية فلم تكن تدخل فى اختصاصات الدولة ولقد ترتب على فهم العثمانيين لمسئوليات الحكم. ظهور المحلية أى أن يقوم الأفراد فى قطاعات المجتمع المختلفة بتنظيم حياتهم بعيداً عن تدخل الدولة وإشرافها، ففى المدن كان الناس ينتظمون فى طوائف حسب مهنتهم، وكل طائفة تضم أصحاب المهنة الواحدة ولها رئيس يسمى شيخ الطائفة، وهو يتولى تنظيم شئونها، والفصل فى الخصومات بين أفرادها، وتنظيم العلاقة بينها وبين الحكومة، وكان من شأن تلك «المحلية» انعدام فكرة المواطن والمواطنة حيث يكون ولاء الفرد للدولة^(١) إذ وفرت الطوائف لأعضائها رعاية اجتماعية ودينية أعانتهم على تحمل أعباء الحياة^(٢).

كان الحرفيون ينتظمون فى طوائف، وكان داخل كل طائفة تدرج هرمى على رأسه الشيخ يليه فى المنصب المعلم، ثم الصانع ثم التلميذ، ولكل طائفة تقاليدها وعاداتها الخاصة بها، وكانت القاهرة تمثل أكبر مراكز الصناعة الحرفية فى القطر المصرى^(٣). أما بالنسبة للنشاط الصناعى فى ظل الحكم العثمانى فقد كانت أحوال الصناعة متدهورة بشكل عام نظراً للركود الذى انتاب البلاد وقتئذ، وكان له أثره فى تأخر الصناعة وبخاصة فى القرن الثامن عشر، فلم تكن تزيد على بعض أنواع النسيج والأغذية وبطرق بدائية عتيقة^(٤).

وتركزت كل حرفة فى حى قائم به، فهناك أحياء للصاغة والبزازين والحدادين والسروجية والنحاسين. وهذه الحقيقة تنطبق على المراكز الصناعية، كما أنها لم تكن من خصائص هذا العهد بل ترجع إلى أقدم العصور حيث كانت الفسطاط أولاً ثم القاهرة ثانياً مقسمة إلى أحياء كل منها له حرفته ويتركز فيه المشتغلون بها، وإذا ذكرنا أن المشتغلين بحرفة واحدة كانت تضمهم طائفة واحدة، أمكن أن نلمس العلاقة بين هذا التركيز وبين نظام الطوائف^(٥).

(١) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ١٥، ١٦.

(٢) فاطمة الحمراءوى: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد الحملة الفرنسية، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ بآداب القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٠٧.

(٣) لوتسكى: تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيفة البستاني، مراجعة يورى روشين، دار التقدم، موسكو ١٩٧١، ص ٢٢.

(٤) صبحى وحيدة: فى أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٠، ص ٩٧ ومن الملاحظ بشكل عام أن الحرف الصناعية آنذاك ظلت فى مرحلة بسيطة أولية باستثناء حرفة النجارة والحدادة والبناء والمنسوجات الحريرية انظر: عاصم الدسوقي: فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، القاهرة بدون تاريخ، ص ٥٨.

(٥) راشد البراوى، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢٥.

وعندما أصبحت وظيفة شيخ الطائفة تعطى لمن يدفع أكثر أصبح يتولاها عناصر من خارج الطائفة حتى لقد تولاها كثير من رجال الحامية العثمانية^(١)، فنجد أحد رجال الجاويشية يصل لدرجة (شيخ طائفة العقادين)، كما نجد أحد (رجال مستحفظان) قد ارتقى لدرجة (شيخ القهوجية) ومن بين المماليك (مستحفظان) من صار شيخا للنحاسين^(٢).

ومن هنا كان وصف فولنى فى نهاية القرن الثامن عشر للانكشاريين والعزب بأنهم «خليط من الصناعيين والمرتزقة والمتشردين الذين يرضون حراسة أى باب لقاء أجر يتقاضونه، ويرتجفون أمام المماليك كما ترتجف منهم سوقة مصر»^(٣) ومن ناحية أخرى كان العديد من الحرفيين والتجار فى القاهرة ينضمون لهذه الفرق العسكرية من أجل الحصول على حماية والاستمتاع بالمزايا الممنوحة للعسكريين الأمر الذى أدى إلى حدوث تقارب بين الفرق العسكرية وبخاصة الإنكشارية وبين سكان المدينة^(٤).

ومن الميسور فهم دوافع حركة الانضمام إلى الفرق العسكرية فلقد كانت دوافع المدنيين هى الحصول على حماية ضد المظالم وأعمال العنف، ولهذا كانوا ينجذبون نحو الانضمام إلى الفرقتين الأكثر قوة وهما الإنكشارية والعزب، أما دوافع الفرق العسكرية فهى تحقيق الرفاهية المادية والنفوذ السياسى عن طريق الرسوم المستقطعة من «المحميين» عند انضمامهم ثم بعد وفاتهم^(٥).

ومن يطالع تقارير الرحالة التى كتبوها عن مصر فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر لا يرى سوى وصف لصناعات وحرف بدائية بسيطة يتولاها عدد قليل من العمال لتزويد السكان الذين بلغ بهم الفقر مبلغه بالضرورات الملحة من الغذاء والكساء والأدوات المنزلية، ولم

(١) عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٥٨، وعن بداية اشتغال العسكر بالحرف وأهم الحرف التى عمل بها العسكر فى مدينة القاهرة فى القرن الثامن عشر انظر: عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى فى مصر (فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر)، الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٨٥، ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٢) عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص ٢٤١.

(٣) س. ف. فولنى، ثلاثة أعوام فى مصر وبر الشام، نقلها إلى العربية ادوار البستاني، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار المكشوف، بيروت ١٩٤٩، ص ١١٠.

(٤) أندريه ريمون: القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٨٤.

(٥) نفس المرجع ص ١٩٢.

تكن هناك صناعات تحويلية تتطلب استخدام عدد أو آلات معقدة الصنع، أو قوى محركية سوى القوة العضلية والمواشى^(١).

وكانت الصناعة تعتمد اعتمادا يكاد يكون تاما على المواد الأولية التى تنتجها المناطق المتاخمة لها، غير أن العرض المحلى من المواد الأولية كان يقصر أحيانا عن الوفاء بحاجة الصناعة ويضطر أربابها إلى الحصول عليها من الخارج، ومن أمثلة ذلك استيراد القطن والحريز والنباتات الزيتية من سوريا، واعتماد الصناعات الترفيحية فى القاهرة على استيراد بعض المواد الخام والسلع نصف المصنوعة من أوروبا^(٢).

ويصف فولنى أحوال الحرف فى مدينة القاهرة فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر فيقول: «إن أشغال النجارة والحدادة والأسلحة بعيدة عن الإحكام والإتقان، أما السلع والبضائع الحديدية وأنابيب البنادق فتستورد من الخارج، وإنك بالجهد تجد ساعاتيا فى القاهرة وهو أوروبى، والصاغة أكثر عددا مما هم فى حلب وأزمير، ولكنهم أعجز من أن يحكموا تركيب حجر كريم، وفى القاهرة يصنعون البارود ولكنه خشن والأنسجة الحريرية على شىء من الإتقان ولكنها أقل إتقانا بمراحل من مثيلاتها فى أوروبا وأغلى ثمناً»^(٣).

وكان الصناع عادة من الطبقات الفقيرة، لكن شأن التجار غير هذا الشأن فكانوا إلى حد ما أحسن حالا وأرقى مستوى من الطبقات الأخرى^(٤)، ووجدت طائفة من التجار المصريين الذين جمعوا ثروات ضخمة من تجارتهم الواسعة، واتصالاتهم بالدول التى تحيط بمصر تجاريا حيث نجد أحمد المخروقى وولده محمد، وكذلك أحمد محرم، كذلك كان من أشهر التجار أحمد الشرايبي وعائلته^(٥).

ولم تقتصر طوائف الحرف فى مصر فى العهد العثمانى على فئتى الصناع والتجار فقط بل ضمت أيضا فئات أخرى كالكتبة والمداحين وحتى الحرف الإجرامية والسيئة انتظمت فى طوائف، فوجدت طائفة للنشالين وطائفة للصوص مقرها القاهرة ولها رئيس هو شيخها وكثيراً ما كان هذا الشيخ يطالب بالبحث عن المسروقات وتقديم السارقين للمحاكمة، وحتى الخدم فى القاهرة كانوا يخضعون لشيخ الطائفة الخاصة بهم، وقبل تقدم الواحد منهم للعمل

(١) على الجرتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف بمصر ١٩٥٢، ص ١٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٢.

(٣) فولنى: المصدر السابق، ج ١، ص ص ١٢٣، ١٢٤، ولزيد من التفصيل أنظر: أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، مطبعة المصرى، ١٩٦٧، ص ص ١٠، ١١.

(٤) عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر الجزء الأول، الطبعة الخامسة، دار المعارف ١٩٨١، ص ٦٠.

(٥) محمود متولى: الأصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ٢٦.

كان لابد له من الحصول على ما يثبت تمتعه بحسن السلوك من شيخ الطائفة، وحتى العاهرات انتظمن فى طائفة، كما وجد فى القاهرة أيضا طائفة للمتسولين (الشحاذون)^(١).

وساهمت طوائف الحرف فى الاحتفالات العامة والخاصة، فكانت كل طائفة تشترك فى المواكب العامة بعربة تحمل نموذجاً من صناعتها، وكانت أبرز هذه الاحتفالات موكب المحمل والاحتفال برؤية هلال رمضان ووفاء النيل^(٢).

ولقد كانت طوائف الحرف عنصراً أساسياً فى حياة المدينة حيث كانت تمثل بالنسبة للسلطات الحاكمة إطاراً يمكنها من الإشراف على معظم سكان المدن من صنّاع وتجّار^(٣).

وكان لطوائف الحرف فى مدينة القاهرة دور مهم فى الحركات الجماهيرية التى قامت فى القرن الثامن عشر، وبدأت الحركات الشعبية تتخذ شكل احتجاج مبدئى ضد العسف والظلم، ثم أخذت تتعمق وتتخذ لنفسها شكلاً سياسياً حقيقياً مع قدوم الاحتلال الفرنسى عام (١٧٩٨)^(٤).

ولا شك فى أن العواطف الوطنية الصادقة للطوائف قد تجلت بشكل واضح فى الدفاع عن القاهرة ضد بونابرت، فمن ذلك مثلاً حين خرج الناس إلى بولاق ليلحقوا بجيش المماليك فى يوم الثلاثاء الموافق ٢ صفر سنة ١٢١٣هـ (١٧ يوليو ١٧٩٨م) وذلك استعداداً لمعركة إمبابية (٢١ يولية ١٧٩٨) «فكانت كل طائفة من طوائف أهل الصناعات يجمعون الدراهم من بعضهم وينصبون لهم خياماً أو يجلسون فى مكان خرب أو مسجد ويرتبون لهم فيما يصرف عليهم ما يحتاجون له من الدراهم التى جمعوها من بعضهم، وبعض الناس يتطوع بالإنفاق على البعض

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد: المرجع السابق، ص ص ٦١، ٦٢.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي: تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الثانى، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ، حوادث شهر رمضان عام ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م ص ٥٤٨، إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون شأنهم وعاداتهم (فى القرن التاسع عشر) نقله إلى العربية، عدلى طاهر نور، الطبعة الأولى مطبعة الرسالة ١٩٥٠، ص ٢٥٢ وما بعدها.

(٣) أندريه ريمون: القاهرة العثمانية بوصفها مدينة «شئون البلديات ومشكلات المرافق» ترجمة زهير الشايب، المجلة التاريخية المصرية، تصدرها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد العشرون مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢١٥.

(٤) نوال عبد العزيز مهدى: الحركة العمالية وأثرها فى تطور التاريخ السياسى فى مصر (١٨٩٩ - ١٩٢٠م) رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ بآداب القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢١ - ٢٢.

الآخر، ومنهم من يجهز جماعة من المغاربة والشوام بالسلاح والأكل وغير ذلك»^(١). ويتضح لنا مما ذكره الجبرتي أن كل فرد من أفراد الطوائف قد قدم كل ما فى وسعه، ولم يبخل أحد منهم بمال، وبذلوا كل ما فى وسعهم وطاقتهم فى سبيل الدفاع عن بلادهم.

كما اشترك رجال الحرف فى ثورة القاهرة الأولى التى بدأت فى يوم الأحد الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨، وحدثت اتصالات مسبقة بين مجلس قيادة الثورة وبين شيوخ الطوائف كي يصدر كل شيخ التعليمات إلى أفراد طائفته، إما بإغلاق محلاتهم عند صدور أول إشارة وإما بالامتناع عن العمل إذا لم يكونوا من أصحاب المحلات، وأن يكون الجامع الأزهر هو مكان التجمع^(٢)، ولما بدأت الثورة التحم التجار والصناع والحرفيون مع باقى الثوار لمهاجمة الفرنسيين^(٣).

ولم يقتصر اشتراك الحرفيين على ثورة القاهرة الأولى بل شاركوا أيضا فى ثورة القاهرة الثانية (٢٠ مارس - ٢١ إبريل سنة ١٨٠٠) بشكل واضح ومؤثر وفعال، ومن أشهر الذين اشتركوا وأسهموا فيها الحاج مصطفى البشتيلي^(٤)، والسيد أحمد المحروقي كبير التجار، وقام الصناع وأرباب الحرف بدورهم، وصور الجبرتي ذلك بقوله «وأنشأ عثمان كتحدا معملاً للبارود ببيت قائد أغا بخط الخرنفش وأحضر القندقجية^(٥) والعربجية والحدادين والسباكين لإنشاء مدافع وبنيات وإصلاح المدافع التى وجدوها فى بعض البيوت، وعمل العجل والعربات والجلل وغير ذلك من المهمات الجزئية، وأحضروا لهم ما يحتاجون إليه من الأخشاب وفروع الأشجار والحديد وجمعوا إلى ذلك الحدادين والنجارين والسباكين وأرباب الصنائع الذين

(١) الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢، حوادث شهر صفر سنة ١٢١٢هـ، ص ١٨٦.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوى: صور من دور الأزهر فى مقاومة الاحتلال الفرنسى، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧١، ص ١٠٢.

(٣) نفس المرجع، ص ١١٦.

(٤) كان من أعيان بولاق وهو تاجر يرجع أصله إلى قرية بشتيل بجوار إمبابية، وكان يعمل فى تجارة الزيت وله وكالات ضخمة فى معظم المديرية، انظر: عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، الجزء الثانى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، ١٩٨١، ص ١٥٠، محمود متولى: المرجع السابق، ص ٢٦.

(٥) من الكلمة التركية قونداق، وهى بمعنى القماط وكعب البندقية، ألحقت بها (جى) أداة النسب إلى الصنعة، والقندقجية هو بائع الأسلحة، ولقد كانت سوق السلاح تقام بجوار مسجد السلطان حسن، وكان بعض القندقجية يعملون فى مدخل الدرب الأحمر، وهناك كانت سوق القندقجية، انظر: أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتي من الدخيل، دارالمعارف القاهرة ١٩٧٩، ص ١٧٣.

يعرفون ذلك فصار هذا كله يصنع ببيت القاضى والخان الذى بجانبه والرحبة التى عند بيت القاضى من جهة المشهد الحسينى»^(١).

وواضح من العرض السابق أن الثوار قد استعانوا بالحدادين فى صنع القنابل وتشغيل المدافع ، وتكفل كبار التجار مثل السيد أحمد المحروقى وغيره من التجار ومساتير الناس بتقديم الكلف والنفقات والمآكل والمشارب للثوار^(٢).

ومما لا شك فيه أن الحرفيين قد تأثروا إبان ثورة القاهرة الثانية حيث أدت الثورة إلى وقف حالهم من جراء إغلاق الحوانيت والطوابين والمخابز ووقف حال الناس من البيع والشراء^(٣). ولبت الأمر اقتصر على سكان القاهرة بل تعرضوا أيضا بعد نهاية الثورة إلى مزيد من الغرامات الفادحة حيث فرض كليبر على سكان القاهرة ضريبة استثنائية باهظة، وتم تكليف المعلم يعقوب بجبايتها^(٤).

وذكرت المصادر المعاصرة بشأن هذه الضريبة ما خلاصته «فوزعوها على الملتزمين وأصحاب الحرف حتى على الحواة والقردياتية والتجار وأهل الغورية وخان الخليلى والصاغة والنحاسين والدلالين والقبانية وقضاة المحاكم وغيرهم، كل طائفة عليها مبلغ معلوم وكذلك بائعو التبناك والدخان والصابون والخردجية والعطارون والزياتون والشواعون والجزارون والمزينون وجميع الصنائع والحرف، وعملوا على أجرة الأملاك والعقار والدور أجرة سنة كاملة»^(٥).

ولا شك فى أن هذه الغرامات أدت إلى إرهاب الحرفيين والتجار، ولقد صور لنا الجبرتى حالة الناس تصويرا دقيقا حيث قال: «فدهى الناس بهذه الداهية التى لم يصابوا بمثلها ولا ما يقاربها فإن الواحد من الناس غنيا كان أو فقيرا لا بد وأن يكون من ذوى الصنائع أو الحرف

(١) الجبرتى: المصدر السابق، ج ٢ حوادث شهر شوال سنة ١٢١٤هـ / ١٨٠٠م، ص ٢٢٦، وجيه على أبو حمزة: القاهرة فى عصر الحملة الفرنسية، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ بآداب المنيا عام ١٩٨١، ص ٢٤١، ٢٤٢.

(٢) الجبرتى: المصدر السابق، ج ٢ حوادث شهر شوال سنة ١٢١٤هـ / ١٨٠٠م، ص ٢٢٧، ٢٢١، Henry Laurens et Autres, L' Expedition D'Egypte 1798-1801, Armand Colin, Paris 1989, P.261.

(٣) الجبرتى: المصدر السابق، ج ٢، حوادث شهر شوال سنة ١٢١٤هـ، ص ٢٢٢.

(٤) Henry Laurens et Autres. Op. Cit. p.267.

(٥) الجبرتى: المصدر السابق، ج ٢، حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢١٤هـ / ١٨٠٠م، ص ٢٤٧.

فيلزمه دفع ما وزع عليه فى حرفته أو فى حرفتيه وأجرة داره أيضا سنة كاملة. فكان يأتى على الشخص غرامتان أو ثلاثة ونحو ذلك، وفرغت الدراهم من عند الناس واحتاج كل إلى القرض فلم يجد الدائن من يدينه لشغل كل فرد بشأنه ومصيبته. فلزمهم بيع المتاع فلم يوجد من يشتري، وإذا أعطوهم ذلك لا يقبلونه، فضاق خناق الناس وتمنوا الموت فلم يجدوه، ثم وقع الترجى فى قبول المصاغات والفضيات، فأحضر الناس ما عندهم فيقوم بأبخس الأثمان، وأما أثاث البيوت من فرش ونحاس وملبوس فلا يوجد من يأخذه^(١).

وإذا ما أضفنا إلى هذه الغرامات تعرض أهل الحرف من التجار بالأسواق لأنواع مختلفة من الضغوط المادية والمعنوية، بدأت على شكل سلف وقروض إبان الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسى، وانتهت بالغرامة الثقيلة بعد قيام ثورة القاهرة الثانية، هذا إلى جانب تضرر أصحاب الحرف خاصة تلك التى كانت مرتبطة بحياة الرفاهية التى كان يحيها البكوات المماليك وأتباعهم، كما تعطلت حرف أخرى بسبب سوء أحوالهم المالية، فاضطر أرباب هذه الحرف أن ينحدروا إلى التكسب بالحرف البسيطة كبيع الفطير وقلى السمك وطبخ الأطعمة والمأكولات خاصة مع ارتفاع الطلب على هذه المأكولات بسبب وجود الجنود الفرنسيين وباقي السكان المرتبطين بخدمتهم^(٢). وأما أرباب الحرف البسيطة الكاسدة فأكثرهم عمل مكاريا (حمارا) حتى صارت الأزقة خصوصا المطللة على جهات العسكر مزدحمة بالحمير التى تؤجر للمتد فى شوارع القاهرة، خاصة مع ازدياد الطلب على ركوب الحمير من الفرنسيين^(٣).

ويبدو أن الضغوط الاقتصادية التى أحاطت بالحملة الفرنسية قد أرغمتها على التردى فى مظالم لا تختلف كثيرا عن مظالم المماليك الذين تسببت سياستهم فى هجر الكثير من الحرفيين صناعتهم وإلى غلق كثير من التجار وكالاتهم^(٤).

ويذكر البعض أن نظام الطوائف قد بدأ فى الإضمحلال عقب حملة بوناپرت على مصر^(٥)، على حين يذكر آخرون أن الغزو الفرنسى لم يغير كثيرا من وضع الطوائف، لأن عهد

(١) عبدالرحمن الجبرتي: مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين تحقيق وشرح حسين محمد جوهر، عمر الدسوقي، الطبعة الأولى، لجنة البيان العربى، القاهرة ١٩٦٩، حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢١٤هـ / ١٨٠٠م، ص ٢٢٦، عجائب الآثار، ج ٢، ص ٢٤٩.

(٢) حكمت أبو زيد: المجتمع التاهرى على عهد الحملة الفرنسية، بحث ضمن ندوة عبدالرحمن الجبرتي دراسات وبحوث تحت إشراف أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٥٢، ٢٥٣، فاطمة الحمراوى، المرجع السابق، ص ٢٧٩، ٢٨٠.

(٣) الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢، حوادث شهر شعبان سنة ١٢١٢هـ / ١٧٩٩م، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٤) محمود متولى: المرجع السابق ص ٢٦.

(٥) نوال عبدالعزيز مهدى: المرجع السابق، ص ٢٦.

الحملة الفرنسية كان قصيرا لدرجة لا تسمح لها بإدخال تغيير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، ولذلك لجأ الفرنسيون إلى المؤسسات القديمة للاستعانة بها في حكم البلاد، وكانت طوائف الحرف واحدة منها، فأعطاهما بونابرت أهمية سياسية حين أشرك شيوخها في الديوان^(١).

لكن يمكن القول بأن الصناعة والحرف الموجودة في مصر قد تأثرت بفترة الاضطراب التي سادت البلاد نتيجة لمجئ الحملة الفرنسية وأضعفت هذه الصناعة التقليدية والحرف الموجودة في ذلك الوقت^(٢)، كما أن الحملة الفرنسية قد وجهت ضربات متتالية إلى الحرفيين سواء بالمغارم أو الضرائب الباهظة مما ألحق الضرر بهم لكنه لم يصل إلى حد الاضمحلال.

وبعد خروج الفرنسيين من مصر تعرضت الطوائف إلى مظالم أخرى من العسكر العثمانيين والمماليك، وتمثل ذلك في فرض ضرائب عليهم، وطلب السلف منهم، ونهب دكاكين التجار، مما أدى إلى انزعاج أهل الحرف وإغلاق حوانيتهم وهرب البعض منهم خارج القاهرة، كما اختفى الكثير منهم من وجه الاستبداد والظلم^(٣).

ولم يقتصر الأمر على الضرائب الباهظة والمغارم بل تعداه إلى تسخير الحرفيين في أعمال تخص الحكام، ومن ذلك ما حدث عام ١٨٠٢ عندما دعت طوائف الحرف بالقاهرة إلى الاشتراك في بناء دار الباشا، ووصل الأمر إلى حد تقديم كل طائفة هدية أو رشوة إلى المشرفين وإلا تعرضت إلى إطالة مدتها، وإلى مزيد من التعب والمعاملة السيئة حتى ولو كانت من الطوائف ذات الحرف المعتبرة على حد تعبير الجبرتي وذلك مثل تجار الغورية والحريرية، أما إذا حدث العكس وقدمت الطائفة هدية أو رشوة خففوا عنهم وأكرمواهم ومنعوا شيوخهم من الشغل^(٤).

وتعدى العسكر على حمير السقايين التي تنقل الماء من الخليج، وهنا كف معظم السقايين عن الخروج والذهاب إلى النيل مسببين بذلك متاعب جمّة لأهالي القاهرة حيث أدى ذلك إلى

(١) رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٩.

(٢) جلال يحيى: المجلد في تاريخ مصر الحديثة، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٨٤، ص ٢٣٠.

(٣) الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢، حوادث شهر جمادى الأولى سنة ١٢١٦هـ / ١٨٠١م ص ص ٤٩٨، ٤٩٩ لوتسكي: المرجع السابق ص ٥٧، ليلي عبداللطيف أحمد: المرجع السابق، ص ١٠١.

(٤) الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢، حوادث شهر ربيع الثاني سنة ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م، ص ص ٥٢٦، ٥٢٧.

زيادة أسعار المياه، حيث بلغ ثمن القربة الكتافى من الخليج عشرة أنصاف فضة^(١) ولتوالى المغارم وسوء الحالة الاقتصادية تدهورت حال أرباب الحرف والصنائع وغدت غالبيتهم فقراء، كل ذلك والحكام لا يرحمونهم ويتابعون طلب المال منهم لدفع مرتبات الجند^(٢)، وعاشت القاهرة أياما عصيبة فى الفترة التى سبقت اختيار محمد على واليا على مصر، وهى حقبة امتلأت بالفتن والحروب والدسائس، وتعرض الحرفيون والتجار خلال هذه الفترة للنهب والسلب من قبل العسكر العثمانيين والمماليك ومن قبل الحكام الذين قاموا بفرض ضرائب باهظة على الحرفيين والتجار مما جعل الحرفيين والتجار بل وأهالى القاهرة بقيادة علماء الأزهر يهيبون تائرين فى وجه الظلم ويعلنون عزل الوالى الظالم أحمد باشا خورشيد وتولية محمد على فى ١٢ مايو عام ١٨٠٥ ولاية الحكم بإرادة زعماء الشعب ونزولاً على رأيهم^(٣).

وبرزت فى تلك الفترة زعامات شعبية كان لها الدور الأكبر فى تولية محمد على واليا على مصر مثل السيد (الشيخ) عمر مكرم نقيب الأشراف الذى استطاع تعبئة أربعين ألف مسلح وفرض ضريبة على الأثرياء ليشتري السلاح ويوزعه على الأهالى وكان يصرف للصناع الفقراء

(١) الجبرتى: المصدر السابق، ج٣، حوادث شهر جمادى الأولى ١٢١٧هـ، ص ٥٣٩، وجدير بالذكر أن الفضة (نصف فضة) نقد تركى ترجع أقدم إشارة إليه فى سنة ١٥٨٢ وقد ضرب أولاً من الفضة، ثم أصبحت الفضة تساوى ١ : ٤٠ من القرش، وفى نظام العملة المجيدى الذى اتبع سنة ١٨٤٤ أصبحت الفضة قطعة صغيرة من العملة النحاسية تضرب فى استانبول وفى مصر على السواء، وقد أطلق الأتراك على الفضة اسم «بارة» الفارسية ويرادف اسم «البارة» و «الفضة» فى عصر الجبرتى اسم «نصف فضة» و «مؤيدى» وقد كانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العمليات التجارية فى مصر لمزيد من التفصيل انظر عبدالرحمن فهمى: النقود المتداولة أيام الجبرتى. منشور فى عبدالرحمن الجبرتى. دراسات وبحوث بإشراف أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص ٥٧٢.

(٢) ليلى عبداللطيف أحمد: المرجع السابق، ص ١٠١.

(٣) محمد فريد أبو حديد: زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم، كتاب الهلال، العدد ٧، دار الهلال، القاهرة ديسمبر ١٩٥١، ص ١٢٨، ١٤٦، فوزى جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، دار النديم، القاهرة ١٩٥٨، ص ٢٢.

راتبا يوميا لكي يتفرغوا للقتال^(١)، وقد بلغت حماسة شعب القاهرة حداً فائقاً، حتى كان الفقير يبيع ثيابه أو يستدين ليشتري سلاحاً^(٢).

وبرزت في تلك الفترة قيادات حرفية كان لها دور في تولية محمد علي مثل حجاج الخضري الذي كان شيخاً لطائفة الخضرية بالقاهرة، وكان يقيم في حي الرميطة (الرفاعي) وكان أحد شخصيات الحي المرموقين، وكذلك ابن شمعة شيخ الجزارين، وركب كل منهما في موكب النصر الذي ذهب يوم الإثنين ١١ ربيع الثاني سنة ١٢٢٠هـ (٩ يوليو ١٨٠٥م) لاستقبال القابجي (الرسول) الذي يحمل أمر تولية محمد علي واليا للقاهرة، ولأول مرة منذ قرون أصبحت القوى الشعبية في القاهرة هي التي تصنع التاريخ بعد أن كانت هي التي تعاني من أحداثه^(٣).

وهكذا وصل محمد علي إلى الحكم، فما علاقة محمد علي بالحرفيين، وموقفه منهم ، وما التطورات التي حدثت لأرباب الحرف في عصره ؟

في البداية نود أن نشير إلى أن مصر عندما تولى محمد علي الحكم، كانت تتبع مبدأ التخصص الاقتصادي، حيث اعتمدت على الزراعة وأهملت الصناعة، وفي الوقت نفسه كانت تتبع مبدأ الحرية الاقتصادية، فلا تتدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية وكان الصانع حراً في عمله وفي تصريف إنتاجه، وكذلك التاجر، وقد سار محمد علي عليها في أول الأمر ثم تركها واتبع سياسة أخرى قائمة على مبادئ الأول الاستقلال الاقتصادي والثاني الاحتكار والتوجيه^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر الاقتصادي الذي كان سائداً في ذلك الوقت كان يندرج تحت مدرستين كالتالي:

(١) طاهر عبدالحكيم: الشخصية الوطنية المصرية قراءة جديدة لتاريخ مصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦، ص ١١٣.

(٢) محمود الشرقاوي: الجبرتي وكفاح الشعب، كتاب الهلال، العدد ١٨٤، دار الهلال، القاهرة يوليو ١٩٦٦، ص ٢٩.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الثالث، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ، حوادث شهر ربيع الثاني سنة ١٢٢٠هـ، ص ٧٣، ٧٤، محمود الشرقاوي: المرجع السابق ص ١٤٣ وما بعدها، أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، كتاب روزاليوسف، العدد السابع عشر، القاهرة يوليو ١٩٧٤، ص ٢٩٦.

(٤) أحمد أحمد الحقة: المرجع السابق، ص ٣٨.

أ - مدرسة الحرية الاقتصادية.

ب - مدرسة الحماية الاقتصادية.

وكان محمد على يتبنى موقف الفكر الحمائي، وتدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية لأنها هى الأقدر على الأخذ بعقب التنمية الاقتصادية فى ظل الظروف السائدة آنذاك.

وقد اتخذ محمد على نظام الاحتكار كوسيلة لتدخل الدولة ووسيلة لهيمنتها على الموارد المالية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية^(١)، وكان يرى أن القوة الاقتصادية هى الأساس الوحيد للقوة السياسية ولعله كان الوحيد الذى انفرد بهذه الأفكار بين حكام الشرق المعاصرين له، ولقد كانت تلك نقطة القوة فى نظامه فعلاً^(٢)، ويذكر البعض أن محمد على سيطر على شتى نواحي الحياة الاقتصادية فى مصر من زراعة وتجارة وصناعة حتى أصبح كما يقول البعض الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر الوحيد^(٣).

وبعد أن استتب الأمر لمحمد على بدأ فى تنفيذ المشروعات الإنشائية التى كانت تراود ذهنه، وعندما أعوزته الموارد فكر فى بسط سيطرته كاملة على الصناعات الصغيرة وبخاصة فى القاهرة والمدن الكبرى بقصد اجتناء الربح منها وفرض ضرائب مباشرة على الصناع وضرائب غير مباشرة على المستهلكين، كما فكر فى تنظيم بعض الصناعات الصغيرة وزيادة إنتاجها لتزويد الجيش ببعض حاجاته^(٤).

(١) لمزيد من التفصيل: انظر: نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧، ص ٨٠-٨٢.

(٢) جمال حمدان: شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الثالث، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٤.
(3) P. J. Vatikots. The Modern History Of Egypt. London 1969.. P. 65.

ويذكر عاصم الدسوقي أن مقولة احتكار محمد على لكل مجالات الإنتاج احتكاراً مطلقاً مقولة خاطئة فبالنسبة للصناعة لم يحتكرها محمد على كلية بل كانت هناك صناعات تركت خارج مجال الاحتكار مثل دبغ الجلود، وصناعة البللور والأطباق، وصناعة الأحزمة الطرابلسية وكانت الحكومة أيضاً توفر كافة مستلزمات الإنتاج، ومن الطبيعى أن تفرض العقوبات المناسبة على من يتباطأ فى الإنتاج، وأن توضع الشروط التى تحمى الإنتاج المحلى بمنع دخول الإنتاج المنافس، انظر: عاصم الدسوقي: البحث فى التاريخ قضايا المنهج والإشكالات، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٩٥، بينما يذكر باتريك أوبريان أن محمد على راح يعلن أن الصناعة احتكار للدولة ولذا بادر إلى منع أى إنتاج صناعى خارج القطاع العام، انظر: باتريك أوبريان: ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، ترجمة خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٥٤، ٥٥.

(٤) على الجرتلى: المرجع السابق، ص ٦٦.

وقد بدأ محمد على من عام ١٢٢٤هـ / ١٨١٠م بفرض ضرائب على المشتغلين ببعض السلع الشائعة الاستعمال مثل النشوق والنظرون «والتحجير» على صناعتها، ويحدثنا الجبرتي عن تحجير (احتكار) صناعة النشوق وفرض ضرائب على المشتغلين بصناعته وتجارته أو على حد قول الجبرتي «إحداث بدعة المكس على النشوق»^(١).

وقد تأثر أرباب الحرف بسياسة محمد على القائمة على نظام الاحتكار فيذكر الجبرتي ضمن حوادث عام ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م ما يلي «ومنها التحجير على الإجراء والمعمرين المستعملين في الأبنية والعمائر مثل البنائين والنجارين والنشارين والخراطين وإلزامهم في عمائر الدولة بمصر وغيرها بالإجارة والتسخير، واختفى الكثير منهم، وأبطل صناعته وأغلق من له حانوت حانوته فيطلبه كبير حرفته الملزم بإحضاره عند معمار باشا فإما أنه يلزم الشغل أو يفتدى نفسه أو يقيم بدلاً منه ويدفع له الأجرة من عنده، فترك الكثير صناعته وأغلقت حانوته وتكسب بحرفة أخرى فتعطل بذلك احتياجات الناس في التعمير والبناء بحيث أن من أراد أن يبنى له كانوناً أو مزوداً لدابته تحير في أمره»^(٢).

وعندما أحس محمد على بنجاح نظام الاحتكار اندفع لتطبيقه على سائر الصناعات الصغيرة، ففي أواخر سنة ١٢٢٢هـ / ١٨١٧م يحدثنا الجبرتي عن «الحجر وضبط أنواع الحياكة» وكل ما يصنع بالمكوك وما ينسج على نول أو نحوه من جميع الأصناف من إبرسم أو حرير أو كتان...»^(٣) ثم يعلق الجبرتي على ذلك قائلاً «وهذه البدعة أشنع البدع المحدثّة فإن ضررها عم الفنى والفقر والجليل والحقير والحكم لله العلى الكبير»^(٤).

كما قرر محمد على الاستيلاء على صناعة الخيش والقصب والتلى الذى يصنع من الفضة للطرازات والمقصبات والمناديل والمحارم وخلافها من الملابس وذلك بإغراء بعض صناعاتهم وتحاسدهم وأن مكسبها يزيد عن ألف كيسة في السنة^(٥).

(١) الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢ حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٢٤هـ (٧يناير - ٥ فبراير ١٨١٠م) ص ٢٧٩، ٢٨٠، على الجبرتي: المرجع السابق، ص ٦٦، ٦٧.

(٢) الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢، حوادث عام ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م، ص ٢٧٤، بينما تذكر وثيقة صادرة من الجناح العالى إلى كتحدا بك يوصى فيها محمد على أمين أفندى المعمار بالإكثار من النجارين والنشارين والبنائين والنحاتين المرتبطين بفن المعمار ويوصى محمد على بزيادة أجورهم قائلاً: «فضم شيئاً على يومياتهم واسع إلى تكثيرهم بواسطة العمل على تحريك طمعهم»، أنظر محافظ الأبحاث، محفظة ١١٨، ترجمة الأمر رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٨ شوال ١٢٢٤هـ / ١٨١٨، ووثيقة رقم ١٨٢ بنفس المحفظة مؤرخة في ١٤ شعبان ١٢٣٥هـ / ١٨١٩م.

(٣) الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢ حوادث عام ١٢٣٢هـ، ص ٥٦٩، ٥٧١.

(٤) نفس المصدر: ص ٥٧١.

(٥) نفسه، حوادث عام ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م، ص ٦٢٠، ٦٢١.

وفى سنة ١٨٢١ أصدر محمد على أمراً ينص على منع كافة الأهالى من تشغيل أنوال الغزل والدوبارة، ويهدد بمعاقبة الذين يتجاسرون على تشغيل تلك الأنوال ومعاقبة المأمورين الذين يتكاسلون عن منعهم، وأغلق مصانع السكر الأهلية عندما بدأت المصانع الحكومية التى أنشأها هو فى إنتاج السكر^(١)، وفى عام ١٨٢٣ كانت معاصر الزيوت المختلفة تعمل لحساب الحكومة، وكان لابد من الحصول على تصريح قبل إنشاء مصنع جديد^(٢).

وهكذا ضم محمد على أرباح الصناعات الصغيرة التى كانت تدر ربحاً يقدر بنحو ثلاثين ألف كيس كل سنة (١٥٠٠٠٠ جنيه)^(٣)، وهكذا رأى الباشا أن المصلحة تقتضى احتكار الإنتاج الحرفى حتى ولو تحول أصحاب هذه الحرف إلى عمال أجراء باليومية لدى الحكومة^(٤).

ويرى البعض أن محمد على كان راضياً بسيطرته الاحتكارية تلك وبالضربة التى وجهها إلى الحرف والحرفيين، وأنه كان ينظر إلى الصناعة الصغيرة نظرة خاطئة وأغلب الظن أنه لم يأسف لما لحقها من تدهور إذا كان اضمحلالها يفسح المجال لتصريف منتجات المصانع الحكومية، كما أن اضطرار أرباب الصناعة الصغيرة إلى تركها كان يزيد العرض من العمال القادرين على العمل فى المصانع الحكومية^(٥).

وقد ألحق نظام الاحتكار ضرراً بليغاً بالصناعات التى طبقت عليها إذ ضيق فرص الربح على أهلها وأضعف عندهم روح الابتكار والتجديد، وجر عليهم ألواناً من الظلم والقسوة والتعسف حتى هجر كثير منهم الصناعة على نحو ما فعل الزراع حين هجروا أرضهم بسبب التعسف معهم^(٦).

ويذكر بعض المؤرخين المحدثين أن محمد على قضى على طبقة التجار وطبقة الحرفيين المصريين ومنع بذلك تطور البورجوازية المصرية (أو الطبقة المصرية المتوسطة) ونمو الصناعة المصرية، ولو لم يتبع محمد على نظام الرأسمالية الصناعية لأمكن لطبقة الحرفيين المصرية

(١) طاهر عبد الحكيم، المرجع السابق، ص ١١٧.

(٢) رؤوف عباس: المرجع السابق، ص ٢٦.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، الطبعة الرابعة، دار المعارف ١٩٨٢، ص ٥٢٦، ٥٢٧.

(٤) أحمد محمد حسن الدماصى: الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، الجزء الأول (١٨٠٠-١٨٤٠) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ١٤٥.

(٥) على الجرتلى، المرجع السابق، ص ٧٩، عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ مصر الاجتماعى منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٤٠.

(٦) حسين خلاف: التجديد فى الاقتصاد المصرى، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٢، ص ١٨٠.

أن تتحول فى ظروف طبيعية إلى بورجوازية تجارية وصناعية كما حدث فى أوروبا^(١)، ورأى آخر يقول أن محمد على دمر إمكانية قيام صناعات أهلية كبيرة بواسطة رأسمال محلى ورأسماليين محليين عندما قام بتصفية فئة التجار وأصحاب الحرف^(٢).

وأدرك محمد على فى أخريات حكمه ضرورة تشجيع الإنتاج الأهلى، ومن ثم عادت تلك الصناعات تتمتع بقدر من الحرية الاقتصادية، واكتفت الحكومة بفرض ضرائب معتدلة عليها، فعادت صناعة الأحذية والأدوات المنزلية إلى أربابها لعدم حصوله على ربح منها، وفى سنة ١٨٢٧ صرح بالاشتغال بصناعة النسيج لمن يشاء من الأفراد لقاء ضريبة شهرية قدرها ٣٦ قرشاً عن كل نول، كما عادت مصانع النيلة إلى الأفراد عام ١٨٢٥^(٣).

وعلى أية حال فلقد تسببت السياسة الاقتصادية التى اتبعها محمد على فى ضربه فى نهاية الأمر، لأنه بتشجيعه الإنتاج فى الداخل واحتكار تجارته أغلق الباب أمام التجار الأجانب الذين كانوا يتاجرون فى أنحاء الإمبراطورية العثمانية بمقتضى اتفاقيات بين الدول الأجنبية والدولة العثمانية (نظام الامتيازات) وكان هذا فى الوقت الذى كانت الدول الأوروبية قد دخلت فى مرحلة الإنتاج الصناعى الكبير وظهور حاجتها إلى أسواق التصريف الخارجى، فلم يكن مفرأ من القضاء على محمد على الذى وقف ضد فتح أبواب السوق المصرى للإنتاج الأوروبى، وكان تصدى محمد على لتطبيق اتفاقية بلطه ليمان (١٨٢٨)^(٤) التجارية الإنجليزية العثمانية نهاية المطاف، حيث تم الإجهاز عليه فى تسوية لندن ١٨٤٠ / ١٨٤١ حيث كسرت حلقة الاحتكار، ودخلت المنتجات الأوروبية للسوق الداخلى وزالت موجة العداء الأوروبى لمصر، وهذا يعنى أن القضاء على نظام الاحتكار راجع إلى موقف الأجانب من قيود محمد على فى الإستيراد وليس بسبب فشل النظام نفسه من الداخل^(٥).

(١) عمر عبد العزيز: دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧ - ١٩٥٢) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩، ص ٢٤٩.

(٢) طاهر عبد الحكيم: المرجع السابق، ص ١١٦.

(٣) على الجرتلى: المرجع السابق، ص ٨٠، محمود متولى: المرجع السابق، ص ٥١، صلاح أحمد هريدى: الحرف والصناعات فى عهد محمد على، دار المعارف ١٩٨٥، ص ١٢٢.

(٤) لمزيد من التفصيل عن هذه المعاهدة انظر. محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) الطبعة الأولى، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٤٨، ص ٥٨، ٥٩.

(٥) عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ١٩٦، وانظر أيضاً مقالته: محمد على باشا وبناء اقتصاديات مصر، مقال بمجلة الهلال، عدد أكتوبر ١٩٩٨، ص ٧٦، ٧٧.

الفصل الأول

التنظيمات الداخلية لطوائف الحرف

١. الصبى

٢. العريف

٣. المعلم أو الأسطى

٤. المختار

٥. النقيب

٦. الشيخ

التنظيمات الداخلية لطوائف الحرف

يبدأ السلم الوظيفى فى الحرف الصناعية فى القاعدة بالصبى وينتهى فى القمة بالشيخ الرئيس، وفى الوسط يقف الأسطوات أو المعلمون والعمال، وكانت كل طائفة تتكون فى هيكلها من ستة عناصر هم: الصبى، والعريف، والمعلم أو الأسطى، والمختار، والنقيب، والشيخ، وسوف نعرض لها بالتفصيل كالتالى .

١- الصبى:

كان الصبى يعيش عند المعلم، وله عليه واجب الطاعة والاحترام، وعلى المعلم نحو الصبى واجب تعليم الحرفة التى يزاولها^(١)، ولكل معلم عدد من الصبيان لا يجوز له أن يتعداه، وتبلغ مدة تمرين الصبى فى بعض الأحيان سبع سنين يمضى بعد انقضائها امتحانا ليرتقى إلى مرتبة العريف^(٢)، ويذكر البعض أن فترة تمرين الصبى عند المعلم كانت تقصر أو تطول تبعاً للإستعداد الفطرى للصبى، وليس هناك ما يدل على التزام الصبى بقضاء مدة تمرين معينة، لكنها كانت تتراوح بين خمس سنوات وسبع، كما كانت الحال فى أوروبا فى القرون السابقة للانقلاب الصناعى يراعى فيها تعويض المعلم عما تحمله من نصب وعن المواد التى يتلفها الصبى^(٣).

وإذا ترك الصبى معلمه فإنه لا يستطيع الإلتحاق بمعلم آخر إلا بعد الرجوع إلى شيخ الطائفة ليبسط له الأسباب التى حملته على مغادرة معلمه الأول، فإذا ثبت له من بيانه أن

(١) أحمد محمد إبراهيم: الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٢٣، ص ١٤٨.

(٢) محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الإقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٤، ص ٣٠.

(٣) على الجرتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف بمصر، ١٩٥٢، ص ٢٣.

الانفصال حصل لوقوع مشاجرة بين الاثنين تداخل الشيخ فى الخلاف، وكثيرا ما يؤدى تداخله إلى إزالة الخلاف ووقوع الصلح بين الصبى ومعلمه، أما إذا ثبت له أن السبب مصلحة مالية فلا أسهل من أن يدخل العامل بموافقة الشيخ وواسطته فى خدمة معلم آخر^(١)، وكان الصبيان لا يتناولون فى العادة أجراً ولا يخضعون فى قبولهم ولا فى مرانهم لللائحة خاصة، فيسلم الآباء أبنائهم إلى معلمين موثوق بهم يتعهدونهم بالمران والتعليم حتى إذا استكملوا الدربة على العمل فى المهنة أصبحوا عمالاً بها وكان لزاماً على المعلمين معاملة الصبيان بالرفق مع لزوم الحزم^(٢).

وكان للطوائف تقاليد معينة يلتزم بها أفراد الطائفة جميعاً، فكان أول عهد الصبى بالطائفة حفل الالتحام الذى كان يتم بحضور أعضاء الطائفة التى يريد الصبى الانضمام إليها، ويبدأ عادة بقراءة الفاتحة، ويصبح الطفل فى ختامه صبياً لدى الأسطى، وبذلك يكون قد مر بأولى مراحل الالتحاق بالطائفة^(٣)، وبعد فترة من التدريب يدخل الصبى المرحلة الثانية بأخذ العهد على معلمه فيقام حفل آخر لهذا الغرض يحضره أفراد الطائفة ويبدأ بقراءة الفاتحة، ثم يلقي المعلم على الصبى بعض الأسئلة التى يتولى الأخير الإجابة عليها، ثم يتلو القسم، ويقوم المعلم بعد ذلك بإسداء النصيح إليه، وينتهى الحفل بتلاوة بعض آى الذكر الحكيم والصلاة على النبى^(٤).

وبدخول المرحلة الثالثة يقتحم الصبى «سياج» الطائفة، ويصبح عاملاً أو «صناعياً» أو «مشدوداً» حيث يمر بحفل الشد الذى يتمنطق فيه بحزام الطائفة على يد النقيب بحضور الشيخ، وفى هذا الحفل يقوم «الكبير» أى المعلم بتقريض تلميذه أمام شيخ الطائفة مبيناً مدى مهارته فى إتقان الصنعة، ثم يليه «الجد» وهو كبير الكبير، ثم يقوم النقيب والطالب بعقد حلقات مع العمال من زملاء الأخير لتصفية ما قد يكون بينهم وبين الطالب من منازعات، وبعد ذلك يعقد اجتماع كبير للطائفة تولم فيه وليمة، ويفتتح الحفل بقيام كل عضو بقراءة الفاتحة لكبيره، ويهدى كل منهم إلى الشيخ عوداً أخضر، ثم يقوم الطالب بمناشدة الحشد أن يطلبوا من الشيخ أن يستجيب لكبيره ويلحقه بحمايته ويقبله عضواً بالطائفة، فإذا اعترض

(١) أ.ب.كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، الجزء الرابع، دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤٧، فاطمة الحمراءوى: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد الحملة الفرنسية، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ بآداب القاهرة، ١٩٨٨، ص ١١٠.

(٢) جاك أزولاي: نظام طوائف الحرف فى مصر، البلاغ عدد ٢١٢٦ بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٢٣، ص ١١.

(3) Gabriel Bare, Egyptian Guilds In Modern Times, Jerusalem 1964, p. 50.

(4) Ibid. P.50.

نوال عبدالعزيز مهدى: الحركة العمالية وأثرها فى تطور التاريخ السياسى فى مصر (١٨٩٩ - ١٩٢٠) رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ بآداب القاهرة ١٩٧٣، ص ١٦.

أحد الحاضرين كان على الطالب مصالحته، وبعد ذلك يشمل الصمت الجميع، ويقوم الطالب فيتوضأ ثم يعقد فى حزامه أربع عقد، إحداها لكبيره والثانية للجد، والثالثة للطائفة، والأخيرة لإمام العلوم على بن أبى طالب، ثم ينصح الحاضرون المشدود بأن يكون عفيفاً خيراً، وألا يقدم على فعل ما يغضب الله وأن يتمسك بالشرعية^(١).

وبالنسبة للأعضاء الذميين كانت عاداتهم تراعى فى حفل الشد^(٢) وحفل الإجازة، فعند إدخال المرشح المسيحى فى حفل الشد كانت الصلاة الربانية تستخدم بدلاً من الدعوات الإسلامية، وكانت العادة أن يتخذ الأعضاء الغير مسلمين فى الطوائف المشتركة أساتذة أو معلمين لهم من المسلمين^(٣).

وكان من حق أى عضو من أعضاء الطائفة الذى يحضرون الاحتفال أن يعترض على دخول الصبى الطائفة بأن يعرض على الحاضرين عينة أو نموذجاً من صناعة الصبى يثبت به عدم تمكنه من حرفته^(٤).

وكان حفل الشد يكلف الصبى مصاريف باهظة خلاف الهدايا التى كان يقدمها إلى النقيب وإلى الحاضرين، والتى كانت تتألف عادة من قطع الصابون والأقمشة^(٥). وبعد انتهاء عملية الشد قد يحلق للمشدود جزء من شعره، ثم يرتدى ملابس خاصة مثل اللباس أو السروال ويقسم العضو يمين الإخلاص للطائفة، ثم يقبل يد الشيخ وأيدى رؤساء الحرفة^(٦).

(1) Gabriel Baer. Op. Cit. P. 50 - 52.

رؤوف عباس حامد، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٤، ولمزيد من التفصيل عن الإحتفال الكبير الذى كان يقام عند قبول الصبى بإحدى طوائف التجار أو العمال أنظر: إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم (فى القرن التاسع عشر) نقله إلى العربية، عدلى طاهر نور، الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥٠، ص ٢٨٤، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المصدر ترجم مرة أخرى بعنوان عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم (مصر ما بين ١٨٢٣ - ١٨٣٥) ترجمة سهير دسوم، الطبعة الأولى، مكتبة مديولى، القاهرة ١٩٩١ وبعد الإطلاع على الترجمتين اتضح لنا أن ترجمة عدلى طاهر تفوق ترجمة سهير دسوم فى دقة المعانى وفهم للمصطلحات التاريخية فمثلاً بينما يذكر الأستاذ عدلى طاهر «فيرسل الشيخ «النقيب» يدعو رؤساء الحرفة» تذكر الأستاذ سهير دسوم «ويرسل الشيخ «النقيب» لدعوة أسياد التجارة وأربابها أنظر ترجمة سهير دسوم، ص ٥٢٦.

(٢) الشد: شعيرة مميزة لدخول الشخص فى الحرفة، وهو يقيد الداخل فيها سواء أكان مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً إزاء الجماعة كلها، انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد: دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى بمصر ١٩٨٠، ص ٧٩، ٨٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٧٩.

(٤) السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الإحتلال البريطانى: ١٥١٧-١٨٨، دار النهضة العربية ١٩٧٠، ص ٤٩.

(5) Andre Raymond, Artisans Et Commerçants Au Caire au xv III Siecle Tome II, Dames, 1979, P.551.

صلاح هريدى: الحرف والصناعات فى عهد محمد على، دار المعارف ١٩٨٥، ص ٤٤، ٤٥.

(٦) ليلى عبد اللطيف أحمد: المرجع السابق، ص ٨٠.

وهكذا يمكن القول بأن كل صبي كان ملزماً منذ البداية بأن يلتحق برئيس أو معلم يلقيه أسرار الحرفة وتقاليد الطائفة، ويزكيه حين يحصل على الخبرة اللازمة، ويصبح أهلاً للترقية، وتذكر بعض المصادر أن الصبي كان يحمل معه وجباته وهو ذاهب إلى معلمه، ويمضي مع معلمه طوال النهار ثم يعود في المساء إلى بيت والده، وبمجرد أن يتعلم الصبي فإنه يحصل على أجر يزيد بزيادة مهارته^(١).

٢. العريف :

بعد أن يقضى الصبي فترة من الزمن تقدر ببضع سنين يتعلم خلالها أسرار الحرفة وتقاليدها يرتقى بعدها إلى درجة العرفاء (وهي مرتبة وسط بين الصبيان والرؤساء) تتيح له نصيباً أكبر من العائد وتيسر له إطلاعاً أوسع على أسرار الحرفة وفنونها وتقاليدها^(٢).

والعريف عامل أجير يعيش في الغالب عند المعلم الذي يتكفل بإيوائه وإطعامه، وعدد من يستخدمه المعلم من العرفاء محدود لا يتجاوز واحداً أو اثنين، وتتراوح مدة عمل العريف بين ثلاث وخمس سنين لا يجوز له أن يترك معلمه في أثائها، وإن فعل لا يجد معلماً آخر يقبله، كما لا يجوز للمعلم أن يطرد العريف قبل انقضاء مدته بدون سبب^(٣).

وعندما يصبح العريف ماهراً في صناعته، ملماً بأسرار المهنة أو الحرفة، وقادراً على أن يصنع في مجال حرفته عملاً ممتازاً أو تحفة فنية أو شئاً دقيقاً في صناعته، يشهد له بأنه يستحق أن يكون معلماً أو أسطى، يقوم بعرض نماذج من عمله على معلمه وباقي المعلمين من صناعته، حينئذ يشهد له معلمه وباقي المعلمين من صناعته، ويخبرون شيخ الطائفة بذلك، فيحضره ويختبره، فإن وجدته أهلاً لأن يكون معلماً قلده إياها، وذلك بعد دعوة حافلة يهيئها لهم بحسب قدرته المالية، يدعوا فيها شيخ الطائفة والرؤساء والنقباء والمخاترة وغيرهم من باقي الطوائف^(٤).

(1) M., De, chabrol, essai sur les moeurs des habitants modernes de L'Egypt tome 18. Seconde Edition, paris 1826, p. 321.

(٢) أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩، دار الكاتب العربي، القاهرة، دون تاريخ، ص ٣١.

(٣) محمد فهمي لهيطة: المرجع السابق، ص ٢٠، إميل فهمي شنودة: تاريخ التعليم الصناعي حتى ثورة ٢٢ يولية، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٣، محمود جاد: التركيب الطبقي للمدينة المصرية في العصر الحديث. إعادة قراءة على ضوء مفهوم أسلوب الإنتاج، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٩٤، ص ٤٣.

(٤) على مبارك، الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الجزء الأول، تاريخ القاهرة ومصر منذ العصر الفاطمي حتى عصر توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ٢٤٩، جمال البنا: نشأة الحركة النقابية وتطورها، السلسلة العمالية، عدد رقم ٢٤، الطبعة الثانية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة ١٩٦٩، ص ١٠٢.

ويبدو أن التقاليد الطائفية قد ضعفت في القرن التاسع عشر، ويؤكد ذلك ما ذكره أحد المعاصرين من أن احتفالات الشد التي كانت تقام عند ترقية العريف إلى أسطى بقيت فقط في ثلاث طوائف هي طائفة الصرماطية، والمزينين، والحمامية، وتسمى عندهم بالشد والحزام، وهو عبارة عن شد يُحزم به في وسطه ويعقده النقيب عدة عقد، أقلها ثلاث، وغايتها ست بالنسبة لعدد المعلمين الكبار الموجودين في المجلس مع شيخ الطائفة، ولهم في ذلك اصطلاح، فالعقدة الأولى تسمى الأسطاوية، والذي يحلها معلمه الذي رباه وعلمه الصنعة، والثانية تسمى الرتبة يحلها شيخ الطائفة، والثالثة يحلها أحد الأسطوات الموجودين بالمجلس، وفي أثناء الحل والعقد يقرأ النقيب خطباً وقصائد^(١).

وفي هذا الاحتفال^(٢) كان الصانع يتعهد بمراعاة عادات الطائفة وتقاليدها، وفي الوقت نفسه كانت تلقى إليه بعض التعاليم المتعلقة بواجباته الجديدة مع إجازة بممارسته الحرفة^(٣)، وتظهر الآثار الدينية في طقوس الحفلات التي كانت الطوائف تقيمها بمناسبة قبول أحد الأعضاء الجدد كصبي أولاً ثم الاحتفال بترقية العريف إلى مرتبة معلم.

ومما سبق يتبين لنا أن الترقى من «صبي» إلى «عريف» ومن «عريف» إلى «معلم» لا يتم عشوائياً، وإنما بعد اختبار القدرة الفنية حتى لا تتدهور الحرفة وتقل جودة الإنتاج^(٤).

٣. المعلم أو الأسطى:

رأينا فيما سبق كيفية تدرج الصبي حتى يصل إلى درجة معلم أو أسطى، والدقة التي تتم في انتخاب الصانع في الطوائف، والتي كانت فيما مضى سبباً يرجع له ما وصلت إليه المنتجات الصناعية من الدقة والرقى في بداية القرن التاسع عشر.

(١) على مبارك: المصدر السابق ج ١، ص ٢٤٩.

(٢) تشبه حفلات منح الإجازة الحفلات التي تقام في الوقت الحاضر ويطلق عليها حفلات التخرج، انظر عبد العزيز محمد الشناوى، صور من دور الأزهر في مقاومة الإحتلال الفرنسى لمصر في أواخر القرن الثامن عشر، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧١، ص ١٠١.

(٣) عن هذه الواجبات والتعاليم الخلقية والدينية التي تكتب في الإجازة الممنوحة للمعلم انظر عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الثانى، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة ١٩٨٦، ص ٣٢١.

(٤) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ مصر الاجتماعى منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٥٥.

والمعلم أو الأسطى^(١) رجل وصل فى صنعتته إلى درجة أنه أصبح ملما بكل دقائق الحرفة التى يمارسها، وكان لقب المعلم يعتبر من أرفع الدرجات فى نظام الصناعات كالتجارين والحدادين، والمعلم رجل وصل إلى ما يمكن أن نطلق عليه الأستاذية فى صنعتته، وكان المعلمون يشكلون القسم الرئيسى من الطائفة^(٢) وللمعلم الحق فى فتح محل مستقل له، ويمكن له الاستعانة بمجموعة من العرفاء والصبية، ويستمر فى العمل داخل الطائفة ليضيف خبرات جديدة لها^(٣)، وكان مسئولاً عن العمال والصبية الذين يعملون معه فى دكانه، وكانت العلاقة بينه وبين صبيانته تتسم بالرفق مع لزوم الحزم^(٤).

وكانت هناك تقاليد طائفية بمثابة العرف بين أهل الطائفة، وعلى سبيل المثال كانت توجد معايير تحمى الصبى من قسوة المعلم سواء أكانت القسوة بدنية أو مادية، كأن يدفع للصبى أجراً ضئيلاً أو ينهال عليه ضرباً مبرحاً، ولكن من الناحية الأخرى كان المعلم يشارك العمال والصبية أفراحهم والمناسبات الاجتماعية، وكان يرعاهم إذا مرضوا، وكان ذلك نوعاً من التكافل الاجتماعى بين صاحب العمل والعمال كان له دور مهم فى غياب المسئولية الاجتماعية للحكومة^(٥).

وتشبه العلاقة القائمة بين المعلم وصبيه العلاقة القائمة بين الدرويش المتمرس ومريده، وهكذا قامت علاقة تضامن قوية جداً بين أعضاء الطائفة^(٦)، وغالباً ما كان العامل يتزوج ابنة معلمه، وهكذا كانت العلاقات داخل طائفة الحرفة أبوية فى العمل وأبوية فى الحياة

(١) كثيراً ما نسمع حتى الآن هذه الكلمة فى اللغة الدارجة فى الشارع أو ما بين الناس فنسمع من يقول فلان ده معلم والمقصود أن فلان وصل إلى مرحلة النضج فى صنعتته أو حرفته أو تجارته، وكلمة معلم تطلق الآن على فئة التجار أما كلمة أسطى فما زالت تطلق على فئة الحرفيين، والأسطى فى الفارسية أستا من الكلمة الفارسية المعربة أستاذ وفى التركية أوسته وهو الصانع الذى وقف على الصناعة، ومهر فيها، أو أجيّز ليعمل مستقلاً، انظر. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٥.

(٢) برنارد لويس: النقابات الإسلامية، ترجمة عبد العزيز الدورى، مجلة الرسالة، عدد رقم ٢٥٧، بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٤٠، ص ٧٨٧.

(٣) هاملتون جب، هارولد بوون: المجتمع الإسلامى والغرب. ترجمة . أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة. أحمد عزت عبد الكريم، الجزء الثانى، دار المعارف بمصر ١٩٧١، ص ١٢١، أحمد محمد فتح الباب: الحركة النقابية المصرية بين الماضى والحاضر والمستقبل، الإتحاد العام لنقابات عمال مصر، المؤسسة الثقافية العمالية، القاهرة ١٩٩١، ص ١٩.

(٤) جاك ازولاي: طوائف الحرف فى مصر، البلاغ، عدد رقم ٢١٢٦ (١٢ يونيو ١٩٢٢)، ص ٩.

(٥) عبد العزيز سليمان نوار: المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٦) هاملتون جب، هارولد بوون، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٢٦.

الاجتماعية^(١)، ولا شك في أن هذه العلاقات الطيبة بين المعلمين والصبيان والعرفاء تدل على أن الطائفة كانت تقوم بوظيفة اجتماعية بجانب وظيفتها المهنية^(٢).

وكان الأسطوات يمرون بأربع مراحل للترقية إلى أعلى مراتب الطائفة، فكانت المرحلة الأولى هي درجة «البيشرويش» Bishrewish أو «البيشرويش الصغير»^(٣)، أما الثانية فكانت «النقيب الثانى» أو «النقيب الوسطانى» أو «النقيب الكبير» وأما الأخيرة فكانت درجة الشيخ، وكانت الترقية من مرتبة إلى أخرى عن طريق حفلات شد وعهد خاصة^(٤).

مما سبق يتبين لنا أن الأسطوات كانوا يشكلون عنصراً أساسياً من عناصر الطائفة، وعلى أكتافهم كانت تقوم الطوائف، فهم الذين يملكون أدوات الإنتاج، وهم أيضاً أصحاب الحوانيت (الورش) وهم الذين يقومون بتدريب الصبيان والعرفاء، وبالتالي كانوا يقومون بدور مهم فى الطوائف من أجل العمل على ترقية ملكة الابتكار للنهوض بالحرفة وبلوغها درجة الكمال.

٤. المختار:

المختار منصب بين نقيب الطائفة والمعلم^(٥)، لكل طائفة شيخ ومخاترة ونقباء وأسماءهم مقيدة فى المحافظة والدائرة البلدية^(٦). وكان المخاترة يساعدون شيخ الطائفة فى إدارتها حيث كان الشيخ يرأس مجلساً صغيراً منهم يساعد فى إدارتها، لكن القرار النهائى كان فى يد الشيخ^(٧). كما كان الشيخ يدعو مجلساً من المختارين أيضاً (نواب رئيس الطائفة) عند

(١) عبد العزيز سليمان نوار: المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢) زى. هرشلاغ: مدخل إلى التاريخ الاقتصادى الحديث للشرق الأوسط، نقله إلى العربية. مصطفى الحسينى: دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٢، ص ٢٨.

(٣) بيشروى: كلمة فارسية تعنى تقدم أو رقى، ارتقاء، قيادة، انظر محمد التونجى، المعجم الذهبى (فارسى - عربى) بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية ١٩٨٠، ص ١٧٣، وفى الفارسية بيشة: أى الصنعة والمهارة لمزيد من التفصيل. أنظر. أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق ص ٤٩.

(4) Gabriel Baer. Op. Cit. p. 53.

رؤوف عباس حامد: المرجع السابق، ص ٢٥.

(٥) جمال البنا: المرجع السابق، ص ١٠١.

(٦) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٩.

(٧) زى هرشلاغ: المرجع السابق، ص ٢٠.

الضروريات يكون بمثابة محكمة لرجال الطائفة^(١). وكانت أعداد المخاترة تزداد وتتنقص حسب حجم وأهمية الطائفة وزيادة أعدادها أو قلتها^(٢).

وتشير الوثائق المعاصرة إلى مهام أخرى للمختارين تتلخص فى إحضار الحرفيين الذين تحتاجهم الدولة فى مشاريعها، ففى جواب ورد إلى ضبطينية مصر^(٣) «أن ريسى ومختارين البوابين قد تعهدوا بإحضار العتالين اللازمين للقناطر الخيرية^(٤)»، كما كان مختارو طائفة الفشنكية يقومون بتوزيع البارود على الدكاكين بمعرفتهم، ويحصل تفتيش تلك الدكاكين

(١) برنارد لويس: النقابات الإسلامية، مجلة الرسالة، عدد رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٠ يونية ١٩٤٠، ص ٩٧٤.

(٢) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٩.

Gabriel Baer.Op.Cit. p. 67.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن طوائف الحرف كانت تحت إشراف ضبطينية مصر، ومن الملاحظ أن الذى كان يتولى قيادة الشرطة فى عهد محمد على موظف يسمى الضابط أو ضابط بك أو باش أغا وكان بمثابة حكمدار العاصمة، وقد سمي ضابطا لأنه كان مكلف بضبط الأمن فى العاصمة، فقد كان يطارد المجرمين ويقبض عليهم ويراقب المحال التجارية ويفتشها، وينفذ العقوبات، وقد سمي الجهاز الإدارى الذى يستعين به فى عمله (الضابطينية والضبطينية والضابطية) وكان يغلب على تعيين الضابط الذى سمي مأمور الضبطينية فى أواسط القرن التاسع عشر من العسكريين، كما كان يعين فى بعض الأحيان من المدنيين، وكانت الضبطينية تدمج أحيانا فى المحافظة وأحيانا تفصل عنها، وكان للضابط أعوان يقلون عن رتبته ويتميزون بشارات خاصة، وقد أطلق عليهم الضابط عندما سمي رئيسهم مأمور الضبطينية، ولم يطلق على الجهاز الذى يرأسه الضابط (ضبطينية) إلا نحو ١٨٤٢ وكانت آنئذ تتبع الديوان الخديوى مباشرة لأن المحافظة لم تكن قد أنشئت بعد، لمزيد من التفصيل أنظر إبراهيم الفحام: تاريخ الشرطة فى مصر من عهد محمد على إلى الإحتلال البريطانى» مجلة الأمن العام، العدد ١٩، أكتوبر ١٩٦٢، ص ٢٩، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هناك دراسة أخرى أكدت على أن الضبطينية كانت تسمى باسم (الضابط خانة) وأول ذكر لهذه التسمية كان فى سنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م بمناسبة تحديد اختصاصات الضابط خانة عند ترتيب وظائف الديوان الخديوى ويخالف هذا التاريخ ما جاء بكتاب أمين سامى من أن ضبطينية مصر قد تأسست فى سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٣م فالثابت وفقا لما جاء بوظائف الديوان الخديوى أن هذا الجهاز كان موجودا قبل التاريخ الذى حدده أمين سامى بخمس سنوات، كما أن تسميته كانت «الضابط خانة» وليس «الضبطينية» وأن كلمة الضبطينية أطلقت بدلا من «الضابط خانة» فى عهد «عباس» لمزيد من التفصيل أنظر عبدالوهاب بكر محمد: البوليس المصرى ١٨٠٥ - ١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ بآداب عين شمس، الجزء الأول ١٩٧٧، ص ٥٤، ٦٨، وعلى أية حال فلقد ألغيت ضبطينية القاهرة عقب الإحتلال البريطانى وأدمجت أعمالها فى جهاز المحافظة، لمزيد من التفصيل أنظر نيفين أحمد عرفة: دراسة وثائقية أرشيفية للسجلات والوثائق العربية لضبطينية مصر فى الفترة من (١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م) إلى (١٣٠١هـ / ١٨٨٣م) رسالة ماجستير غير منشورة بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات «شعبة الوثائق»، كلية الآداب جامعة القاهرة عام ٢٠٠١، ص ١٩، ٥٧.

(٤) سجلات ضبطينية مصر وارد دواوين ل / ٢ / ٣٤ / ١، وثيقة رقم ٥٤ مؤرخة فى ٢١ جماد ثانى ١٢٦٢هـ مايو ١٨٤٦م، ص ٩٨.

بمعرفتهم أيضا فى كل يوم، حيث أنهم كانوا يقومون بعمل قائمة ببيان ما يلزم لكل دكان يوميا من البارود باعتبار خمس أقات لكل دكان، وكان ضابط المحروسة يقوم بالتفتيش على هذه الدكاكين «والدكان التى يجد فيها أكثر من خمس أقات يجرى تأديب صاحبها مع المختار الذى لم يخبر عنها»^(١).

ونجد فى وثائق تلك الفترة أسماء مختارى بعض الطوائف مثل «على سلطان مختار صباغين الألوان بالمحروسة»^(٢)، «ومحمد غزال» وكيل مختارية الخضرية الناشف بثمن الخليفة^(٣)، وأحمد الأبار مختار طائفة الخياطين^(٤).

وأحيانا كان بعض المختارين يستغلون وضعهم الوظيفى فى الطوائف فيقومون بأعمال تتنافى مع شرف المهنة، ومع العادات والتقاليد الطائفية العريقة التى بدأت فى الضعف والانحلال فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ويؤكد ذلك ما تذكره بعض الوثائق من أن «المدعو عبد الرحمن إبراهيم مختار دلالين سوق المؤيد قد أخذ رشوة من محمد الفران فى نظير تشغيله فى طائفة الدلالين مع كونه محكوم عليه بمضبطة صادرة فى حقه من مجلس الأحكام بطرده واستبعاده من الطائفة»^(٥).

وواضح من دراسة تلك القضية أن السيد محمد الفران قد ارتكب أمورا مخالفة للوائح والتقاليد الطائفية أدت إلى طرده واستبعاده من كار الدلالة ، وعدم قبول استخدامه بالميرى إلى حد أن مجلس الأحكام قد حكم بطرده واستبعاده من طائفة الدلالين، لكن بعض أفراد

(١) محافظ الوقائع المصرية بدار الوثائق: محفظة رقم ٦ ، ملف حرائق، عدد ١١٢ بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٦٤ هـ / مايو ١٨٤٨ م.

(٢) سجلات ضبطية مصر وارد دواوين ل / ٢ / ٢٤ / ١ ، وثيقة رقم ٣٤ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٦٢ هـ / يوليو ١٨٤٦ ، ص ١١٠ .

(٣) ديوان داخلية، وارد جهات المحافظات والضبطيات السائرة بالداخلية، الجزء الثالث، الرقم القديم للسجل ٤٣٥ ، فترته التاريخية من ٢٢ شعبان إلى ١٤ ذو القعدة سنة ١٢٩٦ هـ ، وثيقة رقم ٤٣٩ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٦٩ هـ / ١٢ أغسطس ١٨٧٩ .

وجدير بالذكر أن القاهرة كانت قد قسمت إلى ثمانية أقسام أو «أثمان» وكانت أهم أقسام القاهرة حتى أواخر القرن التاسع عشر تتألف من أثمان الموسيقى والأزبكية وباب الشعرية والجمالية والدرب الأحمر والخليفة وعابدين والسيدة زينب ومصر القديمة وبولاق انظر عبد الرحمن زكى: القاهرة ، الطبعة الثانية، القاهرة ، ص ١٩٤ .

(٤) سجلات القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٥٧ ، وثيقة رقم ٥ ، مؤرخة بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٧٨ هـ / يوليو ١٨٦١ م . ص ٤ .

(٥) محافظ داخلية، عربى، محفظة رقم ١١ ، ملف بدون رقم فترته التاريخية من غرة رجب إلى غاية رجب سنة ١٢٩٠ م وثيقة بدون رقم مؤرخة فى ٧ شوال ١٢٩٠ هـ / ٢٨ نوفمبر ١٨٧٢ م .

الطائفة رأوا السيد محمد الفران يمارس المهنة بعد رشوة المدعو سالف الذكر لمختار دلالين سوق المؤيد، مما جعل أحد أفراد الطائفة وهو السيد الطحان يقدم شكوى للداخلية بشأن الرشوة وأصحابها «ليحصل به تنوير الحكومة لمعرفة الواقع»^(١).

ولقد تذر أرباب الطائفة لرجوع محمد الفران إلى العمل بمهنة الدلالة بسوق المؤيد وخان الخليلي، وقدموا في حقه شكوى لضبطية ثمن الجمالية^(٢)، التي أخذت عليه تعهد بعدم عمله في الكار، ورغم ذلك فقد عاد السيد محمد الطحان للعمل في الكار، وشاهده عدد من الدلالين بسوق المؤيد، مما جعلهم يقومون بتقديم شكوى في حقه للداخلية موقعة بأسماء ستة عشر دلالاً^(٣).

وتشير الوثائق الرسمية إلى أن المختارين كانوا مثلهم مثل مشايخ الحرف تقوم الحكومة بتعيينهم وفصلهم، حيث تم رفع اثنين من المخاترة بطائفة الكيالين بمصر القديمة وبولاق بأمر الحكومة لما وقع منهم من السلب والنهب^(٤).

وفي الوقت نفسه كان المختارون يقومون بمساعدة السلطات في تحديد أسعار المواد

(١) محافظ داخلية، عربى، محفظة رقم ١١، ملف بدون رقم فترته التاريخية من غرة رجب إلى غاية رجب سنة ١٢٩٠، وثيقة بدون رقم مؤرخة في ٧ شوال ١٢٩٠ هـ / ٢٨ نوفمبر ١٨٧٣ م.

(٢) قسمت أحياء القاهرة إلى ثمانية أقسام للشرطة سمي كل منها ثمن، وكان يرأس كل ثمن معاون يتولى النظر في المنازعات ويمثل الضبطية في حدود سلطته، وكانت معه قوة من الجند تقيم في معسكر خاص يسمى القرقول، وجدير بالذكر أنه تم تحويل «الأثمان» إلى ضبطيات ليصبح مأموريها «مأمورى ضبطيات الأثمان» أما أسباب ذلك فترجع إلى كون الضبطية الرئيسية قد أصبحت «ضبطية عموم» ويستتبع هذا بالضرورة أن تكون هناك «ضبطيات فرعية» وهى هنا «الأثمان» لتصبح ضبطيات فرعية لأنحاء المدينة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأثمان تسمى «ضبطية الثمن» فيقال ضبطية ثمن الموسكى على سبيل المثال، انظر. إبراهيم الفحام: المرجع السابق، ص ٢٠، عبد الوهاب بكر محمد: المرجع السابق، ص ص ٧٥، ٧٦، نيفين أحمد عرفة: المرجع السابق، ص ٤٨.

(٣) محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ١١، ملف بدون رقم، وثيقة بدون رقم.

(٤) نفس المصدر، محفظة رقم ٧ فترتها التاريخية من ٤ محرم إلى ١٩ رجب ١٢٨٨ هـ، ملف بدون رقم، فترته التاريخية من غرة جماد أول إلى غاية جماد أول ١٢٨٨ هـ، وثيقة رقم ٩٠ بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٨ هـ / ٢٤ يوليو ١٨٧١.

Gabriel Baer. Op. Cit. P. 67.

الغذائية^(١). ولم يكن للمخاترة مرتبات، وإنما كانوا يتعيشون من صناعتهم وفي أغلب الطوائف يدفع للشيخ والمختار معا من طرف من يروم فتح دكان مبلغ يعرف بالقانون، يختلف بحسب الاقتدار^(٢).

٥. النقيب:

ذكرت بعض المصادر في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أن شيخ الطائفة كان له العديد من معاونين الذين يتراوح عددهم في المعتاد بين ثلاثة أو أربعة ويسمى الواحد منهم «نقيب» بمعنى رئيس وهم في الواقع عدد من الرؤساء التابعين^(٣)، ويذكر البعض أن النقيب كان رئيس التنفيذ لأوامر الشيخ وكان له دور مهم في تصفية التركات^(٤)، وكانت منزلته إلى الشيخ كمنزلة الوزير من السلطان^(٥)، وذكر كلوت بك «ولمشاخ الطوائف الصناعية نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء يختارهم إما حكام المدن التي يقيمون بها وإما السلطة العليا»^(٦) في القاهرة.

ومما سبق يتبين لنا أن النقيب كان بمثابة نائب أو وكيل للشيخ، ولقد أشار على مبارك في الخطط التي كتبها حوالي عام ١٨٧٢^(٧) إلى النقيب فقال: «ولكل طائفة شيخ ومخاترة ونقباء»^(٨)، وتكلم عن حضور النقباء حفل الأسطاوية، ودورهم في حفلات الشد حيث كان النقيب يقوم بقراءة الخطب والقصائد أثناء تلك الاحتفالات^(٩)، لكننا لم نجد أى إشارة

(١) أمين سامى: تقويم النيل، المجلد الثانى من الجزء الثالث، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٦، ص ٧٠١.

(٢) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٣) جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل مع مقدمة عن التطور العمرانى لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى سنة ١٨٠٠ نقله عن الفرنسية وقدم له وعلق عليه أيمن فؤاد سيد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٥٠.

(٤) محمد على عبد الحفيظ، طوائف صناعات المعادن في القاهرة العثمانية في ضوء وثائق المحاكم الشرعية المصرية، بحث غير منشور، قدم لمؤتمر تاريخ مصر الإقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، هيئة فولبرايت، ديسمبر ١٩٩٦، ص ٣.

(٥) برنارد لويس: النقابات الإسلامية، ترجمة عبد العزيز الدوري، مجلة الرسالة، عدد ٢٥٧ بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٤٠، ص ٧٨٧.

(٦) أ. ب. كلوت بك: المصدر السابق، الجزء الرابع، لقاهرة ١٩٨٤، ص ٤٥.

(٧) يذكر على بركات أن الخطط قد كتبت خلال الفترة من ١٨٧٢ وسنة ١٨٨٨ لمزيد من التفصيل انظر. على بركات: رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد رقم ٥٤، القاهرة ١٩٨٢، ص ٨٦.

(٨) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٩.

(٩) نفس المصدر، ص ٢٤٩.

للنقيب فى أى مصدر آخر معاصر، ولا فى وثائق النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

ومن المعروف أن النقيب كان يلعب الدور الرئيسى فى حفلات الشد المختلفة^(١)، والتي كانت تعد بمثابة أحد أهم وظائفه فى الإحتفالات، وكان يعرف أشخاص المنتسبين إلى الطائفة بالفرد الواحد مهما كثر عددهم^(٢)، وكان يدير شئون الطائفة نيابة عن الشيخ^(٣).

ومع تدهور الطوائف فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تضاعف دور النقيب، بل اختفى اسمه من وثائق تلك الفترة ومصادرها، ويعتقد بير Baer أن لقب وكيل حل محل اللقب الرسمى لنائب شيخ الطائفة وهو النقيب فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر^(٤)، ويبدو أن ما ذهب إليه بير فى تحليله كان صائبا، فإن وثائق الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تتعرض لذكر وكلاء الطوائف، ومن ذلك على سبيل المثال شكوى مقدمة إلى الداخلية من أحد عشر شخصا من طائفة المساعدين يشكون مما حصل فى انتخاب شخص يسمى مصطفى محمود وكيلا على الطائفة^(٥). ويتضح من الوثيقة أن مسألة انتخابه تمت بحضور معاون من الضبطية بالإتحاد مع معاون بولاق، وأن معظم أهالى الطائفة المذكورة قد رضوا عن المذكور، وأن أهالى الطائفة المذكورة على الدوام يحصل منهم تشكيات ومطاعنات «وإذا صار الأصغى لقولهم يطول الأمر، فترأى للضبطية موافقة تعيين مصطفى محمود السالف ذكره»^(٦).

وكانت هناك شروط لمن يعين وكيلا لطائفة ما، منها أن يكون مرضياً عنه من أغلب أهالى الطائفة، وليس له سوابق، وكانت الضبطية تقوم بعمل تحريات لمن يعينون فى هذه الوظيفة، وهذا ما حدث فى حالة مصطفى محمود السالف الذكر حيث أكدت الوثيقة على ذلك «وبما أن تحريات الضبطية أثبتت أن المذكور ليس له شوائب يستوجب عليها عدم جواز تعيينه، وبما أن

(١) إدوارد وليم لين : المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم فى القرن التاسع عشر نقله إلى العربية عدلى طاهر نور ، مطبعة الرسالة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٨٤.

(٢) محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق ، ص ٢٢.

(٣) هاملتون جب وهارولد بوون: المرجع السابق، ج٢، ص ١٢٥.

(4) Gabriel Baer. Op. Cit. P. 68.

(٥) محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ٧ فترتها التاريخية من ٤ محرم إلى ١٩ رجب ١٢٨٨هـ ملف بدون رقم ، فترته التاريخية من غرة رجب إلى ٢٩ رجب ١٢٨٨ ، وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٨٨هـ / ٢٢ أكتوبر ١٨٧١ م.

(٦) نفس المصدر.

أغلب أهالى الطائفة قد رضوا عنه، فيصير اعتماد تعيينه بهذه الوظيفة كوكيل للطائفة»^(١).

وكان الوكلاء ينتخبون من بين عمد الطائفة، حدث ذلك فى طائفة الشياطين بالإسكندرية «وبناء على شكاوى من طائفة الشياطين فى حق المشايخ والوكلاء، ولهذا حصلت مشغولية المجالس والدواوين فى ذلك، وقد استصوب جمع عمد الطائفة بديوان المحافظة لانتخاب واحد وكيل لها يكون مؤتمن وخلقى السوابق ويليق لهذه الوظيفة، لحين يصدر الحكم اللازم فى حق المشايخ المذكورين»^(٢).

ويتضح من ذلك أن الوكيل كان يحل محل شيخ الطائفة فى حالة ما إذا كان هناك خلاف بين أهالى الطائفة وشيخها، وكان هذا الخلاف منظوراً أمام المحاكم، وكان الوكيل فى مثل هذه الحالة يقوم مقام الشيخ، ويقوم بمسؤوليته كاملة إلى حين يتم الحكم فى القضايا المرفوعة ضد شيخ الطائفة .

وإذا ما حدث وتم الحكم بإيقاف شيخ طائفة ما، وكان عمد الطائفة راضين عن وكيل الطائفة، فإن الإدارة كانت تقوم بتعيينه شيخاً للطائفة «لسبوق التراضى عليه»^(٣)، أى رضا عمد الطائفة عنه، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن عمد الطائفة وهم يمثلون كبار الأسطوات بالطائفة، أو كبار رجالها، كان لهم دور كبير فى اختيار المناصب القيادية فى الطائفة كالوكلاء والمشايخ، ومنهم كان يتم اختيار قيادات الطائفة^(٤).

وكان الوكلاء يعزلون من مناصبهم بأمر الحكومة، فى حالة ما إذا تقدم عدد من أعضاء الطائفة بشكاوى ضد أحد الوكلاء، وعلى سبيل المثال، فلقد تم عزل جلى محمد من وكالة

(١) محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ٧ فترتها التاريخية من ٤ محرم إلى ١٩ رجب ١٢٨٨هـ ملف بدون رقم، فترته التاريخية من غرة رجب إلى ٢٩ رجب ١٢٨٨، وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٨٨ / ٢٣ أكتوبر ١٨٧١.

(٢) نفس المصدر، محفظة رقم ٧، ملف بدون رقم، فترته التاريخية من غرة جماد أول إلى غاية جماد أول سنة ١٢٨٨هـ، وثيقة بدون رقم مؤرخة فى ٢٦ ربيع أول ١٢٨٧هـ / ٢٦ يونية ١٨٧٠م.

(٣) محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ٧، ملف بدون رقم، وثيقة بدون رقم مؤرخة فى ٦ جماد آخر ١٢٨٨هـ / ٢٣ أغسطس ١٨٧١م.

(٤) يعتقد بعض الباحثين أن عمدة الطائفة كان أشبه بنائب أو وكيل شيخها انظر، عبد السلام عبد الحليم عامر: طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة عدد رقم ٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، ص ٢٥٩، وهنا يجب أن نوضح أن عمدة الطائفة لم يكن منصب فى الطائفة، بل كان هناك ما يسمى بعمد الطائفة أى كبار رجال الطائفة، وهم الذين يتم اختيار الوكيل والشيخ منهم عادة، والوكيل هو الذى كان نائباً للشيخ، وكانت السلطات تلجأ إلى عمد ومشايخ الطوائف لمساعدتها فى تحديد أسعار المواد الغذائية انظر أمين سامى: المصدر السابق، المجلد الثانى من الجزء الثالث ص ٧٧٥.

رئاسة طائفة كياالين بولاق ومصر القديمة، وكان ذلك بناء «على تشكى ٢٧ نفر للداخلية»^(١)، وبناء على ذلك تم رفعه من التوكيل وتعيين خلافه برضا الطائفة، وهكذا يمكن القول أن السلطة الحاكمة كانت تصدر أوامرها بعزل الوكلاء، ولكن بعد تقديم شكاوى من أهالى الطائفة ضدهم وثبوت إدانتهم .

٦. الشيخ:

إذا كان الصبى يمثل المرتبة الدنيا فى الطائفة ، فإن الشيخ يمثل أعلى مراتبها ، وكان لكل طائفة مهما كان نوعها شيخاً^(٢) هو رئيس الطائفة وكبيرها ومديرها، وكان الشيخ ينتخب من بين أعضاء الحرفة الأكفاء، ولكن كانت الحكومة تعينه شكلياً^(٣)، وكان المعلمون يشاركون فى انتخاب شيخ الطائفة الذى يشرف على أمورها ويحكم بين أفرادها^(٤)، وتصدق الحكومة على تعيين الشيخ مقابل رسم يدفعه إليها، ويختلف مقداره مع اختلاف الأيام^(٥).

ومما لا شك فيه أنه كان للرؤساء (المعلمين) حرية انتخاب الشيخ من بينهم، ويعلن ذلك بالتهليل، وكان كل تدخل من السلطات المحلية فى عمليات الانتخاب يقاوم بشدة، إذ كان مشايخ الطوائف يبذلون جهودهم فى منع كل ما من شأنه أن يعكر حرية الاختيار أو يمس استقلالهم^(٦)، ولكن فى الوقت نفسه كانت هناك شروط لا بد من توافرها فيمن يرشح نفسه

(١) محافظ داخلية عربى، محفوظة رقم ٧، ملف بدون رقم، وثيقة رقم ٩٠ مؤرخة فى ٦ جماد أول سنة ١٢٨٨هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٧١م.

(٢) يذكر أحد الرحالة الذين زاروا مصر فى منتصف القرن التاسع عشر فى غضون سنة ١٨٥٢ أى فى أواخر عهد عباس باشا الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤)، وهو الأيرلندى ريتشارد بيرتون ما يلى «يوجد شيخ لكل شئ بدءاً من اللصوص فى الشرق» ثم يقول «ومن فى القاهرة فى هذه الأيام لا يتبع شيخاً؟» انظر رحلة بيرتون إلى مصر والحجاز، الجزء الأول: ترجمة وتعليق. عبد الرحمن عبد الله الشيخ: سلسلة الألف كتاب الثانى، عدد رقم ١٦١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ٦٤، ٦٦.

(٣) إميل فهمى حنا شنودة: المرجع السابق، ص ٣٢.

(٤) جلال يحيى: الثورة والتنظيم السياسى، دار المعارف بمصر ١٩٦٦، ص ١٤.

(٥) إلياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩، المجلد الأول، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٢٦.

(٦) جاك أزولاي: نظام طوائف الحرف فى مصر، البلاغ عدد رقم ٢١٢٧، ١٤ يونيو ١٩٢٣، ص ٩.

شيخاً لطائفة منها أن يكون على حد تعبير وثائق تلك الفترة «خلياً من السوابق»^(١) لكون الأصول تقضى «بأن تنصيب شيخ الطائفة لا يكون إلا بعد الرضا الصريح من أهلها على من يتوافقون عليه بمحل الحكومة وتحسن الشهادة منهم كباراً وصغاراً فى حقه، حتى لا يعود على أحدهم منه أذى بأى نوع كان، ويكون أيضاً خلياً من الشوائب»^(٢).

ويدل ذلك على أن الشيخ كان من المفروض أن يكون من بين أبرع ماهرى الحرفة، وأن يكون فاضل الأخلاق، عاملاً ماهراً محترماً بين رجال طائفته^(٣).

وبعد أن يحوز الشيخ على رضا أعضاء طائفته، وتصدق الضبطية على تنصيبه شيخاً^(٤)، يصبح حاكم الطائفة المطلق والمسئول الوحيد عن شؤونها^(٥)، فهو الذى يفصل فى الخصومات التى تنشأ بين أفراد الطائفة^(٦)، ويحدد أثمان السلع ويرتب درجات الأجور، ويسمح بدخول أعضاء جدد، ويرشد إلى كيفية إنجاز الاتفاقات، وينتدب الصناع الذين ينجزونها، ويحصل ما تفرضه الحكومة على أفراد الطائفة من ضرائب أو قروض إجبارية ويوزعها عليها حسب مقدرة كل منهم على الدفع^(٧).

كما كان شيخ الطائفة يضطلع بأعباء كثيرة، فإنه فضلاً عن تعيينه الرؤساء الجدد، كان يعتبر أميناً على تقاليد الطائفة وكرامتها، وله من أجل ذلك سلطة تأديبية واسعة على كل

(١) محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ٩ فترتها التاريخية من غرة محرم إلى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٩هـ، ملف فترته التاريخية من ٦ إلى غاية ربيع آخر سنة ١٢٨٩هـ، وثيقة بدون رقم مؤرخة فى ٢٧ ربيع آخر سنة ١٢٨٩هـ / ٤ يوليو ١٨٧٢ م.

(٢) نفس المصدر.

(٣) برنارد لويس: النقابات الإسلامية، ترجمة عبد العزيز الدورى، مجلة الرسالة، العدد ٢٦٢ الإثنين ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠، السنة الثامنة، ص ٩٧٣.

(٤) محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ٧، ملف بدون رقم، فترته التاريخية من ٤ محرم إلى ١٩ رجب سنة ١٢٨٨هـ، وثيقة بدون رقم مؤرخة فى ٢ رجب سنة ١٢٨٨هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٧١ م.

(٥) صالح رمضان محمود: دراسات عن الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر الخديو إسماعيل، رسالة ماجستير بقسم التاريخ بآداب القاهرة ١٩٦٥، ص ١٤٠.

(٦) عبد الحكيم الرفاعى: الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٢٨، ص ١٢٦.

(٧) إلياس الأيوبى، المرجع السابق، ج ١، ص ١٢٦، ١٢٧، راشد البراوى، محمد حمزة عيش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢٦، عمر عبد العزيز: دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٩١٧-١٩٥٢) دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٩، ص ١٥٦، نللى حنا: بيوت القاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. دراسة اجتماعية معمارية، ترجمة. حليم طوسون، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٦.

أفراد المهنة، كما كان له حق الفصل فيما يشور بينهم وبين جمهور المستهلكين من خلاف، كذلك كان عليه أن يهتم بأفراد طائفته فيساعد فقراءهم، ويبحث عن عمل للعاطلين منهم، ويوفق بين العمال ورؤسائهم^(١). وكان لزاما عليه أن يتعرف إلى جميع رؤساء الحرفة وعمالها^(٢)، وله حق الإشراف على حالة السوق، وعلى تنفيذ قوانين الحكومة^(٣).

وكان شيخ الطائفة يمنح الأعضاء ساعة قبولهم الشهادات التى تثبت كفاءتهم، وتبين مقدار الأجرة اليومية الواجبة لهم، لأنه إذا جاز لرجل الطائفة أن يقول على الشغل بالقطعة، لم يكن يجوز له أن يقول عليه باليومية، لأن يوميته كانت معلومة ومبينة فى شهادته، ولا سبيل له إلى زيادتها، ولا إلى تنقيصها، فكانت المزاخمة، والحالة هذه معدومة بالمرة وكان العمل على العموم تحت رحمة شيوخ الطوائف^(٤). وإذا حدث أن أحد رجال الطائفة اشتغل بأجرة زائدة عن المبينة بشهادته أو ناقصة عنها، جاز لشيخ الطائفة أن يطلب من الحكومة عقابه وحبسه^(٥). وكان عليه أن يعمل من أجل المحافظة على مستوى الحرفة، فتشترى المواد الأولية تحت رقابته، ويعاقب صاحب الإنتاج الرديء^(٦).

ويمثل الشيخ حلقة الإتصال بين طائفته والسلطات الحكومية، فإذا أرادت السلطات أحد أفراد الطائفة لسبب ما، فإنها تقوم بالاتصال بشيخ الطائفة^(٧)، أو إذا حدث ما يستدعى الشكوى من صانع أو أى فرد ينتمى إلى إحدى الطوائف، فإن أيسر طريقة يرد بها الحق إلى نصابه أن يرفع الأمر إلى الشيخ، فسلطته تكاد لا تعرف حدا، فضلا عن أنه فى الأحوال العادية يميل إلى التدخل لإزالة آثار ما يكون قد حدث من أضرار أو خطأ^(٨). وكان من حق

(١) حسين خلاف: نقابات العمال فى مصر بحث فى تشريع العمل المقارن، الطبعة الأولى، مطبعة الإعتماد بمصر ١٩٤٦، ص ٣٢.

(٢) جومار، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(٣) عاصم الدسوقي: فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، القاهرة، دون تاريخ، ص ٣٠.

(٤) الياس الإيوبى: المرجع السابق، ج ١، ص ١٢٧.

(٥) إميل فهمى شنودة: المرجع السابق، ص ٣٣.

(٦) سمير عمر ابراهيم: الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، ص ٢٦.

(٧) محمد أنيس، السيد رجب حراز: ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٥، ص ٥، محمد أنيس: تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٦.

(٨) تقرير بورنج منشور فى كتاب محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٨، ص ٦١٨.

شيوخ الطوائف أن يتصلوا بالبasha، وهم يمارسون هذا الحق إذا وقع أمر ذو بال يستدعى تدخله^(١).

وهناك نقطة فى غاية الأهمية تتعلق باختصاصات الشيخ، وهى أنه كان يتمتع بنفوذ واسع المدى وسلطته قضائية على أفراد الطائفة إلى حد أنه كان يوقع العقوبات البدنية، ويأمر بحبس أو جلد من تثبت إدانته فى أمر يخالف لوائح الطائفة وتقاليدها، أو فى كل ما يندس شرف المهنة، أو يحط من قدرها فى أعين الناس، وإذا كانت الإدانة جسيمة، كان له حق الأمر بإغلاق حانوت المخالف مؤقتاً أو نهائياً، وفصله نهائياً من الطائفة^(٢).

ولكن فى بعض الأحيان كان يتعذر على الشيخ اتخاذ قرار بهذه الخطوة، نظراً للمكانة التى يتمتع بها المخالف، وفى هذه الحالة، وحتى يلقى عن عاتقه عبء المسؤولية، كان يدعو مجلساً من المختارين (نواب رئيس الطائفة) يشكل محكمة قضاء لرجال الطائفة^(٣). وهكذا يمكن القول أن الشيخ كان يمثل الشخصية الوحيدة والسلطة الفريدة التى يرجع إليها فى أحوال التقاضى بين أفراد الطائفة والخارجين عنها، فكان له بصدد ذلك نفوذ لا حد له.

ويذكر البعض أن الشيخ قد فقد منذ عام ١٨٢٠ سلطة العقاب على أفراد طائفته^(٤)، بينما يذكر البعض الآخر أن سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) هو الذى ألغى حق شيوخ الطوائف فى الولاية القضائية على أفراد الطائفة، كما سحب حقهم فى تأديبهم^(٥). ويذكر البعض الآخر أن سلطة الشيوخ القضائية انتزعت منهم بإنشاء المحاكم الأهلية فى عام ١٨٨٢^(٦)، لأن هذه المحاكم أصبحت هى وحدها المختصة بالفصل فى المنازعات^(٧).

وينفى بعض المؤرخين إلغاء حق الشيوخ فى الولاية القضائية على عهد سعيد قائلاً: «ولكننا لم نعثر فى مجموعة القوانين والقرارات المصرية على ما يشير إلى أن سعيد قد أصدر أمراً أو تعليمات لتنظيم أو تحديد السلطة القضائية لشيوخ الطوائف، ولم يرد ذكر الطوائف إلا فى قانونه الخاص بالعقوبات التى توقع على المخالفين من القصابين والخبازين

(١) صلاح أحمد هريدى: الحرف والصناعات فى عهد محمد على، دار المعارف ١٩٨٥، ص ٤٠.

(٢) جاك أزولاي: المرجع السابق، ص ٩.

(٣) برنارد لويس: النقابات الإسلامية: ترجمة عبد العزيز الدورى، مجلة الرسالة، السنة الثامنة، العدد ٣٦٢، الاثنين ١٠ يونية سنة ١٩٤٠، ص ٩٧٤.

(٤) عبد السلام عبد الحليم عامر: المرجع السابق، ص ٤٥.

(٥) أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩٧٠، الطبعة الأولى، دار الغد العربى ١٩٨٧، ص ٢٠، أحمد محمد فتح الباب: المرجع السابق، ص ٢٢.

(٦) لمزيد من التفصيل انظر ج. بير: دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمى الجمال، مكتبة الحرية الحديثة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢١١.

(٧) عبد الحكيم الرفاعى، المرجع السابق، ج ١، ص ١٢٦.

والبقالين فقط، ولم يشر قانون عام ١٨٨٢ الخاص بتأسيس المحاكم الأهلية من قريب أو بعيد إلى الطوائف وشيوخها»^(١).

وهناك اختلاف أساسى بين سلطة الشيوخ الإدارية وسلطتهم القضائية، فالأولى تتبع من رغبة الحكومة فى أن تنفذ تعليماتها بواسطة جميع القاطنين فى المدن حين لم يكن باستطاعتها القيام بهذا العمل مباشرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فاستخدمت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة كحلقة اتصال بينها وبين المحكومين، بينما احتفظت لنفسها بحق استخدام القوة، ولكن حين تكون الحكومة ضعيفة، فإن الشيوخ يزدادون قوة، ولما كانت تلك القوة لا سند لها من القانون، فلم يكن هناك ضرورة لإلغاء سلطة الشيوخ القضائية عن طريق التشريع فبقيت بأيديهم حتى نهاية القرن التاسع عشر^(٢).

وعلى أية حال فبالرغم من كل السلطات التى كان يتمتع بها شيخ الطائفة، إلا أنها لم تكن أوتوقراطية بآى حال من الأحوال، فإذا تجاوز ما يجمعه من الأموال الحدود المعقولة أو إذا ما ثار أعضاء الطائفة على إدارته لأى سبب من الأسباب، أبعده عن وظيفته واختاروا شيخا آخر مكانه، ويدل على ذلك شكوى مقدمة من زياتى القاهرة إلى عباس باشا شاكين شيخهم أحمد عامر «الذى ارتكب أمورا شائنة من المخالفات والمظالم، وخرق القانون، والنظام، ويسألونه عزله من الرئاسة عليهم، لأنه فوق ذلك يجهل أسرار المهنة ودقائقها»^(٣). وأحال عباس باشا هذه الشكوى إلى مأمور ضبطية مصر للبت فى أمر الزياتين الذى هو من اختصاص الضبطية.

وكانت السلطة الحاكمة تبت فى شكاوى الحرفيين وتقوم بعزل من تثبت عليه تهمة الإدانة^(٤)، وكان هذا شيئا ضروريا خصوصا إذا ما تجاوز المشايخ السلطة المخولة لهم، ولقد شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر شكاوى عديدة من الطوائف ضد مشايخهم، نذكر

(1) Gabriel Baer . Op. Cit. PP 82, 83.

رؤوف عباس: المرجع السابق، ص ٢٦ .

(2) Gabriel Baer. Baer. Op. Cit. p. 83, 84.

صلاح هريدى: المرجع السابق، ص ٤١، نوال عبد العزيز مهدى: المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣) ضبطية مصر، محفظة رقم ١، وثيقة رقم ٤٤ / ١، مؤرخة فى ١٦ شعبان سنة ١٢٦٩هـ / ٢٥ مايو ١٨٥٢، من عباس باشا إلى مأمور الضبطية.

(٤) محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ٧، ملف بدون رقم فترته التاريخية من غرة جماد أول إلى غاية جماد أول سنة ١٢٨٨هـ، وثيقة رقم ٩٠ مؤرخة فى ٦ جماد أول سنة ١٢٨٨هـ / ٢٤ يوليو ١٨٧١م، نفس المحفظة، نفس الملف، وثيقة بدون رقم مؤرخة فى ٦ جماد أول سنة ١٢٨٨هـ .

منها على سبيل المثال «شكوى مقدمة من عمد التجار والطوائف وأهالي بولاق إلى ناظر الداخلية في حق شيخ الحانوتية من عدم ترتيب أهالي حوانيت جهتهم المذكورة من أرباب الكار بها ومن استحواذه هو ومختار الطائفة على حانوتين لأنفسهم»^(١) وقامت الداخلية بالنظر في تلك الشكوى، وشكوى أخرى مقدمة من المعلم حسين حرب ومنصور يوسف المبيضين الطاعنين في حق شيخ طائفة المبيضين بالقول «أنه متحد مع عشرة أشخاص بالمقاولات بالغدر على الميرى والأهالي ولم يحضروا معهم في المزادات»^(٢).

ويتضح من هذه الشكاوى أن مشايخ الحرف قد فقدوا السيطرة على طوائفهم في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، مما أدى إلى أن تأخذ الحكومة بزمام المبادرة وتقوم هي بحل المشاكل التي تحدث بين الحرفيين ومشايخهم، ولم يعد شيخ الطائفة هو الذي يوقع العقاب، بل أصبحت الحكومة هي التي تتولى ذلك الأمر، وعلى سبيل المثال فلقد تم طرد واستبعاد أحد الدالين من كار الدلالة» بحكم المضبطة الصادرة في حقه من مجلس أحكام مصرية^(٣).

ونجد شكوى مقدمة من عربية ركوب برابرة وسودانية من ضمن عربية الركوب بالمحروسة مقدمة إلى ناظر الداخلية يلتمسون فيها أن يكون لهم شياخة خاصة بهم وذلك «لعدم راحة أبناء جنسهم مع شيخ طائفة العربية الموجود حينئذ»^(٤). ويعرض الداخلية الأمر على الضبطية كان ردها عليه «أنه لدى التأمل للقرار السابق صدوره من المجلس الخصوصي في حق مشايخ الطوائف قد وجد قاصر فقط على عدم إجراء التنصيب ما لم يكن بالمخابرة مع المحافظة وبالتحرى تبين أنه لم يسبق إجراءات بالمحروسة في تجزئة الطوائف»^(٥).

ويبدو أن الصراع بين أهالي الطائفة الواحدة وبين أفراد الطوائف وشيوخها، إلى جانب

(١) محافظ داخلية عربي: محفظة رقم ٩، ملف فترته التاريخية من غرة صفر إلى غاية صفر سنة ١٢٨٩هـ، وثيقة رقم ١١٨٨، مؤرخة في ٦ صفر سنة ١٢٨٩هـ / ١٥ أبريل ١٨٧٢م.

(٢) نفس المصدر: محفظة رقم ٦ فترتها التاريخية من غرة محرم إلى ١٤ ذو الحجة سنة ١٢٨٧هـ. ملف بدون رقم فترته التاريخية من ٢ إلى ٢٨ ربيع أول سنة ١٢٨٦هـ، وثيقة بدون رقم مؤرخة في ٢ ربيع أول ١٢٨٦هـ / ١٣ يونيو ١٨٦٩م.

(٣) نفس المصدر: محفظة رقم ١١، ملف فترته التاريخية من غرة إل غاية رجب سنة ١٢٩٠هـ، وثيقة بدون رقم مؤرخة في ٧ شوال ١٢٩٠هـ / ٢٨ نوفمبر ١٨٧٣م.

(٤) نفس المصدر: محفظة رقم ٨، فترتها التاريخية من ٢ شعبان إلى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٨هـ، ملف فترته التاريخية من ٢ إلى ٢٩ شعبان سنة ١٢٨٨هـ، وثيقة بدون رقم مؤرخة في ١٨ شعبان سنة ١٢٨٨هـ / نوفمبر ١٨٧١م.

(٥) نفس المصدر، وثيقة مؤرخة في ٤ شعبان سنة ١٢٨٨هـ / ١٩ أكتوبر ١٨٧١م.

شكوى الأهالى من بعض الطوائف كطائفة العربجية والحمارين والجزارين، كان بمثابة فرصة للحكومة استغلتها لصالحها ، وبدأت تتدخل فى شئون الطوائف إلى درجة كبيرة، فمثلا وصل الأمر إلى أن محافظة القاهرة قد انتحلت لنفسها حق تعيين «شيخ ووكيل حرفة الحمارين»^(١). وكان تدخل الحكومة فى شئون «أصحاب الكارات» بمثابة خطوة أساسية لتفكيك الطوائف ، وذلك بتعطيل أهم وظائفها وهى وظيفة تنظيم شئونها^(٢). وهكذا انتهى العصر الذى كان فيه الرؤساء يختارون شيخ الطائفة بالانتخاب دوريا من بين أفراد الطائفة، ثم يختار هو معاونيه.

وفى عهد إسماعيل (١٨٦٢-١٨٧٩) ألغيت وظيفة هامة من وظائف الطوائف، وهى جمع الضرائب من أفرادها وتوريدها للحكومة، ولا شك أن هذه الوظيفة كانت وسيلة متاحة لـشيوخ الطوائف لإقتناص جانب من هذه الضرائب، وابتزاز مبالغ أخرى من أبناء الطائفة^(٣) ولكن يذكر بير Baer «أن إعفاء الشيوخ من مهمة جمع الضرائب تم فى عام ١٨٨١، وبحلول عام ١٨٩٢ كانت جميع الضرائب المفروضة على طوائف الحرف قد ألغيت، وبالتالي ألغت معها المهام المالية المتبقية للشيوخ»^(٤).

ورغم حالة الضعف التى ألت بالحرفيين إلا أن مشايخ الطوائف ظلوا حتى عام ١٨٨٠ يضعون حدا أقصى لأجور أعضاء الطوائف، كما كانوا يساعدون السلطات حتى أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر فى تحديد أسعار المواد الغذائية^(٥).

ولم يكن للمشايخ مرتبات تدفعها لهم الحكومة، وكانوا يعيشون من صناعاتهم، ولكل طائفة منهم لغة خاصة فى هذا المقام ، فطائفة المعمار يستولى المعلم من صاحب العمارة معلوما يعرف بالغداء، ومن البنائين والفعلة ما يقال له التبع وله الغداء أيضا على جميع من يورد

(١) يونان لبيب رزق: الأهرام ديوان الحياة المعاصرة ، الحلقة رقم ٧٥ بعنوان أصحاب الكارات، الأهرام عدد ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤، ص ٥ وجدير بالذكر أن المقال يتناول أوضاع الحرفيين فى ثمانينيات القرن التاسع عشر معتمدا على جريدة الأهرام فى وصفها لأحوالهم وما صادفهم من عقبات فى تلك الفترة .

(٢) نفس المرجع ، ص ٥ .

(٣) أمين عز الدين: المرجع السابق، ص ٢٠ ، عبد المنعم الغزالى الجبيلى: ٧٥ عاما من تاريخ الحركة النقابية المصرية، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة: ١٩٩١، ص ٢٤.

(٤) ج. بير: المرجع السابق ، ص ٢٠٧.

(٥) أمين سامى: تقويم النيل ، المجلد الثانى من الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٦، ص ٧٧٥.

Gabriel Baer. Op. Cit. p.p. 133, 134.

عاصم الدسوقي: المرجع السابق ، ص ٩٨، صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق ، ص ٤٠.

أشياء للعمارة، ومثل ذلك جار عند باقى الطوائف من نجارين، ونحاتين ونقاشين ومرخمتية وقمراتية وسباكين وغيرهم^(١). وفى طوائف المزيّنين والحمامية كان كل من يريد طلب صنايعية من طرف مشايخ هذه الطوائف يدفع له مبلغا من المال^(٢).

وعلى أية حال كان شيخ الطائفة يقوم بدور مهم فى الإشراف على تنظيم حرفته، وعلى شئون المنتمين إليها من جميع النواحي الفنية والأخلاقية والدينية والاقتصادية، وكان مسئولا أمام الحكومة عن أعضاء طائفته، أما الأعضاء فليسوا مسئولين شخصا أمام الحكومة، كما أنهم بمأمن من أعمال الإبتزاز التى كان من الممكن أن يتعرضوا لها نتيجة لجشع موظفى الحكومة، وفى الوقت نفسه كانت الحكومة تسيطر على عدد كبير من الأفراد عن طريق الشيوخ.

وظلت الطوائف باقية طوال القرن التاسع عشر ما بقيت الحكومة غير قادرة على أن تحل النظام الإدارى الحديث محلها، ومع تنظيم الإدارة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بدأت الطوائف تفقد اختصاصاتها تدريجيا حتى سنة ١٨٩٠ إذ قرر دكريتو ٩ يناير من تلك السنة حرية احتراف الحرف، وألغى التزام التمرين، فأصبح لا يؤلف بين أرباب الحرفة الواحدة سوى جماعات اختيارية وقد أخذ يقوم على أنقاض النظام القديم جماعات من نوع جديد هى نقابات العمال^(٣).

(١) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٩، ٢٥٠، صالح رمضان: الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل من ١٨٦٣ - ١٨٧٩، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٧، ص ٢٠٠.

(٢) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٠.

(٣) أحمد محمد إبراهيم، المرجع السابق، ج ١، ص ١٥١.

الفصل الثانى

الصناعات الحرفية فى مدينة القاهرة

١ . تصنيف طوائف الحرف بالقاهرة

٢ . الصناعات الحرفية فى مدينة القاهرة وتشمل:

أولاً: الصناعات الغذائية

ثانياً: الصناعات المتعلقة بالكساء

ثالثاً: الصناعات الخاصة بالسكن والتأثيث

ومختلف الصناعات الاقتصادية

رابعاً: أعمال الخدمات

الصناعات الحرفية فى مدينة القاهرة

شهدت مدينة القاهرة فى تلك الفترة العديد من الحرف، منها ما يرجع فى أصوله إلى عصور سابقة، ومنها حرف جديدة شهدت تلك الفترة خصوصاً فى نهاية القرن التاسع عشر، ومع التقدم والتطور الذى شهده المجتمع القاهرى فى تلك الفترة انقرضت حرف قديمة، وتأثرت الصناعات الحرفية من جراء المنافسة الأجنبية، وبالرغم من هذا قامت الحرف بدورها فى خدمة مجتمع القاهرة، وسوف نعرض فى هذا الفصل لإعداد طوائف الحرف وتصنيفها، وللحرف المنتشرة فى مدينة القاهرة وأهم الصناعات الحرفية التى قامت على أكتاف أرباب الحرف.

١- تصنيف طوائف الحرف بالقاهرة :

بلغ عدد طوائف الحرف فى القاهرة فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حوالى ٢٠٤ طائفة (١)، وفى عام ١٨٤٠ انخفض العدد ليصل إلى ١٦٤ طائفة (٢)، وفى عام ١٨٧٠ بلغ عددها ١٩٨ طائفة كما يذكر على مبارك، وإن لم يسجل سوى ٨٧ طائفة فقط وصل عدد العاملين بها إلى ثلاثة وستون ألفاً وأربعمائة وثمانون شخصاً، وعدد أشخاص كل طائفة كالتالى:

(١) لمزيد من التفصيل أنظر :

Damas 1974 p. 511 Andre Raymond: Artisans et Commerçants au Caire Au XVIII Siecle: Tome II

(٢) تقرير بورج منشور فى كتاب محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على السياسة الداخلية، دار الفكر العربى

القاهرة ١٩٤٨، ص ٦١٧، أحمد محمد إبراهيم: الإقتصاد السياسى، الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٣٣، ص

الطائفة	أعدادها	الطائفة	أعدادها
جزارين وتوابعهم	١٠٥٣	عقادين	٤٤٤
زياتين وخضرية نواشف	١٥٧٩	خياطين أروام	٣٤
فكهانية	١٠٢٥	بلغاتية وإسكافية	١٧٢
فطاطرية	٢٢٩	جيارة	٢٨٥
دقاقين بن وعطريات	١٥٠	نحاتين حجر	٦٨٩
قزازين	٥٨٥	بنائين	١٦١٠
طبّاخين وسفرجية	٦٩٤	قمراتية	٦٤
حمارة	١٧٣٩	مرخمين شوام	٢٧
مزينين	٨٣٦	صناع كراسي أروام	٢٨
منجدين	٤٩١	صناع كراسي أقباط ويهود	٣٢٧
خياطين أولاد عرب	١٢٣١	شيكشية	١٣
مسلكاتية	٤٦	حدادين وبرادين	٧٩٢
غرابلية	٢٠٨	مبيضين حيطان	٥٨٩
نجارين طواحين	٥٠	مبيضين نحاس	٢٤٧
نجارين سواقي	٢٥	لبانة وقشامة	٤٤٥
نشارين	٢٦٧	شغالين منشآت	٧
قصاصين	١٤٨	رفائين شيلان وتاراتية	٣٦
سيوفية	٢٧	شغالين نشا	٦
صرماتية	١١٧٦	خيمية	٧٢
حصرية	٣٤٥	ساعاتية	٥٣
مدابغية	٥١٣	شغالين أسلحة	١٣٥
نجارين مراكب	١٨١	خرازين صيني	١٧

الطائفة	أعدادها	الطائفة	أعدادها
جرايرية	١١٥٥	قفاصة	١٧٤
نقاشين	٣٥٥	صنادقية	٩٨
سروجية	٥١٣	مناخلية	١٤٠
جزمجية	٢٨٣	كتبة ومجلدين	١٢٧
قلاطية	٣٢٤	تلاحمة شغالين سبح	٢٧
ترشجية	١٩٢	سباكين رصاص	٢٥
خبازين	٧٨٢	طبالين وزمارين	٨٦
صباغين	٩٦٥	أمشاطية	٧٨
آلاتية	١٢٦	سمكرية	٢٦٨
نجارين دقي	١٦١٥	حكاكين أختام	٣٩
جواهرجية أرمن	١٠١	بياطرة وجنابطة	١٥١
جواهرجية مسلمين	١٠٦	صدفجية	١٥
مبلاطين	٣٢٦	نجارين عربات	٨٦
مرخمين مصريين	٢٣٠	خراطين	٩٨
طحانين	٥٨٩	برملجية	٣٨
ترابة وقتواتية	٥٩٤	غواصين آبار	٢٢

المصدر: على مبارك: الخطط التوفيقية، الجزء الأول، ص ص ٢٤٧، ٢٤٨.

وكانت هناك طوائف أخرى ذكرها على مبارك ولم يذكر أعدادها مثل طوائف التجار، والصيارف، والكتبة، والباعة، والدلالين والمداحين والفسالين وغير ذلك من الطوائف^(١).

وكانت الطوائف تصنف على اختلافها إلى ثلاثة أنواع: طوائف أصحاب الحرف، وطوائف التجار، وطوائف الأعمال المتعلقة بالنقل والخدمات، وكان الجميع يخضعون لنظام واحد، فلم يكن تاريخ الطوائف في القرن التاسع عشر هو تاريخ الطوائف الحرفية بمعناها الضيق، ولكنه كان نظاما عاما يضم سكان المدن بما فيهم من الموظفين كالكتبة وجباة الضرائب بينما بقيت البيروقراطية الكبرى خارج النظام وكذلك العلماء، برغم أن الأزهر كان يستعمل مصطلحات الطوائف لوظائفه (طائفة، شيخ، نقيب)^(٢).

وكانت العادة في القاهرة أن يطلق على الشوارع والحارات أسماء التجارات والصناعات التي تشغلها^(٣)، وبالتالي تركت بعض الطوائف بصمات واضحة في الأحياء التي انتشرت فيها صناعة معينة أو حرفة معينة إلى حد إطلاق اسم المكان على اسم الحرفة كحي النحاسين على سبيل المثال، وحارة السقاين التي أطلقت على المكان (كفر الشيخ ربحان) الذي تقيم فيه طائفة السقاين^(٤)، وظل هذا الاسم (حارة السقاين) قائما حتى نهاية القرن التاسع عشر.

٢. الصناعات الحرفية في مدينة القاهرة :

قامت الصناعات الحرفية على أكتاف أرباب الحرف، ويمكن تقسيم الصناعات الحرفية إلى ثلاث فئات، الأولى تتعلق بالصناعات الغذائية، والثانية تتعلق بالصناعات الخاصة بالكساء، والثالثة تتعلق بالصناعات الخاصة بالأثاث وسوف نعرض لها كالتالي :

أولاً: الصناعات الغذائية:

تحضير القمح والخبز:

كان بمدينة القاهرة مطاحن للقمح، والطريقة التي كانت متبعة في الطحن بسيطة إلى حد كبير، فهي عبارة عن طاحونة مؤلفة من حجرين تحركهما عدة يعلق بها عادة حصان أو بغل،

(١) علي مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٩.

(٢) رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٣.

(٣) جدير بالذكر أنه صدر في سنة ١٢٦٢هـ / ١٨٧٤م، أمر بتسمية الشوارع وترقيم الدور الواقعة على جانبيها، أنظر. أيمن فؤاد

سيد: التطور العمراني لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى الآن، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٧، ص ٧١.

(٤) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الإجتماعي للقاهرة العثمانية: ترجمة زهير الشايب، كتاب روز اليوسف، العدد السابع عشر يوليو ١٩٧٤، ص ١٦، ٩٩.

وكانت الأدوات الضرورية لطحن القمح والشعير والفلول والحبوب الأخرى التى تحتاج إلى طحن تصنع بالقاهرة^(١). ويسمى الرجال الذين يزاولون مهنة الطحن «المُغْرِبِلِينَ» أما من يخبز الخبز فيسمى خباز، والخباز يدخل الخبز الذى يرد إليه فى الفرن لإنضاجه ثم يخرج منه بعد أن يلبث فيه بضع دقائق كافية لنضجه^(٢).

وعلى أية حال فلقد زاد عدد الطحانين والفرانين إلى حد أنهم أصبحوا طائفة كبيرة، ووصل عدد الخبازين بالقاهرة فى ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى ألف خباز^(٣)، وهكذا يمكن القول بأن عملية تصنيع رغيف الخبز كانت تقوم به طائفة الطحانين والفرانين الذين كانت أعدادهم تزيد بزيادة سكان القاهرة ومن ثم زيادة استهلاك رغيف الخبز.

وكانت الأفران المعدة لتصنيع رغيف الخبز بسيطة، وكذلك كانت عملية طحن القمح فى المطاحن تتم بطريقة بدائية إلى حد كبير، وفى عهد إسماعيل انتعشت صناعة طحن الحبوب وكان بالقاهرة وحدها ٣١ مصنعا تدار بالبخار عام ١٨٧٣، وبعد ذلك بعامين كانت كل المصانع تقريبا بين الإسكندرية والقاهرة قد تحولت إلى أخرى تدار بالبخار^(٤).

القطاطرية والعجائن المُسَكَّرَة :

ذكرت بعض المصادر المعاصرة أن المصريين شديداً شربوا إلى الفطير^(٥)، وللفطاطرية عدد كبير من الحوانيت بحى السكرية فى القاهرة، ومن المعروف أن أغنياء القاهرة كانت لهم

(١) جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، نقله عن الفرنسية وقدم له وعلق عليه أيمن فؤاد سيد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٥٣.

(٢) كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، الجزء الرابع، دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٤، ص ٤٨، وجدير بالذكر أن حرفة المغربلين كانت حرفة ناشطة بحكم اتساع تجارة الحبوب، وكان هناك من يتولى «غربلة» الحبوب بواسطة الغربال بهدف تنظيفها مما بها من شوائب، انظر عباس الطرابيلي: شوارع لها تاريخ سياحة في عقل الأمة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٧، ص ٩، ١٠.

(٣) إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل، المجلد الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٣١، ١٣٢، إميل فهمي شنودة: تاريخ التعليم الصناعي حتى ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢، مؤسسة التأليف والنشر، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٦١.

(٤) أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، الإسكندرية، ١٩٦٧، ص ١٨٠.

(٥) كلوت بك، المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٢.

ولع بالمسكرات و «المربيات» التى تعد بمهارة والتى تباع فى السكرية^(١)، ويشغل الحلوانية عددا كبيرا من المحال فى هذا الحى الغنى والبديع^(٢).

الخل :

يصنع كل الخل الذى يستهلك فى القاهرة من البلح تقريبا وتعمل معامل الخل خلال فصل الصيف، ويستخدم كذلك نبيذ مجلوب من قبرص وأزمير وأيضا الزبيب الذى يخمر لمدة ثمانية أيام فى فصل الصيف ولمدة أربعين أو خمسين يوما فى فصل الشتاء ، وهذان النوعان من الصناعة انتشرا فى كل مكان ، وكان الخل المتخذ من البلح أكثر شيوعا من غيره ، ويستخرج الخل أيضا من الزبيب^(٣).

معامل التفريخ:

يطلق على هذه الصناعة (صناعة إفراخ البيض) معامل التفريخ أو معامل الدجاج ولمعامل الدجاج أى أفرانه شهرة متصلة من قديم الزمان، ويبدو أن الذين ابتكروا هذه الطريقة هم قدماء المصريين، وذلك بعد أن لاحظوا أن الدجاج المصرى لا يميل إلى احتضان البيض^(٤) وبواسطة هذه المعامل كان يتم تفريخ الدجاج بمقادير عظيمة، ومن الملاحظ أن المصريين قد اكتسبوا شهرة فى صناعة التفريخ، حيث أن هذه الصناعة كانت شائعة فى مصر فى سالف الأزمنة .

(١) اسم السكرية مشتق من السكر، وقد أطلق عليها هذا الاسم أثناء القرن الثامن عشر عندما كان بائعو السكر يتركزون فى المنطقة، انظر. نوال المسيرى: مفهوم الحارة دراسة تاريخية سوسولوجية لحارة السكرية منشور فى. محمد الجوهري، علياء شكرى: علم الاجتماع الريفي والحضري، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الرابع عشر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨، ص ص ٥٣٦، ٥٣٧.

(٢) جومار: المصدر السابق، ص ٢٥٦.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٥٥، كلوت بك، المصدر السابق، ج ٤، ص ٥١.

(٤) لمزيد من التفصيل عن هذه الصناعة ووصف معامل التفريخ انظر:

Girard: Memoire sur L Agriculture L' Industrie et le commerc de L Egypte, Description de L Egypte, Tome 17, Seconde Edition, Paris 1824, p. 246 - 248.

إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم (فى القرن التاسع عشر) نقله إلى العربية عدلي طاهر نور، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٠، ص ص ٢٣٠، ٢٣١، كلوت بك، المصدر السابق، ج ٤، ص ص ٤٩، ٥٠، وجيه علي أبو حمزة: القاهرة فى عصر الحملة الفرنسية، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ بآداب المنيا ١٩٨١، ص ص ٢٣، ٢٤.

تحضير الفول:

يعمل عدد كبير من أهالى القاهرة بإعداد الفول، وهو غذاء شائع جدا، ويكثر استهلاكه بين أهالى القاهرة، لهذا يرد الفول إلى القاهرة بمقادير كثيرة، ويباع فى طرقاتها بعد تجهيزه تجهيزا ينحصر فى نقعه يومين فى الماء حتى ينبت، ثم يتم تتبيله، ويعرض للبيع بهذه الحالة^(١)، وهناك أماكن كثيرة خصصت لهذه الصناعة أشهرها «الفواله»^(٢).

البن:

يمكن أن نصنف بين الصناعات الغذائية، صناعة سحق البن وطحنه، ويتم تحميص الحب على صوانى من الحديد، ثم يطحن فى هاون من الجرانيت محفور على شكل مخروط ويقوم بصحنه ثلاثة من الدقاقين أو اثنان بمدقات يحملونها بأيديهم^(٣)، ويدق كل منهم دقة بحيث تتابع الدقات، وزنة المدق تختلف من خمسة كيلو جرامات إلى ستة، ويقرن الدقاقون حركاتهم أثناء رفع المدق وإنزاله بنشيد مقفى، بينما يدلى طفل صغير يده إلى قاع الهاون ليحرك البن مهتديا فى ذلك بقوافى النشيد^(٤)، ويبدو أن هذه الأناشيد كانت تسرى عن العمال والصناع وتزيدهم حماسا فى عملهم.

وبلغ عدد طائفة «دقاقين بن وعطريات» ١٥٠^(٥) فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، كانوا يقومون بإمداد المجتمع القاهري بما يلزمه من بن، على أية حال كان مجتمع القاهرة يستهلك قدرا كبيرا من البن، حيث كان بمثابة المشروب الأساسى لدى كل الطوائف فى المجتمع

(١) جومار: المصدر السابق، ص ٢٥٣، ٢٥٤، كلوت بك المصدر السابق، ج ٤، ص ٥١.

(٢) «الفواله» حي من أحياء القاهرة يقع جنوبي مباني مؤسسة البريد العامة بين العتبة الخضراء وشارع عبد العزيز وعابدين، كانت معظم مبانيه متداعية وآيلة للسقوط، ومن حارات وأزقة ضيقة، يتجمع فيها صغار الباعة، عنيت بلدية القاهرة بهذا الحي فهدم وأزيلت مبانيه المتداعية، وأعيد تخطيطه استعدادا لإقامة مبان جديدة، انظر. عبد الرحمن زكى: موسوعة مدينة القاهرة فى ألف عام، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٧٩.

(٣) كانت هذه المدقات من الحديد ويزن المدق الواحد منها أربعين رطلا ويسمى هؤلاء الرجال «دقاقى البن» والدقاق تعني هنا الطحان لمزيد من التفصيل أنظر: جومار: المصدر السابق ص ٢٥٧، حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، الجزء الثانى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٥، ص ٥١٤، ٧٣٩.

(٤) كلوت بك: المصدر السابق، ج ١، ص ٥١، ٥٢.

(٥) علي مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٧، وبلغ عدد محلات العطارين فى نفس الفترة فى القاهرة ٧٥٨ محلا، أنظر نفس المصدر ج ١، ص ٢٢٨.

القاهرة فى تلك الفترة، كما أن قهاوى القاهرة التى بلغ عددها ١٠٦٧^(١) فى ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت تستهلك قدرا كبيرا من البن.

الجزارون:

اتفقت المصادر المعاصرة فى أوائل القرن التاسع عشر وفى أواخره على أن أهالى القاهرة لا يتناولون كفايتهم من اللحوم^(٢)، ويترك كبار القوم للجمهور لحم الجمل أو الجاموس على الأكثر، ويستأثرون لأنفسهم بلحم البقر، ومع ذلك فالجمهور يتغذى أيضا على أرجل الخراف التى تقدد فى «مسمط الكوارع»^(٣).

وذكر أحد المعاصرين إحصائية عن إجمالى ما تأكله مدينة القاهرة من اللحوم فبلغ «واحد وعشرون مليونا وثلاثمائة وخمسة عشر ألفاً وأربعمائة واثنان وأربعون رطلا» ثم علق على ذلك قائلاً «ولو قسمنا ذلك على أيام السنة وتعداد الأهالى، لوجدنا أن ما يخص الشخص الواحد نحو أوقيتين»^(٤)، وهو قليل بالنسبة لما تأكله أهالى المدن فى البلاد الأجنبية^(٥).

وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على انخفاض دخل الأهالى الذى يمنعهم بلا شك من شراء كل ما يحتاجون إليه من لحوم، وكان بالقاهرة أسواق تباع فيها الحيوانات التى للذبح ومنها على سبيل المثال سوق السبتية ببولاق، وسوق الجمعة بجهة الإمام الشافعى، وكان الجزارون يشترون من هذه الأسواق الحيوانات التى يذبحونها ويبيعونها للأهالى^(٦)، وبلغ عدد الجزارين فى تلك الفترة ١٠٥٣ جزار^(٧).

الإستقطار:

مارس جم غفير من الناس مهنة الإستقطار بالقاهرة، فكانوا يستقطرون العرقى من البلح والزبيب ليشربه المسيحيون، أما المسلمون فيستعيضون عنه بنوعين من الشراب يسمى أحدهما «بوظة» والآخر «حشيش» يصنع من القنب ويؤثر على الدماغ^(٨).

(١) علي مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٨.

(٢) جومار: المصدر السابق، ص ٢٥٤، علي مبارك، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٩.

(٣) جومار: المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(٤) الأوقية: جزء من إثني عشر جزءاً من الرطل المصري وجمعها أواقي أنظر المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٠، مادة الأواقي، ص ٣٠.

(٥) علي مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٩.

(٦) لمزيد من التفصيل أنظر، علي مبارك، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(٧) نفس المصدر، ص ٢٤٧.

(٨) جومار: المصدر السابق، ص ٢٥٦، كلوت بك: المصدر السابق، ج ٤، ص ٥١.

وجدير بالذكر أن عدد محلات البوظة بالقاهرة فى ثمانينيات القرن التاسع عشر وصل إلى ٤٦، بينما بلغ عدد الخمارات فى نفس الفترة ٤٨٦ خماراً^(١).

صناعة الزيوت:

كان استخراج الزيوت فى مصر فى ذلك الوقت يتم فى نطاق ضيق، وعلى الرغم من انتشار مزارع الزيتون وكبر حجم الثمر إلا أنه لا يحوى المادة الزيتية^(٢)، وتستخدم مختلف أنواع الزيوت التى تصنع فى مصر فى تتبيل بعض المأكولات أو لإنارة الشوارع، أو للإضاءة داخل البيوت^(٣) ويستخدم فى صنع الزيوت بذور الخس والقرطم واللفت والكتان والسمن، وتشكل الزيوت احتياجاً ضرورياً لكافة السكان، وبالتالي فإن معاصر الزيوت تنتشر بإعداد متفاوتة فى كافة أنحاء مصر، وتنتشر فى القاهرة بشكل خاص صناعة استخراج زيت السمن المصنوعة من حبوب السمن التى تجلب من أراضى الدلتا ليستخرج منها زيت الطعام^(٤). وكان بالقاهرة ٤٠ معصرة لزيت القرطم^(٥)، وفى عام ١٨٢٢، كانت معاصر الزيوت المختلفة تعمل لحساب الحكومة، وكان لابد من الحصول على تصريح قبل إنشاء مصنع جديد^(٦).

ويبدو أن نظام الاحتكار فى عهد محمد على قد أدى إلى قتل روح الابتكار لدى الصناع، إذ كانت الحكومة تمنع إتباع طرق جديدة للإنتاج، ولذلك لم يحدث تغيير ملموس فى طرق الإنتاج البدائية فى الصناعات الصغيرة، كما حال احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة دون نمو الاستثمار الفردى^(٧)، وبعد إلغاء نظام الاحتكار فى عام ١٨٤١ تعرضت الصناعات الصغيرة خلال الفترة إلى صعوبات ومعوقات، فلقد تعرض أرباب معاصر الزيوت إلى الظلم الواقع عليهم من الحكومة من جراء ارتفاع عوائد معاصر الزيوت التى ألحقت بأرباب هذه الحرفة ضرراً بليغاً، هذا إلى جانب العوائد الشخصية المرتفعة المفروضة على أصحابها، حتى اضطر عدد منهم إلى إبطال دواليبهم بالكلية^(٨)، ولقد بلغ عدد محلات بيع الزيوت فى القاهرة

(١) علي مبارك، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٨.

(٢) صلاح أحمد هريدى: الحرف والصناعات فى عهد محمد علي، دار المعارف ١٩٨٥، ص ١٩٨.

(3) Girard, Op. Cit. p. 229.

(4) Ibid, p. 234.

(٥) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٦) علي الجرتلي: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف بمصر ١٩٥٢، ص ٦٩.

(٧) أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٨) أحمد محمد حسن الدماصى: سقوط نظام الإحتكار فى مصر الحديثة وأثره فى تطورها الإقتصادى ١٨٤٠ - ١٨٨٢ رسالة دكتوراة غير منشورة بقسم التاريخ بآداب القاهرة ١٩٨٩، ص ١١٩.

فى ثمانينيات القرن التاسع عشر ٥٥٥ محلاً^(١)، وكانت نسبة هذه المحلات تتفاوت من حى إلى آخر حسب احتياجات كل حى وعدد سكانه.

ثانياً: الصناعات المتعلقة بالكساء:

كانت الصناعات المتعلقة بالكساء كثيرة ومتعددة مثل الغزل والنسيج والصباغة والتطريز والخياطة، وصناعة الفراء وسوف نعرض لها كالتالى:

صناعة الغزل والنسيج:

تعتبر هذه الصناعة من أقدم الصناعات فى مصر، وتعتمد أساساً على القطن كمادة أولية لها، لكنها تشمل أيضاً الحرير والصوف والكتان، وقبل عهد محمد على كان المنجدون يقيمون بأعداد كبيرة فى القاهرة فى الشارع المسمى «سكة القطن» و«ميدان القطن»^(٢) حيث يقومون بإعداد القطن والصوف قبل غزله، ويتم هذا العمل بواسطة قوس يقوم العامل بضرب وتره بمدق صغير، وتنفصل مادة القطن تماماً عن طريق الترددات المتتالية للوتر، ويسمى حلاجو القطن «الندافين» أى المنظفين، ويتولى غزل القطن بعد ذلك عاملات حيث يلاحظ فى صناعة الغزل أن النساء يغزلن القطن والكتان ويسمين القزازين، فى حين يختص الرجال بغزل الأصواف فقط^(٣).

ومن الأقمشة الصوفية التى تنتج بالقاهرة نوع يسمى «بيشت» وهو يعتمد على اللون البنى الطبيعى للصوف، وهناك نوع يطلق عليه اسم «العباية» وهى التى يرتديها الرجال والصبية ويستخدم فى هذا النوع من النسيج أصواف مصبوغة بلون أسود ويتخللها خطوط ملونة، وهناك قماش من الصوف يسمى الزعبيوط، وصوفه أخف من الأنواع الأخرى، وتنسج بالقاهرة أيضاً أنواع من البرانس الصوفية^(٤).

ويصنع فى القاهرة العديد من أقمشة الحرير، يسمى أحدهما «كرش» وهو قماش ناصع، ويسمى الآخر وهو من نوعية أكثر متانة وتصنع منه العمام «الدريه» وكانت الشيلات الحريرية

(١) على مبارك المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٨.

(٢) شارع ميدان القطن يبتدئ من شارع باب الشعرية، وينتهى لشارع القنطرة بجوار سيدى عبدالسلام، وطوله مائتا متر، لمزيد من التفصيل أنظر، على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، الجزء الثالث طبعة مصورة عن الطبعة الثانية بالقاهرة سنة ١٩٧٠، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص ٢٨٢.

(٣) جومار: المصدر السابق، ص ٢٥٧، سعد الخادم، الصناعات الشعبية فى مصر، دار المعارف بمصر ١٩٥٧، ص ٨٢.

(٤) سعد الخادم: المرجع السابق، ٨٤.

الحمراء تصنع فى القاهرة، وكان بالقاهرة خمسة وثلاثون مصنعا لغزل الحرائر والأقطان فى أوائل القرن التاسع عشر^(١).

وبقيت طرق الإنتاج فى صناعة الغزل والنسيج تمارس بنفس الطرق القديمة التى كانت عليها منذ العصور الضاربة فى القدم حتى جاء محمد على ووضع سيطرته على الصناعات التى كانت قائمة ومنها صناعة الغزل والنسيج، فلم تنقضى سنة ١٨١٧ حتى كانت الحكومة قد ضببطت لحسابها أنواع النسيج بكافة أنواعه^(٢) وفى الوقت نفسه أنشأ محمد على عدة مصانع لغزل ونسج القطن^(٣) وبلغ عدد مصانع الغزل والنسيج فى مصر فى عهد محمد على ٢٠ مصنعا منها ثلاثة فى القاهرة وثلاثة فى بولاق^(٤).

وعلى أية حال فإن الأقمشة التى صنعتها الفابريكات المصرية راجت فى الأسواق رواجاً أضر بالواردات الأجنبية التى من نوعها وبخاصة المصنوعات الرخيصة كالبصمة والشيت فإن وارداتها قلت عن ذى قبل، والبفطة الهندية بعد أن كانت تغمر الأسواق المصرية انقطع الوارد منها لما حلت محلها البفطة المصرية، وكذلك حصل لأقمشة البنغال^(٥).

وكما ذكرنا من قبل فإن محمد على كان قد أخضع الصناعات الصغيرة تحت سيطرته، ولما أحس فى أواخر حكمه عاقبة الإفراط فى فرض الرقابة على الصناعات الصغيرة، عدل عن تلك السياسة، ومن ثم عادت الصناعات تباعا إلى شئ من الحرية الاقتصادية، واكتفت الحكومة بفرض ضرائب معتدلة عليها، حيث صرح محمد على فى عام ١٨٢٧ بالاشتغال بصناعة النسيج لن يشاء من الأفراد لقاء ضريبة شهرية قدرها ٢٦ قرشا عن كل نول^(٦).

(١) جومار: المصدر السابق، ص ٢٥٩.

(٢) عاصم الدسوقي: فى تاريخ مصر الإقتصادى والإجتماعى، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٦٥.

(٣) لمزيد من التفصيل انظر. نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبدالناصر، الطبعة الأولى، مكتبة مديولى ١٩٨٧، ص ٢٥ وما بعدها.

(٤) أحمد. أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٦٤، وفضلا عن مصانع المنسوجات القطنية أنشأت الحكومة فى عهد محمد على أيضا مصانع للحريز منها مصنع بالقاهرة به ١٦٠ نولا، كذلك أنشأت الحكومة مصنعا لغزل الصوف ونسجه فى بولاق، لمزيد من التفصيل انظر. أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٦٥، أمين مصطفى عفيفى عبدالله: تاريخ مصر الإقتصادى والمالى فى العصر الحديث، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٤، ص ٢٣٨، ٢٣٩، نوال قاسم: المرجع السابق، ص ٣٧.

(٥) عبدالرحمن الرافعى: عصر محمد على، الطبعة الرابعة، دار المعارف، ١٩٨٢، ص ٥٠٨.

(٦) على الجرتلى: المرجع السابق، ص ٨٠.

ورغم إلغاء آخر قيد من قيود الاحتكار عام ١٨٥٠ إلا أن مسلسل تدهور الصناعات الصغيرة ظل مستمراً وذلك بسبب صعوبات التمويل وازدياد المنافسة الأجنبية^(١) خصوصاً فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، والواقع أن معظم المصانع التى أنشأها محمد على قد أقفلت أبوابها فى أواخر عهده، وأقفل باقىها فى عهد عباس باشا الأول^(٢)، وباع سعيد بعض هذه المصانع، وأعطى بعضها الآخر كالتزام لأشخاص بعينهم ولكن هؤلاء لم يستطيعوا الاستمرار فى إدارة هذه المصانع لوقوع عبء الضرائب على عاتقهم، بينما كان منافسهم الأوروبيون يعفون منها^(٣).

ووجد بعض عمال النسيج المستغنى عنهم فى المصانع الحكومية عملاً فى الصناعات الصغيرة، كما اشتغل عدد منهم لحسابه الخاص^(٤)، وكان من المفروض أن تزدهر صناعة الغزل والنسيج إلا أنها تدهورت بسبب حدة منافسة الإنتاج الأجنبى، مما أدى إلى انهيارها وبدأت مصر فى سبعينيات القرن التاسع عشر تستورد الأقمشة بعد أن كانت تصدرها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ولم تستطع الصناعة الحرفية أو الحديثة أن تعوض هذا النقص فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر^(٥).

ويمكن القول بأن سقوط نظام الاحتكار، وما تبع ذلك من غزو المنتجات الأجنبية للسوق المصرى بإنتاجها الجيد والرخيص حتى حلت المنسوجات الأوروبية محل المنسوجات الوطنية، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً^(٦).

الصباغة:

كان بالقاهرة عدد كبير من ورش الصباغة فى مستهل القرن التاسع عشر، وكانت المواد الصبغية التى يستخدمونها هى النيل للون الأزرق والبلجة (نبات عشبى صبغى للون الأصفر)،

(١) على الجرتلى : المرجع السابق ، ص ٨٠.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص ٥٠٨.

(٣) رؤوف عباس حامد: المرجع السابق، ص ٢٨.

(٤) على الجرتلى: المرجع السابق، ص ١٧٥.

(٥) لمزيد من التفصيل أنظر: أحمد محمد حسن الدماصى: المرجع السابق، ص ١٢٦ ، ١٢٧، وجدير بالذكر

أن الحكومة لم تكن تملك سوى مصنعين للمنسوجات الصوفية والقطنية فى عهد إسماعيل، أحدهما فى

بولااق والآخر فى شبرا بها ١٤٢٨ عاماً أنظر. أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٨٢.

(٦) كرومر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٥، رفعه كرومر قنصل

دولة إنكلترا ووكيلها السياسى فى مصر إلى جناب إدوارد جراى ناظر خارجيتها، ترجم فى إدارة المقطم وطبع

فى مطبعته سنة ١٩٠٦، ص ١٤٤.

والقُرْمُزِيَّة والعُصْفَر للون الأحمر، والحَنَّا للون البرتقالي، وأول أصناف الصبغة هي الأكثر شيوعاً^(١). ومصادر هذه الصبغات متعددة، حيث تجلب البَلَجَة من منطقة أطفيح، أما الحنة فتكثر في مديرية الشرقية التي توردتها للجهات كافة^(٢)، وكانت صباغة الأقمشة صناعة شائعة في القاهرة في النصف الأول من القرن التاسع عشر إلا أنها كانت غير متقنة^(٣).

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر قامت مصانع الصباغة بجانب محال النسيج لأن الأولى صناعة مكملية للثانية، وخاصة إذا كانت الثانية تنتج الأقمشة اللازمة للاستهلاك، ولذا كان لا بد من القرب من السوق، وفي الوقت نفسه حدث تطور بالنسبة لمواد الصباغة فأصبحت معظم المواد المستعملة في الصباغة تستورد من الخارج، حيث تم استيراد النيلة الصناعية من ألمانيا وذلك لسهولة استعمالها، ولأنها أقل كلفة من الصبغة الطبيعية، وإن لم تقل عنها جودة^(٤)، وبرغم هذا استمر الصباغون يستعملون الأصباغ الطبيعية، واعترض البعض على الأنواع الصناعية وذلك بحكم التقاليد القديمة والتعصب الفني والاعتقاد الخاطئ بأفضلية الأصباغ الطبيعية^(٥)، وبصرف النظر عن اعتقاد الصناع بأفضلية الصبغة الطبيعية على الصبغة الصناعية، فإن صناعة الصباغة كانت قد تدهورت وانحطت على إثر تدهور صناعة المنسوجات، وبعد أن أصبحت المنسوجات القطنية التي تصنع منها ملابس الفلاحين عادة ترد من الخارج مصبوغة بالنيلة الصناعية، وبعد أن استبدل الأهالي بملابسهم المزركشة الزاهية الألوان التي يخطها الخياطون الوطنيون الملابس الأوربية التي ترد جاهزة^(٦) كان لا بد أن تتدهور صناعة الصباغة في نهاية القرن التاسع عشر.

التطريز:

يعد فن التطريز من بين الحرف المنتشرة في القاهرة، وكان المطرزون يشغلون عدداً عظيماً من المحال يزاولون فيها هذه الصناعة، وكانوا يمتازون بدقة عملهم وأنيق رسومهم واتساق نقوشهم^(٧).

(١) جومار: المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٢) سعد الخادم: المرجع السابق، ص ٨٥.

(٣) كلوت بك: المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٢.

(٤) راشد البراوي، محمد حمزة عlish: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، الطبعة الرابعة، مكتبة

النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٩، ص ص ١٥٢، ١٥٣.

(٥) نفس المرجع، ص ١٥٢.

(٦) كرومر: المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٧) كلوت بك: المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٢.

ويتم التطريز على طارة بخيط من المعدن على الحرير والجوخ والكشمير والقטיפفة والموسلين بإبرة الكروشيه وبطرق متنوعة^(١). ويستعملون فى تطريز هذه الأنواع من الأقمشة خيوطاً معدنية من الذهب والفضة^(٢)، وكان أبرعهم فى صناعة التطريز أولئك الذين كانوا يطرزون أنواع الجلود بأسلاك الذهب والفضة.

الخياطون:

كان بالقاهرة عدد كبير من الخياطين الذين يقومون بخياطة ثياب الأهالى من أبناء البلد، وذكرت المصادر المعاصرة أن القاهرة كان بها خياطون من اليونان والأرمن يهيئون ملابس أفراد الطبقة العليا^(٣)، وكان الخياطون من اليونانيين والأرمن بارعين فى صناعتهم، ولهم دراية تامة فى تكليف الثياب بالقيطان الحريري أو الذهبى يُنمقون به أشكالاً تطريزية جميلة ورسوماً فى غاية الحسن^(٤).

ولقد ارتقى بعض الخياطين الأرمن إلى العمل فى قصور الطبقة الحاكمة فمنهم من عمل رئيساً للخياطين فى قصر إبراهيم باشا، كما أنهم برعوا فى التطريز أيضاً، وظل المطرزون الأرمن يحتفظون بمكانة مرموقة بسبب تطريزاتهم ذات الذوق الرفيع، ووصل البعض منهم إلى أن أصبح «طراز سمو الخديو توفيق»^(٥).

ورغم تعرض الخياطين لضربة عنيفة بسبب تدفق الملابس الأوروبية الرخيصة ذات الجودة العالية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، إلا أن الخياطين الأرمن تماشوا مع الأذواق الأوروبية الحديثة، ولذا ظلوا يتبنون مكاناً مرموقاً فى السوق المصرى^(٦).

ولم يقتصر الأمر على دخول فئات من اليونانيين والأرمن فى العمل بهذه الحرفة، فقد اشتغل العديد من الشوام أيضاً بهذه الحرفة، ففى القاهرة عمل كل من السيد محمود الشامى

(١) جومار: المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٢) سعد الخادم: المرجع السابق، ص ٨٥.

(٣) كلوت بك: المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٤، ولقد بلغ عدد الخياطين من المصريين فى سبعينيات القرن التاسع عشر ١٢٣١ خياط بينما بلغ عدد الخياطين الأروام ٣٤، انظر على مبارك، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٧.

(٤) كلوت بك: المصدر السابق، ص ٥٤.

(٥) محمد رفعت الإمام: الأرمن فى مصر القرن التاسع عشر، دار نوبار للطباعة، القاهرة ١٩٩٥، ص ص ٩٦، ٩٧.

(٦) نفس المرجع، ص ٩٦.

وإبراهيم الشامى بهذه الحرفة، ومن أشهر الشوام الذين مارسوا هذه الحرفة فى القاهرة فى تلك الفترة جوان زنانيرى بالموسكى، وديمتري الجمال الذى كان محله بشارع كلوت بك^(١).

ويمكن القول بأن تولى الفئات العليا فى المجتمع عن أنماط استهلاكهم القديمة، والإقبال على الأنماط الأوروبية أن أخذت تتشأ فى البلاد إلى جوار أصحاب الحرف القديمة أصحاب حرف جديدة، وتتعدد الملاحظات حول هذه الظاهرة، فبالنسبة لأصحاب الحرف العديدة التى عرفت هذه الازدواجية شاع التمييز بينهما، فأصحاب الحرف «أو الكارات» القديمة أصبحوا يعرفون بأصحاب الحرف البلدى مثل الخياطين والنجارين والمنجدين، بينما عرف مقابلوهم بأصحاب الحرف الأفرنجى^(٢).

وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالذكر وهى أن التسمية بالأفرنجى لم تتصرف فحسب إلى الطراز الذى ينتجه هؤلاء، بل انصرفت إلى أصحاب الحرفة أنفسهم، فقد اشتغل عديد من اليونانيين والأرمن والشوام بها، ولعل فى غلبة اليونانيين عليهم ما دعا إلى توصيفهم بالأروام^(٣).

وجدير بالذكر أنه على الرغم من قلة أعداد الأجانب الذين عملوا بحرفة الخياطة إلا أنهم كانوا يكسبون أضعاف أضعاف ما يكسبه القاهريون الذين يعملون فى نفس الحرفة، وأسباب ذلك ترجع إلى أن الأجانب كانوا يعملون فى قصور الحكام حيث العطاء الوفير والأجور العالية، ومن جهة أخرى كانوا يتخصصون فى تفصيل الملابس الأفرنجية وخياطتها للطبقات العليا فى المجتمع القاهرى.

الفراؤون:

كانت حرفة صناعة الفراء^(٤) من أقل الحرف انتشاراً فى مصر بسبب اقتصار ارتدائه على

(١) عبد الله محمد عزباوى: الشوام فى مصر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦، ص ١١٠.

(٢) يونان لبيب رزق: الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الحلقة رقم ٧٥ بعنوان: أصحاب الكارات، الأهرام عدد ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤، ص ٥، وجدير بالذكر أن المقال يتناول أوضاع الحرفيين فى ثمانينيات القرن التاسع عشر معتمداً على جريدة الأهرام فى وصفها لأحوالهم وما صادفهم من عقبات فى تلك الفترة.

(٣) نفسه.

(٤) الفراء: هو انترف الخاض بالمشايخ وكبار الشخصيات، انظر جومار المصدر السابق، ص ٢٦٥، والفراء هو تاجر الفراء أى أنها تطلق على تاجر الفراء، انظر حسن الباشا، المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٠٢.

طبقتى العظماء والعلماء، وكان اليونانيون والأرمن هم الذين يزاولون هذه المهنة فى القاهرة وينتشرون فى أحياء كثيرة^(١).

صناعة دبغ الجلود:

كان المداينغية يزاولون صناعة الدباغة فى أحواش متسعة، وينتجون أنواعاً إسفنجية من الجلود تسد حاجة الأسواق المحلية، حيث يستخدمها الصرماثيه والبراذعية والقريبة فى عمل الأحذية والبراذع بكافة أنواعها، ثم القرب وأقساط الزيت^(٢)، وكان الصناع بارعين جداً فى تحضير الجلد السختيان الذى هو جلد الماعز مصبوغاً باللون الأحمر أو الأصفر أو غيرهما من الألوان بعد العناية بدبغة^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة المداينغ أو خط المداينغ القديم كان فى منطقة الوسط بالقاهرة، وكان لا يسكنه إلا المداينغية وما مائلهم، ولما توسعت القاهرة، وزاد عدد سكانها، وأصبحت الحاجة ماسة إلى سكنى هذه المنطقة، وحصل الضرر لمن كان يسكن بها من روائح قاذورات المداينغ، وما نتج عن ذلك من شكوى الأهالى تم نقل المداينغ من منطقة الوسط إلى باب اللوق واحتفظ الحى الأصيل باسم «المداينغ القديمة»^(٤).

وفى عام ١٢٨٢هـ (١٨٦٥م) انتقلت المداينغ من باب اللوق إلى مصر العتيقة، ويصف مصدر معاصر أسباب ذلك بقوله وذلك "أن مصلحة المداينغ من المصالح المقررة، ويلزم أن تكون بعيدة عن العمران، لما ينشأ عنها من الضرر الحاصل من العفونات والأوساخ والقاذورات المضرة بالصحة، وقبل انتقالها كان الإنسان لا يمكنه المرور من هناك إلا بمشقة، لما يجد من كثرة الروائح الكريهة الناتجة من الجلود المدبوغة، ومن البرك التى تجتمع فيها مياه الدباغة ونحوها، وقد حصل التشكى كثيراً من ديوان الصحة للحكومة فى زمن عباس باشا ولم يجد نفعاً، وكذلك فى زمن سعيد باشا، ثم فى زمن الخديو إسماعيل صدر الأمر بنقلها وشراء جميع أملاك المداينغ على طرف الميرى، وتجعل مدبغة ميرية على جسر البحر قبلى مصر العتيقة، فحينئذ عمل الرسم لذلك بمعرفة قلم الهندسة وأعطى بالمقاولة، وتم على أحسن حال، ونقلت المداينغ هناك»^(٥).

(١) جومار، المصدر السابق، ص ٢٦٥، كلوت بك، المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٥، محمد رفعت الإمام: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢) سعد الخادم: المرجع السابق، ص ٨٦.

(٣) كلوت بك: المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٤.

(٤) على مبارك: المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٤٠، أندريه ريمون: القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٤، ص ٢٢٩.

(٥) على مبارك، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٤٠.

وهكذا تخلصت المدينة من أذى الروائح الكريهة التي كانت منتشرة فى تلك الجهات بسبب المدايع، وقامت الحكومة ببيع أراضى المدايع القديمة عن آخرها، وبنى فى مكانها المنازل والمحلات والشوارع الجديدة.

وبالرغم من انتشار المدايع فى شتى أنحاء القطر المصرى إلا أن القاهرة والإسكندرية كان بهما نسبة كبيرة، حيث بلغ عدد المدايع بالمدينتين أربعين مدبغة، بينما كل مدايع القطر لا تتجاوز المائتين^(١)، وفى عام ١٨٧٥ كان بالقاهرة عشرون مدبغة تدبغ ٢٠٠٠٠٠ قطعة من الجلد فى السنة، معظمها أحمر وأخضر وأصفر للاستهلاك المحلى^(٢)، وكان بالقاهرة والإسكندرية فى عهد إسماعيل ثلاثون مصنعاً لدبغ الجلود، تجهز وتدبغ أكثر من مائتى ألف جلد سنوياً، فكثرت تصدير الجلود المصرية إلى الخارج، وراجت صناعة السروجية فى داخل القطر رواجاً عظيماً^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المدايع التى كانت موجودة فى القاهرة فى تلك الفترة كانت ناقصة المعدات، وتشتغل بأجهزة عتيقة وتتبع الأساليب البلدية دون اهتمام بالقواعد العلمية، ومع ذلك فإن بعض هذه المدايع استخدم آلات حديثة الطراز واتبع فى الصناعة الأساليب العلمية والعملية^(٤)، وهكذا لم تتمتع الجلود المدبوغة فى مصر بالجودة العالية بسبب رداءة الجلود وما بها من عيوب كانت تصيبها قبل وصولها إلى المدايع، ومن ذلك كى الحيوان بالحديد المحمى، والدودة التى تصيب جلود الماشية وتحدث ثقباً فى الجزء الأعلى من الرقبة، والخروق التى تحدث فى الجلود بسبب إهمال القصابين أو قلة مهارتهم^(٥)، والسبب فى رداءة الجلود المدبوغة فى مصر يرجع إلى جهل الصناع بأسرار الدباغة، واستعمالهم طرقاً عتيقة غير علمية وكذلك نقص المعدات والآلات^(٦)، وكل هذا أدى إلى أن تستورد مصر أحسن أصناف الجلود من الخارج، وهكذا يمكن القول بأن جهل الدباغ المصرى بطرق الدباغة الحديثة قد أدى إلى تراجعها وانقراضه أمام زميله الأوربى^(٧).

(١) أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٢) نفس المرجع . ص ١٨٠.

(٣) إلياس الأيوبى، المرجع السابق، المجلد الأول، ص ١٢٠.

(٤) أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٥) راشد البراوى، محمد حمزة عليش، المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٦) أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٧) كرومر: المصدر السابق، ص ١٤٤.

كان الصرماتية يصنعون بالقاهرة كل ما يلزم للبلاد من الأحذية مثل البلغ والأخفاف والمراكيب^(١)، وفى حى البرادعية جم غفير من الصنائع يصنعون سروج الخيل وبرادع البغال والحمير^(٢). ولا شك أن صناعة السروج والأدوات الجلدية الأخرى اللازمة لوسائل الانتقال من الخيل والحمير والبغال كانت رائجة حتى أواخر القرن التاسع عشر خصوصاً أن وسيلة المواصلات الرئيسية لعامة الشعب فى القاهرة وقتذاك كانت الحمير^(٣).

وتذكر المصادر المعاصرة أن الأسطى أحمد الصيرفى كان شيخاً لطائفة السروجية^(٤)، كما كان هناك عدد من الشوام مارسوا حرفة الصرماتية وحرفة صناعة السروج، فمن الشوام الذين مارسوها الأسطى مصطفى الشامى بخط الدرب الأحمر^(٥).

ولم يقتصر الأمر على الشوام فقد كانت حرفة إعداد الأحذية (المركوبجية) من أشهر الحرف التى اشتغل بها الأرمن فى مصر إذ مارسوها بشكل واسع فى القاهرة، وكانت الأحذية الشرقية التى يعدونها بسبب متانتها وذوقها تضاهى الأحذية المستوردة من أوروبا، وقد اشتهر كثير من الجزمجية الأرمن فى القاهرة مثل الأسطى هاجوب الأستانبولى وترجع شهرته إلى حسن إتقانه وجودة بضائعه^(٦).

ويمكن القول أن السروجية وكان عددهم فى سبعينيات القرن التاسع عشر ٥١٣^(٧) كانوا يقومون بصناعة سروج الخيل وبرادع البغال والحمير، بينما كان «الصرماتية» وعددهم فى

(١) ذكر على مبارك فى حديثه عن الحارات والعطف الموجودة بشارع قصبة رضوان والخيمية والمغريلين أن عطفة الحيمازية تقع على يمين الشارع، ويتوصل منها لشارع الداوودية، وهذا الشارع عامر إلى الآن وبأوله عدة دكاكين من الجانبين يصنع بها المراكيب والنعال ونحوها، ثم يلى ذلك وكالة كبيرة وقف رضوان بك معدة لبيع أصناف الجلود، انظر على مبارك، الخطط التوفيقية، الجزء الثانى، طبعة مصورة عن الطبعة الثانية بالقاهرة سنة ١٩٦٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢، ص ١٢٢، وعن شارع السروجية انظر نفس المصدر، ج ٢، ص ١٢٨، وما بعدها.

(٢) جومار: المصدر السابق، ص ٢٦٤، كلوت بك، المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٤.

(٣) عبد العزيز الشناوى: الخطط التوفيقية لعلى مبارك، سلسلة تراث الإنسانية - مهرجان القراءة للجميع، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥، ص ٢٥.

(٤) على مبارك: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨٢.

(٥) عبد الله محمد عزباوى: المرجع السابق، ص ١١٠، ١١١.

(٦) لمزيد من التفصيل انظر: محمد رفعت الإمام: المرجع السابق، ص ٩٨.

(٧) على مبارك: المصدر السابق ج ١، ص ٢٤٨.

سبعينيات القرن التاسع عشر ١١٧٦^(١) يقومون بصناعة البلغ والأخفاف والمراكيب^(٢) ، بينما بلغ عدد الجزمجية فى نفس الفترة ٢٨٣^(٣) ، وكانوا يقومون بصنع الأحذية ، وهناك طائفة أخرى وتسمى الأساكفة (ومفردها الإسكاف) وهم الذين يقومون بإصلاح الأحذية^(٤) .

وبنهاية القرن التاسع عشر، ومع تطور المواصلات وحلول الترامواى محل الحمير لنقل الركاب، وبانقراض ركوب الحمير انقرضت صناعة السروج وتوابعها، وفى الوقت نفسه كسدت صناعة الأحذية الحمراء الوطنية حتى صار المشايخ وهم أكثر الأهالى تمسكاً بالقديم يلبسون أحذية أوربية أجزاءها السفلى تشبه الأحذية الوطنية فى شكلها والعليا مصنوعة من نسيج بحيث تشبه الجرايات فى لونها^(٥) ، ويبدو أن الأحذية الأوروبية قد غمرت أسواق القاهرة إلى حد قول كرومر "ومن الصعب أن تجد إسكافا وطنيا يحسن إصلاح حذاء أوربى مع أن الأحذية الأوروبية أصبحت عمومية الاستعمال وإصلاح الأحذية وعملها فى يد اليونان والأرمن"^(٦) .

ومما ذكره كرومر يتبين لنا مدى انخفاض مستوى الكفاية الفنية لدى طائفة الأساكفة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أنه فى ظل مبدأ حرية التجارة غزت الأحذية الأجنبية السوق المصرى، ومع جودتها ورخص ثمنها أقبل عليها المصريون الذين اتجهوا مع نهاية القرن التاسع عشر إلى تقليد الأوروبيين مما أثر بشكل كبير على صناع الأحذية بل وعلى معظم الحرف المصرية فى تلك الفترة.

ثالثاً: الصناعات الخاصة بالسكن والتأثيث ومختلف الصناعات الاقتصادية:

تتمثل الصناعات الأساسية الخاصة بتشيد المساكن فى القاهرة فيما يأتى:

البناءون ونحاتو الحجر:

كان لعمال البناء (البنائين) ونحاتو الأحجار وزن بين طوائف الحرف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وكان عدد البنائين كثيراً إذا ما قيس بالحرف الأخرى^(٧) ، مما يدل على

(١) على مبارك: المصدر السابق، ص ٢٤٨ .

(٢) جومار: المصدر السابق، ص ٢٦٤ .

(٣) علي مبارك: المصدر السابق، ج ١ ، ص ٢٤٨ .

(٤) كرومر: المصدر السابق، ص ١٤٥ .

(٥) نفس المصدر، ص ١٤٤ .

(٦) نفسه .

(٧) بلغ عددهم ١٦١٠ وهو يلى أعداد الحمامة ونجارين دقي مباشرة أنظر علي مبارك، المصدر السابق ج ١، ص ٢٤٨ .

أهمية هذه الحرف للمجتمع وعلى حاجة المجتمع القاهري لعمال البناء، وكانت صناعة البناء من أهم الصناعات وكانت تقع على رأس الصناعات الصغيرة أو على قمة هرم الصناعات الصغيرة.

وكانت المواد المستعملة عادة لتشبيد المنازل هي الآجر (الطوب الأحمر) والطوب النقي وأحياناً أحجار النحت والمصيص والجير، أما أحجار النحت فتأتى من جبل المقطم بعد أن كانوا قبل ذلك يهدمون المباني القديمة كلما أرادوا إنشاء بناء بالحجر^(١)، أما المصيص فيؤتى به من حلوان وغيرها ويقوم على استعماله عمال مخصصون لطلاء داخل المنازل به والبناء المصرى بارع فى فن تجويد ومسح دهاناته، وعندما يكون الجبس غير ناصع البياض فإنه يضيف إليه طبقة من الجير ويستعمل الجبس أيضاً فى بناء الأسقف، وتنحصر صناعة المسقف فى تغطية السقف بألواح من الخشب وكسائها بالجبس^(٢).

وكانت المنازل المبنية بحجر النحت قليلة العدد، ويعمل كلوت بك ذلك بقوله «لأن المسلمين^(٣) لا يرمون إلى بقاء المنازل فكأنما يبنون للحال لا للمستقبل، ولا يهتمون أقل اهتمام بنماذج الهندسة العربية الجميلة التى هى فى مطرح أنظارهم أثناء تنقلهم جيئة وذهاباً فى كل مكان وهذه هى علة عدم انتشار فن نحت الأحجار وتنسيقها فى مصر وارتقائه»^(٤). وبالرغم من ذلك فإن كلوت بك يذكر أيضاً أنه «لا يزال يوجد نحاتون بارعون فى صناعة نحت الصوان أى الجرانيت ومجيدون فى تكييفه بالصور والرسوم المطلوبة»^(٥).

ويمكن القول بأن صناعة البناء قد تطورت إلى حد كبير فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ففي ٢ نوفمبر سنة ١٨٦٦ استحضر إسماعيل من الخارج ٧ ماكينات لصب البلاط^(٦) وعمل الطوب والفخار والمونة واستعمالها مباشرة، واستقدم معها الخبراء اللازمين

(١) جورج جندي، جاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، وضع بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاة الخديو إسماعيل ١٨٩٥ - ١٩٤٥، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧، ص ١٧٩، إلياس الأيوبى: المرجع السابق، ج ١، ص ١٢٩.

(٢) جومار: المصدر السابق، ص ٢٦٧.

(٣) يقصد المصريون.

(٤) كلوت بك: المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٦، ٥٧.

(٥) نفس المصدر، ص ٥٧.

(٦) كان بالقاهرة طائفة للمبطلين بلغ عددها ٣٢٦ انظر علي مبارك المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨، وكان شيخ طائفة المبطلين بالمحروسة محمد محجوب محمد علي خلاف مع رجال طائفته لعدم مراعاتهم للأصول الطائفية لمزيد من التفصيل انظر الشكوى المقدمة من شيخ طائفة المبطلين إلى ناظر الداخلية، وثيقة رقم ١١٩ مؤرخة في ٢٧ صفر ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣م) بملف بدون رقم فترته التاريخية من غرة صفر إلى غاية صفر ١٢٩٠ هـ، بمحفظه رقم ١٠ داخلية فترتها التاريخية من ٢ محرم إلى غاية ربيع الآخر ١٢٩٠ هـ.

لإدارة هذه الماكينات، ومن تلك الماكينات ما كان ينتج يومياً نحو ١٥ ألف طوبة، وكانت مصر حتى ذلك الوقت معتمدة فى مبانيها على الطوب النىء والأحمر البلدى والأحجار المنحوتة»^(١).

ولقد عانت طائفة المعمار فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر من جراء تسخير الدولة للمعماريين الوطنيين فى العمل سخرة بعماراتها الكثيرة، حيث شهدت تلك الفترة الكثير من الإنشاءات، ولقد استخدمت الدولة الكثير من المعماريين فى العمل لديها بأجور زهيدة لا تذكر كما فى حالة عمال البلاط المدينين الذين فروا من مبانى عباس باشا إلى الجبل الأحمر فى سنة ١٨٤٠ أو المبيضين^(٢) الذين تظلموا للوالى سنة ١٨٥٤ يشكون وكيل الميرى الذى لم يعطهم أجورهم حسب الشروط، والوضع نفسه فى عمارات العباسية وقصر النيل فى نفس العام^(٣).

ولم يكن فرار المعمارجية الوطنيين إلا نتيجة للمعاملة السيئة التى عاملتهم بها الحكومة، فهى لم توفر لهم ضرورات الحياة، ولا المؤن اللازمة للأشغال لذلك تكررت حالات الفرار، وفى الوقت نفسه فإن الحكومة ظلت تفضل الأجانب على الوطنيين طيلة النصف الثانى من القرن التاسع عشر حيث أعطت الحكومة معظم مقاولاتها الكبير منها والصغير للمقاولين الأجانب، وبرغم المبالغ الطائلة التى كانوا يتقاضونها فقد كانت تفضلهم على المعماريين المصريين^(٤)، ونفس الأمر مع صانعى الطوب فلم يسلموا من منافسة الأجانب لهم، كذلك تأخرت حرفة الحجارين المصريين وساء حالهم بعد ما تسلم زمام الحرفة أكابر الأجانب وصارت لهم بمثابة احتكار^(٥).

على أية حال قامت طوائف المعمار بشتى فروعها من نجارين وبنائين ومرخمين ومبلطين ومبيضين حيطان وغيرهم بدورهم فى خدمة المجتمع القاهرى فى تلك الفترة، وكانوا يقومون بأخذ مقاولات من الأهالى والحكومة، وقد زادت حركة البناء مع نهاية القرن التاسع عشر إلى

(١) نوال قاسم: المرجع السابق، ص ص ١٢٩، ١٤٠.

(٢) بلغ عدد طائفة مبيضين حيطان ٥٨٩ أنظر على مبارك، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٣) أحمد محمد حسن الدماصى: المرجع السابق، ص ص ١٢٩، ١٣٠.

(٤) نفس المرجع، ص ص ١٣٠، ١٣١.

(٥) نفسه، ص ص ١٢٣ - ١٢٥.

حد أن تعذر على المقاولين أن يجدوا العدد الكافى من البنائين والنجارين ومن شاكلهم^(١).

الحدادون والنحاسون:

من المعروف أن حرفة الحدادة وصانعى الآلات الحديدية من الحرف الهامة التى لا غنى للمجتمع عنها، فلقد كان الحدادون يقومون بدور هام فى تلبية طلبات المجتمع القاهرى من أدوات الحدادة التى لا غنى لأى منزل قاهرى عنها لصنع الأقفال مثلاً، وكانت آلات الحدادين وأدواتهم غليظة جداً، ورغم الظروف البدائية التى كانت سائدة فى صنع أدوات الحدادة^(٢) إلا أنها كانت تقوم بوظيفتها طبقاً لظروف العصر والإمكانات المتاحة، والسواد الأعظم من الحدادين كانوا يقيمون فى حي «النحاسين» بالقاهرة^(٣) وكانوا يعملون به مسامير على درجة كبيرة من الإتقان^(٤).

وكان بالقاهرة طائفة لمبيضى النحاس^(٥)، وكان هذا الفن متقدماً للغاية، خصوصاً أن كل أوانى الطهى كانت مصنوعة من نحاس يطلّى بالقصدير^(٦)، وفى عهد إسماعيل كان بالقاهرة خمسة وثمانون مسبك حديد و ٧٣ معملًا للنحاس، و ٨٠ محلاً للتبييض، وعدة معامل سلحدارية وحدادين، تخرج من الأسلحة أنفسها وأجملها، ومن الأدوات الحديدية الصغرى وما تدعو إليه الحاجة^(٧). وجدير بالذكر أن النحاسين كانوا يقيمون فى شارع النحاسين الذى ذكر عنه على مبارك فى خطته "وبهذا الشارع الآن عدة دكاكين من الجانبين لبيع النحاس الجديد، وينصب به سوق كل أسبوع مرتين، يباع فيه النحاس القديم، فمن أجل ذلك عرف بشارع النحاسين، وفى الأزمان القديمة كان يعرف بخط بين القصرين"^(٨).

(١) كرومر: المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٢) لمزيد من التفصيل أنظر جومار: المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٣) كلوت بك: المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٧.

(٤) جومار: المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٥) على مبارك، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

(6) Girard Op. Cit. PP. 254, 255.

(٧) إلياس الأيوبى، المرجع السابق، ج ١، ص ١٢٩.

(٨) على مبارك، المصدر السابق، ج ٢، ص ٩١، ويبتدى شارع النحاسين من سبيل عبد الرحمن كتحدا الذى أنشأه سنة سبع وخمسين ومائة وألف المعروف الآن بسبيل بين القصرين وينتهى بحارة الصالحية التى تجاه باب الصاغة، أنظر. نفس المصدر، ص ٨٩.

وهكذا يمكن القول بأن بعض الطوائف تركت بصمات واضحة فى الأحياء التى انتشرت فيها صناعة معينة أو حرفة معينة إلى حد إطلاق اسم المكان على اسم الحرفة كحى النحاسين أو شارع النحاسين على سبيل المثال.

نجارة الأثاث:

اشتهر النجار المصرى بأنه يعمل بمهارة وخفة تادرتين^(١) والأداة الأصلية التى يستعملها فى جميع الأعمال كالبرى والشق والدق والخلع هى القدوم^(٢)، ويذكر البعض أن فن النجارة بمصر كان أقل تقدماً من جميع الفنون «إذ من النادر أن ترى المصريين يضمون أجزاء الخشب بعضها إلى بعض عاشقاً ومعشوقاً، بل يبرونها من الأطراف فى زوايا حادة ثم يثبتونها بعضها ببعض بالمسامير، وقلمما يستعملون الخوابير لهذا الغرض، وهذا هو السبب الذى يعرض أشغالهم إلى سرعة التلف ويجعلها قبيحة الصناعة على أنه قد كان من نتائج انتشار الترسانات والمصانع التى أنشأها محمد على إتقان هذا الفن اليدوى بتخريج عمال على يد بعض الأسطوات الأوربيين، أحرزوا شيئاً من الحذق والبراعة فى صناعتهم»^(٣).

وكان بالقاهرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر خمس طوائف خاصة بالنجارين هم نجارو الطواحين، ونجارو السواقي، ونجارو عربات، ونجارو دقى، ونجارو مراكب وكان أكثرهم عدداً نجارو دقى، وأقلهم نجارو سواقي^(٤)، وقام هؤلاء بصناعة الأثاثات وغيرها من المنتجات الخشبية للأهالى وللحكومة، وكانت الدولة تستفيد من خبرتهم فى عملية فرز الأخشاب فمثلاً حصل شيخ النجارين على ١٠٥ قرش أجره نظير قيامه بالعمل لمدة سبعة أيام «فى فرز أخشاب مشترى بمعرفة محافظة مصر»^(٥).

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عمل الكثير من الأجانب فى هذه الصناعة، وزاحموا المصريين، وكانت الدولة تقوم بتعيين الأجانب والإغداق عليهم، فتذكر الوثائق قيد «باغوص النجار بالخاصة بماهىة شهرى ألف وخمسمائة قرش»^(٦)، كما كان الأجانب يقومون بتوريد الموبيليات والعربيات وخلافها إلى سرايات الخديو وقصوره^(٧).

(١) جومار: المصدر السابق، ج٤، ص ٢٦٩.

(٢) كلوت بك، المصدر السابق، ج٤، ص ٥٨.

(٣) نفس المصدر، ص ٥٨.

(٤) علي مبارك: المصدر السابق، ج١، ص ٢٤٨.

(٥) معية سنية عربى: س ١ / ١ / ٢٠، وثيقة رقم ٢ بتاريخ ١٢ ربيع آخر ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢م).

(٦) نفس المصدر: س ١ / ١ / ٤١، وثيقة رقم ٤٥ مؤرخة فى ١٢ صفر ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠م).

(٧) نفسه، وثيقة رقم ٤٦ مؤرخة فى ١٧ صفر ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠م) معية سنية عربى: س ١ / ١ / ١٦، وثيقة رقم ٧٤،

بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١٢٧٨ هـ (١٨٦١م).

ووجدت خلال تلك الفترة ورش كثيرة لأشغال الخشب فى القاهرة، حيث ذكرت بعض المصادر أن حسن الشامى شيخ طائفة النجارين كانت له ورشة هو وشريكه معدة لتشغيل الأخشاب الكائنة بساحة الحمير بثمان الأزبكية^(١). وكانت الصناعات الصغيرة فى الغالب تقتصر على ورشة صغيرة يشتغل فيها عدد يسير من العمال، أو هى التى يزاولها أصحابها فى حوانيت ضيقة يشتغلون فيها عادة على ذمتهم بمعونة بعض الصبيان^(٢).

غير أن ثمة صعاب واجهت حرفة النجارة تمثلت فى استيراد الأخشاب من الخارج، وكان لإقبال بعض المصريين على التشبه بالأجانب من حيث اقتناء الأثاث المصنوع على النمط الأوروبى أحد أهم الصعاب التى واجهت صناعة نجارة الأخشاب، حيث لم يكن لدى الصانع المصرى الاستعداد الكافى لمواجهة ذلك الطلب الجديد^(٣)، وكانت هذه الأوضاع فرصة عظيمة للأجانب الذين زاحموا المصريين، وكانوا جاهزين بإمكاناتهم الفنية والمادية لاقتناص الفرصة وتلبية احتياجات الطبقة الراقية فى المجتمع القاهرى من بكوات وباشوات، وسائر الأغنياء فى تلك الفترة.

الخراطون:

كان بالقاهرة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر عدد كبير من الخراطين، وكانوا يقطنون حى باب الشعرية^(٤) وما من قطعة من قطع الأخشاب التى تتألف منها النوافذ والمشربيات^(٥) وغيرها الا وهى مخروطة بيدهم، وتشهد مصادر النصف الأول من القرن

(١) الوقائع المصرية، عدد رقم ٨٨ بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٨٣هـ (١١ مارس ١٨٦٧) بمحفظه رقم ٦ بدار الوثائق القومية.

(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩١٩، ص ٤٧.

(٣) راشد البراوى، محمد حمزة عيش: المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٤) ذكر على مبارك فى خططة شارعان لباب الشعرية وهما شارع باب الشعرية الصغير ويبتدئ من شارع الطنبلى بجوار قنطرة العدوى، وينتهى لشارع باب الشعرية الكبير وطوله مائتان وأربعون متراً، وذكر أن به وكالة وقف حسن كتحدا معدة لبيع الأخشاب، وتحت نظر بعض الأهالى، ومنها وكالة الجاموس معدة لتشغيل النجارة وتحت نظر بعض الأهالى أيضاً، وشارع باب الشعرية الكبير ويبتدئ من آخر شارع مرجوش، وينتهى إلى شارع أبى بدير وبه حمام الخراطين لمزيد من التفصيل انظر الخطط، ج ٣، ص ٢٧٢ - ٢٧٥.

(٥) اسم المشربية مشتق من الأصل وهو الفعل «يشرب» ثم استعمل للنوافذ المصنوعة من الأعمدة الخشبية الرفيعة المشبكة، وذلك لأن أوعية الماء ذات المسام المصنوعة من الفخار كثيراً ما توضع عليها حتى تبرد بفعل الهواء، وفى أغلب الأحيان تجد هنالك مشكاة صغيرة نصف مستديرة تبرز من وسط المشربية لتوضع فيها «القلة» أو الإبريق والقطع الصغيرة الدقيقة التى تتكون منها المشربية، يقترب بعضها من البعض الآخر بحيث لا يستطيع الجيران أن يروا من خلالها أى شىء فى داخل المنزل، غير أنها تحتوى فى الوقت نفسه على مكان كاف يسمح بتخلل الهواء إليه، فالمشربية فى الواقع مكان رطب للإنسان كما هو بالنسبة لقلال الماء، كما أن =

التاسع عشر على أن الخراطيين المصريين كانوا «أحذق صناع القطر المصرى بلا ريب، وصناعتهم من أكثر صناعاتها تقدماً وارتقاءً، وبالرغم من أن آلات الخراطيين بسيطة وناقصة، إلا أن الخراطيين بلغوا من الحذق والرشاقة وخفة اليد وضبط حركاتها فى صناعتهم مبلغاً لا يتعذر عليهم معه القيام بأدق الأعمال التى تعهد إليهم لكفائتهم»^(١).

وهكذا يمكن القول بأن العاملين فى مجال الخراطة كانوا من أمهر صناع مدينة القاهرة، وكانت صناعتهم من أكثر الصناعات تقدماً، ولكن يبدو أن أعداد العاملين فى هذه الحرفة قد قلت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى إنها وصلت إلى ثمان وتسعين صانعاً^(٢)، ويدل هذا على أن صناعة عمل المشربيات والتفنن فيها أخذوا يزولان شيئاً فشيئاً وتحل محلها الصناعة على الطراز الغربى، حتى أصبح ثمن "العينة" فقط من الصناعة القديمة أغلى مما كان ثمن الشباك كله فى عهد على بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب، وكذلك بات شأن التزويق والتميق فى داخل المنازل والقصور، فإن الذوق والصناعة القديمين زالا منهما وحل مكانهما الذوق والصناعة الألمانية^(٣).

ويشير إدوارد وليم لين إلى ملحوظة أخرى لها قيمتها وهى أن الخراطيين وشغلهم الأول عمل الشبابيك قد قلت أعمالهم، لأن نوافذ المنازل الحديثة أصبحت تصنع من الزجاج^(٤)، وكانت حرفة الخراطيين موزعة على أربع طوائف وهم خراطو الخشب، وصانعو الخشب

= الجالس فيها يمكنه أن يرى الناس بالشارع من حيث لا يرونه، فتستطيع نساء «الحريم» أن يشاهدن المارة دون أن يتمكن هؤلاء من رؤيتهن، ومع ذلك فهناك نوافذ صغيرة مناسبة فى المشربية يمكن فتحها إذا رغب أصحابها فى ذلك، وليس جميع نساء القاهرة الجميلات ممن يدعن المارة يمشون فى الطريق دون أن يأخذهن الزهو بأنفسهن فيفتحن النوافذ ليرى هؤلاء المارة أنهن جميلات حقاً. نقلاً عن ستانلى لينبول: سيرة القاهرة، ترجمة حسن إبراهيم حسن، على إبراهيم حسن، إدوار حلیم، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧، ص ٢٩، وجدير بالذكر أن لينبول قام برحلة علمية إلى مصر عام ١٨٨٣، وألف كتابه المذكور عام ١٩٠٢.

(١) كلوت بك: المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٨، ٥٩.

(٢) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

(٣) إلياس الأيوبى: المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٢.

(٤) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٢٩، وعن صناعة الزجاج فى مدينة القاهرة أنظر جومار، المصدر السابق، ص ٢٧٠، ٢٧١.

الرقيق المستخدم فى صنع الصناديق^(١)، وصناع المقاعد التى بلا مسند، وصناع المشربيات^(٢).

ولقد قامت هذه الطوائف بسد حاجات ومتطلبات مجتمع القاهرة، ومن الواضح أن أى بيت لم يكن ليستغنى عن خدمات هذه الحرف، وجدير بالذكر أن هناك حرفاً تأثرت مع مرور الوقت نتيجة للتقدم، وتغيير أذواق الناس كحرفة عمل المشربيات التى تذكرنا الآن بالزمن الجميل عندما كان المارة بشوارع القاهرة يقفون ويتأملون صفوف المشربيات البديعة التى تضى على المنازل بهجة وبهاء^(٣).

الجوهرجية والصياغ:

كان للصياغ^(٤) بالقاهرة حى خاص بهم، والبارعون منهم فى هذه الصناعة كانوا يتركزون فى موضع يسمى خان أبى طاقية^(٥)، وكانت الغالبية العظمى ممن يعملون فى الصياغة فى مدينة القاهرة من اليهود والأقباط^(٦)، وجدير بالذكر أن المسيحيين عموماً قد احتكروا حرفة الصياغة فى مختلف أنحاء الدولة العثمانية وظلت هذه الحرفة تنمو فى مصر من خلال توثيق العلاقات التجارية مع سوق الصاغة الشهير بالاستانة^(٧).

(١) الصناديقية: هم باعة الصناديق التى كانت تمثل مهمة الدولاب، أى لحفظ الملابس والغالى من الأشياء، وكانت العروس يقاس غناها بعدد الصناديق التى تحملها الدواب من بيت والدها إلى بيت «العَدَل» أى الزواج، وكانت تصنع من أخشاب متنوعة. لمزيد من التفصيل انظر عباس الطرابيلى، شوارع لها تاريخ سياحة فى عقل الأمة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٧، ص ٩.

(٢) أندريه ريمون : ادن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ترجمة لطيف فرج، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩١، ص ١٨٤.

(٣) ستانلى لينبول: المصدر السابق، ص ٢٩.

(٤) الصائغ هو صانع الحلوى الذى يصوغها ويشكلها والصياغة حرفته. لمزيد من التفصيل انظر. حسن الباشا: المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٠٠.

(٥) ما زال شارع خان أبى طاقية موجود إلى اليوم ويقع فى امتداد شارع المقاصيص خلف حى الصاغة ومجموعة قلاوون الأثرية أنظر تعليق أيمن فؤاد سيد على ترجمة كتاب جومار، مصدر سبق ذكره، هامش ٣، ص ٢٧١، ولمزيد من التفصيل عن شارع خان أبى طاقية أنظر على مبارك، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٩، ١٤٠.

(٦) كلوت بك، المصدر السابق، ج ٤، ص ٦١.

(٧) محمد رفعت الإمام: المرجع السابق، ص ٩٤.

ويمثل سوق الصاغة الرئيسى بالقاهرة (بشارع المعز الآن) منطقة التركيز للصاغة الأقباط^(١)، وبالنسبة لليهود فمن المعروف أن أشغال المعادن الثمينة وأعمال الصرافة هى مهنتهم التقليدية، ولقد مهرؤا فى بعض أنواع الحرف، وبخاصة صياغة الذهب^(٢)، وفى القاهرة كانت حارة اليهود تقع فى قلب المدينة بجوار الصاغة، وذكر أحد الرحالة الذين زاروا القاهرة فى أواخر عهد الخديو إسماعيل^(٣) أن حى (الجواهرجية) يقع فى الحى اليهودى وخلفه سوق الصاغة، وأنه قام بشراء بعض الحلى العربية ودرعاً قديماً إلى حد ما، وبعض المشغولات الذهبية والفضية^(٤).

وإلى جانب اليهود والمسيحيين كان للأرمن باع طويل وقديم فى حرفة الصياغة، وقد تجمع معظم الصاغة الأرمن منذ أواخر القرن الثامن عشر فى خان الخليلى بالقاهرة^(٥)، ويبدو أن أعداد الأرمن العاملين فى هذه الحرفة كان كبيراً إلى درجة أن كلوت بك ذكر أن «الجواهرجية الذين فى القاهرة كان أكثرهم عدداً الأرمن والمنتسبين إلى الأستانة، ولهم معرفة عجيبة بتركيب الأحجار الكريمة التى يكلفهم بتركيبها العظماء والوجهاء من الأتراك، وفى حى مرجوش^(٦) يشتغل الصناع بالمرجان والكهرمان يتخذون منها العقود والمسابح»^(٧).

(١) محمد عفيفى: الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين العدد ٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، ص ١٥٥.

(٢) يذكر. عبد العزيز نوار: إن نجاح اليهود الأكبر كان فى ميادين التجارة والصيرفة، أنظر عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ مصر الاجتماعى، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٨٢.

(٣) هو الأمير النمساوى ردولف الذى قام برحلته لمصر والقدس أواخر عهد الخديو إسماعيل، وقد مسح مصر من شمالها إلى جنوبها ووصف معظم المدن المصرية، وقام بترجمة رحلته . عبد الرحمن عبد الله الشيخ ونشرها فى ثلاثة أجزاء بسلسلة الألف كتاب الثانى تحت أرقام ١٩٧، ٢٠٧، ٢٢٨، أعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦ بالهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٤) الأمير ردولف: رحلة الأمير ردولف إلى الشرق (مصر والقدس) الجزء الأول، ترجمة ودراسة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، سلسلة الألف كتاب الثانى عدد رقم ١٩٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥، ص ٨٤.

(٥) محمد رفعت الإمام: المرجع السابق، ص ٩٤.

(٦) شارع مرجوش ابتداءه من شارع الكلباتى وانتهاءه أول شارع الشعرانى وآخر شارع الفراخنة وطوله أربعمائة متر وعشرون متراً، أنظر على مبارك، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٦، ١٢٧، وجدير بالذكر أن التوزيع الجغرافى للجواهرجية كان يتركز أساساً فى سوق الصاغة حيث كان هناك شارع عرف باسمهم هو شارع «الجواهرجية» الذى يبتدئ من حارة الصالحية، وينتهى إلى باب المقاصيص، وكان به سوق باب الزهومة، لمزيد من التفصيل انظر على مبارك: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٠٥ وما بعدها.

(٧) كلوت بك: المصدر السابق، ج ٤، ص ٦١، ٦٢.

وكانت الإجراءات المتبعة للحصول على رخصة بفتح دكان جواهرجى^(١) لكل من الأرمن وسائر أهل الذمة تقتضى أخذ ضامن معتبر وكفيل معتمد «على كل من كان له دكان جواهرجى وإلا فلا يمكن إعطاء رخصة بفتح دكان جواهرجى»^(٢).

وكان هناك عدد من الصاغة الأرمن عملوا فى قصور الحكام لتلبية احتياجاتهم من الذهب والجواهر، وكان ذلك بسبب شهرتهم التى نالوها لمهارتهم ونقلهم إلى مصر العديد من الطرز العثمانية والأوروبية^(٣) التى كانت بلا شك تحوز إعجاب رجال القصور والسرايات فى النصف النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وكانت أعداد الأرمن العاملين فى حرفة الصياغة والجواهرجية كبير حيث بلغت أعدادهم فى ثمانينيات القرن التاسع عشر ١٠١ فى حين بلغ عدد الجواهرجية المسلمين ١٠٦^(٤) وبالتالى يمكن القول أن الأرمن كانوا منافسين للجواهرجية المسلمين بدرجة كبيرة، ويبدو أن الأمر لم يقتصر على الأرمن وحدهم، فلقد ذكرت الوثائق أسماء أجنبى دون ذكر أصول ممن عملوا فى حرفة الجواهرجية^(٥)، إما إنتاج الجواهرجية فى تلك الفترة فكان يتمثل فى تلبية احتياجات المجتمع القاهرى بكل طوائفه سواء متطلبات الحكام والباشوات والبكوات، وأثرياء التجار ممن يشكلون الطبقة العليا فى المجتمع، وكذلك متطلبات الطبقة الوسطى كأصحاب الحرف وصغار التجار ومتوسطيهم، والطبقة الفقيرة التى كانت تضم الجماهير العريضة والتى كانت تقع فى أدنى السلم الاجتماعى.

وكل هذه الطبقات وجدت لدى الجواهرجية ما يتناسب مع قدراتها المادية فى شراء واقتناء المجوهرات، فبينما كان الحكام والأعيان يشترون ما غلا ثمنه من مجوهرات وأحجار

(١) الجوهري أو الجواهرجى هو صانع الجواهر والمزخرف بالجواهر وبالمينا، والجواهر لفظ معرب والواحدة جوهرة، وقد كان يفرد للجواهرجية فى المدن الإسلامية الكبرى حى خاص بهم يزالون صناعتهم وتجارتهم فيه، لمزيد من التفصيل أنظر: حسن الباشا: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٧٧ - ٢٧٩، محمد على عبد الحفيظ، أشغال المعادن فى القاهرة العثمانية فى ضوء مجموعات متاحف القاهرة وعمائرها الأثرية، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم الآثار الإسلامية بكلية الآثار جامعة القاهرة ١٩٩٥، ص ١١٦.

(٢) ديوان مجلس أحكام مصر: دفتر مجموع إدارة وإجراءات س ٧ / ٢٣ / ١، خلاصة من مجلس ملكية فى ٢١ رجب ١٢٤٤هـ (يناير ١٨٢٩م) ص ٢١٤.

(٣) محمد رفعت الإمام: المرجع السابق، ص ٩٥.

(٤) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

(٥) معية سنية عربى: س ١ / ١ / ٥٤، وثيقة رقم ١١٤ بتاريخ ٢٧ محرم سنة ١٢٩١ هـ (١٧ مارس ١٨٧٤م) ص ٥٨.

كريمة^(١) كالماس والياقوت إما للزينة أو بقصد إهدائها إلى الأولاد أو الأحفاد فى المناسبات الاجتماعية السعيدة كالزواج مثل احتفال الخديو إسماعيل بزواج أولاده الأربع، وأقام الأفراح والتي سميت بأفراح الأنجال^(٢)، وقد تجلت نزعة إسماعيل ومن حوله فى الشغف بالترف والإسراف والبذخ فى إعداد «جهاز» العرائس الأربع «فقد بلغ من الفخامة مبلغاً يعجز عنه الوصف، حيث جمع أثمن الحلى والجواهر المرصعة بالماس والياقوت ومجموعات كبيرة من الأوانى الذهبية والأطقم المصنوعة من الكهرمان الخالص مطوقة بالذهب مرصعة بالأحجار النادرة»^(٣)، كما كانت الهدايا المقدمة من والدته الخديو إسماعيل باشا وزوجاته إلى العرائس عبارة عن مجوهرات ثمينة وقلائد من الماس الساطع المعروف باسم «البرلانتي»^(٤).

ولا شك فى أن هذه المناسبات كانت تمثل رواجاً للجواهرجية والصياغ سواء أكانوا مصريين أم أجانب، حيث كان الخديو وأسرته يدفعون أموالاً باهظة فى سبيل الحصول على أغلى المجوهرات، فلقد دفع الخديو وحده لأحد الجواهرجية واسمه السيد عبده البابلى مبلغاً وقدره ٩٦٥٨ جنيهاً إنجليزياً نظير «ثمن طقم قهوة ذهب مرصع الماس برلانتته، وثمان مشبك ذهب بالماس برلانتته، وثمان طوقه ذهب بالماس برلانتته»^(٥)، ولم يقتصر شراء الخديو للمجوهرات بمناسبة الأفراح، بل أنه كان يشتري المجوهرات النفيسة ليهادى بها كبار رجال الدولة وغيرهم من ذوى المكانة والسلطان^(٦).

(١) لمزيد من التفصيل عن الأحجار الكريمة أنظر: عبد الرحمن زكى. الأحجار الكريمة فى الفن والتاريخ، المكتبة الثقافية، عدد رقم ١٠٨، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٤.

(٢) أفراح الأنجال هى مجموعة من أربعة أفراح بدأت فى منتصف شهر يناير سنة ١٨٧٢ واستمرت أربعين يوماً متوالية، عشرة أيام لكل منها، وقد أقام هذه الأفراح الخديو إسماعيل احتفالاً بتأهيل ثلاثة من أنجاله هم «محمد توفيق» و «حسين كامل» و «حسن» وكانوا جميعاً وقتذاك من باشوات الأمراء، وإحدى كريماته وهى الأميرة «فاطمة» لمزيد من التفصيل أنظر: محمود أحمد الحفنى: ثلاثة أعراس أودت بالخزانة إلى الإفلاس، المكتبة الثقافية، عدد رقم ١٩٩، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، أول يونية ١٩٦٨، ص ٦٤، وما بعدها.

(٣) محمود أحمد الحفنى: المرجع السابق، ص ٦٧.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٨.

(٥) معية سننية عربى: س ١ / ١ / ٥٣ بتاريخ ٢١ ربيع أول سنة ١٢٩١ هـ (١٨٧٤م) من المعية السننية إلى ديوان المالية.

(٦) ميخائيل شاروبيم: الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة ١٩٠٠، ص ١٦١.

وبينما كانت الطبقة العليا تشتري أغلى المجوهرات، كانت الطبقة الوسطى تشتري الأقراط والأساور والعقود الذهبية المتوسطة الثمن والتي تتناسب مع إمكانياتها، بينما نجد أساور الطبقة الفقيرة بعضها من الفضة وبعضها من النحاس الأحمر أو الأصفر^(١).

وإذا كانت بعض الحرف قد تأثرت بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأدت إلى تدهور بعضها، واختفاء البعض الآخر كحرفة السقاين أو الحمامة مثلاً، فإن هذه الحرفة ظلت قائمة، وجدير بالذكر أن الصانع المصرى تميز بمهاراته الفائقة في صياغة الحلى، تلك المهارة التي يبدو أنها تجرى فى دمه منذ أسلافه القدامى^(٢).

صناعة الحصر:

كانت صناعة الحصر من الصناعات التي عرفتها مصر منذ أيام الفراعنة^(٣)، وتستعمل فى تغطية أرض المنازل، وهى شائعة الاستعمال فى مصر عموماً^(٤)، وتصنع الحصر بالقاهرة بكثرة، إذ أنها كانت أكثر المفروشات شيوعاً، فلا يستغنى عنها فى الدور المرخمة أو المبلطة، أو الدور التى أرضيتها من تراب، وبالتالي كانت تصنع بالقاهرة كميات ضخمة من الحصر لتلبية جميع الاحتياجات^(٥)، وبلغت أعداد طائفة الحصرية بالقاهرة فى ثمانينيات القرن التاسع عشر ٣٤٥^(٦) وهو عدد كبير بالمقارنة مع أعداد الحرف الأخرى، ويدل على الطلب

(١) لمزيد من التفصيل عن الحلى المصرية فى القرن التاسع عشر أنظر: إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٤٢٧ - ٤٤١، عبد الرحمن زكى: الحلى فى التاريخ والفن، المكتبة الثقافية، عدد ١٢٦، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار القلم، أول فبراير ١٩٦٥، ص ٩٩-١٠٤.

(٢) كان بمصر القديمة الكثير من ورش الصياغة وكما يذكر جيمز «ومن يسعده الحظ بتأمل المجوهرات القديمة المرصعة على المينا الذهبية سوف يجدها ملحومة على صفائح قاعدية ذهبية، وفيها شغل حبيبى ومخرم أحياناً، عندئذ سيزداد إعجاب المشاهد وتقديره لتلك البراعة والتقنية التى وصل إليها صياغ وجواهرجية هذا الزمان » أنظر ت. ج جيمز: الحياة أيام الفراعنة مشاهد من الحياة فى مصر القديمة، ترجمة أحمد زهير أمين، مراجعة. محمود ماهر طه، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨، ص ١٧٠.

(٣) ت. ج. هـ. جيمز: كنوز الفراعنة (مدخل لدراسة مصر القديمة)، ترجمة أحمد زهير أمين، مراجعة محمود ماهر طه، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩، ص ٢٩٤.

(٤) تقرير دوهاميل، منشور فى محمد فؤاد شكرى وآخرون: المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٥) جومار: المصدر السابق، ص ٢٧٢.

(٦) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

المتزايد من قبل أهالى القاهرة على الحصر، وكانت الحصر تصنع من أعشاب السمار، وأجود السمار ما يؤخذ من الجهات القريبة من بحيرات النطرون^(١)، وقبل استخدام السمار، كان يجفف فى الشمس لمدة شهر أو شهرين، ثم ينضجونه لمدة عشرين يوماً، وبعد ذلك يصبح أملساً مستديراً مرناً، ويصبغ بالألوان الأسود والأصفر والأحمر، ويستخدم أيضاً وهو بعد مبلل لصناعة الحصر^(٢)، وغالباً ما يقوم الصناع برسم أشكال أو رسومات على الحصر، وعادة ما تكون مريحة جداً للعين، ويسمى هذا النوع من الحصر «حُصر سمر»^(٣)، ولم يقتصر صنع الحصر على مادة السمار، بل كانت هناك أنواع أخرى من الحصر أكثر شيوعاً، كانت تصنع من سعف النخيل والبوص^(٤).

وإلى جانب الحصر كانت هناك صناعة السلال التى كانت تصنع من سعف النخيل^(٥)، وكانت السلال تستخدم فى حفظ اللوازم المنزلية، وكان الحصريون يقومون أيضاً بصناعة القفف والمكانس والمذبات^(٦) وذلك من أجل تنمية مصدر رزقهم، وجدير بالذكر أنه منذ قل استعمال البلاط البلدى لتبليط الغرف أخذت صناعة الحصر تنقرض^(٧)، وعلى أية حال فإن صناعة الحصر واللال كانت من الصناعات التى قامت بدورها بالرغم من بساطتها فى تلبية احتياجات المجتمع القاهرى فى تلك الفترة.

(1) Girard. Op. Cit Tome 17. p. 226.

(٢) نقلا عن جومار: المصدر السابق، ص ٢٧٢.

(٣) نفس المصدر: ص ٢٧٣.

(٤) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٣٠، ويذكر لين أن المصريين كانوا يستخدمون الحصر صيفاً بدل البسط.

(٥) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٢٩، ٢٣٠، ريتشارد ف. بيرتون: رحلة بيرتون إلى مصر والحجاز، الجزء الأول، ترجمة وتعليق عبد الرحمن عبد الله الشيخ، سلسلة الألف كتاب الثانى، عدد رقم ١٦١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ١١٩، وجدير بالذكر أن الأيرلندى بيرتون قد زار مصر فى غضون سنة ١٨٥٣ فى أواخر عهد عباس باشا الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) وتعتبر رحلة بيرتون صفحة مفعمة بالحياة لأحوال مصر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بل والسياسية فى منتصف القرن التاسع عشر، وقد ترجمها عبد الرحمن الشيخ فى ثلاثة أجزاء ونشرها ضمن سلسلة الألف كتاب الثانى تحت أرقام ١٦١، ١٧٦، ١٧٧ أعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥ بالهيئة المصرية للكتاب.

(٦) جومار: المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٧) كرومر: المصدر السابق، ص ١٤٤.

طائفة القفاصة:

كان القفاصون ينتجون الأقفاص التى تصنع من الجريد وتستخدم فى أغراض عديدة وبخاصة فى الأفران حيث يتم وضع الخبز عليها، كما تستخدم فى نقل السلع الغذائية إلى الأسواق للبيع^(١)، وكان بالقاهرة فى فترة الدراسة ١٧٤ يعملون فى هذه الحرفة^(٢).

طائفة الشبكشية:

هناك حرف تضرب بأعماقها فى جذور التاريخ مثل حرفة النسيج التى عرفت مصر منذ العصر الفرعونى وظلت حتى فترة الدراسة لأنها من الحرف الأصيلة التى لا غنى عنها، وهى تتطور مع تطور المجتمع لكنها تظل قائمة، وهناك حرف تظهر من خلال اكتشاف شىء جديد^(٣)، ومن هذه الحرف حرفة الشبكشية^(٤) التى ظهرت مع استخدام الدخان^(٥) الذى

(١) محاسن محمد الوقاد: الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ١٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩، ص ١٢٨.

(٢) على مبارك، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

(٣) فعلى سبيل المثال نجد حرفاً ظهرت مع بدايات القرن العشرين مثل كهربائى سيارات أو ميكانيكى سيارات، أو سروجى سيارات، أو سمكرى سيارات، وظهرت هذه الحرف بعد ظهور السيارة، وجدير بالذكر أن كارل بنز الألمانى (١٨٤٤ - ١٩٢٩) يعتبر آبا صناعة السيارات قد سجل اختراع سيارته فى ٢٩ يناير ١٨٨٦، ثم تطورت صناعة السيارات بعد ذلك، أنظر لينارد فانتج: آباء الصناعة، ترجمة. محمد مصطفى العلايلى، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٥، ص ١٨٣.

(٤) الشُّبْكُ: فى التركية جُبُوق وجوبوق بالجيم المشربة فيهما؛ الأنبوبة والعصا والماسورة وشبك الدخان (توتون جبوغى) عبارة عن أنبوبة فى أحد طرفيها (مبسم) وفى الآخر مجمرة يوضع بها التبغ: لمزيد من التفصيل أنظر. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف ١٩٧٩، ص ١٢٣، ١٢٤، ويبلغ طول قصبة التدخين (وأسمائها عديدة منها الشبك والعود) أربع أقدام أو خمساً والبعض أقصر من ذلك، والبعض الآخر أطول بكثير أنظر إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٨١.

(٥) ظهر الدخان فى مصر لأول مرة سنة ١٠١٢ هـ (١٦٠٣ - ١٦٠٤ م) كما ذكر الإسحاقى فى تاريخه وهو مؤرخ معاصر لا شك فى صدقه. نقلاً عن محمد سيد كيلانى: الأدب المصرى فى ظل الحكم العثمانى ٩٢٢ - ١٢٢٠ هـ / ١٥١٧ - ١٨٠٥ م، دار الفرجانى، القاهرة، طرابلس، لندن، دون تاريخ، ص ٢٣، وعن بداية ظهور الدخان فى العالم فقد قيل إنها تعود إلى ما قبل الميلاد، وإن كان الثابت إنه فى عام ١٤٩٢ لا حظ أثنان من بحارة كريستوفر كولومبس إن سكان كوبا الأصليين يشعلون أوراق تبغ مجففة ويستشقون دخانها، وقد قلدهم فى ذلك واحد من هذين البحارين واسمه روديجودى بريز الذى حمل هذه العادة إلى أسبانيا، وكان بذلك أول أوروبى فى التاريخ يمارس التدخين، وقد حمل مكتشفو أمريكا التبغ إلى أوروبا فى أوائل القرن السادس عشر، ومن الأسماء اللامعة فى تاريخ التدخين السفير الفرنسى فى لشبونة (جان نيكوت) الذى أرسله لأصدقائه فى فرنسا كعلاج للصداع وأمراض أخرى، واشتقت كلمة نيكوتى من اسمه، وأدخل سير والتر رالى تدخين الغليون فى إنجلترا عام ١٥٨٦ وشاع فيها وازدهرت بعد ذلك تجارة الدخان بين أمريكا وأوروبا ومنها =

انتقل من تركيا إلى مصر فى القرن السابع عشر إبان الحكم العثمانى، ومع أن كثيرين من فقهاء المسلمين قد تصدوا له منذ الأيام الأولى وأفتوا بتحريمه^(١) إلا أنه انتشر، وفى بعض الأحيان كان الوالى العثمانى بالقاهرة يصدر أوامر بمنع تعاطى الدخان جهاراً وحدث هذا عام ١١٥٦هـ (١٧٤٣ - ١٧٤٤م)^(٢)، وعلى الرغم من ذلك فإن شرب الدخان أصبح فيما بعد شيئاً عادياً، حيث كان الجند «يجلسون على الحوانيت والمصاطب يأكلون ويشربون الدخان ويأتى أحدهم وبيده شبك الدخان فيدنى مجمرته لأنف ابن البلد على غفلة منه وينفخ فيه على سبيل السخرية»^(٣).

وأشار أحد الرحالة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (أواخر عهد الخديو إسماعيل) لتدخين الشبك فقال: «لقد كان البائعون المعممون يجلسون متربعين، وارتدوا ملابس فضفاضة وراحوا يدخنون الشيبوك أو يشربون القهوة»^(٤)، ويبدو أنه كان من عادة المدخن أن يشرب القهوة مع التدخين، لأن التدخين بدون قهوة كالطعام بلا ملح كما يقول العرب^(٥)، واعتاد الكثيرون من أهالى القاهرة تدخين التبغ، ولم يقتصر الأمر على الرجال فقط بل أكد بعض المعاصرين أن كثيراً من النساء تمتعن بتدخين الشبك حيث قال «ويسمح

= امتدت لباقي أنحاء العالم. لمزيد من التفصيل أنظر. مختار مذكور: لماذا تدخن، كتاب اليوم الطبى، العدد ٦٩، مؤسسة أخبار اليوم، ١٥ ديسمبر ١٩٨٧ ص ٨، حسن حسنى: رحلة مع السيجارة، سلسلة اعرف صحتك، عدد رقم ٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص ٨ وما بعدها، صلاح منتصر: رسالة إلى أى مدخن، كتاب اليوم الطبى، العدد ١٢١، دار أخبار اليوم، دون تاريخ، ص ١٠٣ وما بعدها.

(١) ففى تركيا عارض المفتى التدخين، بل لقد فرض السلطان مراد الرابع (١٦٢٢ - ١٦٤٠) عقوبة الإعدام لمن يضبط وهو يمارس التدخين، ويبدو أن أضرار التدخين كانت معروفة منذ زمن بعيد لدى بعض الحكام والمفكرين ورجال الدين، ففى القرن السادس عشر منع بعض القساوسة فى أسبانيا وأمريكا التدخين داخل الكنائس، ومن طرائف التاريخ أن جيمس الأول ملك إنجلترا، كان متحمساً لمنع التدخين، فقد حرم عام ١٦٠٢ زراعة التبغ فى بلاده، لكن رغم ذلك انتشرت عادة التدخين فى عهده، انظر. مختار مذكور: المرجع السابق، ص ٨، ٩، حسن حسنى: المرجع السابق، ص ٩.

(٢) لمزيد من التفصيل أنظر. عبد الرحمن الجبرتى: تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ، ص ٢٢٨.

(٣) نفس المصدر، ج ٢، حوادث شهر رمضان ١٢٢٠ هـ (أغسطس - سبتمبر ١٨١٥م) ص ٤٨٩، ٤٩٠، محمود الشرقاوى: دراسات فى تاريخ الجبرتى مصر فى القرن الثامن عشر، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٥، ص ١١٩، ١٢٠.

(٤) ردولف: المصدر السابق، ج ١، ص ٨٤.

(٥) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ١٢٦.

لأغلب النساء أن ينعمن بترف التدخين، ولا يعتبر النساء مهما علا مركزهن هذه العادة غير لائقة بهن، إذ إن رائحة دخان التبغ الجيد المستعمل في مصر لطيفة جداً، ويلاحظ عادة أن شبك النساء أرشق من شبك الرجال وأكثر زخرفة، ويكون مبسم الشبك أحياناً من المرجان بدلاً من الكهرمان^(١).

وكان صانعو الشبُك في القاهرة منتشرون في حى النحاسين وأحياء أخرى، وتفننوا في إتقان أنابيب الشبكات التي كانت الوسيلة الوحيدة لتدخين التبغ حينئذ، وكانت تصنع عادة إما من البوص أو من أخشاب الجوز والكريز واللبخ والياسمين، ويثقب هذا الخشب بمثقب يحركة وتر قوس تمسك به يد الصانع^(٢).

وكان أفراد الطبقة الراقية في القاهرة يدخنون تبغاً له عطر لطيف لذيذ يجلب أكثره من جوار اللاذقية في سوريا، وأحسن الأصناف «الدخان الجبلى» يزرع على تلال هذه المدينة، وهناك صنف قوى ينسب إلى مدينة صور، وهو «الدخان الصورى» يخلط أحياناً بالصنف السابق ويستعمله أفراد الطبقة الوسطى، ويستعمل بعض المصريين الشبك الفارسى الذى يمر فيه الدخان خلال الماء، وهذا النوع يستعمله عادة أفراد الطبقة الراقية، ويسمى نارجيلة لأن الوعاء الذى يحوى الماء جوزة هندية (واسمها بالعربية نارجيلة)، وهناك نوع آخر ذو وعاء زجاجى يسمى شيشة^(٣)، وكلا النوعين له أنبوبة طويلة لينة، وهناك نوع من التبغ الفارسى يسمى «تنباك» يستعمل في شبك الماء، ولكن شدة استنشاق الدخان في هذا النوع من التدخين يضر بالرئة الضعيفة، وهناك نوع يسمى «جوزة» يشبه النارجيلة، إلا أن أنبوبته قصيرة بدلاً من أنبوبة النارجيلة القابلة للانثناء ويستعمله رجال الطبقة الدنيا لتدخين التنباك والحشيش^(٤).

ولقد استمر الشبكشية يصنعون أنابيب الشبكات حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريباً حينما انتشرت ماكينات صناعة السجائر^(٥)، وكان لعمال السجائر فيما بعد دور في النقابات العمالية حيث يذكر البعض أن أول محاولة لإنشاء نقابات عمالية في مصر هي تلك التي

(١) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٢) جومار: المصدر السابق، ص ٢٧٣، كلوت بك، المصدر السابق، ج ٤، ص ٦٢، إدوارد وليم لين، المصدر السابق، ص ٨١.

(٣) كلمة فارسية بمعنى زجاجة، أنظر إدوارد وليم لين: المصدر السابق، هامش ٢، ص ٨٢.

(٤) نفس المصدر: ص ص ٨٢، ٨٣.

(٥) تم اختراع أول ماكينة لصناعة السجائر في أمريكا عام ١٨٨١، أنظر حسن حسنى: المرجع السابق، ص ٨، صلاح منتصر، المرجع السابق، ص ١٠٤.

أقامها عمال السجاير بالقاهرة سنة ١٨٩٩ «ففى نفس العام أعلنوا الإضراب مطالبين بتحسين أجورهم، وطاقوا بشوارع العاصمة فى مظاهرة وكان الجمهور يحييهم والنساء تشجعهم»^(١).

رابعاً: أعمال الخدمات:

طائفة المسلكاتية:

كان العديد من فقراء القاهرة يتعيشون من تنظيف الشبك، ويحمل المسلكاتى «أى منظف الشبك» سلوكا طويلة لهذا الغرض يضعها فى عصا مجوفة ثلاث أو أربع أو فى أنابيب من القصدير، يشدها معاً ويعلقها على كتفه، ويعلق مع العصى أو الأنابيب حقيبة صغيرة من الجلد بها ألياف من القنب يلفها على السلك لتنظيف الشبك، ولا يتناول المسلكاتى على تنظيف الشبك الواحد أكثر من نصف فضة^(٢) ولقد بلغ عدد المسلكاتية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ٤٦ مسلكاتيا^(٣).

طائفة الحمارة:

لعبت طائفة الحمارة دوراً هاماً فى تلك الفترة من تاريخ القاهرة خصوصاً إذا ما علمنا أن وسيلة المواصلات الرئيسية لعامة الشعب فى القاهرة وقتذاك كانت الحمير، وبلغ عدد أفراد هذه الطائفة ١٧٣٩^(٤) وهو عدد كبير بالنسبة لأعداد باقى الحرفيين بل أنه يعتبر أكبر عدد بين أعداد الحرفيين، وبالتالي يمكن القول أن حرفة الحمارة كانت أكثر الحرف تعداداً، وكان سكان القاهرة يستطيعون التنقل بسهولة بالرغم من اتساع المدينة، والفضل فى ذلك يرجع لكثرة أعداد الحمير والتي لا يخلو منها شارع من شوارع القاهرة تقريباً، وكانت مميزاتها السرعة والقوة وبالتالي قطع المسافة الطويلة فى وقت قصير^(٥).

وعموماً كان الحمار أرخص وسيلة انتقال وأفضلها خاصة أن صغر حجمه جعله أكثر قدرة على ولوج حواري وأزقة القاهرة، وكان من السهل لمن لا يملك حماراً أن يستأجر واحداً من

(١) نقلا عن سليمان محمد النخيلي: الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٥٢، الاتحاد العام للعمال، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٧، ص ٧٣.

(٢) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٣) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

(٤) نفس المصدر، ج ١، ص ٢٤٧.

(٥) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية: ترجمة زهير الشايب، كتاب روز اليوسف العدد السابع عشر، يوليو ١٩٧٤، ص ٥٣.

المكاريين^(١) الذين كانت لهم مواقف معروفة أغلبها عند أبواب القاهرة ومداخل أسواقها وأماكنها المشهورة^(٢)، ويجهز الحمار ببرذعة محشوة يغطى مقدمها بالجلد الأحمر ومقعدتها بشرائط صوفية ناعمة، ويكون الركاب عالياً دائماً^(٣)، ولتفادى حوادث الحمير كان المكارى أو صبية يجرى بجانب الحمار أو خلفه ليطلق نداءات لابعاد المارة عن طريقة، إلا أن هذه النداءات إذا كانت تقلل من حوادث المشاة فإنها لم تكن تمنع إصابة راكب الحمار أحياناً من جراء سقوط حمل من فوق جمل يعدو سريعاً بجانب الحمار فى الشوارع الضيقة المزدحمة^(٤).

وكانت العادة أن يركب البغال أغنياء التجار وكبار العلماء، وسرج البغال كبرذعة الحمير تقريباً، وعندما يكون الراكب عالماً تغطى العدة بسجادة^(٥)، ويركب نساء الطبقتين العليا والوسطى الحمير عندما يخرجن للزيارة أو لغيرها، ويجلسن على براذع مرتفعة عريضة تغطى بسجادة صغيرة، ويسير فى ركابهن رجل واحد أو رجلان كل منهما فى جانب، ويركب نساء الحرير جميعهن معاً الواحدة خلف الأخرى، ويطلق على الحمار الذى يجهز بالبرذعة المرتفعة «الحمار العالى» وتركب سيدات الطبقات العليا وسيدات الطبقات الوسطى الحمير المجهزة بهذه الطريقة، وإذا لم تستطع السيدة الحصول على حمار عال تركب آخر مما يركبه الرجال، بعد أن يوضع على البرذعة سجادة، وكثيراً ما كان يفعل ذلك نساء الطبقة الدنيا ونساء الطبقة الوسطى^(٦).

(١) المكارى: هو صاحب الحمار أو من يتولى رعايته وتأجيريه للركاب، وهى عربية من كرا وفى اللسان الكروة والكراء أجر المستأجر وكاراه مكاراه وكراء واكتراء واكرانى دابته وداره، وفى القاموس المحيط الاسم منها الكروة والكروو، ومنها قالوا الكارو وهى عربية بعجلتين أو أربعة يجرها حمار أو حصان لنقل البضائع ما زالت ترى فى بعض الأحياء بالقاهرة والمحافظات، وكانت إلى وقت قريب تستخدم كوسيلة مواصلات فى الأحياء الشعبية، وعلى هذا تصبح الكارو عربية وليست إيطالية كما اعتقد البعض، أما حين نقول عربية كارو فإننا نضيف اللفظ العربى كارو إلى اللفظ التركى عربية، ونسمى سائقها عربجى، بإضافة أداة النسب إلى المهنة كما هو معروف فى التركية، بينما فضل العامة إطلاق اسم الحمار على المكارى، نقلاً عن شفيق العمروسى: سر الطيب الصبور الذى يسكن الشيطان جوفه، أخبار الأدب عدد رقم ٢٠٢ بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٩٩، ص ٢٧.

(٢) نفس المرجع ص ٢٧.

(٣) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٨٥.

(٤) شفيق العمروسى: المرجع السابق، ص ٢٧، ويذكر شفيق العمروسى «وأصبحت شوارعنا الآن تمتلئ بعربات نصف النقل والسرفيس والدراجات عوضاً عن عربات الكارو والجمال والحمير» وهكذا ستظل القاهرة مزدحمة فى كل وقت.

(٥) إدوارد وليم : المصدر السابق، ص ٨٥.

(٦) نفس المصدر، ص ١٢٦.

البحر^(١)، ثم طائفة لحي باب اللوق، ثم ثالثة فى حارة السقاين والرابعة فى قناطر السباع^(٢)، وفى وسط الحد الغربى للقاهرة فى ذلك الحى الذى كان يحاذى عن بعد اتجاه النيل - حى باب اللوق - كانت توجد طائفة لحاملى المياه على ظهور الجمال^(٣).

وابتداء من هذه النقط المختلفة كان «سقاو القطاعى» يحملون القرب ويسيرون على أقدامهم يوزعون المياه فى إحياء القاهرة، ولم يكن هناك سوى طائفة واحدة تضم باعة المياه بالقطاعى فى الشوارع، ولم يكن نشاطها يغطى القاهرة فى مجموعها فقط، بل كان يغطى أيضاً بولاق ومصر القديمة^(٤)، وبعد حصول السقاين على تموينهم من المياه كانوا يتوجهون إلى عملائهم مع قربهم التى أصبحت فى القرن التاسع عشر بفعل التقدم مجرد براميل يجرها حصان أو حمار، وعندما كان السقا يصل إلى مقصده كان يصب المياه فى خزان أو زير عميله، وكان السقا يأخذ من العميل ثمن المياه، وكانت تقدر طبقاً لعدد القرب التى يستهلكها العميل للشرب أو الرش^(٥).

ولم تكن كل كميات المياه المأخوذة من النيل تباع مباشرة إلى سكان القاهرة، فجزء كبير منها كان يوضع فى خزانات (سبل) حيث يستطيع الفقراء الذين لا يمكنهم شراء المياه من السقاين أن يحصلوا منها على حاجتهم بأنفسهم، وفى عام ١٨٠٦ كان يوجد بالقاهرة حوالى ٣٠٠ سبل كان معظمها عبارة عن منشآت خيرية أسسها بعض الأمراء والأغنياء لمنفعة السكان، وهذا العدد الكبير من السبل الموزعة على إحياء القاهرة كان يكفى حتى نهاية القرن

(١) شارع باب البحر أوله من آخر شارع سوق الخشب، وآخره شارع قنطرة الدكة، وبه الجامع المشهور بجامع الشيخ محمد البحر، لمزيد من التفصيل أنظر: على مبارك، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٧٩.

(٢) عرفت قناطر السباع بهذا الاسم نسبة إلى نقش السباع الموجود عليها وهى (رنك) الظاهر ببيرس، ثم عرفت بعد ذلك باسم قنطرة السيدة زينب، ومنذ اكتشاف واجهة جامع السيدة زينب فى القرن التاسع عشر أصبح يطلق على ميدان قناطر السباع اسم ميدان السيدة زينب، لمزيد من التفصيل أنظر: سعاد ماهر، القاهرة القديمة وأحيائها، المكتبة الثقافية، عدد رقم ٧٠، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، أول أكتوبر ١٩٦٢، ص ص ٦٢، ٦٣.

(٣) أندريه ريمون: المرجع السابق، ص ٥٠، عبد السلام عبد الحليم عامر: طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، ص ١٥١.

(٤) أندريه ريمون: المرجع السابق، ص ٥٠.

(٥) نفس المرجع: ص ص ١٠٠، ١٠١.

التاسع عشر لضمان وجود المياه الصالحة في متناول الأهالي، اللهم إلا إذا حالت الأحداث الخارجية دون تمويل هذه السبل^(١).

ووجدت بالقاهرة في القرن التاسع عشر فئة من السقاين كانت تباع المياه في الشوارع بالقطاعي، وهم الذين أطلق عليهم الرحالة اسم «سقا شربة» الحامل على كتفه قرية ذات أنبوبة نحاسية طويلة، والذي يعلن عن نفسه بنداء «يعوض الله» فيدل هذا النداء على مروره^(٢).

وقد أدت عملية نقل المياه إلى نشأة وتطور حرف صناعة الآنية والقرب الجلدية والجرار الفخارية التي كانت تستعملها طائفة السقاين وحسبما ذكر دى رينى de Regny فقد كان بالقاهرة عام (١٨٧١) ٨٢٤ صانع فخار و ١٨٣ تاجر قرب جلدية^(٣)، وبلغ عدد السقاين عام ١٨٧٠ ب ٢٨٧٦ حسب تقديره في كتابه إحصاءات عن مصر^(٤).

ولم يقتصر دور السقاين على مد أهالي القاهرة بالمياه اللازمة للشرب أو الرش، بل كان لهم دور هام في إطفاء الحرائق^(٥) وكانت جماعة السقاين في القاهرة عنصراً أساسياً من عناصر المظهر الاجتماعي، وبحكم ذهابهم من منزل إلى آخر كما تقتضى وظيفتهم هيئ لهم أن ينفذوا إلى أعماق البيوت حيث السيدات، ولذلك لعبوا دوراً هاماً في نقل الأخبار ونشرها، وساهموا بطريقة مباشرة في الحياة اليومية لأهالي القاهرة^(٦)، ولقد أشار الرحالة الأوروبيون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى أن السقاين كانوا يستخدموا كوسطاء في المغامرات العاطفية التي افترض وجودها في معاقل الحريم، وربما يكونون قد لعبوا دور «رسل الغرام» متنافسين في ذلك مع الحمارين الذين كانوا هم أيضاً - على صلة بالعنصر النسائي والذين كانت شهرتهم السيئة في هذا الأمر حقيقة مسجلة^(٧).

وقد ظل السقاؤون يقومون بواجباتهم في إمداد أهالي القاهرة بالمياه حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما قام الخديو إسماعيل بمنح امتياز ضخ المياه إلى كوردييه

(١) نفسه: ص ص ١٠١، ١٠٢.

(٢) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٢٩.

(٣) نقلاً عن أندريه ريمون: المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٤) نقلاً عن عبد الرحمن زكى، موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام. ص ١٢١.

(٥) الوقائع المصرية، عدد رقم ١٠٦ بتاريخ الاثنين ١٦ محرم ١٢٨٤هـ (٢٠ مايو ١٨٦٧).

(٦) صلاح هريدى: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٧) نقلاً عن أندريه ريمون: المرجع السابق، ص ١٠٦.

Cordier فى عام ١٨٦٥ وأقيمت محطة لضخ المياه بالقرب من القصر العينى عند فم الخليج^(١)، وتم بعد ذلك عملية مد أنابيب المياه فى باقى أحياء المدينة حيث تم إيصال المياه إلى القلعة ومنها إلى العباسية «ويعطى إلى السقائين من قومبانيته من ابتداء شهر نوفمبر ١٨٦٧»^(٢).

وتم إيصال المياه بعد ذلك إلى أحياء باب الشعرية والفجالة وغيرها من الأحياء الأخرى^(٣)، ويبدو أن شركة المياه كانت تقوم فى البداية ولمدة طويلة على جلب المياه إلى قلب المدينة عن طريق شبكة من الحنفيات التى حلت على نحو ما محل السبيل، وقد وضعت الشركة صاحبة الامتياز عند هذه الحنفيات موظفين مهمتهم الإشراف على توزيع المياه وتحصيل الثمن من المستهلكين، لكن ذلك لم يغن سكان القاهرة عن اللجوء إلى السقايين لجلب المياه إلى منازلهم، وظل بعض السقايين يلعبون دورهم التقليدى فى تموين الأحياء القديمة بعد أن اضطرهم امتداد القاهرة نحو النهر إلى الانسحاب من منطقة القصر العينى^(٤).

ومع مرور الوقت أقيمت المباني اللازمة لرفع المياه وتخزينها، ومدت المواسير تحت الشوارع، وفى الحارات والدروب، وسير ماء النيل مقطراً من خزاناته إليها، فتسرب منها إلى الحنفيات فى البيوت بعد أن كان يحملها السقاعون فى القرب^(٥)، وهكذا أصبح الماء ميسوراً فى كل الأوقات، وتوسع الأهالى فى وسائل النظافة، ومع عناية الحكومة بالكنس والرش فى شوارع القاهرة، قلت الأمراض وتحسنت الصحة العمومية^(٦)، وهكذا يمكن القول بأن عصر السقائين فى القاهرة أخذ فى الاحتضار منذ عام ١٨٦٥ حينما أنشئت شركة المياه التى بدأت تقيم آلات الضخ وأنابيب المياه داخل أنحاء المدينة، ولا شك فى أن دخول المياه إلى بيوت

(١) أيمن فؤاد سيد: التطور العمرانى لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى الآن، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٧، ص ٨٢، شحاتة عيسى إبراهيم، القاهرة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩، ص ٣٠٩.

(٢) الواقع المصرية بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١٢٨٤ هـ / ٢٢ يوليو ١٨٦٧، بمحفظه رقم ٣ ملف تنظيم بدار الوثائق القومية.

(٣) نفس المصدر: عدد رقم ٤٥٣ بتاريخ ٢٣ أبريل ١٨٧٢.

(٤) أندريه ريمون: المرجع السابق، ص ١١٢، ١١٣.

(٥) إلياس الأيوبى: المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٣، ١٥٤، عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، الجزء الثانى، الطبعة الثالثة دار المعارف ١٩٨٢، ص ٣٠.

(٦) إلياس الأيوبى: المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٤، عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٠.

الأهالى كان عملاً مبروراً أدخل على الأهالى السرور^(١) وهكذا خلت الأزقة والشوارع من السقاين، لينتهى عصرهم إلى الأبد، وإن كان الفن الشعبى قد سجل ذكراهم^(٢).

طائفة الخدامين:

بلغ عدد هذه الطائفة فى القاهرة حسب تقديرات على مبارك نحو ألفين وخمسمائة^(٣)، وترجع زيادة أعداد هذه الطائفة فى أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر إلى إبطال تجارة العبيد بمقتضى معاهدة مصرية إنجليزية عام ١٨٧٧^(٤) ممن ظلت بيوت الأغنياء فى مصر تعتمد عليهم فى الخدمة، ومن ناحية أخرى إلى اتساع طبقة كبار ومتوسطى ملاك الأراضى، ونزوح أعداد منهم إلى العاصمة حيث عاشوا فى سرايات وبيوت كبيرة كانت تحتاج للخدم والحشم، فضلاً عن الجاليات الأجنبية العديدة التى احتاج أبنائها لعدد من أصحاب هذا الكار للخدمة فى بيوتهم^(٥).

ولقد عانى أصحاب الأسر من استخدام خدم مجهولى البلاد والأصل، أو الذين يستخدمونهم بواسطة مشايخ المخدمين، لأنهم إما أن يسلبوا ما تصل إليه أيديهم من أمتعة البيت وحلى النساء ويهربون، وإما أن يخدموا مدة خمسة أيام أو عشرة ويتركوا البيت الذى يخدمون فيه بإرشاد من مشايخ المخدمين بغية حصول هؤلاء على الأجرة التى يفرضونها

(١) الوقائع المصرية، عدد رقم ٩٠ بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٨٢ هـ (١٨ مارس ١٨٦٧).

(٢) حاول الكاتب يوسف السباعى أن يتخذ من الحياة اليومية لحى الحسينية الشعبى عام ١٩٢١ كموضوع لروايته «السقا مات» التى دارت أحداثها حول صنبور المياه حيث تذهب السيدات ملء صفائحهن، وكان يوسف السباعى محقاً فى تسمية روايته «السقا مات» ويبدو أنه كان يرمز بهذا الإسم إلى زوال عصر السقاين الذى انتهى بدخول صنبور المياه إلى أحياء القاهرة. لمزيد من التفصيل أنظر يوسف السباعى: السقا مات، مكتبة مصر، القاهرة، دون تاريخ، وهى رواية طويلة تقع فى ٢٢٢ صفحة، وكتبها المؤلف باللغة العامية.

(٣) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٩.

(٤) عندما تبوأ إسماعيل عرش مصر عام ١٨٦٢ اعتزم أن ينضم إلى حركة العاملين على تحرير الإرقاء فى أنحاء العالم، وأن يكتسب ثناء الإنسانية فى مقاومة تجارة الرقيق، وبذل جهوداً كبيرة فى هذا المجال بدأت منذ عام ١٨٦٣ وانتهت بعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا بشأن منع تجارة الرقيق فى ٤ أغسطس ١٨٧٧، أنظر: عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل، ج ٢، ص ١٢١ - ١٢٢ وعن نصوص المعاهدة أنظر: راشد البراوى: مجموعة الوثائق السياسية، الجزء الأول، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس. الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢، ص ٩٧ - ١٠٠.

(٥) يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٥.

لأنفسهم قبل استحضار كل خادم أو خادمة^(١)، حتى طالب على مبارك الحكومة بوضع قانون تحفظ به حقوق الخادم والمخدوم^(٢)، ويبدو أن محافظة القاهرة قد استجابت للفكرة فقامت بوضع لائحة لأبناء هذا الكار^(٣) واستمرت لنحو عام دون صدور، لهذا ناشدت جريدة الأهرام رفعها إلى جهة الاختصاص للتصديق عليها، ولم تتأخر استجابة السلطات^(٤).

طائفة الساعاتية:

اختص الساعاتية بعمل أجزاء الساعة المختلفة اللازمة لتشغيلها والتي كانت تصنع من المعدن، كما كان يقع عليهم عبء إصلاح الساعات والآلات المختلفة إذا عطبت، وقد عرف العصر العثماني الساعات الميكانيكية الضخمة المحاطة بهيكل من الخشب المزدان بالرسوم والمناظر المختلفة، وكان الساعاتية متمركزين تقريباً في سوق السلاح وباب الخلق، وعمل بهذه الحرفة عدد من العسكر في العصر العثماني، وعدد من اليهود الأفرنج الفرنسيين حيث كانت لهم خبرة كبيرة بصناعات الساعات^(٥).

ويبدو أن هذه الحرفة قد أصابها التدهور في نهاية العصر العثماني، ويؤكد ذلك ما ذكره أحد الرحالة الفرنسيين الذين زاروا القاهرة في ثمانينيات القرن الثامن عشر وبالتحديد في عام ١٧٨٢ حيث قال «وإنك بالجهد تجد ساعاتياً في القاهرة، وهو أوروبى»^(٦). لكن في

(١) يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٥.

(٢) على مبارك، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٠.

(٣) تجدر الإشارة إلى أنه هناك فرق بين أهل الصنعة وأهل الكار، فأهل الصنعة هم أهل الحرف وهم الأفراد الذين اكتسبوا مهارات فردية، والحرف التي يشتغلون فيها على سبيل المثال تشمل النجارة والأشغال المعدنية، والمصنوعات الجلدية، أما أهل الكار فهم الذين يشتغلون بالمهن التي لا تحتاج إلى مهارات فنية، ومن ثم فإن هذه الجماعات تتكون من الباعة الجائلين، وبائعي الفول المدمس، والعاملين في المقاهي، والخدمات المحلية، كما تضم هذه الفئة أيضاً «العريجية» لمزيد من التفصيل أنظر نوال المسيري: المرجع السابق، ص ٥٦٠.

(٤) يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٥.

(٥) لمزيد من التفصيل عن طائفة الساعاتية في القاهرة العثمانية أنظر: محمد على عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٦) س. ف. فولنى: ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام، نقلها إلى العربية إدوار البستاني، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٤٩، ص ١٢٤، ويذكر البعض أن كتابات فولنى عن مصر اتسمت بالتعصب، وأنه أحب مصر قليلاً وأحب سورية كثيراً، لمزيد من التفصيل أنظر. إلهام محمد على ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر. سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، ص ٧١ وما بعدها.

النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان بالقاهرة طائفة خاصة بالساعاتية بلغ عددها ٥٢ ساعاتيا^(١)، وهو عدد كبير إذا ما قورن بما ذكره الرحالة فى نهاية القرن الثامن عشر، ويبدو أن الأجانب كانوا يستأثرون بمثل هذه الحرف التى كانت جديدة على مجتمع القاهرة إلى حد ما، فلقد ذكرت إحدى الوثائق أن أحد الخواجات كان له محل ساعاتى بالموسكى^(٢)، وكانت الأسرة الحاكمة تشتري احتياجاتها من الساعات الثمينة والمرصعة غالباً بالذهب والماس من هؤلاء الأجانب^(٣) الذين كانوا يبيعون لباشوات وحكام مصر ما يلزمهم من الساعات بأثمان باهظة.

طائفة الحلاقين (المزينين):

يمتاز الحلاقون المصريون بالحدق والرشاقة فى مهنتهم، والطريقة التى يتوخونها غريبة فى ذاتها، وكانت أساليب الحلاقين المصريين مطابقة لأساليب زملائهم فى الاستانة، وكانت طريقة حلاقتهم تبعث على الملل، وهى أن يجلس الإنسان على الكرسي الخشبي بداخل حانوت الحلاق حتى يقدم إليه المعلم صاحب الحانوت شبكاً، ثم يأخذ فنجاناً من القهوة^(٤)، وكان الراغب فى الحلاقة ينتظر وقتاً طويلاً حتى يأتى دوره «وعندئذ يجد فوق رأسه ساقاً معدنية مثبتة من طرفها فى الحائط أو السقف وحاملة فى الطرف الآخر المقوس آنية معدن بشكل القمع مثقوبة ثقباً ضيقاً فبينما يحمل بيديه تحت ذقنه صحناً للحية من المعدن مستديراً ينسكب من الآنية المعلقة على رأسه سلسول ماء فاتر يستعمله الحلاق لغسل رأسه ووجهه ورقبته بالصابون، فإذا كان بالرأس شعر غسله واستغرق زمناً طويلاً فى حكه متخذاً أظافره كأسنان المشط، ثم يجفف رطوبة الماء بمنديل ويلف رأسه بمنديل آخر»^(٥).

ويرطب الحلاق بعد ذلك اللحية بالماء ترطيباً جيداً، ويتناول موسى حقيرة الشكل مصنوعة النصل فى ألمانيا^(٦)، ويرتكز الحلاق بقدمه اليسرى على الكرسي الخشبي، ثم يسند رأس الزبون إلى ركبته بعد تغطيته إياها بمنديل، ويشرع فى إزالة الشعر مبتدئاً من أعلى الخد

(١) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

(٢) معية سننية عربى: س ١ / ١ / ٢٠ صادر الأوامر إلى المجالس والدواوين، فترته التاريخية من ١٩ ربيع ثانى ١٢٨٢ إلى ٩ ذو القعدة ١٢٨٢ هـ، وثيقة رقم ١٥ بتاريخ ٢ جمادى الثانية ١٢٨٢ هـ / ١٨٦٥ م، ص ٥٢.

(٣) نفس الوثيقة.

(٤) صلاح هريدى: المرجع السابق، ص ٦٢، ٦٣.

(٥) كلوت بك: المصدر السابق، ج ٤، ص ٦٣.

(٦) كان الحلاقون يستعينون بحجر المسن وقطعة من الجلد على شحذ تلك الأسلحة بحيث تصبح صالحة للاستعمال، أنظر: كلوت بك: المصدر السابق، ج ٤، ص ٦٤.

اليسرى إلى أسفلها، ثم ينتقل إلى الخد اليمنى مكرراً هذه العملية، فمتى انتهى منها وقف تجاهه، وأنشأ يسوى شعر اللحية والشاربين ويزيل ما يعثر عليه فى الوجه من الشعرات الشاذة^(١)، ويقوم الحلاق بعد ذلك بتسوية الحاجبين بشكل يجعلهما تامى التقوس، وزيادة فى النظافة فإنه كان يقص الشعيرات الموجودة بداخل الأنف، ثم يقص بعد ذلك ما يجده من شعر حول الأذن، وكل هذه العمليات تتم بالبطء، لأن الأحاديث والمحاورات تتخللها حتماً^(٢)، هذا إلى جانب أن الحلاق قد يترك زبونه ليحتفى بزبون آخر قد دخل حانوته فيقدم له شبك التبغ ويجهز له فنجان قهوة^(٣)، وعقب الانتهاء من الحلاقة يقوم صبي الحلاق بتقديم مرآة إلى الزبون لينظر فيها نفسه، ويمعن النظر فى حلاقته ليحكم بما إذا جاءت وفق المراد، فإذا لم يكن فيها ما يوجب الانتقاد قام الحلاق بتسوية شعر الزبون، ثم يقوم بتغطيته بالطربوش أو العمة، وهذه العملية تستغرق عادة من عشر دقائق إلى نصف ساعة^(٤).

ولم يقتصر عمل الحلاق على الحلاقة فقط، وإنما كان يقوم بعملية الختان للأطفال ووسط مظاهر الفرح من الأهل والأصدقاء^(٥)، ويقوم أيضاً ببعض العمليات الجراحية الصغيرة وكان مجلس الصحة لا يسمح لأحد بفتح دكان مزين إلا بعد امتحانه بحضور شيخ الطائفة، فإن أجاب رخص له بإذن من طرفه، مبين فيه الصنعة المأذون بها من أنواع الجراحة الصغيرة، ويدفع رسماً عشرة قروش صاغ^(٦).

(١) كلوت بك: المصدر السابق، ج٤، ص ٦٤.

(٢) هذه عادة الحلاقين حتى اليوم، فهو دائماً وأبداً يجرى مناقشات مع الزبون فى كل شىء، وهو عادة يعمل ببطء ويأخذ وقتاً طويلاً حتى يقنع زبونه أنه يبذل مجهوداً كبيراً، وحينئذ يمنحه الزبون نقوداً أكثر، مع العلم أن مسألة النقود تتفاوت من شخص إلى آخر حسب إمكانيات كل زبون ودرجة كرمه، ولكن الحلاق دائماً يتفنن فى إرضاء الزبون، ولكن فى أيام الأعياد وعندما يمتلئ صالون الحلاق نجده يحلق بسرعة ولا يضيع وقته كثيراً فى الحديث.

(٣) لمزيد من التفصيل: أنظر كلوت بك، المصدر السابق، ج٤، ص ٦٤، صلاح هريدى: المرجع السابق، ص ٦٤.

(٤) كلوت بك: المصدر السابق، ج٤، ص ٦٥.

(5) Chabrol. Essai sur les mœurs des habitants modernes de LEgypte, dans Description de LEgypte, seconde edition, Tome 18, premiere partie, paris 1826. p. 60 - 62.

(٦) على مبارك، المصدر السابق، ج١، ص ٢٤٩، هذا ولقد بلغ عدد المزينين فى ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى ٨٢٦ مزين، أنظر نفس المصدر ج١، ص ٢٤٧.

وقد عمل بعض الحلاقين لدى الحكومة فى بعض مصالحها، فمثلاً تم تعيين حلاق فى مدرسة الطوبجية «حيث إن تعيين الحلاق للمدرسة المذكورة موجب لنظافة التلاميذ»^(١) وكان الحلاق يأخذ عن كل يوم قرشين أجرة^(٢)، وكعادة الأجانب فى تلك الفترة، فلم يتركوا مهنة إلا وعملوا فيها، فعمل بعض الأجانب فى هذه الحرفة مثل «المسيو شاتو» الحلاق الأفرنكى^(٣).

طائفة الآلاتية:

يسمى محترفو الموسيقى «الآلاتية» ومفردها «آلاتى» أى العازف على آلة، وهم على العموم يحترفون الغناء علاوة على العزف^(٤)، وفى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر ذكر أحد المعاصرين عن الآلاتية ما يلى «والآلاتية قوم فسدت أخلاقهم، ولا تكاد سمعتهم تقل سوءاً عن سمعة محترفى الرقص، ومع ذلك يستأجرهم الأغنياء فى أغلب المسامرات الفاخرة التى يقيمونها لتسلية الأصحاب، ويقدم إليهم حينئذ الأشرية الروحية، فيحتسونها حتى يعجزوا أحياناً عن الغناء أو العزف، ويبلغ ما يتناوله كل منهم فى ليلة من تلك الليالى ما يساوى شلنين أو ثلاثة شلنات تقريباً وكثيراً ما يتناولون أكثر من ذلك ويشترك الضيوف فى نفحهم الأجر»^(٥).

ولم يقتصر أمر الغناء على الرجال بل كانت بعض النساء يحترفنه ويسمين عوالم (ومفردها عالمة) وكثيراً ما يستأجر الأغنياء العوالم عند إقامة حفل فى الحريم، وبعض العوالم يعزفن على الآلات أيضاً، وذكر إدوارد وليم لين عن عوالم القاهرة ما يلى: «وقد سمعت أشهر عوالم

(١) لمزيد من التفصيل أنظر: الوقائع المصرية، عدد رقم ٢٧٩ بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٤٧هـ / ٢ مايو ١٨٢٢، بمحفظه رقم ١٨ ملف متنوعات بدار الوثائق القومية.

(٢) نفس المصدر.

(٣) الوقائع المصرية، عدد رقم ٥٩٢ بتاريخ ٨ محرم سنة ١٢٩٢هـ (١٤ فبراير ١٨٧٤) بمحفظه رقم ١٨ ملف متنوعات بدار الوثائق القومية.

(٤) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٦٧، وجدير بالذكر أن الموسيقى نشأت وترعرعت فى الحضارة الفرعونية، وتدل الكتابات المحفورة على جدران المعابد والمقابر والخاصة بالمنابر الموسيقية على مكانة الموسيقيين فى المجتمع وعند البلاط الملكى، ولقد قام عدد من الباحثين ببحث منذ عدة سنوات أثبتت نتائجه أن المصريين عرفوا قبل غيرهم من الشعوب السلم الموسيقى السباعى الذى هو أساس الموسيقى الحديثة والمعاصرة، وقد كان لهذه النتائج أثر علمى هائل وهو أنها عدلت من مفاهيم ما جاء فى كتب تاريخ الموسيقى الكلاسيكية التى تنسب السلم السباعى للإغريق، فى حين أنه أصبح من الواضح بالقياسات أن هذا السلم كان معروفاً ومستعملاً قبل الإغريق بحوالى ألف سنة على الأقل، لمزيد من التفصيل أنظر: فتحى صالح، اكتشاف الموسيقى فى العصر الفرعونى: مقال منشور بمجلة الهلال، عدد يونية ٢٠٠٠، ص ٨ - ١٩.

(٥) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٦٧.

القاهرة فأطربت أغانيهن أكثر من أجود عزفه الآلاتية، بل وأستطيع أن أضيف بحق ومن أى موسيقى أخرى تمتعت بها، وكثيراً ما تنال العوالم مبالغ كبيرة، وقد عرفت أحوالاً نفح الضيوف فيها عالمة واحدة ما يزيد على خمسين جنيهاً فى دار أحد التجار، ولم يكن أحدهم ذا يسار، ويؤثر غناء العالمة البارعة فى السامعين تأثيراً قوياً يدفعهم إلى بذل أموال يصعب عليهم تحمل خسارتها»^(١) وازدهر الغناء فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وازداد إقبال الناس على سماع الأغاني والموسيقى، وارتقت أساليب الغناء، وزادت مكانة المغنيين فى النفوس، ونالوا من محبة الناس حظاً عظيماً وفى مقدمتهم عبده الحامولى (١٨٤٥ - ١٩٠١م) الذى ظل يدخل الطرب والسرور على نفوس الناس ثلاثين عاماً، وكان مطرباً أصيلاً يغنى فى أفراح الباشوات وكبار المجتمع وكان له فرقة موسيقية، ومن المغنيات السيدة «الماس» وقد تزوج منها عبده الحامولى، ومن الموسيقيين محمد العقاد، عازف القانون الذى اكتملت شهرته فى الأيام التالية^(٢).

ويمكن القول بأن فن الموسيقى والغناء أصاب فى عهد إسماعيل تقدماً لا بأس به، وقد وضع فيه أساس النهضة الموسيقية الحالية، وكان بالقاهرة ١٢٦ آلاتاً فى تلك الفترة^(٣)، وكانت الآلات الموسيقية تتمثل فى «الكمنجة» و «القانون» و «العود» و «الناى»^(٤) وكان العازفون على هذه الآلات وغيرها يكونون فرقة موسيقية تساهم فى إحياء الحفلات الخاصة.

طائفة الطبالين والزمارين:

كان بالقاهرة فى تلك الفترة طائفة للطبالين والزمارين بلغ عدد أعضائها ستة وثمانين عضواً^(٥)، وكانت طائفة الطبالين والزمارين تعمل بآلاتها فى مواكب العرس والمواكب الدينية،

(١) المصدر السابق ص ٢٦٨، وما ذكره لين يتكرر هذه الأيام ممن يملكون الأموال حيث ينفقونها ببذخ على عوالم هذه الأيام وهم دائماً قادرين على تحمل خسارتها حيث أن أبواب الرزق مفتوحة على مصراعيها لمثل هؤلاء الرجال الذين يجمعون أموالهم بطرق مشروعة وغير مشروعة وينفقونها على اللهو والعبث.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٩٨، شحاتة عيسى إبراهيم: المرجع السابق ص ٣١٤، عبد الحميد توفيق زكى: التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٨٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥، ص ١١٠.

(٣) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

(٤) لمزيد من التفصيل عن هذه الآلات أنظر: إدوارد ولیم لين: المصدر السابق ص ٢٦٨ وما بعدها، وجدير بالذكر أن معظم هذه الآلات يرجع فى أصولها إلى قدماء المصريين، لمزيد من التفصيل: أنظر عبد الحميد توفيق زكى: المرجع السابق، ص ٦٧، ٧٢.

(٥) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

وكانت أكثر أنواع الطبول شيوعاً «الطبل البلدى» و «الطبل الشامى»^(١)، ولم يكن يخلو عرس بالطبع من طبال أو زمار فبعد عقد القران تقوم بعض النسوة من أهل العروس بركوب الحمير وأمامهن طبالاً أو أكثر «ويمررن على صديقات العروس ليدعوهن إلى مرافقتها إلى الحمام ذهاباً وإياباً»^(٢).

وعندما تذهب العروس إلى الحمام يقام لها حفلة تسمى «زفة الحمام» ويتقدم الزفة فرقة تتكون من مزمار أو مزمارين وطبول مختلفة الأنواع، ويأتى فى ذيل الزفة فرقة موسيقية أخرى مثل الأولى، أو فرقة من طبالين اثنين أو ثلاثة^(٣)، كما كانت هناك فرقة من طبالين وزمار أو زمارين تتبعان العريس فى ذهابه إلى المسجد مثل مسجد الحسين لإقامة الصلاة حسب العادة الشائعة^(٤).

واستخدمت الطبول فى الاحتفالات الدينية فى موسم الحج وغيرها بالقاهرة^(٥)، وبالتالى يمكن القول أن طائفة الطبالين والمزمارين كانت أمامها فرص كثيرة لزيادة مواردها، لأن دق الطبول ونغمات المزمار كانت وما زالت وستظل علامة من علامات الفرحة.

وبعد هذا العرض لأهم الطوائف فى مدينة القاهرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر يمكن القول بأن الطوائف قامت بدورها فى خدمة المجتمع القاهرى على أكمل وجه، رغم الصعاب التى واجهتها المتمثلة فى المنافسة الأجنبية والضرائب وغيرها من الأسباب التى عجلت بنهاية الطوائف والتى سنناقشها بالتفصيل فى الفصل التالى.

(١) لمزيد من التفصيل: انظر: إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٧٤، والطبل البلدى عبارة عن طوق واسع عريض من الخشب، يشد عليه من الجانبين رق من جلد الماعز، ويترك عليه بمطرقة أو بعضاً، ويستخدم فى الفرق الشعبية، أنظر عبد الحميد توفيق زكى، المرجع السابق، ص ٧٧.

(٢) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٣) نفس المصدر: ص ١٠٥، ١٠٦.

(٤) نفسه، ص ١٠٨، ١٠٩.

(٥) نفسه، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

الفصل الثالث

الصعاب التي واجهت أصحاب الحرف

١. الضرائب

٢. تأثير الأجانب على طوائف الحرف

٣. تطور حياة الطبقتين العليا والوسطى

الصعاب التى واجهت أصحاب الحرف

بتسوية لندن ١٨٤٠ انتهت سياسة الاحتكار التى اتبعها محمد على فاضطر فى ١٨٤١ إلى إلغاء الاحتكار فى الحاصلات الزراعية والصناعية، وكان قبيل ذلك بقليل وإزاء ظروف الصراع التى دخل فيها مع الدولة العثمانية وأوروبا قد ألغى احتكار بعض الصناعات الصغيرة، واكتفى بفرض ضرائب معتدلة عليها، إذ سمح فى عام ١٨٢٦ لصناع الحصر بالعمل على ذمتهم، وسمح فى عام ١٨٢٧ بمزاولة صناعة النسيج لمن يشاء من الأفراد مقابل ضريبة شهرية^(١).

ولقد أدى إلغاء نظام الاحتكار إلى قلة إنتاج مصانع الدولة وإغلاق معظمها، وكان المقصود أن تزدهر الصناعات الحرفية الصغيرة، إلا أنها تدهورت هى الأخرى بسبب حدة منافسة الإنتاج الأجنبى الذى دخل البلاد فى أعقاب تسوية لندن الشهيرة حتى قضى على بعض هذه الصناعات، وحل الكساد بالأحياء التى ازدهرت فيها تلك الصناعات وبخاصة فى القاهرة^(٢).

وسوف نناقش فى هذا الفصل الصعاب التى واجهت أصحاب الحرف، والتى تمثلت فى الضرائب التى خضع جميع الحرفيين لدفعها مهما كانت حالتهم، والأجانب الذين عملوا فى الكثير من الحرف والمهن ونافسوا الحرفيين القاهريين، وتطور حياة الطبقتين العليا الوسطى، وما تبع ذلك من تغير فى الأذواق، وبالتالي أصبح الاعتماد على أوروبا فى كثير من لوازم المعيشة والترف، وأدى ذلك إلى قلة الطلب على المصنوعات المحلية، تلك المصنوعات التى لم تستطع أن تواجه ذلك المستوى والإتقان الوارد من الخارج، وبالتالي قضت الصناعات الأجنبية على الصناعات المحلية، هذا إلى جانب بعض الصعاب الأخرى التى تمثلت فى بعض الحرائق التى تعرضت لها ورش ومحلات الحرفيين، وكذلك عمليات النصب والسرقات على بعضهم، وغير ذلك من الصعاب التى سنعرض لها بالتفصيل كالتالى:

(١) لمزيد من التفصيل انظر. عاصم الدسوقي: فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٨٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٨٥.

١- الضرائب:

فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانت الضرائب تفرض على الحرفيين بدون ضوابط تذكر، فلا مواعيد ولا تحديد لقيمتها، بل كانت السلطات تفرضها على الصناع والتجار وقتما تشاء، وتقدر قيمتها أيضاً كما تشاء، دون أن تراعى أوضاع الحرفيين وظروفهم (١)، وكان الحرفيون يقاومون الظلم الواقع عليهم مقاومة سلبية تتمثل فى غلق محلاتهم (٢)، وأحياناً يتوسط لهم البعض لدى الحكام لرفع الغرامات عنهم (٣)، وكانت الضرائب الباهظة التى فرضها الوالى التركى على التجار والحرفيين أحد أهم الأسباب فى قيام القاهريين بالثورة عليه وتعيين محمد على والياً عليهم فى مايو ١٨٠٥ (٤).

ولما تولى محمد على حكم مصر كانت الضرائب مورداً من الموارد الأساسية لثروة مصر فى عهده، ففرض على الحرفيين ضرائب باهظة فى بداية حكمه، منها الفرضة أو فرضة الرعوس، التى جباها من الصناع والتجار بنسبة نجاح أعمالهم واتساعها، وكانت تتراوح عموماً بين خمسة قروش وخمس مائة قرش، ولم يستثن من هذه الضريبة غير الأوروبيين المقيمين بالبلاد (٥)، ويبلغ ما يحصل منها عادة السدس من إيراد الخزانة المصرية (٦).

وإلى جانب هذه الضريبة التى تعد من الضرائب المباشرة، كانت هناك ضرائب أخرى مباشرة فرضها محمد على على الحرفيين، ومنها ضريبة كانت تجبى من الغزالين والنساجين قدرها ستة وثلاثون قرشاً شهرياً (٧)، وإلى جانب هذه الضرائب كانت هناك ضرائب أخرى

(١) لمزيد من التفصيل انظر: عبد الرحمن الجبرتي: تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الثالث، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ، حوادث صفر ١٢١٩ هـ (مايو ١٨٠٤ م) ص ٦، حيث يذكر الجبرتي "وفى يوم السبت سادس عشرة، أرسلوا تنابيه إلى أرباب الحرف والصنائع بطلب دراهم وزعت عليهم مجموعها خمسمائة كيس فضج الناس وتكدروا مع ما هم فيه من وقف الحال وغلاء الأسعار".

(٢) نفس المصدر، ج ٢، ص ٦.

(٣) نفسه، ج ٢، ص ٦، حيث يذكر الجبرتي: «أن السيد عمر النقيب توسط لدى الباشا برفع الغرامات عن الحرفيين، واستجاب الباشا وأصدر فرمان برفع الغرامة عنهم».

(٤) فوزى جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، القاهرة ١٩٥٨، ص ٢٢.

(٥) محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على السياسة الداخلية، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٤٨، ص ٧٢، راشد البراوى، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٧٩، السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى ١٥١٧ - ١٨٨٢، دار النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢١٦.

(٦) أ. ب كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار الموقف العربى، القاهرة ١٩٨٢، ص ٢٠٢، ولقد فرض محمد على هذه الضريبة منذ سنة ١٨٢٢، انظر. أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، مطبعة المصرى ١٩٦٧، ص ٣٢٩.

(٧) محمد فؤاد شكرى وآخرون: المرجع السابق، ص ٧٣، ٧٤.

غير مباشرة ومنها ما فرضته الحكومة من ضرائب على أهل الحرف الصغيرة كالراقصات والموسيقيين والحواة والفراشين والحلاقين والخبازين ومبيضى النحاس والقهوجية وصانعى الحصر والباعة الجوالين، وصناع المناخل والغرابيل، والعاشرين على الرماية من رواة قصة أبى زيد الهلالي، وكان من حق كل جماعة من هؤلاء تدفع مبلغاً للحكومة أن تحتكر مزاولة المهنة^(١)، وفضلاً عن ذلك فلقد فرض محمد على الضرائب على جميع الحرف تقريباً فلم يترك حرفة إلا وقدر العوائد الواجب جبايتها عليها^(٢)، وكانت الحكومة تفرض ٧١ نوعاً من الفرض على أرباب الصنائع^(٣)، كما كانت تأخذ ضرائب على احتراف الدعارة والرقص، ثم قامت فيما بعد بتحريم الدعارة بعد أن تعهد بعض أهالى القاهرة بدفع قيمة الضرائب المفروضة على طائفة العاهرات^(٤).

ويمكن القول أن الحكومة فى عهد محمد على كانت تلغى ضريبة ثم تفرضها بطريقة أخرى تحت مسمى آخر، فعندما وجدت أن حصيلة الضرائب المفروضة على بعض أصحاب الصناعات والحرف الصغيرة من الضالة بحيث لا يتناسب مقدارها وما تقتضيه أعمال الجباية من جهود ونفقات أصدر الباشا أمراً بإلغائها فى ١٢ يناير سنة ١٨٣٧^(٥)، ثم وجد فى احتكار البن والنيلة مورداً طيباً للإيراد^(٦)، وانعكس ذلك على الصناعات الصغيرة التى عادت تباعاً

(١) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ص ٢١٦، ٢١٧.

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر: طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، عدد رقم ٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، ص ١٧٩.

(٣) على الجرتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، دار المعارف بمصر ١٩٥٢، ص ٧٢، صلاح أحمد هريدى: الحرف والصناعات فى عهد محمد على، دار المعارف ١٩٨٥، ص ١٢٠.

(٤) سمير عمر إبراهيم: الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، ص ٢٩، ويذكر عبد السلام عامر بخصوص هذا الموضوع أنه قد صدر أمر إلى الديوان الخديوى فى ١٨ مايو سنة ١٨٣٤ تضمن أربعة أبواب، الأول يتعلق بإلغاء وكيفية معاقبة من يحترف البغاء أو يرتكبه، والرابع يتعلق بضم واحد فى العشرة على فردة جميع الطوائف لتلافى العوائد التى كانت تحصل من المومسات اللاتى منعن من احتراف الفحش ابتداء من صدور ذلك القرار، انظر المرجع السابق، ص ص ١٨٠، ١٨١، ويذكر لين أن الحكومة حرمت احتراف الدعارة والرقص فى أوائل يونية ١٨٣٤ وعقوبة من يخالف هذا القانون خمسون جلدة، وللعائد علاوة على الجلد الأشغال الشاقة سنة أو أكثر، أما الرجل الشريك فهو عرضة للجلد، لمزيد من التفصيل انظر: إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم (فى القرن التاسع عشر) نقله إلى العربية عدلى نور، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى ١٩٥٠، ص ٢٨٠.

(٥) لمزيد من التفصيل انظر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، المرجع السابق، ص ص ٧٧، ٧٨.

(٦) نفس المرجع، ص ٧٨.

إلى شىء من الحرية الاقتصادية واكتفت الحكومة بفرض ضرائب معتدلة عليها^(١) ، وأحياناً كان محمد على يصدر أمره بعدم أخذ ضرائب من الحرفيين ما داموا غير قادرين على دفعها ويوضح ذلك إصداره لأمره فى عام ١٨٢٦ بعدم تحصيل الضرائب من أرباب الحرف أسوة بالعام الماضى^(٢) .

وعانت طوائف التجار من الضرائب الباهظة بقدر ما عانت منها طوائف الحرف اليدوية^(٣)، فلقد تعرضوا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر للعديد من الضرائب والعوائد، وأول هذه العوائد عوائد الدخولية، حيث فرضت الحكومة عوائد الدخولية على البضائع والسلع فى جميع مديريات مصر^(٤) ، وفرضت الحكومة عوائد الدخولية على الغلال عند دخولها فى القاهرة، والمواشى المجلوبة إلى القاهرة، وكانت عوائد الدخولية حوالى سنة ١٨٤٠ كالتالى:

٧٤ قرشاً عن كل رأس من الثيران المعدة للذبح.

$\frac{1}{2}$ قرش عن كل رأس من الجاموس المعدة للذبح.

$\frac{1}{2}$ قرش عن كل رأس من الأغنام المعدة للذبح.

٢٠ قرشاً عن كل أردب من القمح.

١٥ قرشاً عن كل أردب من الشعير والفلول والذرة والبقول^(٥) .

(١) على الجرتلى: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر: المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٣) كان أصحاب الحرفة الواحدة يجتمعون عادة فى ناحية واحدة من القاهرة، ولذا كنت ترى شوارع برمتها أو أقساماً من هذه الشوارع مخصصة لصنف واحد من التجارة، وكان بالقاهرة تجار من المسيحيين واليهود والعرب، لمزيد من التفصيل انظر. أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢٧٢.

(٤) يرجع وجود الدخوليات إلى عهد محمد على باشا، فكانت تجبى عوائد الدخولية على الحاصلات الزراعية عند دخولها أية قرية أو مدينة بمعدل ١٢% من قيمة البضاعة، وكان المقصود منها تقييد نقل الحاصلات وتداولها مساعدة لنظام الاحتكار التجارى، وتحصيل هذه الضريبة أدى إلى تقييد حرية التجارة الداخلية، وصعوبة المبادلة، هذا إلى جانب ارتفاع الأسعار لمزيد من التفصيل: أظفر. أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥، ص ٦٩.

(٥) نقلاً عن. أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢٧٢.

واستمرّ تحصيل عوائد الدخولية طيلة عهد عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) حتى جاء محمد سعيد باشا فألغاهما في سنة ١٨٥٤، وبذلك أصبحت التجارة الداخلية حرة من كل قيد^(١)، كما تم في عهده إبطال تحصيل العوائد على أصناف المأكولات حيث أمر بإبطال تحصيل العوائد على أصناف المأكولات المقررة وبعدم تحصيل جمارك ولا عوايد على الأغلال.

كما شمل سعيد بمراحمة أرباب التجارة والصناعة فيما يتعلق بأمور الجمارك حيث أمر «بأن الأشياء التي تكون من محصولات الأرياف وتدخل في البنادر وفي مصر المحروسة والثغور لأجل التصريف في ذات البنادر والثغور ومصر لا يؤخذ عليها كمرك في محلات الكمارك التي من داخل الحكومة، ومثال ذلك أنه إذا ورد كتان من بلاد الريف ودخل مصر لتشغيله قماش وتصريفه في مصر أو خرج منها قماش لتصريفه في سائر البنادر والأرياف التي من داخل الحكومة، فهذا الكتان والقماش المشغول من لا يؤخذ عليه كمرك إلا إذا تصدر إلى جهات خارج الحكومة فتتحصل كمرك حكم الرسوم المعتبرة في الكمارك الموضوعة في محلات الحدود، وبهذا القياس يعلم واضحاً إن إرادتنا اقتضت التجاوز في تحصيل كمارك مطلق الأشياء التي تكون من محصولات وموضوعات هذه الحكومة، وتتصرف في جهات الحكومة ولم تتصدر إلى جهات خارجية»^(٢).

ولم تكن العوائد التي تحصل على ما يباع في الأسواق على نسق واحد، ففي بعض الجهات كانت تؤخذ العوائد على أشياء لا تؤخذ عنها في جهات أخرى كما كانت العوائد على الشيء الواحد مختلفة المقدار بالنسبة لاختلاف الجهات، ولذلك وضعت الحكومة في عهد سعيد لائحة لتلك العوائد فصار الحمل^(٣) يحصلها بطريقة الالتزام على نمط واحد وفئة واحدة في جميع الجهات فإن أخذ الحمل أزيد من العوائد المقررة وقع تحت طائلة العقاب^(٤).

وكانت الحكومة تأخذ من التجار وأرباب الحرف ضريبة تعرف باسم «الويركو» وهي في الأصل فردة الرعوس، ولقد بلغ الويركو المقرر على أهالي المحروسة (القاهرة) في عام ١٨٥٥

(١) محمود متولى: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤، ص ٦٨، محمد صبرى: تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث، سلسلة صفحات من تاريخ مصر عدد رقم ١٢، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي ١٩٩٦، ص ٨٦.

(٢) وثائق المعية السنية عربى، س ١ / ١ / ٢ وثيقة رقم ٦٣ نهاية شهر ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ / ديسمبر ١٨٥٤ م.

(٣) الحمل: هو ملتزم السوق، وكانت الحكومة في عهد محمد على تفرض عوائد الحملة على ما يباع في الأسواق سواء أكانت الأسواق في المدن أم في القرى، وتحصلها بطريقة الالتزام، فيلتزم شخص ما بتحصيلها لنفسه على حسب الفئات المقررة نظير دفع مبلغ معين للحكومة في السنة، ويعرف ذلك الشخص باسم الحمل، ولقد استمرت الحكومة في عهد عباس الأول في تحصيل العوائد بطريقة الالتزام على ما يباع في الأسواق، انظر: أحمد أحمد الحتة، المرجع السابق، ص ص ٢٧٢، ٢٧٦.

(٤) أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢٧٧.

أربعة آلاف كيس^(١)، وكان هذا المبلغ كبيراً وأدى إلى مضايقة الأهالى وأرهقهم، وكان فوق طاقتهم.

وسبب زيادة الضرائب فى تلك الفترة على التجار والصناع يرجع فيما يبدو إلى أن الحكومة كانت تريد تعويض خزانةها عما كان يدخل إليها أثناء تطبيق نظام الاحتكار، ذلك أن عوائد الدخولية عادت من جديد فى عهد إسماعيل وفرضت بنسبة ٩% على الخضر والثمار والفواكه التى تدخل فى محروسة مصر على ذمة مبيعيها من محصولات القطر^(٢)، وفى الوقت نفسه فرضت عوائد دخولية بنسبة خمسة قروش على كل أردب من الحبوب الداخلة إلى مدينة القاهرة مثل القمح والفل والشعير والذرة والعدس والتمرس، وغير ذلك من الحبوب ما عدا الحبوب التى تستخرج منها الزيوت مثل السمسم وبذرة القطن والخردل ونحوه فهذه تستثنى

(١) وثائق المعية السنية عربى س ١ / ١ / ٢، وثيقة رقم ٦٢ بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٧١ هـ (١٨٥٥م) وجدير بالذكر أن الكيس كان يساوى خمسمائة قرش.

(٢) لمزيد من التفصيل: انظر أمين سامى: تقويم النيل وأسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة عن المدة من غضون سنة ١٢٧٩ - ١٢٨٩ هجرية (١٨٦٢ - ١٨٧٢ ميلادية) المجلد الثانى من الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦م، ص ٧٧٨. وجدير بالذكر أن إيراد مصلحة عوايد دخولية الخضار والثمار بمصر بلغ سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩م) نحو ثمانمائة كيس، انظر معية سنية عربى س ١ / ١ / ٤٤ وثيقة رقم ١٢٢ بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٨٨ هـ (إبريل ١٨٧١م) من المعية السنية إلى الداخلية ص ١٦١، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت وظائف تتعلق بعوايد الدخولية مثل «مأمور عوايد دخولية مصر» وتشكل لها ديوان مخصوص تكون أمور إجراءاته وحساباته تحت إدارة المالية، ويتقدم من حساب صادر للمالية كباقي الجهات للمناسبات التى توضح عنها، وتسهيل ما يستلزم المكاتبه عنه بين الديوان المذكور ودواوين الحكومة فى خصوص البضائع وسائر الأصناف الداخلة بالمحروسة مما يترتب عليه الضبط والربط، وتم تعيين أربعة أعضاء من وجوه المحروسة يجتمعوا فى الديوان يوم كل أسبوع لمناظرة إيراداته ومصروفاته وإجراءاته، وفى كل ثلاثة شهور يتعين بدلهم لمزيد من التفصيل انظر معية سنية عربى، س ١ / ١ / ٥٢ من المعية السنية إلى المالية بتاريخ ١٦ ذو القعدة سنة ١٢٩٠ هـ / يناير ١٨٧٤، وثيقة رقم ٥٩، ص ٢٩، وبمناسبة فرز عوايد الدخولية ومحافضة مصر وإجمالهما ديوانا مخصوصا صار أعمال ترتيب عن ماهيات ووظائف خدمة عموم وفروع الديوان المذكور، وبلغ مربوطه شهرياً «مائتان وثمانية عشر كيس ومائة وخمسة قروش» لمزيد من التفصيل انظر. معية سنية عربى، المصدر السابق، نفس السجل، من المعية السنية إلى المالية، وثيقة رقم ١٠١ بتاريخ ٤ محرم سنة ١٢٩١ هـ / ٢١ فبراير ١٨٧٤م، ص ٥٦، نفس المصدر، س ١ / ١ / ٥٠ من المعية السنية إلى المجلس المخصوص وثيقة رقم ٢٢٥ بتاريخ ٥ جماد ثانى سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣) ص ١٨٧.

من ربط العوائد المذكورة عليها لسبق ربط العوائد على الزيوت المتحصلة معها^(١) ، أما الدقيق فكانت تلك العوائد تفرض بالنسبة لعدد الأقق التي فى الأردب بشرط أن تكون تلك الحبوب والدقيق للاستهلاك وليس للتصدير^(٢) .

وقد فرضت الحكومة أيضاً عوائد دخولية بنسبة ٩% من أثمان ١٥ نوعاً من السلع الداخلة فى القاهرة، وهذه الأنواع هى العسل الأبيض، والعسل الأسود، والسمن البلدى، والزبدة، والفحم، والأفيون البلدى، والبوص، والدخان البلدى، وجلود الجاموس والبقر والماعز والضأن والجمال، وكذلك البلح الأبريمى، والدهن، والحناء، والنيلة البلدية، والتبأك، والبليجة وحطبها^(٣)، ولم تتوقف عوائد الدخولية عند ذلك الحد، بل توسعت الحكومة فى تطبيقها فى القاهرة وبعض المدن الأخرى^(٤) بذات النسبة على كافة المأكولات الداخلة إليها للاستهلاك لا للتصدير ما دامت من حاصلات مصر سواء أكانت للناس أم للمواشى ما عدا القمح والذرة فتكون بواقع خمسة قروش على كل أردب منهما، ومقابل فرض تلك العوائد ألغت الحكومة الضريبة الشخصية فى تلك المدن^(٥).

كما فرضت تلك العوائد أيضاً على التيل والكتان والصوف والقطن فى القاهرة والإسكندرية، بشرط أن تكون للاستهلاك^(٦)، ثم فرضت على التبأك والدخان البلدى، ثم

(١) أمين سامى: المصدر السابق، المجلد الثانى من الجزء الثالث، ص ٧٩٥.

(٢) صالح رمضان: الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل من ١٨٦٣ _ ١٨٧٩ منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٧، ١٧٤.

(٣) نفس المرجع: ص ١٧٤.

(٤) مثل الإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس.

(٥) أحمد أحمد الحقة: المرجع السابق، ص ٢٧٩، وتجدر الإشارة إلى أنه فى يوم ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٢٨٨ هـ (يوليو ١٨٧١) صدر أمر كريم لنظارة المالية منطوقه "صار منظورنا هذا القرار الصادر من مجلس شورى النواب رقم ١٦ ربيع الثانى سنة ١٢٨٨ نمرة ١ باستنسأب رفع فردة مصر وتحصيل عوائد الدخولية على حقيقتها بالكيفية التى تراءت به مع تحصيل العوائد أيضاً من الأقلام التى استتسب التحصيل منها "لمزيد من التفصيل انظر أمين سامى: المصدر السابق، المجلد الثانى من الجزء الثالث، ص ٩٣٦ وانظر أيضاً صورة الأمر العالى الصادر لنظارة الداخلية رقم ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٢٨٨ نمرة ١٦١ الذى يتعلق أيضاً بخصوص رفع فردة مصر وتحصيل عوائد الدخولية، منشور فى المصدر السابق، ص ٩٣٩.

(٦) صالح رمضان: المرجع السابق، ص ١٧٤، ١٧٥.

عدلت إلى ٢٠ قرشاً عن الأقة، ثم خفضت إلى عشرة قروش^(١) ثم إلى خمسة قروش عن الأقة وذلك بمقتضى قرار المجلس الخصوصى فى ٢٨ ربيع آخر سنة ١٢٩٥ هـ (١ مايو ١٨٧٨م)^(٢).

والحقيقة أن الدخولية كانت عائقاً من المعوقات التى أثرت على حركة التاجر القاهرى، بل كانت عائقاً للتجارة الداخلية عموماً حيث كانت تحصل فى جميع مدن مصر وبنادرها وكثير من قراها، ومع نهاية القرن التاسع عشر قررت الحكومة إلغائها فى جميع مدن مصر^(٣).

وإلى جانب الدخولية فرضت ضريبة على الوزن، كانت تحصل على كل ما يتم وزنه بالأسواق، وأدى ذلك إلى تعطيل تجارة الوطنيين، وراجت تجارة الأجانب لكونها معفاة من ذلك^(٤) واستمرت الحكومة فى تحصيل هذه الضريبة بالمدن والبنادر حتى صدر مرسوم فى ١٠ أغسطس ١٨٨٦ بإلغائها، وتحديد تعريفه بديلة يتبعها القبانية يأخذونها لهم بالكامل^(٥)، على أن يدفع القبانية الفردة عن عملهم^(٦) تسمى بعوائد الرخص للقبانية^(٧)، وضريبة قدرها

(١) أحمد أحمد الحقة: المرجع السابق، ص ٢٧٩، أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص ٧٠.

(٢) ونص القرار على استمرار تحصيل عوائد دخولية صنف الدخان البلدى بالدائرة البلدية بمصر وغيرها فى الجهات الأخرى أخذ عوائد دخولية عليه بواقع الأقة خمسة قروش، أنظر. أمين سامى: تقويم النيل وأسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة عن المدة من سنة ١٢٩٠ - ١٢٩٦ هجرية (١٨٧٢ - ١٨٧٩ ميلادية) المجلد الثالث من الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦م، ص ١٥٢٨.

(٣) بأوامر عالية صدرت فى ١١ يناير سنة ١٨٨٥ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠١ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ألغيت عوائد الدخولية التى كانت تؤخذ بقيمة ٩ فى المائة على أثمان كافة أصناف المأكولات والمشروبات البلدية التى كانت ترد على مدن القطر المصرى والثغور ومجموعها لم يكن أقل من ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصرى منها ٢٥٠٠٠٠ جنيه بمصر والإسكندرية والباقي فى بقية البلاد، أنظر جرجس حنين، الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٠٤، ص ١٠٢.

(٤) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١، ص ٥٩، أحمد الشربيني، المرجع السابق ص ٧٦، ٧٧.

(٥) كان القبانية يدفعون نصف الحصص المتحصلة للميرى وذلك طبقاً لقرار صدر من المجلس الخصوصى فى ١٢ رمضان ١٢٩٠ هـ (١٨٧٢) أنظر: معية سنبة عربى: س ١ / ١ / ٥٢، من المعية السنبة إلى نظارة الداخلية بتاريخ ١١ شوال ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٢م، وثيقة رقم ٢٠، ص ٢٩.

(٦) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٧٧.

(٧) محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٤، ص ٣٣٢.

١٠% على كل ما يعرض للبيع فى الأسواق سواء تم وزنه أم لم يوزن^(١)، بالإضافة إلى عوائد كيانة على كافة الغلال باعتبار الأردب قرشا واحدا^(٢)، كما فرضت عوائد دلالة على ما يباع من المجوهرات والمصوغات والفضيات، وعوائد دلالة على ما يباع بالأسواق^(٣)، وعوائد على معاصر الزيوت^(٤)، ومعامل الزجاج^(٥)، وعوائد دخولية الصوف^(٦)، بالإضافة إلى عوائد الحملة على كل ما يباع فى الأسواق^(٧)، وعوائد تمغة الأقمشة^(٨).

كما فرضت الحكومة ضرائب على المواد المستعملة فى الصناعة، وضرائب على المصنوعات بمصر وإسكندرية^(٩)، وضرائب على المحلات التجارية^(١٠)، وعوايد عن الرخص التى كانت تعطى سنوياً لكافة الصيارف الذين بالميرى أو بالدواير بواقع ماهية شهر واحد بالكامل سنوياً^(١١)، ولم يقتصر الأمر على هذه الضرائب، بل فرضت الحكومة فى عصر إسماعيل ضريبة على التجار وأرباب الحرف تعرف باسم «الويركو» وكان ويركو التجار وأرباب الحرف

(١) إلياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٢ إلى سنة ١٨٧٩، المجلد الأول، مكتبة مديولى، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٦٧.

(٢) سجلات ديوان الداخلية، قيد الأوامر، سجل رقم ١٢٢١، فترته التاريخية من ٢٢ رجب سنة ١٢٩٠ إلى ٢٦ رجب سنة ١٢٩١، وثيقة رقم ٩٠ مؤرخة فى ١٥ صفر ١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م، ص ٢٤.

(٣) معية سنبة عربى، س ١ / ١ / ٥٧، من المعية السنبة إلى المالية، وثيقة رقم ١٩٠ بتاريخ ٢٠ صفر سنة ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٦ م، ص ٨٨، أمين سامى: المصدر السابق، المجلد الثالث من الجزء الثالث، ص ١٢٢٠.

(٤) فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وبأمر عال ألغيت العوائد السنوية التى كانت تؤخذ منذ سنة ١٨٥٢ على معامل الزيوت البلدية بالقطر المصرى، ولم يكن يحصل منها سنوياً أقل من ٢٠٠٠ جنيه مصرى، انظر جرجس حنين: المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٥) محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق، ص ٣٢٢.

(٦) جرجس حنين: المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٧) صدر أمر عال بإلغائها فى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٠، وقد كانت مقررة منذ سنة ١٨٥٧ وكان لا ينقص مجموع ما يؤخذ منها عن ٥٠٠٠ جنيه مصرى، انظر جرجس حنين: المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٨) صدر أمر عال فى ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٨٠ هـ / ٥ سبتمبر ١٨٦٢ م بإلغائها، لمزيد من التفصيل انظر: أوامر عربى، دفتر ١٩٠٢ صورة الأمر الكريم نمرة ١١٩ بتاريخ ٢١ ربيع أول سنة ١٢٨٠ هـ (١٨٦٢) الصادر إلى نظارة المالية ص ١١٦ بملف أموال، بمحافظ الأبحاث، محنظة رقم ١١٨ بدار الوثائق القومية.

(٩) إلياس الأيوبى، المرجع السابق، ج ١، ص ١٦٧.

(١٠) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ترجمة. عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص ٢٤٠.

(١١) لمزيد من التفصيل انظر الأمر الكريم الصادر إلى الداخلية بتاريخ ٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٢ هـ / ٨ إبريل ١٨٧٥ م، والمنشور فى أمين سامى: المصدر السابق، المجلد الثالث من الجزء الثالث، ص ١٢٢٠ وجدير بالذكر أنه قد تم إلغاء عوائد الرخص التى كانت تعطى سنوياً لكل من الصيارف والوزانين (القبانبة) بتعاطى صناعتهم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ انظر جرجس حنين، المصدر السابق، ص ١٠١ - ١٠٢.

فئات متعددة بالنسبة لدخل كل شخص منهم^(١)، وقد وصلت أكبر فئة إلى نيف و ١٥٠٠ قرش، وعندما فرضت الضريبة الشخصية على الذكور من الأهالي عام ١٨٧٦^(٢) قامت الحكومة بتخفيض ويركو التجار وأرباب الحرف فأصبح مقداره يتراوح بين خمسين قرشاً كحد أدنى وسبعمائة وخمسين قرشاً كحد أقصى، وصدر أمر كريم للداخلية يتضمن «اعتبار الربط والتعديل على هذا الوجه ابتداء من سنة ١٨٧٦ على كافة أرباب الصناعات والكارت (المهن) والمتسببين^(*) والتجار بسائر جهات القطر عموماً بموجب دفاتر تمويل يجرى تحريرها بالكيفية المنصوصة بالقرار»^(٣).

وجدير بالذكر أن هذه الضريبة أضرت بمصالح التجار والحرفيين لأنها لم تفرض على أساس صحيح إذ كان كل هم الحكومة في عهد إسماعيل جمع الأموال بشتى الطرق سواء من الضرائب أو غيرها، وذلك لتسديد تلك الديون الباهظة التي أثقل بها إسماعيل كاهل البلاد.

وأما تقدير الويركو على أفراد الطوائف فكان يتم بمعرفة مشايخ الطوائف، كل طائفة بحسب ما يترأى لشيخها وعلمه بمدى اقتدار كل إنسان، بدون قاعدة، وفي كثير من الأحيان

(١) أضيفت في مايو سنة ١٨٦٨ على ويركو التجار وأرباب الحرف علاوة قدرها السدس بصفة مؤقتة لمدة أربع سنوات، وفي أغسطس سنة ١٨٧١ صارت تلك العلاوة دائمة، انظر. أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٣٤٦.

(٢) «من ابتداء سنة ١٨٧٦ فرضت العوائد الشخصية على سائر أهالي القطر المصري وقيمتها سنوياً ٢٢٥١٤١ جنيه و ٧٨١ مليم على الذكور من سن ١٢ سنة فأكثر بواقع ثلاث فئات الأولى ٤٥ قرش والثانية ٣٠ قرش والثالثة ١٥ قرش عدا حضرات العلماء ومشايخ التكايا والمجاورين بالأزهر والرؤساء الروحانيين وبطارقة ومطارنة وأساقفة وقساوس وحاخامات طائفة اليهود والفقراء الذين معاشهم من الصدقات بكل ملة وعساكر الجهادية وتلامذة المدارس الميرية» لمزيد من التفصيل انظر أمين سامي، المصدر السابق، المجلد الثالث من الجزء الثالث، ص ١٤٣٩ - ١٤٤٠، وفي عهد توفيق صدر أمر عال بإلغاء العوائد الشخصية في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ انظر جرجس حنين: المصدر السابق، ص ١٠١، لورد كرومر: الثورة العراقية: ترجمة عبد العزيز عرابي: مكتبة الأسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩، ص ٤٧، أحمد أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(*) المتسببون (التجار بالقطاعي)، انظر كلوت بك، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥١.

(٣) سجلات ديوان داخلية: قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، رقم السجل القديم ١٢٢٣، رقم السجل الجديد ل ١٩ / ١٧ / ١٢، وثيقة رقم ٢١ بتاريخ ٢١ ذو القعدة سنة ١٢٩٢، ١٩٠ / ديسمبر ١٨٧٥م.

كان عبء ضريبة الويركو يقع على عاتق صغار أفراد الطائفة، ولم يقتصر الأمر على هذا بل تم استثناء بعض فئات التجار منها، فكل من يتعين فى مركز «سر تجار» يعفى من دفع عوائد الويركو فعندما تعين السيد حسين الرفاعى سر تجار القاهرة، رفع المقرر عليه من الويركو ما دام مستمراً فى تلك الرياسة^(١).

وكان ديوان الويركو هو المكلف بجمع هذه الضريبة، وعينت الإدارة مأموراً لهذا الديوان، ثم ضم ديوان الويركو إلى ديوان محافظة مصر، وتمت إدارته بهيئة قلم مستقل، وتم تعيين ناظر لهذا القلم برتبة بكباشى أو برتبة قائمقام^(٢)، ولقد استمر تحصيل ضريبة الويركو حتى صدر أمر بإلغائها فى يناير ١٨٩٠^(٣) أى بعد أن تدهور حال الحرفيين إلى مرحلة لم يعد يفيد معها العلاج.

وفى فترة الدراسة سادت الضرائب على جميع أرباب التجارة حتى أفقرتهم، فلم يعف متجر وإن قل من إتاوة يؤديها، وقد زاد الأمر سوءاً تصرفات مشايخ الطوائف مع صغار التجار، وقد عرضت هذه المسألة على مجلس شورى النواب (١٨٧٩) حيث كان بعضهم «يكون معيناً فى الويركو على طائفته فيتهافت على طائفة الآخر فيرميها بمصائب طائفته، فترى عطاراً مثلاً يتناوب مطالبة ثلاثة أو أربعة من مخاترة الطوائف كل يطلب منه ويركو لطائفته، هذا كونه عطاراً، وذاك على كونه خضرياً لبيعه الأرز والآخر على كونه سكرياً لأنه يبيع السكر وخلافه على كونه بناناً لأنه يبيع بنا حال كون ما فى دكانه لا تبلغ قيمة عشر ليرات فاضطرت هذه الأحوال التاجر إلى الإفلاس والعامل إلى السؤال»^(٤).

ويمكن القول أن الضرائب فرضت على أقل المهن شأنًا، وحتى الذى ليس له حرفة ولا مهنة كان ملزماً بدفع الضرائب التى تحددها الحكومة بمعرفتها، وعندما سئل أحد كبار الموظفين أمام لجنة الدين عن سبب ذلك أبدى دهشة بالغة وقال: «هل هى غلطة الحكومة أن ذلك الرجل لا يمارس أية مهنة؟ إنه يستطيع أن يشغل نفسه بأية مهنة يختارها، وأن الحكومة لا

(١) أحمد الشربيني: المرجع السابق، ص ٧٨، ٧٩.

(٢) انظر إرادة لمحافظة مصر فى ٧ رمضان سنة ١٢٨٦ هـ / ١١ ديسمبر ١٨٦٩م، منشورة فى أمين سامى: المصدر السابق، المجلد الثانى من الجزء الثالث، ص ٨٢٧، ٨٢٨.

(٣) أحمد أحمد الحنة: المرجع السابق، ص ٢٥٠.

(٤) دفتر قيد محاضر مجلس شورى النواب، محضر ١١ صفر ١٢٩٦ هـ / ٢٢ فبراير ١٨٧٩م، نقلاً عن لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ٥٩.

تمنعه من أن يفعل ذلك، ولكن إذا لم يختَر أية مهنة فيجب على الأقل أن يدفع الضريبة وإلا فيقع الظلم على المشتغلين بالمهن»^(١).

والواقع أنه لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبى من الأهالى ومواعيد الجباية بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة^(٢)، وعلى هذا الأساس تعددت الضرائب على الحرفيين فمنها رسم التمغة المضروب على الأصناف المصنوعة باعتبار خمسة فى المائة وهو يحمل أرباب الصناعة ثقلاً فوق ثقل ضريبة الفردة، ويمنع تقدم الصنائع ونجاحها، وفضلاً عن هذا فإن الأجانب لم يكونوا يدفعون هذا الرسم^(٣) هذا إلى جانب ضرائب القبانية والصيارفة، والرسوم التى كانت تأخذها الحكومة على معاصر الزيوت التى أضرت بهذه الصناعة ضرراً بليغاً فوق ما نكبت به من كثرة توارد صنف البترول (الغاز المعروف) الذى أضعفها^(٤).

وفرضت الحكومة فى تلك الفترة ضرائب على الطباليين والزمارين والشيالين والحمارين، كما خضعت مصنوعات المنسوجات والمحيك والقماش الخام للضرائب^(٥)، هذا بالإضافة إلى ضريبة الويركو التى تكلمنا عنها سابقاً والتى خضع الجميع لدفعها مهما كانت حالتهم المالية حتى ضج أرباب الكارات والصنایع بالشكوى عن عدم مقدرتهم على دفع الضرائب التى فرضت عليهم، خاصة وأنه قد فرضت عليهم ويركو المتوفين والمنسحبين والعجزة فكانوا يطالبون دائماً برفع الضرائب التى تفوق مكاسبهم بكثير، مما أدى إلى القضاء على الكثيرين منهم^(٦).

ولم تترك الحكومة فرصة لجمع الأموال إلا واغتنتمتها، ولقد ابتدعت أنواعاً جديدة من الضرائب منها رسم القيدية حيث تقرر فى أكتوبر سنة ١٨٧١ بواقع عشرين قرشاً عن كل عرضحال يقدم لإحدى دوائر الحكومة^(٧)، وضريبة الملح التى فرضت فى سبتمبر ١٨٧٢ على

(1) Cromer. Modern Egypt, Vol. I. London 1908. p. 49.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، الجزء الثانى، الطبعة الثالثة، دار المعارف ١٩٨٢، ص ٢٨٢.
(٣) انظر التقرير الذى رفعه ناظر المالية رياض إلى الخديو توفيق والمؤرخ فى ١٧ يناير ١٨٨٠ والمنشور فى: سليم خليل النقاش: مصر للمصريين، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ١٠٨، الجزء الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨، ص ٣٧.

(٤) نفس المصدر، ج ٤، ص ٣٧.

(٥) لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ص ٦٠، ٦١.

(٦) صالح رمضان: المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٧) ألغى رسم القيدية فى نوفمبر سنة ١٨٨٦ انظر. أحمد الحنة: المرجع السابق، ص ص ٢٤٧، ٢٤٨، ويذكر الرافعى أن منشأ هذه الضريبة أن الحكومة كانت تحتكر الملح، وفرضت على كل فرد من الأهالى رسماً أو ضريبة مقابل ما يفترض أن يصرف له من الملح فى السنة، انظر عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ج ٢، هامش ١٢، ص ٢٨٥.

سكان البلاد بواقع تسعة قروش فى السنة على كل منهم، متى كان عمره ٦ سنوات فأكثر، ما عدا العجزة والأرامل المنقطعين وذلك ثمن ست أقات من الملح تصرف له حتماً^(١).

ومن خلال هذه الضرائب المتعددة يمكن القول أن الإدارة المالية فى تلك الفترة كانت تتفنن فى استحداث ضرائب جديدة تكميلاً لإيرادات المالية المندرجة بميزانياتها، أى أن الحكومة كانت تضع ميزانياتها سلفاً، ثم تقوم بتغطية عجز الميزانية باستحداث ضرائب جديدة، ولا يهم الإدارة ما إذا كانت هذه الضرائب سترهق الأهالى أم لا، أو تتفق مع حالتهم وأوضاعهم، لكن المهم لديها أنها تسد عجزاً فى الميزانية حتى لو كان هذا على حساب المطحونين من أفراد الشعب سواء أرباب الكارات والصنایع أو الفلاحين أو غيرهم من باقى أفراد الشعب، وعلى هذا الأساس تعددت الضرائب وتنوعت ومنها عوائد دواب الركوب والعربات، وصدر أمر للداخلية بخصوص عوائد العربات والمواشى، وحدد الأمر التعريفة المقررة، وكانت كالتالى:

بيان ما يؤخذ من العوائد على كافة أجناس الدواب المستعملين فى إدارة الطواحين والمشالات وخلافه:

فضة	قرش	عدد	
-	٥١	١	حصان أو بغل
-	٨٢	١	عن كل ثور أو بقرة وما أشبه ذلك
-	١٢٠	١	عن كل حمار
٢٠	٢٧	١	عن كل حمار الأجرة والمشالات
٢٠	٢٩٠	٤	

فقط مائتان وتسعون قرشا وعشرون فضة

(١) تم إلغاء هذه الضريبة فى عهد توفيق فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ انظر أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢٤٩.

بيان ما يؤخذ من العوايد على العربيات والدواب المعدين للأجرة سواء كان للركوب أو للشغل.

فضة	قرش	عدد	بعجلة	حصان
١٨	٢٣١	١	عربية	٢
١٢	١٥٤	١	—	١
—	١٧٥	١	نقل أحجار وما أشبه ذلك المجرورة بالمجوز	—
—	١٠٠	١	نقل حجر أو تراب مجرورة بالمفرد	—
—	١٤٤	١	كارو مفرد	—
—	١٦٠	١	كارو مجوز	—
٦	٧٧	١	مياه بحصان أو بغل	—
—	٥٠	١	حمار نقل مياه أو حجر أو تراب وما كان مماثلاً لهذه العربية يكون عوايدها كذلك.	—
—	١٣٠	١	عربيات لتعليم الخيول أو عربيات البوستة وما أشبه ذلك ٤ عجلة	—
٢٦	١٢٢١	٩		

فقط ألف ومائتان وواحد وعشرون قرشاً وستة وثلاثون فضة

المصدر: صورة قرار خصوصى رقم ٩ محرم سنة ١٢٩١هـ (١٨٧٤م) نمرة ٦٤ صادر عليه أمر كريم للداخلية فى ١١ محرم سنة ٩١ نمرة ٦٧ منشور فى أمين سامى: المصدر السابق، المجلد الثالث من الجزء الثالث، ص ص ١١٤٠، ١١٤١.

ثم حددت الحكومة فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ تعريفه رسوم العربات وحيوانات الأجرة فى الإسكندرية والمحروسة وكانت فى المحروسة (القاهرة) كالتالى:

قرش	أميرى
٣٠	حمار ملاكى ببردة
٥٠	حصان
١٥٠	عربات ملك برأسين من الخيول وأربع عجلات بما فى ذلك رسم الخيل
١٠٠	ومثلها برأس واحد
٧٥	ومثلها بعجلتين

٨٠	عربة تعليم
٣٠	حمار الأجرة والنقل
٥٠	حصان
١٠٠	كارو بحصان واحد
٥٠	كارو بحمار
٨٠	عربة صندوق بحصان ١
٤٠	عربة صندوق بحمار
٥٠	عربة برميل بحصان
٦٠	البقرة والجاموس
١٥٠	عربة أجرة رأسين من الخيول وأربع عجالات
١٠٠	جمل
١٤٠	كارو وثور مزوج
١٠٠	عربة فرد للأجرة بحصان وأربع عجالات
١٣٠	كارو مزوج بحصانين
٦٠	جاموس وبقر خارج السور فى الضواحي حلاية وشغالة فى الجنائن والفيضان
٦٠	مثلا خيل
٦٠	مثلا حمير
٦٠	عربات صندوق لنقل الخضار من الفيضان خارج السور

المصدر: سليم خليل النقاش: المصدر السابق، ج٤، ص ٤٢.

ومن العرض السابق يتضح أن الحكومة لم تكتف بفرض ضرائب على الحرفيين، بل كانت تفرض ضرائب أخرى على أدوات إنتاجهم حتى وإن كانت حيوانات^(١).

(١) تجدر الإشارة إلى أن الحكومة لم تفرض ضرائب على حمير الحمارة وعلى خيول العريجية بالمدن فى تلك الفترة فقط، بل فرضت ضرائب على حمير الفلاح وما شيتة فى الريف سواء كانت جملاً أو بقرة أو شاة أو حماراً أو حصاناً، وبالتالي يمكن القول أن الحرفيين فى المدن، والفلاحين فى القرى كانوا يعانون معاناة شديدة بسبب فداحة الضرائب، أنظر:

Lady Duff Gordon's. Letters From Egypt, second Impression. Londn 1902. P. 335.

وجدير بالذكر أن العوائد التى كانت تؤخذ على العربات ودواب النقل بمصر والإسكندرية ومجموع ما كان يحصل منها ٥٢٠٠ جنيه سنوياً صدر أمر بإلغائها فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨، انظر جرجس حنين: المصدر السابق، ص ١٦٧.

وهكذا شهدت فترة حكم الخديو إسماعيل العديد من الضرائب التي عانى منها جميع الحرفيين بلا استثناء فحتى الصيادين فرضت عليهم الحكومة الضرائب التي أثقلت كواهلهم فيعطى الصياد للحكومة ٥٠% من مجموع ما حصل عليه فى يومه، ولا يمكنه أن يصطاد إلا فى المكان المخصص له فقط^(١)، وأصبح على كل ذى حرفة أن يدفع خمسة وعشرين قرش تعريفة إذا طلب إذنًا بالعمل^(٢).

ولم تكتف الحكومة بكل هذه الضرائب بل إنها فرضت ضريبة على الزواج، وأخرى قدرها خمسة شلنات ونصف على كل ميت يدفن سواء كان رجلاً أم امرأة أم طفلاً^(٣)، ومثل هذه الضرائب الاستفزازية هى التى جعلت صحيفة لوبروجريه إجبسيان Le Progres Egyptien الفرنسية تعلق على هذا الوضع قائلة «أن الثروة العامة فى انخفاض، والضرائب تزداد فداحتها، وتروى عن جبايتها الأعاجيب»^(٤)، ثم تقول «إن الإدارة الحكومية أصبحت جاهلة ارتجالية كأنها إدارة حكومية معادية»^(٥)، ويبدو أنها صادقة فى هذا الوصف إلى حد كبير حيث ذكر أحد المعاصرين من المصريين مشهداً يدل على قسوة الإدارة الحكومية فى التعامل مع المصريين حيث ذكر أنه شاهد «القواصين وجباة الضرائب يعترضون سير جنازة فى أحد الشوارع، ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإنزال النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التى كانت مستحقة على الميت، وصاح المشيعون: لعنة الله على الخديو فى كل كتاب، وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاهم الضريبة، وكانت ستة قروش»^(٦).

ومما يدل على كثرة أصناف الضرائب التى فرضت فى عهد إسماعيل أنه صدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ فى أوائل عهد توفيق باشا يقضى بإلغاء ٢١ صنفاً من أصناف العوائد منها العوائد الشخصية، وعوائد الرخص التى كانت تعطى سنوياً لكل من الصيارف والوازنين، وعوائد الدخولية، وعوائد الدلالة على ما يباع من المصوغات، وأيضاً تقرر فى إبريل سنة ١٨٨٩ التجاوز عن ١٦٨٠٠٠ من متأخرات الإيرادات منها ١٤٤٠٠٠ من الويركو، وفى يناير سنة ١٨٩٠ ألغى ويركو التجار وأرباب الحرف^(٧)، ولكن هذه الإعفاءات جاءت فى وقت متأخر جداً بعد أن

(١) إلياس الأيوبى: المرجع السابق، ج ١، ص ١٦٧.

(٢) أحمد خاكي: رسائل من مصر حياة لوسى دف جوردون فى مصر ١٨٦٢ - ١٨٦٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص ١٨٢.

(٣) إلياس الأيوبى: المرجع السابق، ج ١، ص ١٦٧، محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق، ص ٢٢٢.

(٤) عدد ٢٦ سبتمبر ١٨٦٦ نقلاً عن. محمود نجيب أبو الليل: الصحافة الفرنسية فى مصر منذ نشأتها حتى نهاية الثورة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة مايو ١٩٥٢، ص ١٧٤.

(٥) نفس المصدر ص ١٧٤.

(٦) نقلاً عن. على الحديدى: عبد الله النديم خطيب الوطنية، سلسلة أعلام العرب، عدد رقم ١٢٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧، ص ٧٤.

(٧) أحمد الحقة: المرجع السابق، ص ص ٢٤٩، ٢٥٠.

تدهورت الطوائف بالفعل من فداحة الضرائب التى فرضت عليها طوال الفترة، والتى كانت عاملاً من عوامل تدهور الصناعة الأهلية فى تلك الفترة، وهكذا كانت الضرائب أحد أهم المعوقات التى وقفت فى طريق الطوائف، وأدى تعرض الصناع للضرائب وتحميلهم فوق طاقتهم إلى تخفيض مستواهم الفنى إلى حد كبير، مما أدى فى النهاية إلى اضمحلال الطوائف الحرفية ثم اختفائها نهائياً فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

٢- تأثير الأجانب على طوائف الحرف:

استعان محمد على بالأجانب فى تنفيذ كثير من مشروعاته بمختلف أنحاء مصر سواء ما يتعلق منها بمشاريع الرى أو الصناعة أو التجارة^(١)، ومختلف جوانب الحياة الإنتاجية والفكرية والعسكرية^(٢)، وكانت العناصر التى استعان بها محمد على فى البداية من ذوى الخبرة، وبعد تسوية عام ١٨٤٠ - ١٨٤١ التى ترتب عليها إلغاء نظام الاحتكار، ودخول مصر عصر الحرية الاقتصادية وما ترتب على ذلك من زيادة أعداد الأجانب، حيث توافقت الإقامة المكثفة لهم مع إلغاء الاحتكار وتضاعف عددهم عام ١٨٤٦ عشرون مرة بالنسبة لعام ١٨٢٦^(٣).

ولما تولى عباس الأول الحكم (١٨٤٨ - ١٨٥٤) وقف للأجانب بالمرصاد، وطرد أغلب الفنيين منهم الذين كان محمد على قد أحضرهم^(٤)، ثم نجد الوضع يختلف تماماً فى عهد سعيد

(١) نبيل عبد الحميد سيد أحمد: النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢، ص ٢٤، وانظر أيضاً مقالته الزحف الامبريالى على مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى كتاب مصر للمصريين مائة عام على الثورة العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨١، ص ١١.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ مصر الاجتماعى، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٧٨، ٢٧٩، وعن العوامل التى شجعت الأجانب على الهجرة إلى مصر فى عهد محمد على انظر. على بركات: الموقف من الأجانب فى الثورة العربية محاولة لتفسير ظاهرة العنف فى الثورة، ضمن مصر للمصريين مائة عام على الثورة العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨١، ص ٢٤٥.

(٣) كان عدد الأجانب فى مصر عام ١٨٢٦ يقدر ب ٢٠٠٠ وفى عام ١٨٤١ وصل إلى ٦١٥٠، وفى عام ١٨٤٦ وصل إلى ٦٠٠٠٠ انظر. أنور عبد الملك: نهضة مصر تكون الفكر والأيدىولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ - ١٨٨٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢، ص ٨٠، جمال حمدان، شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الثانى، دار الهلال ١٩٩٤، ص ٦٦٧.

(٤) كانت سياسة محمد على تقوم على أساس الاستعانة بالأجانب ما دامت الضرورة تقضى بذلك، فإذا ما انتهت عمل على أن يتولى الأمر أهل البلاد أنفسهم فكأنه طبق سياسة تمصير الحياة الاقتصادية إذ هى أساس تقدم البلاد ورخاء أهلها، انظر. راشد البراوى، محمد حمزة عيش، المرجع السابق، ص ٨٢.

وإسماعيل (١٨٥٤ - ١٨٧٩) لاتباعهم سياسة مكنت للأجانب فى البلاد وشجعتهم على التدفق إلى مصر بشكل لم يسبق له مثيل، وبلغت إقامة هؤلاء الأجانب فى البلاد حد الاستيطان الدائم، ولم يكن لغالبيتهم هدف إلا أن يصنع ثروة فى ظل الامتيازات الأجنبية و «عصر القناصل» أو العصر الذهبى للقناصل^(١)، فضلاً عن تمتع شرقيين من شوام ويهود بالامتيازات. ثم زادت أعدادهم فى عهد الخديو توفيق وفى عهد الاحتلال^(٢)، وبلغوا بالقاهرة طبقاً للتعداد الذى تم فى (١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ الموافق ٢ مايو ١٨٨٢م) ٢٢٤٢٢ من إجمالى سكان القاهرة وقدره ٣٧٤٨٣٨، وأكبر هؤلاء الأجانب عدداً هم الأروام (٧٠٠٠) يليهم الفرنسيون (٥٠٠٠) فالإيطاليون (٣٣٦٧)، فالنمساويون (١٨٠٠)، والإنجليز (١٠٠٠)، والألمان

(١) جمال حمدان: المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٧٢، ٦٧٣ وجدير بالذكر أن تدفق العناصر الأجنبية على مصر قد أثار مشاكل لا حصر لها كانت ناتجة عن الامتيازات الأجنبية القديمة التى منحتها الدولة العثمانية للأجانب المقيمين فى أراضيها منذ عصر السلطان سليمان القانونى (فى القرن السادس عشر) ولما كانت مصر تتبع الدولة العثمانية فلقد سرت نفس الامتيازات فى مصر، وبينما كانت الامتيازات التى سمح بها السلطان للأجانب فى البلاد التابعة للسلطنة محدودة الأثر، فإنها فى مصر قد تجاوزت كل الحدود التى وضعتها الاتفاقات الدولية لهذه الامتيازات خصوصاً فى عهد سعيد حيث بدأ تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى عهده، وتمتع القناصل الذى وصل عددهم إلى سبعة عشر قنصلاً بسلطات عديدة، وكان كل منهم بمثابة الحاكم الفعلى لجاليته، وتطبق كل قنصلية قانونها الخاص، وهكذا انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترفه رعاياهم من الجرائم التى تقع ضد الرعايا الوطنيين، وأصبح على الوطنيين أن يرفعوا أى دعوى على الأجانب لدى قناصلهم، وأن يرفع الأجانب الدعاوى عليهم لدى هؤلاء القناصل أيضاً، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل وصل إلى حد أن الأجانب كانوا يقاضون الحكومة المصرية ذاتها لدى المحاكم القنصلية، واتبعت هذه المحاكم خطة لا تحيد عنها هى الحكم دائماً لمصلحة رعاياها المتخاصمين مع الحكومة ولفائدة القناصل أنفسهم، لمزيد من التفصيل انظر: محمد صبرى: المرجع السابق، ص ١١٩ - ١٢٢، محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩، الطبعة الثالثة، دار المعارف ١٩٦٣، ص ٥١ وما بعدها، السيد رجب حراز: المرجع السابق ص ٣٠٩ - ٣١٢، دافيد س. لاندز، بنوك وباشوات، ترجمة. عبد العظيم أنيس، دار المعارف بمصر ١٩٦٦، ص ٨٢ وما بعدها، محمد رشدى: التطور الاقتصادى فى مصر، الجزء الأول، دار المعارف بمصر ١٩٧٢، ص ١٠٣ - ١٠٨، صلاح عيسى: الثورة العربية، الطبعة الثانية، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٥٩، ١٦٠، لطيفة محمد سالم: النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥ - ١٩١٤، الجزء الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤، ص ٢٩ وما بعدها، أحمد عبد الرحيم مصطفى: عصر حكيان: سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠، ص ١١٤، ١١٥.

(٢) بلغ عدد الأجانب فى مصر فى عام ١٨٨٠ ما يقرب من ٩٠ ألفاً، وفى عام ١٨٨٢ بلغ عددهم ٩٠٨٩٠، بينما بلغ عددهم ١١٢٥٧٠ عام ١٨٩٧، انظر: جمال حمدان: المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٦٧، ٦٦٩.

(٤٥٠) و (٤٠٠) من الأعجام و (٢٣٠) من الجنسيات الأخرى من الأوروبيين، هذا إلى جانب ٣١٧٥ من العرب والمغاربة^(١).

ويمكن القول أن أبواب مصر فتحت على مصراعيها أمام الأجانب وشارك الأجانب في كافة الأنشطة الاقتصادية، وأدى ذلك إلى تعرض الصناعات والحرفيين في القاهرة لمزاحمة الأجانب في شتى أنواع الحرف، فلم يتركوا مهنة أو حرفة إلا وعملوا فيها فلقد عملوا في حرفة الجواهرجية^(٢)، وكان عدد من الصاغة الأرمن قد عملوا في قصور حكام تلك الفترة لتلبية احتياجاتهم من الذهب والجواهر فلقد عمل كل من «مجرديتش أغا جيفا هيرجيان والخواجة جرابيد جواهرجية في قصر سعيد باشا، كما ظل الخواجة هوفانيس الجواهرجي الرئيسي للقصر منذ بداية حكم إسماعيل (١٨٦٢ - ١٨٧٩) حتى نهاية القرن التاسع عشر»^(٣).

ويبدو أن الأرمن وغيرهم من الأجانب العاملين في هذه الحرفة كان لهم حظ مع رجال القصور والسرايات وحكام تلك الفترة الذين كانوا يفضلون في أغلب الأحوال الشراء من الأجانب سواء الموجودين في داخل مصر أو خارجها^(٤)، ولم يكن ذلك إلا على حساب الحرفيين المصريين.

كما عمل بعض الإنجليز في حرفة الصباغة حيث صدرت الأوامر إلى محافظ مصر «بإبطال احتكار الكارات والسماح لحنا الرسام الصباغ الإنجليزي أن يمارس مهنة الصباغة وغيره ممن ينتمون إلى كار الصباغة بشرط دفع العوايد»^(٥)، ويتضح من قراءة هذه الوثيقة أن سقوط نظام الاحتكار بعد عام ١٨٤١ فتح الباب على مصراعيه أمام الأجانب بعد أن دخلت مصر في عصر الحرية الاقتصادية حيث مارس الأجانب نشاطهم الاقتصادي متمتعين بكامل

(١) على مبارك: الخطط التوفيقية، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ٢٤٤.

(٢) وثائق معية سنية عربى س ١ / ١ / ١٩ وثيقة رقم ٦ بتاريخ ٦ رجب ١٢٧٨ هـ / ١٨٦٢ م، نفس المصدر س ١ / ١ / ٢٠ وثيقة رقم ١٠ مؤرخة في ٥ جمادى أول سنة ١٢٧٩ هـ / ١٨٦٢ م، ص ٣١، نفس المصدر ونفس السجل وثيقة رقم ١١٤ بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م، ص ٥٨.

(٣) نقلاً عن محمد رفعت الإمام: الأرمن في مصر القرن التاسع عشر، دار نوبار للطباعة، القاهرة ١٩٩٥، ص ٩٥.
(٤) ذكرت بعض الوثائق أن حكام مصر كانوا يشترون المجوهرات من أحد الصاغة بباريز (باريس) لمزيد من التفصيل انظر: معية سنية عربى، س ١ / ١ / ٢٠ من المعية السنية إلى قلم سبارشات، وثيقة رقم ٨ بتاريخ ٥ جمادى أول سنة ١٢٧٩ هـ / ١٨٦٢ م.

(٥) وثائق معية سنية عربى: س ١ / ١ / ٤، وثيقة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩ ذو القعدة سنة ١٢٧١ هـ / ١٨٥٥ م، ص ٥٤٣، نفس المصدر س ١ / ١ / ٦، وثيقة رقم ١٢٥، بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ / ١٨٥٦ م، ص ١٢٠.

الحرية فى إدارة مصانعهم وورشهم ومحلاتهم، ومزاحمين للحرفيين المصريين فى شتى أنواع الحرف، وفى حرفة الخياطة عمل بعض اليونانيين^(١) والأرمن فى قصور الطبقة الحاكمة فى تلك الفترة^(٢).

ويتضح لنا من قراءة وثائق تلك الفترة أن الأسرة الحاكمة كانت تفضل التعامل مع الحرفيين الأجانب، فعندما أرادت الدولة عمل بيارق الالايات عهدت إلى الحرفيين الأروام بعمل ذلك رغم أن ما يحصلون عليه من أجر ضعف ما يحصل عليه المصريون وزيادة وعللت ذلك كما تقول الوثيقة «أن تطريز أولاد البلد لم يبق فى ظرافة الرونق الذى يبقى فى صناعة الأروام»^(٣)، كما تعامل الحكام مع الترزية الأجانب أمثال الخواجة بوركار الترزى^(٤)، كما قام

(١) جدير بالذكر أن اليونانيين كانوا من حيث التعداد أكبر الجاليات الأجنبية فى مصر حجماً وعدداً طيلة القرن التاسع عشر وحتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، ولا ننسى أن اليونان هى أول وأقرب دولة أوروبية عرفت مصر القديمة، وأن اليونانيين هم أول جالية أجنبية أقامت استعماراً حقيقياً فى مصر تحت حكم البطالسة ويمثل تواجدهم المكثف فى مصر فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين الاستيطان اليونانى الثانى فى مصر، وكانوا يتركزون فى حى أو حارة خاصة بهم، وما تزال بعض الجهات حالياً تسمى بأسماء أصحابها اليونانيين، مثال ذلك زيزينيا فى الإسكندرية، وفى القاهرة حارة الروم، لمزيد من التفصيل انظر: جمال حمدان: المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٨٢ - ٦٨٥، صلاح أحمد هريدى على: الجاليات اليونانية فى مصر من الاحتلال البريطانى إلى الحرب العالمية الأولى ١٨٨٢ - ١٩١٤ دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢، ص ١٤، سيد ع شماوى: اليونانيون فى مصر «دراسة تاريخية فى الدور الاقتصادى - السياسى» ١٨٠٥ - ١٩٥٦، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢١ وما بعدها.

(٢) محمد رفعت الإمام: المرجع السابق، ص ٩٦.

(٣) سجلات معية سنية عربى: س ١ / ١ / ٢، وثيقة رقم ٦٦ بتاريخ غاية شهر ربيع ثانى سنة ١٢٧١ هـ / ١٨٥٤م، ص ١٦٩.

(٤) حيث تقدم «بفاتورة بمبلغ سبعمائة وتسعين ليرة وعشرة شلن قيمة ملابس تتعلق بنا، وأمر الخديو بصرفها له، وبصرف مبالغ أيضاً لنفس الترزى تقدر بـ «مائة ثلاثة وخمسين وثمانمائة ستة وسبعين فرنك وكسور أثمان الملابس لزوم مذكورين خدمة من سفرجية وعربجية وغيرهم وأمر كريم آخر بدفع فاتورة خاصة لاثان من الخواجات بمبلغ خمسمائة وخمسة عشر فرنك ثمن ملابس برسم حبيب أفندى» لمزيد من التفصيل انظر: سجلات معية سنية س ١ / ١ / ٤١، وثيقة رقم ٢٩ بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٢٨٧ هـ / ١٨٧٠م، من المعية السنية إلى الخاصة ص ١٠١، نفس المصدر وثيقة رقم ٢٨ بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٢٨٧ هـ / ١٨٧٠م، ص ١٠١، ونفس المصدر من المعية السنية إلى تابع الخاصة، وثيقة رقم ٥١ بتاريخ ٤ ربيع آخر سنة ١٢٨٧ هـ / ١٨٧٠م، ص ١١٦.

الخواجة كونجو فى عام ١٨٨٢ بعمل كساوى لطاقم موسيقى البحرية وبوقيتها^(١) وتعاقد البعض من الأجانب للعمل بورشة الترزية^(٢) بنظارة الجهادية، وصرف له مبلغ عشرين ألف فرنك بعد انتهاء فترة عقده حسب شروط العقد وتم دفعها له^(٣)، والأمثلة على ذلك كثيرة، ويتضح مما تعرضه وثائق تلك الفترة أن الأجانب العاملين فى تلك الحرفة^(٤) كانوا يعملون فى قصور الحكام أو فى ورش تابعة للحكومة، أو فى ورشهم الخاصة، وكانت الأسرة الحاكمة تفضل التعامل معهم وتفتح لهم الأبواب، وتمنحهم أعلى الأجور^(٥)، وما كان ذلك إلا على حساب الحرفيين المصريين الذين عانوا فى تلك الفترة معاناة شديدة، ولقد صور أحد أدباء تلك الفترة حال طائفة الخياطين فقال: «اعلم أيها الإنسان أنى كنت خياطاً أيام كانت هذه الصناعة رائجة فى بلادنا، وكنت فى نعمة بالنسبة لأشغالى ولا يخفاك ما آل إليه أمر هذه الصناعة من الكساد بعدم استعمال الملابس الوطنية حتى عدت بالكلية وعدم معها كار العقادين والقصبية والكوا والفرأ وغير ذلك مما كانت تدعو إليه الخياطة، فلحق بالخياطين من الفقر والفاقة ما لا يحتاج لدليل حتى اشتغل بعضهم فى التراب، وبعضهم فى الحدادة وبعضهم لا يجد القوت فلما رأيت الأمر كذلك وصرت لا أقدر على دفع أجرة الدكان تركته وصرت حائراً لا أدري ماذا أصنع لعدم معرفتى غير صناعتي»^(٦).

(١) سجلات معية سنية عربى: س ١ / ١ / ٤٩، من المعية السنية إلى عموم المالية، وثيقة رقم ٢٢٧ بتاريخ ٥ ربيع ثانى سنة ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م، ص ٧.

(٢) نفس المصدر، س ١ / ١ / ٤١، من المعية السنية إلى ديوان المالية، وثيقة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م، ص ١١٢.

(٣) نفس المصدر.

(٤) ثم يقتصر الأمر على دخول فئات من اليونانيين والأرمن فى العمل بهذه الحرفة، فقد اشتغل العديد من الشوام بهذه الحرفة فى مدينة القاهرة فى تلك الفترة لمزيد من التفصيل انظر. عبد الله عزباوى: الشوام فى مصر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦، ص ١١٠.

(٥) ظلت الأسرة الحاكمة فى مصر تستعين بالترزية الأجانب حتى بعد فترة الدراسة حيث كان ادمندو الإيطالى الجنسية ترزياً للسلطان حسين كامل، وبعد وفاة السلطان حسين كامل عمل لحسابه الخاص، وأصبح أشهر صناع معاطف المعلمين والأسطوات، ثم بدأ يفصل البديل لبعض الأتقندية فى حى عابدين، ثم أصبح الترزى الخاص لبعض رجال القانون الكبار فى مصر، انظر عبد المنعم شمس: حرافيش القاهرة، سلسلة اقرأ، عدد رقم ٥٤٩، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٩، ص ٦٨، وما بعدها.

(٦) التنكيث والتبكيث: العدد ٨، السنة الأولى، بتاريخ ٥ رمضان سنة ١٢٩٨هـ الموافق الأحد ٢١ يوليو سنة ١٨٨١ ص ١٢٣ من الطبعة التى قام بنشرها مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر تحت عنوان من تراث عبد الله النديم التنكيث والتبكيث تقديم . عبد العظيم رمضان، دراسة تحليلية . عبد المنعم الجميلى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، وحدث هذا للخياط المصرى، بينما بلغ المطلوب لخياط فرنسى من إحدى البرنسيسات من بيت إسماعيل ١٥٠٠٠٠ جنيه انظر. Cromer: Op. Cit. Vol. I. P51.

وجدير بالذكر أن الخياطين قد تعرضوا لضربة عنيفة بسبب تدفق المنتجات الأوروبية الرخيصة الثمن ذات الجودة العالية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان لتخلي الفئات العليا في المجتمع عن أنماط استهلاكهم القديمة، والإقبال على الأنماط الأوروبية أثر كبير على تدهور أوضاع الخياطين المصريين في تلك الفترة، بينما كان الخياطون من اليونانيين والأرمن والشوام في داخل القاهرة أكثر حظاً من أقرانهم المصريين، لأنهم كانوا يتخصصون في تفصيل الملابس الأفرنجية وخياطتها للطبقات العليا في المجتمع القاهري.

وهكذا يمكن القول بأن فتح السوق المصري على مصراعيه للمنتجات الأجنبية من ناحية، ومزاحمة الحرفيين الأجانب للحرفيين القاهريين من ناحية أخرى كان له أكبر الأثر في تدهور أوضاع الحرفيين الوطنيين، ومن الحرف التي عمل فيها الأجانب حرفة النقاشة ومن هؤلاء الخواجة ذوكاولي الذي عمل نقاشاً بالتياترات^(١) بتعاقد مع الحكومة هو وزميل له، وكان هذا شيئاً طبيعياً خصوصاً إذا علمنا أن مدير التياترو كان أجنبياً^(٢)، وفي الوقت نفسه كان الأجانب يستحوذون في تلك الفترة على أكبر نسبة من مزادات النقش والبياض الخاصة بالحكومة أو الأسرة الحاكمة، وكانت قيمة تكاليف النقش والبياض الخاص بهذه العمليات تقدر بآلاف الفرنكات^(٣).

ويبدو أن السلطة الحاكمة كانت تفضل التعامل مع الأجانب باستمرار في كثير من الحرف، وما كان ذلك إلا على حساب الحرفيين المصريين فلقد تأخرت حرفة الحجارين المصريين وساء حالهم بعدما تسلم زمام الحرفة أكابر الأجانب، وصارت لهم بمثابة احتكار، من هؤلاء الخواجة قطاوى Cattaui الذي تخاطبه المعية باستمرار طالبة آلاف القناطير من حجر الدبش لزوم

(١) سجلات معية سنية عربى: س ١ / ١ / ٤٦، من المعية السنية إلى محافظة مصر، وثيقة رقم ٤١ بتاريخ ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨ هـ / ٢٢ يوليو ١٨٧١ م، ص ٣٧، وجدير بالذكر أن الخديو إسماعيل هو الذى قام بإنشاء مسرحاً ضخماً للأوبرا الإيطالية، وآخر أصغر منه للكوميديا الفرنسية، انظر عرفة عبده على: رحلة في زمان القاهرة، مكتبة مديولى ١٩٩٠، ص ١٢٣، نفس المؤلف: القاهرة في عصر إسماعيل، الطبعة الأولى: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٨، ص ٥٥.

(٢) معية سنية عربى: س ١ / ١ / ٤٧، من المعية السنية إلى محافظة مصر، وثيقة رقم ٤٩ بتاريخ ١٨ ربيع أول سنة ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م، ص ١٧٢.

(٣) نفس المصدر، س ١ / ١ / ٤٦، من المعية السنية إلى الخاصة الخديوية، وثيقة رقم ٥٥ بتاريخ السبت ٢٥ جمادى الأولى ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م، ص ٥٠.

عملياتها التي تقوم بها ورشة العمليات وغيرها فى أعمال السكة الحديد والمدارس^(١)، وكذلك يتردد اسم الخواجة ماركو Marco عند طلب إرسال الحجر للجهادية، وكذلك الخواجة مانولى Manolli عند طلب الأحجار لمختلف مصالح الحكومة، أما الحجارون المصريون فقد تحولوا إلى مجرد حمالين لهذه الأحجار أو متسلمين لها أو ناقلين، ولم نعد نسمع عن نشاطهم سوى التشكى من ظلم الحكومة لهم والملتزمين^(٢).

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل كان هناك عدد من الحرفيين الأجانب عملوا فى حرفة النجارة والمعمار، وكان هناك مقاولون أجانب يعملون فى مجال المعمار، ويقومون بأعمال «مقاوله الأبواب والشبابيك والسلالم والقبيب والمناور والأرضيات الخشب»^(٣) الخاص ببعض سرايات حكام تلك الفترة، ولأن تلك الفترة شهدت الكثير من المباني سواء القصور والسرايات الخاصة بالحكام أو الكثير من منشآت الدولة^(٤)، أو بعض القصور والسرايات الخاصة بباشاوات تلك الفترة، فعلى سبيل المثال بنى الخديو إسماعيل نحو ثلاثين قصراً من القصور الفخمة^(٥)، ومن أهم هذه القصور قصرى الجزيرة والجيزة، وكثير من السرايات مثل سراية عابدين، وسراية الإسماعيلية الصغيرة^(٦)، وكان معظم الذين يتولون أعمال البناء فى هذه القصور والسرايات من المهندسين والمعماريين والصناع من الأجانب^(٧)، وجدير بالذكر أن هذه القصور والسرايات تم بناؤها على الطراز الغربى^(٨)، وبالتالي فرص أكبر للأجانب للعمل فى المشروعات العامة فى عصر إسماعيل، ورغم أن هذه المباني والقصور والمشاريع العامة كانت

(١) أحمد محمد حسن الدماصى: سقوط نظام الاحتكار فى مصر الحديثة وأثره فى تطورها الاقتصادى ١٨٤٠ -

١٨٨٢، رسالة دكتوراه غير منشورة بقسم التاريخ بآداب القاهرة ١٩٨٩، ص ١٢٤.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٥.

(٣) سجلات معية سنية عربى، س ١ / ١ / ١٦، وثيقة رقم ٩١ بتاريخ غرة صفر سنة ١٢٧٨هـ / ١٨٦١م، ص ٤٩.

(٤) عن القصور والمنشآت انظر: مصطفى فهمى: القصور والمنشآت. بحث منشور فى إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥، ص ٢٧١ - ٢٧٦.

(٥) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٥.

(٦) سُميت بذلك لأن الخديو إسماعيل كان قد شرع فى بناء سراية الإسماعيلية الكبيرة محل جزيرة العبيط، لمزيد من التفصيل: انظر على مبارك، المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٢، ٢١٣.

(٧) نفس المصدر.

(٨) يذكر على مبارك عن البناء فى عصر إسماعيل ما يلى «وفى مدته كثرت الرغبة فى المباني الرومية الفخيمة» لمزيد من التفصيل انظر، المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٤، ٢١٥.

تتكلف أموالاً طائلة تقدر بالملايين، فإن الجانب الأكبر منها كان يقع فى جيوب المقاولين والمهندسين والصناع الأجانب، وعلى الجانب الآخر لم يكن ينال الوطنيين من هذه الأموال إلا النذر اليسير^(١).

وكانت الفرص متاحة دائماً أمام الأجانب حيث عمل البعض منهم فى توريد الموبيليات والعربيات للأسرة الحاكمة فى تلك الفترة^(٢)، وكانوا يربحون أرباحاً طائلة، وفى ذلك ذكر أحد المعاصرين «فكم من الفرنسيين والإيطاليين والإنجليز كانوا تعساء فى بلادهم، ثم نالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم، لقد كان الخديو مستعداً على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح (البقاشيش) أو يعهد إليهم بالتوصيات على التوريدات، وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون فى القاهرة أو الإسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديو) ويربحون من هذه التجارة أرباحاً باهظة، لا يتصورها العقل، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث إحدى السرايات الخديوية، أو توريد بعض الصور أو التحف، وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون فما كادوا يستقروا فى القاهرة، ويأوون إلى أحد قاعات الانتظار فى سراى عابدين حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين»^(٣)، ولأن فترة الدراسة شهدت تطوير وتحديث مدينة القاهرة فإن ذلك أدى إلى إيجاد فرص عمل للأجانب بل وانفرادهم فى هذا المجال حيث كانت مجالات استثماراتهم آنئذ تكاد تكون قاصرة على إقامة شركات المرافق العامة (الماء والغاز والسكك الحديدية)^(٤)، وبالتالي لم يكن غريباً أن نجد فى وثائق تلك الفترة ذكر عن

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ج٢، ص ٥٦، ٥٧.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر: سجلات معية سنية عربى، س ١ / ١ / ١٦ من المعية السنية إلى قلم السبارشات. وثيقة رقم ٧٤ بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١٢٧٨ هـ / ١٨٦١ م، ص ٢٠. نفس المصدر س ١ / ١ / ٤١ من المعية السنية إلى الخاصة، وثيقة رقم ٤٦ بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٨٧ هـ / ١٨٧٠ م، ص ١٠٧.

(٣) المسيو جابريل شارم، مجلة العالمين الفرنسية Revue des Deux Mondes عدد ٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨١، نقلاً عن عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ج٢، ص ٥٧.

(٤) لمزيد من التفصيل انظر. حلمى أحمد شلبى: فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨، ص ٥٢، ٥٣، حسن محمد ربيع، مصر بين عهدين بحث اقتصادى واجتماعى وسياسى عن مصر، الجزء الأول، مصر قبل الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة ١٩٥٤، ص ٧٦، ٧٧.

الخواجة قرنفل مقاول أدوات الغاز الذى تم صرف مبلغ «ألف وثلثمائة ستة وتسعين فرنك له قيمة تصليح حوض طلومبة بتياترو الأوبرا»^(١) .

وإذا كانت هناك حاجة للاستعانة بالأجانب فى بعض مصانع الدولة مثل استعانة ديوان الجهادية بالأسطى «استوفرو الفرنساوى لإحاقه بالورشة لتصليح التلفيات التى تحصل فى البندق الطراز الجديد والمتراپوزات وأعمال آلات العدد المقتضية»^(٢) أو الاستعانة ببعض الأسطوات الإنجليز فى بعض الورش الخاصة بالجيش وتعليم العساكر الصناعة^(٣)، فلا شك فى أن الاستعانة بالأسطوات الأجانب فى مثل هذه المجالات الفنية والضرورية لها ما يبررها، لكن ما يلفت النظر أن هناك بعض الأجانب عملوا كعربجية والبعض الآخر عمل فى خدمة «العربخانات والإسطبلات»^(٤) الخاصة بالخديو، وبلغ حرص الخديو على العربجية الأفرنج والعاملين بالعربخانات والإسطبلات الخاصة به إلى حد أنه خصص لهم حكيماً أجنبياً مقيماً تكون وظيفته معالجة العربجية الأفرنج وغيرهم من خدمة العربخانات والإسطبلات بماهية سنوى مائة ليرة اعتباراً من بداية عام ١٨٧٠^(٥)، وأشارت إحدى الوثائق إلى تقييد ستة أشخاص للعمل ضمن خدمة الإسطبلات بمرتب شهرى ٢٥٠ فرنك خلاف السكن «وإذا أحداً منهم رقت عندما انتهى القونتراتو يصرف له مصاريف سفريته لحد بلاده، ويعطى له ماهية ثلاثة شهور مكافأة، كما أنه حرر عن قيد شخص كاتب أفرنكى بالإسطبلات من ٥ مايو ١٨٧٠ بماهية شهرى ألف ومائة خمسة وخمسون قرشاً»^(٦)، وفى الوقت نفسه عمل البعض من الأجانب كعربجية لحسابه الخاص، وكانت الحكومة تتعامل معهم إلى حد أن حصل أحدهم على مبلغ ٢٤٦٦٥ فرنك قيمة أجرة عربيات برسم المسافرين^(٧) .

(١) سجلات معية سنية عربى س ١ / ١ / ٤٧ من المعية السنية إلى محافظة مصر، وثيقة رقم ٤٩ بتاريخ ١٨ ربيع أول سنة ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م، ص ١٧٢ .

(٢) نفس المصدر، س ١ / ١ / ٤٤، من المعية السنية إلى ديوان الجهادية، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ٢٤ رجب سنة ١٢٨٧ هـ / ١٨٧٠ م، ص ٦ حيث تذكر الوثيقة أنه تم عقد كونتراتو معه لمدة ثلاث سنوات من ١٦ مايو ١٨٧٠ بماهية سنوى ثمانية آلاف فرنك .

(٣) أمر كريم للجهادية بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م، منشور فى: أمين سامى المصدر السابق، المجلد الثانى من الجزء الثالث ص ٩٩٢ .

(٤) معية سنية عربى، س ١ / ١ / ٤١ من المعية السنية إلى الخاصة وثيقة رقم ٤٢ بتاريخ ٨ صفر ١٢٨٧ هـ ١٨٧٠ م .

(٥) نفس المصدر .

(٦) نفسه: وثيقة رقم ٥٧ بتاريخ غاية جماد أول سنة ١٢٨٧ هـ / ١٨٧٠ م، ص ١٩١ .

(٧) معية سنية عربى: س ١ / ١ / ٥٤ من المعية السنية إلى محافظة مصر وثيقة رقم ٤١ بتاريخ ٢١ ربيع أول سنة ١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م، ص ٦٧، ٦٨ .

وهكذا يمكن القول بأن الأجانب زاحموا الحرفيين فى كل الحرف تقريباً سواء الحرف الفنية أو غير ذلك من كار العريجية، لكن إذا كان هناك حاجة إلى الأجانب فى بعض المهن الفنية التى كانت الدولة بحاجة إليهم فيها، فإن الاستعانة بالأجانب كخدم للخيل أو كعريجية رغم وجود المئات بل الألوف فى مصر ممن يجيدون العمل فى مثل هذه الخدمات هو ما يثير التساؤل، والحقيقة أنه لم يكن هناك مبرر لذلك سوى سيطرة نزعة الفرنجة فى كل شىء فى تلك الفترة^(١).

واستأثر الأجانب بالعمل فى الحرف الجديدة كحرفة الساعاتية حيث ذكرت إحدى الوثائق أن أحد الخواجات كان له محل بالموسكى يبيع فيه الساعات والمجوهرات^(٢)، وكان حكام تلك الفترة يشترون أغلب احتياجاتهم من الساعات والمجوهرات من الأجانب وبمبالغ كبيرة، ومن الحرف الجديدة التى عمل فيها الأجانب، ولم يعرفها أصحاب الكارات القديمة بالمحروسة فى تلك الفترة حرفة المصوراتية، ونشر أحدهم إعلاناً عن محله بجريدة الأهرام وكان نص الإعلان كالتالى «حضر المصور الشهير الخواجا ليكجيان وشركاؤه استحضروا إلى محله الكائن أمام أوتيل شبرت بمصر من آلات تصوير الشمس المختلفة الحجم ما هو أحكم صنفاً وأجزل إتقاناً، ومن يريد أن يتخذ لنفسه رسماً ينطبق على صورته ومثاله أن يعول فى ذلك على هذا المتفنن فى ضروب التصوير البالغ حد النهاية فى الإتقان»^(٣)، كما أشارت إحدى الوثائق لاستئجار اثنين من الخواجات لمحل فتوغرافيا بجنيينة الأزبكية^(٤).

(١) تكاد تعادل هذه النزعة ما يجرى الآن فى مصر من استعانة بعض عليا القوم ورجال الأعمال وأثرياء مصر حالياً بخادومات أجنبيات رغم وجود الآلاف فى مصر ممن يبحث عن فرصة عمل فى وقتنا الحالى ولا يجدون...!

(٢) معية سنبة عربى س ١ / ١ / ٢٠، وثيقة رقم ١٥ بتاريخ ٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م، ص ٥٢.

(٣) نقلاً عن: يونان لبيب رزق، الأهرام ديوان الحياة المعاصرة الحلقة رقم ٧٥، مقال بعنوان أصحاب الكارات، جريدة الأهرام، بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٤، ص ٥، وجدير بالذكر أن الأجانب كانوا يعرضون بصفة عامة عن بضاعتهم وملابسهم الأفرنجية فى صحف تلك الفترة، انظر: المقطم، عدد ٧٠٧ بتاريخ ٢ يوليو ١٨٩١، ص ٤، مجلة المحروسة، عدد ١٢٧٠ بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨٦، عدد ١٢٧٢ بتاريخ ١٦ فبراير ١٨٨٦.

(٤) معية سنبة عربى، س ١ / ١ / ٤٤ من المعية السنبة إلى محافظة مصر، وثيقة رقم ٢٢ بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م، ص ١٩٢، ١٩٣.

وقد لوحظ فى تلك الفترة أن عدداً من الأجانب عملوا فى مهنة الحلاقة، حيث تذكر مصادر تلك الفترة عن دكان حلاقة لأحد الأجانب واسمه المسيو «شاتو» وتصفه بالحلاق الأفرنجى^(١)، وكان بعض أبناء الذوات المصريين الذين أحبوا التشبه بالأوروبيين زبائن لدى الحلاقين الأجانب^(٢).

وفى مجال الموسيقى والغناء شهدت تلك الفترة موسيقيين أجانب^(٣)، كما عمل بعض الأجانب فى الأعمال البهلوانية أو ما يطلق عليه حالياً السيرك، حيث أشارت الوقائع المصرية إلى ذلك بقولها "وقد حضر إلى الخديوية المصرية أرباب الخفة المجتلبون من أوروبا لذلك ومعهم ما يلزم من الحيوانات والأدوات"^(٤).

وكان الخديو إسماعيل يحضر بعض الحفلات حيث يقوم الأجانب «بإبراز مهارتهم فى ذلك المحل^(٥)»، وإظهار خفتهم فى ذلك العمل بجملة ألعاب تدهش الألباب^(٦)، واستأجر أحد

(١) الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٨ بدار الوثائق القومية، ملف متنوعات، العدد رقم ٩٥٢ بتاريخ ٨ محرم سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٤ فبراير سنة ١٨٧٤م.

(٢) وجدير بالذكر أن المدن الكبرى فى مصر عرفت «وقتئذ وجود صنفين من محال الحلاقة، الصنف القديم المنتشر فى الأحياء الوطنية، وكان صاحب المحل هو الذى يقوم فى العادة بالعمل فيه، فضلاً عن صبي للأعمال المساعدة، وعندما كان يحدث ويتوسع قليلاً فقد كان يساعده فى عمله أحد أقربائه، وغالباً ما يكون من أبنائه، والصنف الجديد الذى انتشر فى الأحياء الأفرنجية التى يغلب عليها الوجود الأوروبى، وكان أقرب إلى مشروع اقتصادى صغير يملكه فى الغالب أحد الأجانب، ويتوفر فيه فن متقدم للقص والتسريح العاملون فيه كانوا على الأرجح من المصريين الذين تدرجوا فى هذه المحال حتى أتقنوا الصنعة ولعبوا بالموس فى الذقون وجالوا بالمقص بالشعور على حد تعبير الأهرام، أما الزبائن فكانوا فى الغالب من الأجانب، وبعض أبناء الذوات المصريين الذين أحبوا التشبه بالأوروبيين «نقلاً عن. يونان لبيب رزق: الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الحلقة رقم ١٨٢، مقال بعنوان إضراب الخياطين، الأهرام بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٧، ص ٧ حيث يعرض لإضراب الخياطين فى شتاء عام ١٩٠١ وكما صورته الأهرام وقتئذ.

(٣) الوقائع المصرية، محفظة رقم ٢ بدار الوثائق القومية، عدد رقم ٤١١ بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٨٨ هـ الموافق ٨ يونية ١٨٧١م، بيرتون: رحلة بيرتون إلى مصر والحجاز، ترجمة وتعليق. عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الجزء الأول، سلسلة الألف كتاب الثانى، عدد رقم ١٦١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ٧٦.

(٤) الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٨، عدد رقم ٢٧٢ بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨ فبراير ١٨٦٩م.

(٥) كان هذا المحل بالقرب من محل التياترو الكائن بميدان الأزبكية.

(٦) الوقائع المصرية: محفظة رقم ١٨، عدد رقم ٢٧٢.

الأجانب محلاً بجنيّة الأزيكبة لوضع فيه «مرجيحة مركبة من سروج خيول للعب الأطفال»^(١)، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل نجد أحد الأجانب يملك معملاً بحى الموسكى ينتج فيه كل المصنوعات الشرقية المناسبة بشكل خاص للعزف^(٢).

وهكذا عمل عدد كبير من الأجانب فى مختلف الحرف داخل مدينة القاهرة طوال فترة الدراسة، وزاحموا الحرفيين الوطنيين ونافسوههم، وتمتعوا بما لم يتمتع به أصحاب الحرف الوطنيين، فبينما فرضت الضرائب على المصريين فتحمل عبؤها السقا وماسح الأحذية والعربجى، فقد تمتع الأجانب بالإعفاء الضريبى^(٣)، ولم يكن ذلك إلا بسبب الامتيازات الأجنبية التى كانت عاملاً من العوامل التى ساعدت الأجانب على الإقامة بالقاهرة^(٤)، وكان أهم امتياز للأجانب فى ذلك الوقت يتمثل فى الإعفاء من الضرائب فيما عدا ضريبة الأرض، وعدم المحاكمة أمام المحاكم المحلية^(٥)، وترتب على الامتيازات إعفاء الأجانب من العوائد الشخصية، وعوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية^(٦)، وكان من الصعب تطبيق أى قانون على الأجانب، فبخصوص ضريبة الرخص التى تقررت على أرباب الصنائع والحرف فكان ضمن بنودها نص على أن يقوم الأجانب بدفعها فى مارس سنة ١٨٩١، لكن نتيجة للاحتجاجات والمحاولات التى قام بها الأجانب واعتراضهم عليها بشدة تم إلغاؤها فى عام

(١) معية سنبة عربى، س١ / ١ / ٤٦، من المعية السنبة إلى محافظة مصر، وثيقة رقم ٢٩ بتاريخ ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م.

(٢) لمزيد من التفصيل أنظر ردولف: رحلة الأمير ردولف إلى الشرق (مصر والقدس) ترجمة ودراسة، عبد الرحمن الشيخ، سلسلة الألف كتاب الثانى، عدد رقم ١٩٧، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ١٠٦.

(٣) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العربية، ص ٦٤.

(٤) أسهمت الامتيازات الأجنبية التى وفرت الحصانة للأجانب الوافدين فى زيادة معدلات هجراتهم إلى القاهرة، بما أتاحته لهم من فرص للاستغلال وتجميع للثروات، وكون المستثمرون والمغامرون جاليات توطنت القاهرة، كان أشهرها الجالية اليونانية والجالية الإيطالية وآخرون من سويسرا وفرنسا والسويد وإنجلترا، كما تزايدت أعداد الجاليات الصغيرة من الأرمن والمسيحيين الشوام، وتركز نشاط هؤلاء جميعاً فى مجال التجارة والصناعات الصغيرة، انظر عرفة عبده على: رحلة فى زمان القاهرة ص ١٤٢.

(٥) جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر (١٨٨٢ - ١٩٢٢) الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٦، ص ٤٠، وجرت العادة "أنه إذا قتل أحد الأوروبيين مصرياً أو أوروباً أو آخر وسرق أو نهب أحيل على قنصله للنظر فى قضيته فغاية ما يفعل به هى أن ينفىه إلى بلاده وبعد زمن يرجع إلى مصر، بل إذا أتى أحد وفتح محلاً لكل الموبقات مثل القمار وبيع المسكرات المسمة لا يمكن للحكومة المصرية أن تمسه بضرر" نقلاً عن جريدة الوطن عدد ٥٧٢ بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٨٧.

(٦) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ج٢، ص ٢٩٠.

١٨٩٢^(١)، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الحكومة لم تكن تستطيع أن تشرع ولا أن تفرض ضرائب على الأجانب الموجودين على أراضيها، ويوضح في الوقت نفسه مدى سيطرة الأجانب على مقادير الأمور في مصر في تلك الفترة. وهنا يمكن القول بأن الحرفيين المصريين كانوا في موقع غير متكافئ في الحقوق مع الحرفيين الأجانب حيث تم إعفاء الأجانب من الضرائب، وكان ذلك على حساب الوطنيين الذين تحملوا أعباء الضرائب وحدهم، وفي مجال التجارة سيطر الأجانب على التجارة داخل مصر إلى حد أن التجار الأجانب ظلوا يشكلون معظم فئة كبار التجار طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر^(٢)، ولم يكن الأجانب بأوروبيين فقط، بل وجدت عناصر أخرى من شرق المتوسط وكون الجميع مزيجاً من الاستغلال والاستعباد للمصريين فسيطروا على الموارد الاقتصادية، فالأرمن برعوا في التجارة واحتكروا الدخان، والسوريون عملوا أيضاً بالتجارة سواء في الأقطان أو في الأموال فكانت لهم البنوك الخاصة بهم التي مارسوا الربا فيها^(٣).

ويفهم من كلام على مبارك أن جزءاً لا يستهان به من التجارة الداخلية قد أصبح في أيدي الأجانب والمتمصرين من الشوام وغيرهم، فهو يقول عن شارع السكة الجديدة بالقاهرة (بالقرب من العتبة) «كان فتحة سنة ١٢٦٢هـ (١٨٤٦م) بأمر العزيز محمد على وذلك لما اتسع نطاق التجارة وسكن جهة الموسكى والأزبكية كثير من الأفرنج»^(٤)، وعن النشاط الاقتصادي للتجار الشوام ذكر على مبارك في حديثه عن شارع الحمزاوى^(٥) ما يلي «وبهذا الشارع من الجانبين عدة دكاكين مشحونة بالأقمشة الثمينة، كالجوخ والأطلس وأنواع الحرير والمقصبات وغيرها، وأغلب تجاره من نصارى الشوام والأقباط»^(٦) ومن التجار الشوام في تلك الفترة

(١) جرجس سلامة: المرجع السابق، ص ٤١، عبد السلام عبد الحليم عامر، المرجع السابق، ص ٢٥٢.

(٢) أحمد الشربيني السيد: التكوين الاجتماعي للتجار في مصر ١٨٤٠ - ١٩٢٠، منشور في مجلة المؤرخ المصري، دراسات وبحوث تاريخية محكمة، تصدر عن قسم التاريخ كلية الآداب جامعة القاهرة، يناير ١٩٨٩، ص ٢٣٠.

(٣) لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٦١.

(٤) نقلاً عن: على بركات: رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد رقم ٥٤، القاهرة ١٩٨٢، ص ٤٢.

(٥) سمي بذلك الاسم نسبة إلى جانم الحمزاوى أحد أمراء السلطان سليم بن عثمان لما أنشأ به الخان الكبير المعروف بالحمزاوى وذلك في القرن العاشر، وكان أصله بيتا لابن السلطان أنغورى وقيل كان لبنت بنته لمزيد من التفصيل انظر: على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الجزء الثالث طبعة مصورة عن الطبعة الثانية بالقاهرة سنة ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢، ص ١٦٢.

(٦) نفس المصدر، ج ٢، ص ١٦٢.

التاجر رفلة عبيد الذى تحدث عنه على مبارك عند كلامه عن حارة «الجوانية القديمة» بالقاهرة حيث يقول «وأغلب سكانها من نصارى الشوام والأروام وبها من الدور الكبيرة دار رفلا عبيد، كان تاجراً من نصارى الشوام اشتهر بالتجارة حتى صار من أغنياء وقته، واشترى بهذه الحارة أملاكاً بجوار الدير، منها دار كبيرة جداً كانت معروفة بدار الشنوانى، ودور صغيرة وهدم الجميع وبنى موضعها الكنيسة والمكتب المذكورين^(١) وذلك بعد سنة سبعين ومائتين وألف من سنى الهجرة»^(٢).

ولقد كان النشاط التجارى من أهم الأنشطة الاقتصادية التى مارسها الشوام فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ويأتى فى مقدمة هذا النشاط التجارى تجارة الأخشاب، ومن الشوام الذين عملوا بتجارة الأخشاب فى مصر فى تلك الفترة أنطون السكاكينى ببولاق، وحسن الشامى بسفل الربع الظاهرى، ويوسف أنطون فرحات بمصر القديمة^(٣)، كما عمل الشوام فى تجارة الأقمشة (المنيفاتورة)، ومن أشهر التجار الشوام الذين مارسوا تجارة هذا الصنف فى مصر فى تلك الفترة سليم وسمعان صيدناوى، كما كان هناك تجار آخرون ومن أشهرهم فى القاهرة نعمان الخورى^(٤)، واشتغل بعض الشوام بتجارة النحاس بسوق النحاسين بالقاهرة^(٥).

ويلاحظ أن الشوام قد اهتموا إلى المصدر المباشر للتجارة الذى كان فى أغلب الأحيان دول أوروبا، وذهبهم إلى هذا المصدر وتعاملهم معه أتاح لهم فرصة البيع بأسعار تقل عن أسعار

(١) المقصود هنا بالمكتب المدرسة حيث أشار على مبارك لكنيسة الشوام قائلاً: «وبها كنيسة كبيرة ومدرسة أنشأهما رفلا عبيد أحد النصارى الشوام» انظر على مبارك: الخطط التوفيقية، الجزء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢، ص ٢٠٤.

(٢) على مبارك: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠٦، على بركات: المرجع السابق، ص ٤٣.

(٣) عبد الله محمد عزباوى: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٤) نفس المرجع: ص ٨٦ - ٨٩.

(٥) نفسه: ص ٩٠، وعن التجار الشوام فى القاهرة فى العصر العثمانى انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٢٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠، ص ص ١٢٨، ١٢٩ ولقد تركز أغلب التجار المسلمين الشوام فى سوق الحمزاوى والجمالية فى القرن الثامن عشر، لمزيد من التفصيل: انظر. سحر على حنفى: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ١٧٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠، ص ص ٢٠٨، ٢٠٩.

منافسيهم، مما أدى إلى انجذاب الجماهير إليهم وتحقيقهم بالتالى أرباحاً باهظة^(١)، وما كان ذلك إلا على حساب التجار المصريين، وقد وجد الأجانب فى الشوام المقيمين فى مصر أو الذين وفدوا عليها أداة مناسبة لتحقيق نشاط ابتزازى اقتصادى لمصر، فقد أفاد الأجانب من خبرة الشوام مع الشعب المصرى، وفى التصدير والاستيراد وحصل الطرفان من وراء ذلك على مكاسب باهظة^(٢).

ولم يقتصر الأمر على التجار الشوام بل شهدت تلك الفترة العديد من التجار المغاربة الذين زاحموا المصريين فى أرزاقهم ولكن الأوروبيين حدوا من نشاطهم الكبير، واليهود الذين اشتهروا بالسمسرة وتجارة الأموال والربا وأنشأوا المحال التجارية للبضائع الأوروبية، أما اليونانيون فاحتكروا تجارة التجزئة^(٣) وكانت المنسوجات الحريرية والدننلات احتكاراً فرنسياً، والمنسوجات الصوفية والقطنية والبياضات احتكاراً إنجليزياً^(٤).

وسيطر الأجانب على التصدير والاستيراد لدرجة أنه عندما كانت الحكومة تريد شراء غلال لأهالى مكة والمدينة كان الشراء يتم من الخواجات الذين تحكموا فى الأسواق، وقد شجع الموظفون الأجانب العاملون بالدولة ترويج تجارة بلادهم رغم وجود ما يحتاجون إليه فى مصر وبأرخص الأسعار إلا أنهم عملوا على إحضاره من الخارج^(٥)، وكان ذلك يؤدى إلى بوار المنتج المصرى ورواج للمنتج الأجنبى، ولا شك فى أن نظام الامتيازات الأجنبية بما كفله للأجانب من مزايا تتمثل فى الإعفاء من الضرائب كانت معوقاً للتجارة الوطنية، واستغل التجار الأجانب هذه الامتيازات خير استغلال، وتمكنوا بفضلها من نصب شباكهم على التجارة، وأدى رفع الضرائب والعوائد عن السلع التى يعمل بها رأس المال الأجنبى إلى بيع هذه السلع بسعر أقل من أسعار البضائع التى يعمل بها رأس المال الوطنى، حيث شكلت هذه الضرائب عبئاً ثقيلاً

(١) عبد الله محمد غزباوى: المرجع السابق ص ص ٩٤ ، ٩٥، وجدير بالذكر أن بعض الشوام فى مصر فى القرن التاسع عشر قد حصلوا على جنسيات أجنبية حتى يستفيدوا من الامتيازات التى كان يتمتع بها الأجانب لمزيد من التفصيل انظر: نفس المرجع ص ص ١٢٩ ، ١٣٠.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار: المرجع السابق، ص ٣١٩، ومن الناحية الأخرى كان الشوام بفضل معرفتهم باللغات الأجنبية حلقة وصل بين المصريين والأوروبيين فعملوا فى الترجمة والقنصليات الأجنبية والمصالح الحكومية، إلى جانب نجاحهم كرجال أعمال، انظر. جمال حمدان: المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٨١.

(٣) الكسندر شولش: مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ - ١٨٨٢ تعريب. رؤوف عباس حامد، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٨٣، ص ٥٥.

(٤) مليكة عريان: مركز مصر الاقتصادى، القاهرة، مايو ١٩٢٣، ص ١١٣.

(٥) لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٦٢.

أثقل كاهل التاجر الوطنى^(١)، وبالتالي رجحت كفة التاجر الأجنبى على كفة التاجر المصرى، وتمكن الأجانب من بيع بضاعتهم بسعر أقل من الوطنيين فراجت تجارتهم، وزادت ثرواتهم، أما المصريون «فاضمحلت أحوالهم واختلفت أشغالهم، وضاق بهم الضيق والعسر والضرر فالتزم كثير منهم على قفل دكاكينهم»^(٢)، وقد لا نندهش بعد ذلك إذا علمنا أن جميع التجار بالجملة كانوا من الأجانب إلا نفرأ قليلاً من المصريين^(٣).

وكان الأجانب يقومون بعمليات تهريب كبيرة على السواحل أضرت بالتجار المصريين ضرراً بليغاً، وسرى أمر التهريب على السلع الداخلية، فحينما حظرت الحكومة من التعامل بالملح الذى كان حكرأ عليها كان البقالون اليونانيون يقومون بتهريبه على أوسع نطاق^(٤)، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان اليونانيون يمارسون أساليب الغش فى التجارة فيبيعون الأحجار الزجاجية على أنها من أجود الجواهر الألماسية لكل من يصادفونه من أرباب النيات الخالصة^(٥)، كما كان اليونانيون يتعاملون مع أفراد الشعب المصرى داخل القاهرة بغلاظة كما لو كانوا أصحاب البلد^(٦)، وعموماً فقد سار الأجانب شوطاً بعيداً فى اعتبار أنفسهم أصحاب حق فى مصر، لهم ما للمصريين من المزايا، وإن لم تفرض عليهم التزامات الوطنيين، لهذا لم يكن غريباً أن يتقدم اثنان من التجار الأجانب برسالة للخديو إسماعيل يشكرانه فيها على ما هم فيه "من الصيانات والحمايات المتعلقة بمنافعهم ومصالحهم متمنين دوام هذه المساعدات وسريانها فى حق أولادهم وأحفادهم"^(٧).

ويمكن القول أن الأجانب سيطروا على التجارة والصناعة طوال فترة الدراسة، وزاحموا الحرفيين القاهريين سواء كانوا صناعاً أم تجاراً، وكان الأجانب يمثلون بوضعهم وإمكاناتهم

(١) أحمد الشربى: تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص ٦٦، ٦٧.

(٢) الوطن عدد ٦٢ فى ١٨ يناير ١٨٧٩، نقلاً عن: لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٦٢.

(٣) محمود متولى: المرجع السابق، ص ١١٤.

(٤) لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٦٢، ٦٣.

(٥) لمزيد من التفصيل: انظر الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٨، ملف متنوعات، عدد رقم ٤١ بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٨٣هـ الموافق ١٧ سبتمبر ١٨٦٦، نفس المصدر عدد رقم ٥٢ بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ هـ الموافق ٢٩ أكتوبر ١٨٦٦م.

(٦) بيرتون: المصدر السابق، ج ١، ص ٧٨.

(٧) لمزيد من التفصيل: انظر الوقائع المصرية، محفظة رقم ٢، ملف تجارة، العدد رقم ٣٠ بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٣ هـ / ٢٨ يونية ١٨٦٦.

وامتيازاتهم أحد أهم الصعاب التي واجهت الحرفيين الوطنيين فى فترة الدراسة، ولا شك أن هذه السيطرة تمت نتيجة لإلغاء نظام الاحتكار الذى أقامه محمد على.

٣. تطور حياة الطبقتين العليا والوسطى:

وإذا كان انفتاح الباب أمام الأجانب لممارسة مختلف الحرف أحد الصعاب التى واجهها الحرفيون فإن تغير أذواق الطبقة العليا والوسطى والتأثر بالنمط الأجنبى الغربى كان له أثره على طوائف الحرف، حيث شهدت مدينة القاهرة تطوراً هائلاً فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى شتى النواحي العمرانية والحضارية^(١).

ولقد كان إسماعيل هو أول حاكم منذ تسعة قرون يبنى مشروعاً شاملاً لتنمية مدينة القاهرة، وقد قام مشروعه فى الأساس على محاكاة النموذج الغربى لتنمية المدن^(٢). وكان تحديث القاهرة بالنسبة له رمزاً لارتقاء مصر حضارياً وتجسيداً لرغبته العارمة فى أن يشهد الغرب عاصمة أوروبية فى القاهرة تحكم دولة عصرية تقوم على ضفاف النيل^(٣)، وفى تلك الفترة شهدت القاهرة تغييراً كبيراً يتمثل فى تزويد القاهرة بمياه الشرب والغاز ومجار للصرف الصحى حيث أصبحت تلك المرافق ضرورة قصوى للمدينة الحديثة^(٤).

وهذا التطور كان له أثره على طوائف الحرف فى تلك الفترة، فمثلاً أدى تزويد مدينة القاهرة بالمياه عبر أنابيب المياه إلى أن أخذ عصر السقائين يتوارى شيئاً فشيئاً بدءاً من عام ١٨٦٥ وهو العام الذى أنشئت فيه شركة مياه القاهرة لإمداد الأهالى بما يلزمهم من المياه^(٥).

(١) لمزيد من التفصيل: انظر. أيمن فؤاد سيد: التطور العمرانى لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى الآن، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ١٩٩٧، ص ٧٩ وما بعدها، شحاتة عيسى إبراهيم: القاهرة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩، ص ٢٠٦، وما بعدها.

(٢) أندريه ريمون: القاهرة تاريخ حاضرة ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٤، ص ٢٦٩، أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق، ص ٨٢.

(٣) عرفه عبده على: القاهرة فى عهد إسماعيل، ص ٢٧.

(٤) نفس المرجع: ص ٤١ وما بعدها، كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، الطبعة الحادية عشرة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٨، ص ٥٧٩.

(٥) محمود رهنزى: القاهرة إسماعيل، بحث منشور فى إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥، ص ٢٧٨، عبد الرحمن زكى، حواضر العالم الإسلامى فى ألف وأربعمائة عام. القاهرة منارة الحضارة الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٢٢.

وإذا كانت هذه الفترة شهدت طفرة كبيرة فى البناء فإن طريقة البناء فى تلك الفترة قد تغيرت لأن حكام تلك الفترة كانوا يميلون إلى تشجيع البناء على الطراز الغربى، وكان محمد على هو أول من أدخل هذا النوع من البناء عندما استدعى معلمين من الروم فبنوا له سراية القلعة وسراية شبرا^(١)، ثم سار أولاد محمد على وأحفاده على منواله فى البناء على الطراز الغربى، ولكن حفيده إسماعيل قطع شوطاً كبيراً فى هذا المجال، ففى عهده «كثرت الرغبة فى المباني الرومية الفخيمة، فبنى الأمراء وغيرهم من أصحاب الأموال فى خطة الإسماعيلية والفجالة وشبرا القصور والسرايات المكلفة منها ما تبلغ نفقته ثلاثين ألف جنيه»^(٢).

ويمكن القول بأن البناء على الطراز الغربى بدأ أول ما بدأ لدى حكام تلك الفترة، ثم تلاهم الأمراء والباشوات، وسرعان ما انتشر هذا الأسلوب من البناء بين الناس وهجروا الأسلوب القديم^(٣)، ولقد أثر أسلوب البناء على الطراز الغربى على الحرفيين الوطنيين^(٤). لأسباب عديدة نذكر منها أن هذا الأسلوب لم يكن بحاجة إلى سقف مزخرف ولا إلى مشربية، ولا إلى أبواب تعشيقات ولا التطعيم أو الجبس المعشق، أو تكفيت النحاس أو الزجاج المنفوخ وغيرها فتم الاستغناء عن إبداعات الكثير من أسطوات الفنون والحرف التقليدية^(٥)، ولقد عمق الاحتلال البريطانى نزعة الطراز الغربى فى العمارة والأثاث وغيرها^(٦)، ويبدو أن نشأة إسماعيل الباريسية جعلته يميل إلى كل ما هو فرنسى وغربى، فاقتبس عادات الأوروبيين فى

(١) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٠١، ٢١١.

(٢) نفس المصدر: ج ١، ص ٢١٤، ويذكر على مبارك أن الرغبة لم تنقطع فى تلك المباني فى مدة الخديو توفيق وفى كل يوم تظهر مبان مشيدة بأشكال ظريفة.

(٣) نفس المصدر: ج ١، ص ٢١٤.

(٤) لمزيد من التفصيل عن خصائص النظام الرومى الجديد فى تلك الفترة انظر على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٤ - ٢١٦.

(٥) سيد عويس: ندوة إحياء الفنون الحرفية "تجربة جمعية أصالة" منشورة فى مجلة أحوال مصرية، تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الأولى، العدد الثالث شتاء ١٩٩٩، ص ٢٢٨، وجدير بالذكر أن جمعية أصالة تأسست فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤ وإشهارها تحت رقم ٤١١٤ فى مقرها بوكالة الغورى وهى تقدم الكثير من الأنشطة الإيجابية رغم ضعف مواردها المالية وإحجام كثير من الفنانين والمثقفين عن دعمها بالعمل والممارسة ويتحمل كل هذا الجهد رئيسها عز الدين نجيب، وتأتى جمعية أصالة فى هذا الوقت الحرج لتؤدى رسالتها فى ظروف شديدة الحساسية والصعوبة وكما جاء فى أهدافها المعلنة، أنها قامت لتلبى احتياجات الواقع الفنى والثقافة فى شكل مؤسسة تجمع بين التأصيل التراثى والإبداع الذى يعمل على بلورة وتأكيد هويتنا الثقافية والحضارية، لمزيد من التفصيل: انظر. نفس المرجع، ص ٢٤٢.

(٦) نفسه، ص ٢٢٩.

مآكلهم وملبسهم وطريقة معيشتهم، وشيئاً فشيئاً بدأ يقتنى لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا، وتبعه فى ذلك الأمراء والأميرات من آل بيته وطبقة الباشوات والكبراء فقلدوه فى اقتباس العادات الأفرنجية واقتناء لوازمها وكمالياتها من المصنوعات الأوروبية كالملابس والمنسوجات، وأدوات الزينة والزخرف وأثاث المنازل ورياشها، والمأكل والمشرب^(١).

ولم يقتصر الأمر على الطبقة العليا بل إننا نجد الطبقة الوسطى تعتمد هى الأخرى على أوروبا فى الكثير من لوازم المعيشة والترف حتى صار المشايخ وهم أكثر الأهالى تمسكاً بالقديم يلبسون أحذية أوروبية^(٢)، وبالتالي كسدت صناعة الأحذية الحمراء الوطنية، ويمكن القول بأن التغيرات الاجتماعية التى شهدتها تلك الفترة، وما ترتب عليها من تطور حياة الطبقتين العليا والوسطى، وما نتج عن ذلك من ظواهر عديدة لعل أهمها «ظاهرة التفرنج»^(٣) والتى ترتب عليها تغييراً كبيراً فى الأنماط الاستهلاكية لصالح السلع الأوروبية فشاع استخدام الأثاث الأوروبى والذى الأوروبى^(٤)، وأخذ كثير من المصريين يقتبسون عادات الأوروبيين ويقلدونهم فى ملابسهم وأزيائهم والنتيجة أن الحاجات الأوروبية راجت داخل المجتمع القاهرى فى تلك الفترة وترتب على ذلك أن كثيراً من الصناعات الحرفية أصيبت بالضرر كالغزل والنسيج وكان ذلك شيئاً طبيعياً بعد أن حلت المنسوجات الأوروبية محل المنسوجات الوطنية، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً، وبعد أن استبدل الأهالى ملابسهم المزركشة الزهية الألوان التى يخطها الخياطون الوطنيون بالملابس الأوروبية التى ترد جاهزة بطل الصباغ بالنيلة^(٥).

(١) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٩٣، ٢٩٤ ويذكر الأمير ردولف الذى زار مصر فى أواخر عهد الخديو إسماعيل والذى أقام فى قصر النزهة بسكة شبرا إبان زيارته لمصر ما يلى: «إن كل شىء داخل المبنى وخارجه أوروبى»، لمزيد من التفصيل انظر الأمير ردولف: رحلة الأمير ردولف إلى الشرق (مصر والقدس) ج ١، ص ٧٠.

(٢) كرومر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان عام ١٩٠٥، ترجم فى إدارة المقطم وطبع فى مطبعته سنة ١٩٠٦، ص ١٤٤.

(٣) المقصود بظاهرة التفرنج هو تقليد أسلوب الحياة الغربى فى المسكن، والملبس، وغيرهما من ملامح مادية لنمط الحياة الأوروبية اليومية، انظر. رؤوف عباس: التطور الاجتماعى فى عصر إسماعيل، مجلة الهلال عدد نوفمبر ١٩٩٧، ص ١٠٦، ١٠٧.

(٤) نفس المرجع، ص ١٠٧.

(٥) كرومر: المصدر السابق، ص ١٤٤، وجدير بالذكر أن نسبة الزيادة فى الواردات من الثياب بلغت ٢٢ فى المئة عام ١٩٠١ وما كان ذلك إلا نتيجة لغزو المنتجات الأجنبية للسوق المصرى، انظر كرومر: تقرير عن الإدارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠١ ترجم فى إدارة المقطم وطبع فى مطبعته سنة ١٩٠٢، ص ٣١.

ويمكن القول بأن الأغنياء كانوا يقلدون الأجانب، وقد حدث حينذاك ما يشبه التسابق بين
الميسورين من الناس لمحاكاة الذوق الأجنبي المتدفق لداخل البلاد^(١) الذى استشرى بعد
الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢ وأثار بعضاً من الوطنيين مثل الشيخ أحمد محمد
القوصى أحد طلبة دار العلوم والتذى كتب زجلاً بأسلوب ساخر حيث قال:

يا سى نديم شوف أحوالنا	أحنا ببقينا اليوم نكته
نلبس مَحَزَق ومَقْمَط	بالبنطلون والشكيتة
ونكره اللبس المصرى	ونقول عليه سته فى سته
ونقول فلان لابس قفطان	أظن كان أصله سافل
ونقول فلان لابس قفطاطين	وعمته فُعِينَهَا نَقْطَه
ذوقه دا مَجَلِيط خالص	واللى يصاحبه فى خطه
ويصير مُهَزَّأ راجل دون	وكل سامعه فى ورطه
وف كل مجلس يبقى ثقيل	غنى فقير عالم جاهل
والموضه ماشيه جُذْ نائِت	ويُونُو سوار أو بُونُو سِيره
وماشيه جزم ما تزيق	والموضه فى الياقة كبييره
وزرار قميصنا من فضه	وفيه ذهب اشياء كتييره
وكل ما كول لوسكين	والشوكة للبق تناول ^(٢)

(١) سعد الخادم: الأزياء الشعبية، سلسلة المكتبة الثقافية، عدد رقم ٤٩، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، دار
القلم، القاهرة ١٥ نوفمبر ١٩٦١، ص ٤٧، وجدير بالذكر أن الأجانب كانوا يعرضون باستمرار فى صحف تلك
الفترة عن الملابس الأفرنجية لجذب الأهالى إليها وزيادة نسبة مبيعاتهم، ونذكر هنا على سبيل المثال إعلان
من محل الخواجة ماير وهو كالتالى «ماير بائع الملابس الجيدة محله فى الموسكى فى مصر وفى المنشية فى
إسكندرية، ويوجد عنده من جميع أشكال الملابس الأفرنجية والعثمانية لزوم الرجال والأولاد والستات
والبنات وكلها من الأصناف الجميلة، ومن الدرجة الأولى فمن يشرف محله يشاهد بعينه وينظر مهاودة
الأسعار وخصوصاً أن الخواجا ماير وصل أخيراً من أوروبا وأحضر معه بضاعة جديدة جميلة متقنة
التفصيل فعلى الذين يرغبون مشتري شئ منها أن يحضروا إلى محليه المذكورين فى مصر وإسكندرية نقلا
عن المحروسة، عدد ١٣٧٠ بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٨٨٦، العدد ١٣٧٢ بتاريخ ١٦ فبراير ١٨٨٦.

(٢) نشرت هذه الأبيات فى مجلة الأستاذ، العدد السادس من السنة الأولى بتاريخ ٦ ربيع أول سنة ١٣١٠هـ/
الموافق ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٩٢م، الجزء الأول، ص ١٢٥ - ١٢٧ ولقد اعتمدنا على مجلة الأستاذ التى نشرها
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر فى جزأين وقدم لها عبد العظيم رمضان، وقام بدراسة تحليلية لها عبد
المنعم الجميلى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

ولا شك في أن هذه الأبيات تدل على مدى نفور الذوق الشعبي من الذوق الأجنبي الذي أخذ ينتشر بين الناس^(١)، ويشعرنا هذا النقد من جهة أخرى بتهافت الناس على أنواع مبتذلة من التقاليد في الملبس كثر رواجها على زعم أنها مستوردة من الخارج^(٢)، وواضح من الأبيات أيضاً دخول العادات الأوروبية في أساليب الأكل والشرب حيث بدأ الناس يتناولون الطعام على النمط الأوروبي، وعلى أية حال وبالرغم من تلك الصيحات التي كانت تتادى بالتمسك بالأزياء الوطنية والمنتجات المصرية عموماً^(٣)، والإشادة بالصناعات المصرية^(٤)، لكنها لم تأت ثمارها خصوصاً مع تطور حياة الطبقتين العليا والوسطى وتغير الأذواق إلى حد كبير لدرجة أن منجد

(١) أخذت الأمة المصرية تقلد الأفرنج في أحوالهم الاجتماعية بعد الغزو الفرنسي، وزاد هذا التقليد بزيادة التداخل الأوروبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث سادت نفمة تقليد المصريين للأوروبيين في كل شيء، وشهدت تلك الفترة هجر المتعلمين ومن حاكاهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية كالجبة والعباءة والعمامة، وارتدوا الطربوش والبدايات الأفرنجية، وبدأ عصر الجبة والقفطان يتوارى بعد أن استبدل به الأهالي السترة والبنطلون، لمزيد من التفصيل: انظر صالح جودت: مصر في القرن التاسع عشر، مطبعة الشعب بمصر ١٩٠٤، ص ٧، عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٢) جدير بالذكر أن موجة التمثل بالذوق الأوروبي في الملابس في مصر قد أثارت مشاعر الناس طوال القرن التاسع عشر وحملتهم على تلك الأزياء الدخيلة على بيئتهم وتراثهم القومي، ولم يتوقف سيل الاعتراضات على الموضة الحديثة والذوق المستحدث في الثياب إذ استمرت هذه الموجة من المعارضة ما يقرب من مائة عام بدأت بثورة التنظيمات التي نشبت بإدخال تعديلات في الزي الحربي سنة ١٨٢٣، وانتهت بتعديل ملابس المدنيين على النحو الأوروبي سنة ١٨٣٩ عند الميسوريين من الناس والمثقفين، وظل الاحتجاج والمعارضة مستمرين حتى الربع الأول من القرن العشرين حيث تحول الحال من نقد للموضة إلى مناقشة مشكلة السفور في ملابس النساء وما يترتب عليه من مساس بتقاليدنا الشرقية القديمة لمزيد من التفصيل انظر سعد الخادم: المرجع السابق، ص ٤٩ - ٦٩.

(٣) كان لعبد الله النديم دور رائد في تحذير أبناء وطنه من الاندفاع في تقليد عادات الأوروبيين، واعتبر النديم أن تقليد الأجانب وشراء منتجاتهم على حساب المنتجات المصرية يتعارض مع الوطنية وحقوقها وواجبات أهلها. لمزيد من التفصيل انظر مجلة الأستاذ/ العدد الأول بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٨٩٢، فصل في الأخلاق والعادات، ص ١١ وما بعدها، كما حذر رفلة أفندي تاوضروس في مقال له بعنوان «الصنائع والصناع» أبناء وطنه من إهمال الصناعة الوطنية التي «أمست في زوايا النسيان مسدولاً عليها حجاب الإهمال بين غالب الوطنيين» انظر مجلة الأستاذ: الجزء الثاني، العدد السادس والثلاثون بتاريخ ٢ مايو ١٨٩٣ ص ٨٥٤، وما بعدها، ولمزيد من التفصيل عن تحذير مجلة الأستاذ من خطورة محاكاة الأجانب انظر الدراسة التحليلية التي أعدها. عبد المنعم الجميعة بالجزء الأول من مجلة الأستاذ، ص ١٥، ١٦.

(٤) لمزيد من التفصيل انظر مقال عبد الله النديم، مصنعو البلاد، مجلة الأستاذ، الجزء الثاني، العدد السابع والثلاثون بتاريخ ٩ مايو ١٨٩٣، ص ٨٩٤، ٨٩٥، وجدير بالذكر أن عبد الله النديم، كان يرى أن أولى مراحل الحياة الوطنية في نظره هي انتشار المعارف والصناعات في الأمة، وقال «أن الثورات الناجحة ضد الاستعمار أساسها التعليم والتصنيع وانبعاث الحياة الوطنية في قلوب أبنائها.. وما نجحت ثورة تجردت جماهيرها من المعارف وبعدت عن المصانع والتفنن في الآلات واندفعت خلف الأهواء» نقلاً عن . على الحديدي: المرجع السابق ص ٢٣٦، ٢٣٧.

المفروشات الذى كان يستطيع أن يفرش أريكة لسد احتياجات الجيل الماضى وجد نفسه غير قادر أمام الطلب الجديد للمقاعد والمتكآت المقصبة من طراز لويس الخامس عشر^(١)، وكانت الطبقة العليا تأخذ أثاثها وسائر احتياجاتها من المصنوعات الأوروبية^(٢)، وقد أخذت الطبقات الأخرى تحذو حذوها من هذا القبيل^(٣).

وهكذا يمكن القول بأن مدينة القاهرة انتقلت فى تلك الفترة من المدينة الشرقية وظواهرها إلى المدينة الغربية والتي نتجت عن انفتاح البلاد تدريجياً لطائفة من الأجانب، ثم أخذ هؤلاء يتدفقون على البلاد، فاحتك المصريون بالغربيين، وفى أواسط القرن التاسع عشر، بدأت آثار هذا الاحتكاك تظهر فى نظم المعيشة، وفى تفكير الأفراد، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين فى المسكن والملبس والمأكل وسائر أنماط الحياة، فتغيرت المفروشات الثمينة، والسجادات الهندية والعجمية بالمفروشات الأفرنجية والتركية^(٤) وبالتالى «انقرضت المنسوجات الشرقية والسجاجيد والأرائك وأدوات الزخرف والطوائف القديمة التى كانت تمتاز بمتانة الصنعة والقدرة على البقاء، ولا تسلم عما خسرت مصر من جراء ذلك، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية»^(٥)، ومع انتشار مظاهر الترف بين جماعات الموسرين والمتعلمين أخذت الأسرة الخشبية والنحاسية أو الحديدية الثابتة تحل محل الأسرة القديمة المطوية، وراحت النوافذ الزجاجية تحل محل المشربيات القديمة، وبدأ البراندى والسيجار يقدم

(١) يذكر بعض الباحثين أن صناعة الأثاث كانت فى ذلك الوقت قد أصبحت مجالاً يحتكره تقريباً الصناع الإيطاليون، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى تمكن المصريون من المهنة فى شكلها الجديد واستطاعوا أن ينافسوا الأجانب فى قسم مهم من السوق المحلى، انظر. جويل بنين وذكارى لوكمان: العمال والحركة السياسية فى مصر الوطنية - الشيوعية - الإسلامية، الجزء الأول، ترجمة أحمد صادق سعد، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص ٥١.

(٢) لقد انعكس ذلك على زيادة نسبة الواردات من الأثاث فزادت فى عام ١٩٠١ بنسبة ٢٠ فى المئة وعلى المصنوعات الخشبية فزادت أيضاً فى نفس العام بنسبة ٦٢ فى المئة عما كانت عليه سابقاً: انظر كرومر: تقرير عام ١٩٠١، ص ٣١.

(٣) كرومر: تقرير عام ١٩٠٥، ص ١٤٤.

(٤) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٦.

(٥) القاضى المختلط فان بملن: مصر وأوروبا، الجزء الأول ص ١٤٢ - ١٤٧ نقلاً عن عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٩٥، صالح رمضان: المرجع السابق، ص ١٩٥.

بدل الشربات والنارجيلة لكبار الضيوف بعد العشاء^(١)، ويبدو أن التطور شمل جميع مناحى الحياة فى القاهرة فى فترة الدراسة فحتى أوانى النحاس استبدل بها الصينى^(٢)، ومسارج الصفيح والشمع الكريه الرائحة استبدلت بشمع المن الأبيض وبالفوانيس الزجاج وشمع دانات البللور والمعدن الحسنة الشكل البهيجة المنظر^(٣).

وهكذا شهدت فترة الدراسة تطوراً كبيراً للطبقتين العليا والوسطى، وبدأ ذلك بداية من عهد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) الذى كان أول حكام تلك الفترة الذى تعلم على الطريقة الأوروبية، وكان يتكلم الفرنسية بطلاقة، ويرتدى الملابس الأوروبية، وكانت تجذبه مظاهر العادات والتقاليد الأوروبية الخارجية حتى بدأ يدخلها فى بلاطه، وفى دوائر الطبقة الأرستقراطية بوجه عام^(٤)، ثم جاء إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) الذى اعتزم من يوم أن تولى حكم مصر أن يعيش كملك إفرنجى فى قصوره وأثاثه ومأكله ومظهره وملبسه، وتبعه فى ذلك الأمراء والأميرات من آل بيته، وطبقة الباشوات والكبراء والأعيان والمتعلمين، وسيدات تلك الطبقات، فقلدوه فى اقتباس العادات الإفرنجية، واقتناء لوازمها وكمايليتها من المصنوعات الأوروبية^(٥) مما أثر بلا شك على الصناعات الأهلية والحرف القاهرية التى عانت من جراء المنافسة الأجنبية.

(١) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٥١.

(٢) ذكرت إحدى الوثائق تسديد مبلغ ١٢٨ ألف و ٢٤ قرشا و ٢٦ فضة لا غير قيمة ثمن صحون صينى لعدد ١٦٨ من الصحون وموردها الخواجة براوية، لمزيد من التفصيل أنظر سجلات المعية السنية س ١ / ١ / ٢٠، من المعية السنية إلى قلم سبارشات، وثيقة رقم ١٢ بتاريخ ٥ جماد أول سنة ١٢٧٩ هـ / ١٨٦٢ م، ص ٢٢، كما اشترى سعيد على سبيل المثال مجموعة من أوانى الشرب تكلفت مائة ألف دولار انظر دافيد لاندز، المرجع السابق، ص ٨٩.

(٣) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٦.

(٤) جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٥١.

(٥) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٩٢، ٢٩٤، صالح رمضان: المرجع السابق، ص ١٩٤، ١٩٥، وذكر أحد المعاصرين أن الطبقات الراقية كانت تتحرر من شرقيتها عاما بعد عام فى عاداتها ومظهرها الخارجى "ذلك أننا نراهم يرقصون مع الراقصات «الكافرات» ويرتدون الملابس الأفرنجية وينعمون بمشاهدة المسرحيات الفرنسية الصغيرة التى تمثل فى حديقة الأزبكية، بل أن الأقداح التى يشربون فيها القهوة تصنع فى أوروبا، ولولا الطربوش الأحمر وبعض الصفات العقلية والخلقية التى يتميزون بها - والتى لا محل لذكرها هنا - لكان من الممكن أن يبدو الرجل المصرى كما يبدو الفرنسى للجمهور الباريسى كأنه واحد منهم، انظر ستانلى لينبول: سيرة القاهرة، ترجمة. حسن إبراهيم حسن، على إبراهيم حسن، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧، ص ٢٤ وعلى أية حال فإن هذا التغيير الهائل كان قد حدث نتيجة للاحتكاك الشديد بعادات الأوروبيين وتقاليدهم، فقد كتب إدوارد ستانلى بول Edward Stanley poole وهو ابن أخ «لين» فى مقدمته للطبعة الجديدة من كتاب لين التى صدرت فى عام ١٨٦٠ يصف الكتاب بأنه «كتاب لا =

وهناك صعاب أخرى تعرض لها الحرفيون غير منافسة الأجانب من ذلك التطور الصناعى وتطور الأذواق والعادات، فضلاً عن الكوارث التى لم يكن الحرفيون على استعداد لتفاديها، لكنها أثرت على أوضاعهم وزادت من متاعبهم وعطلت مسيرة البعض منهم مثل الحرائق حيث ذكرت المصادر المعاصرة الكثير من الحرائق التى حدثت فى دكاكين ومحلات الحرفيين والتجار، ومن ذلك حريق ظهر فى دكان شخص من العطارين اسمه الحاج حسن الأسىوطى وأدى إلى تلف نحو نصف الدكان^(١)، وحريق بدكان على ربيع العطار الكائن تجاه وكالة الفسيخ ببولاق «فأسعف بالطلومبة واللازم من الضبطية وأخرجت البضاعات الأفرنكية اللاتى فى دكان الخواجة نصر والخواجة مترى المجاورين لذلك الدكان بعد أن احترق جميع ما فيه من البضاعة»^(٢)، وحريق بوكالة الكتان الكائنة بساحة الحمير التابعة لثمن الأزبكية^(٣)، كما ظهر حريق بزريبة شخص اسمه خليل من باعة الغلال بساحل بولاق^(٤)، كما ظهر حريق بعربخانة كائنة بالأزبكية بجوار الضبطية "ولم يحترق سوى عربتين وبعض أقطان وجلود فلو لم تسعف هذه العربخانة لانتشر الحريق لاتساعها وكثرة أمتعتها»^(٥)، كما حدث حريق ضخمة فى ورشة المعلم حسن الشامى شيخ طائفة النجارين وشريكة المعدة لتشغيل الأخشاب الكائنة بساحة الحمير بثمن الأزبكية وتلف فيه الكثير من الأخشاب^(٦)، وحريق فى ورشة الكتان التى بدرب

= يمكن كتابته الآن فإن خمسة وعشرين عاماً من الاتصال (البخارى) بمصر قد غيرت سكانها بأكثر مما غيرتهم القرون الخمسة السابقة، ففى تلك القرون كان هؤلاء السكان يتمسكون بعباداتهم وتقاليدهم التى ورثوها عن أجدادهم القدماء أما الآن فهم يتزحزون سنوياً عن هذه الأنماط القديمة ويتجهون إلى الأساليب الجديدة للحضارة الأوروبية «نقلاً عن جون مارلو: المرجع السابق، ص ١٥٠، ويتفق هذا مع ذكره على مبارك حيث قال «فمن يدخل القاهرة الآن وكان قد دخلها من قبل أو قرأ وصفها فى كتب من وصفوها فى الأزمان السالفة فلا يرى أثراً لما ثبت فى علمه، ويرى أن التغير كما حصل فى الأوضاع والمباني وهيئاتها حصل فى أصناف المتاجر وفى المعاملات والعوائد وغيرها من أحوال الناس» المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٦.

(١) الوقائع المصرية، العدد ١٢١ بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٨٤ هـ الموافق ١١ يولية ١٨٦٧.

(٢) نفس المصدر: عدد رقم ١٢٨ بتاريخ ١٢ جماد أول سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٢ سبتمبر ١٨٦٧.

(٣) نفسه: محفظة رقم ٦ بملف حرائق بدار الوثائق القومية، عدد رقم ٢٦ بتاريخ ١٦ محرم ١٢٨٣ هـ الموافق ٢١ مايو ١٨٦٦ م.

(٤) نفسه: عدد رقم ٩٩ بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٨٣ هـ (١٨٦٧).

(٥) نفسه: عدد رقم ٤١ بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣ هـ الموافق ١٧ سبتمبر ١٨٦٦.

(٦) نفسه: عدد رقم ٨٨ بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٨٣ هـ الموافق ١١ مارس ١٨٦٧.

الجماميز وتم السيطرة عليها^(١)، وحريق بديكان بسوق ضيق من ثمن باب الشعرية لكن بالرغم من محاولات الضبطية التي بادرت بإرسال ما يلزم للإطفاء من طلومبات وأشخاص «لكن احترق من الدكان سقفه وما فيه»^(٢)، كما حصل حريق عظيم بثلاثة دكاكين فى سوق الغورية بمصر، أتلّف دكانين بما فيهما من البضاعة بسبب تمكن النار منهما^(٣)، كما حدث حريق جسيم ببولاق بالمغالق المعدة لبيع الأخشاب وكانت نسبة الخسائر كبيرة^(٤)، وحصل حريق مهول بوكالة الفسقية القريبة من الحمزاوى^(٥)، ولا شك فى أن هذه الحرائق كانت تؤثر على الحرفيين بما تصيبهم من خسائر تتصل بحرق محلاتهم أو بضاعتهم، وجدير بالذكر أن الحرائق لم تقتصر فقط على الحرفيين الوطنيين بل أصابت أيضاً بعض الحرفيين من الأجانب مثل الحريق الذى حدث فى أسفل حانوت الخواجة "سجادة" البقال فى سوق الخضار التابع لقسم الموسيقى^(٦) كما حدث حريق فى الموسيقى بقرب سوق الخضار فى حانوت سكن الخواجة نيقولاتى اليونانى^(٧) كما حدث حريق بمحل لكل من الخواجة إسكندر التابع لروسيا والخواجة لورغونيون التابع لفرنسا يشتمل على عريخانة "واصطبل كائن بالجامع الأحمر بثمان الأزبكية"^(٨)، وتمت السيطرة على الحريق بعد عناء شديد وبحضور وبملاحظة كل من سعادات شريف باشا ناظر الداخلية وراغب باشا ناظر الخارجية وشاهين باشا سردار العساكر المصرية وراتب باشا أحد ياورات الجناح الخديو ومراد باشا ناظر الأشغال العمومية وحضرتى مأمور الضبطية ووكيلها ومأمور الطلمبات وجنابى قنصلى فرنسا والبروسيا^(٩).

وعلى أية حال يمكن القول بأن الحرائق التى كانت تصيب بعض محلات ودكاكين الحرفيين كانت تؤثر على أصحابها بما تصيبهم من خسائر ترهق كاهلهم، وتزيد من متاعبهم، وإذا كان البعض من الحرفيين قد تعرض لخسائر بسبب الحرائق فإن البعض الآخر قد تعرض للسرقة

- (١) الوقائع المصرية: عدد رقم ٢٩٤ بتاريخ ١ صفر ١٢٨٦ هـ الموافق ١٢ مايو ١٨٦٩
- (٢) نفس المصدر: عدد رقم ٩٦ بتاريخ ٣ ذو الحجة سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨ إبريل ١٨٦٧ م.
- (٣) نفسه: عدد رقم ٨٥ بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٨٢ الموافق ٢٨ فبراير ١٨٦٧.
- (٤) الوقائع المصرية: محفظة رقم ٦ بملف حرائق بدار الوثائق القومية، عدد رقم ١٠٦ بتاريخ ١٦ محرم ١٢٨٤ هـ الموافق ٢٠ مايو سنة ١٨٦٧.
- (٥) نفس المصدر: عدد رقم ١٩٩، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٨٥ هـ الموافق ٧ مايو ١٨٦٨.
- (٦) نفسه: عدد ٦٦٨ بتاريخ ٩ رجب ١٢٩٢ هـ الموافق ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٦.
- (٧) الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٨ ملف متنوعات بدار الوثائق القومية، عدد رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٩٥ هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٧٨ م.
- (٨) لمزيد من التفصيل انظر الوقائع المصرية، محفظة رقم ٦، ملف حرائق، بدار الوثائق القومية عدد رقم ٢١ بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ٥ يوليو سنة ١٨٦٦.
- (٩) نفس المصدر: عدد رقم ٢١ بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ٥ يولية سنة ١٨٦٦.

على يد الأجانب، حيث كان التجار الأجانب يتفقون مع اللصوص الأجانب على سرقة خزائن التجار المصريين^(١)، فقد ذكرت المصادر المعاصرة أن ثلاثة أنفار إسرائيلية مفاربة حضروا بديكان حسن أفندي المنزلاوى من متسببين خان الخليلى بصفة كونهم مشترين وغافل اثنان منهم التاجر أثناء عملية الفرجة على المشتروات وسرقوا ثمانية مناديل قيمتهم سبعة وثمانون قرشاً وثلاثون فضة^(٢)، كما ذكرت الوثائق لبعض عمليات النصب على تجار المحروسة من بعض الخدم الخارجين على مصالح الحكومة حيث أخذوا ملابس بطرق النصب قدرت قيمتها بمبلغ ألفين قرش، وتم إرجاع جزء من هذا المبلغ للتجار ومحاكمة النصابين^(٣)، وفى الوقت نفسه نلاحظ أن التجار الأجانب كانوا يتعرضون للسرقة فى بعض الأحيان لكن على يد أجانب حيث تعرض الخواجة برمن إبراهيم الترزى بالمحروسة للسرقة من قبل أحد العاملين عنده وهو من أهالى بيروت^(٤).

وعلى أية حال إذا كانت السرقة والنصب من الصعاب الثانوية التى كانت تصادف بعض الحرفيين، فإن الاختراعات التى توالى فى تلك الفترة قد أثرت بشكل ملموس على العديد من الحرف فعلى سبيل المثال اخترع غرابية كركور منى Grabia Karkor mny آلة لكيل القمح عام ١٨٨٥ وترتب على ذلك الاستغناء عن الكيالين والملاحظين^(٥)، وكانت تلك الفترة تسمى بعصر الماكينات أى عصر الآلات الميكانيكية الضخمة التى أصبحت تقود عمليات الإنتاج، مما أثر بدوره على الطوائف التى تستعمل الآلات البسيطة والطرق اليدوية التى لم تستطع أن تقف أمام الصناعات الثقيلة بالإضافة إلى التقدم الحضارى الذى حدث فى فترة الدراسة من دخول المياه إلى القاهرة مما عجل بنهاية طائفة السقايين، ودخول الترامواى الذى حل محل الحمير لنقل الركاب، وبانقراض ركوب الحمير تنقرض صناعة السروج، وهكذا بدأ الكثير من الحرف يدخل فى مرحلة التدهور بسبب الصعاب العديدة التى تعرضت لها الطوائف طيلة فترة البحث من الضرائب إلى منافسة الأجانب، وتطور حياة الطبقتين العليا والوسطى، بالإضافة إلى منافسة السلع الأجنبية، بالإضافة إلى الصعاب الأخرى كالحرائق والسرقات والنهب، وتوالى الاختراعات، كل هذه العوامل أدت إلى تدهور الحرف واختفائها.

(١) لمزيد من التفصيل انظر. لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٢) معية سنية عربى، س١ / ١ / ٢٠، وثيقة رقم ٢٦ بتاريخ ٥ شوال ١٢٨٢ هـ / ١٨٦٦ م، من المعية السنوية إلى ضبطية مصر، ص ١٧٩.

(٣) نفس المصدر: س١ / ١ / ٧، وثيقة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦ م).

(٤) نفسه: س١ / ١ / ٢٠، وثيقة رقم ٢٠ من المعية السنوية إلى ضبطية مصر بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٨٢ هـ / ١٨٦٦ م ص ١٩٨.

(٥) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص ٤٩.

وإن كانت طوائف الحرف قد عانت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بسبب نظام الاحتكار وما فرضه محمد على من قيود على الحرفيين، فبعد القضاء على سياسة الاحتكار التى أقامها محمد على أصبح المنتج المصرى حراً فى العملية الإنتاجية وفى التصرف فى منتجاته^(١)، وبالتالي كان من المفترض أن تنتعش الطوائف والصناعات الحرفية، لكن حدث العكس تماماً نتيجة لتدفق السلع الأجنبية فى الأسواق بأسعارها الرخيصة وجودتها العالية، والتى اجتذبت انتباه الكثيرين من أفراد الشعب فأقبلوا عليها لرخصها^(٢) مما أثر على الصناعات الحرفية التى لم تقوَ على مقاومة الصناعة الأوروبية الحديثة التى غزت السوق المصرية فى ظل مبدأ حرية التجارة والتى أقبل عليها المستهلك بسبب رخص ثمنها، ومتانتها، وأنها كانت أكثر موافقة للعادات الاستهلاكية التى قلدها الشرق الغرب^(٣)، وقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضرر شديدة، لأنها لم تستطع أن تواكب مطالب المعيشة الأوروبية، وكمالياتها وأزياءها المتغيرة كل يوم، وعجزت عن مجاراة الواردات الأجنبية، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد، وبارت الصناعات الأهلية كالنسيج والدباغة والنجارة وصناعة الأثاث وغير ذلك من الصناعات^(٤)، وهكذا قضت الصناعات الأجنبية على الصناعات الوطنية وقتلت الابتكار والتفنن لدى الصناع الذين لم يستمروا فى أعمالهم نتيجة بوار مصنوعاتهم^(٥)، وبازدياد حدة المنافسة الأجنبية قضى على الكثير من الصناعات الصغيرة وحل الكساد بالأحياء التى كانت الصناعة مزدهرة بها وخاصة فى القاهرة، بينما حالت صعب التمويل دون نمو صناعات جديدة^(٦)، وكان تعذر شراء المواد الأولية وعظم نفقاتها نسبياً إلى موارد صغار المنتجين من أهم عوامل القضاء على الصناعات الصغيرة^(٧)،

(١) عاصم الدسوقي: مصر فى عام ١٩٠٠، مجلة الهلال، عدد يناير ١٩٩٦، ص ٦٦.

(٢) على مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٦، محمد رشدى: المرجع السابق، ج ١، ص ٦٥.

(٣) حسين خلاف: التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٨٦.

(٤) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٩٤.

(٥) صالح رمضان: المرجع السابق، ص ١٩٥، لطيفة سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العربية، ص ٥٧.

(٦) محمد بديع شريف، زكى المحاسنى، أحمد عزت عبد الكريم: دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة، وضع خططها وقام بمراجعتها وترتيبها الأستاذ محمد شفق غربال، جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون تاريخ ص ٥٥٦، على الجرتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، دار المعارف بمصر ١٩٥٢، ص ١٧٦، محمود متولى: المرجع السابق، ص ٦١.

(٧) على الجرتلى: المرجع السابق، ص ٨٠.

بينما حال انخفاض مستوى المعيشة دون الإدخار أو الإستثمار الصناعى، وكان الممولون يعرضون عن المجازفة بأموالهم فى الصناعة خشية التعرض للمنافسة الأجنبية^(١)، وعندما حاول بعض أثرياء المصريين اقتحام مجالات الأعمال الصناعية باءت محاولتهم بالفشل بسبب عجز المنتج المحلى عن الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية^(٢).

وهكذا أدت حرية التجارة إلى طغيان المصنوعات الأجنبية على المصنوعات المحلية وعرقلة الإنتاج الصناعى، وإذا كانت طوائف الحرف قد عانت فى تلك الفترة إلى حد الانهيار فإن الانهيار الحقيقى للطوائف جاء أساساً نتيجة لغزو البضائع الأوروبية والأوروبيين المقيمين بمصر ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر^(٣)، وخصوصاً بعد إلغاء سياسة الاحتكار^(٤) وتدفق البضائع الأوروبية على الأسواق المصرية وضربها لطوائف الحرف ضربة قاضية^(٥) نتيجة للمنافسة فأصابتها بالاضمحلال، واندثرت حرف وصناعات يدوية كانت من قبل على جانب من الرواج، وفى هذا يقول اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر فى تقريره عن عام ١٩٠٥ «من يقابل الحالة الراهنة فى مصر الآن وما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، فإن الشوارع التى كانت مزدحمة بالصناع من غزالين وحكاة وعقادين وصباغين وخيامين وأساكفة وصاغة وعطارين ونحاسين وقربية وسروجية وصانعى مناخل وأقفال ومن شاكلهم كلها قلت جداً أو درست وقام على أطلالها قهاو ودكاكين صغيرة ملآنة بضائع أوروبية»^(٦).

وهكذا أصبحت الدكاكين والمتاجر تباع كل ما هو أوروبى الإنتاج^(٧)، بعد أن غزت الصناعات الكبرى الأوروبية البلاد وقضت على الصناعات الصغرى الأهلية.

(١) محمود متولى: المرجع السابق، ص ٦١، وجدير بالذكر أن المنافسة الأجنبية لم تقتصر فى تلك الفترة على الواردات الأجنبية بل أن بعض العناصر الأجنبية التى كانت تشكل الجالية الأوروبية الضخمة كانت تنافس العناصر الوطنية بإنشاء ورش يدوية فى مصر، انظر: صلاح عيسى: المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر: أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية فى عهد الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص ٤٠١.

(٣) عاصم الدسوقي: فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٩٨.

(٤) عملت إنجلترا على الإطاحة بمحمد على بسبب سياسته الإقتصادية (الاحتكار وغلق السوق) وكانت تريد إزالة نظام الاحتكار لفتح السوق المصرية أمام منتجاتها، وتم لها ذلك بعد معاهدة لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١ حيث تم إلغاء نظام الاحتكار وانفتحت السوق المصرية أمام المنتجات البريطانية ثم الأوروبية بشكل عام، وهكذا تم إلغاء الاحتكار لحساب الواردات الأجنبية، وأثر ذلك بالطبع على الحرف المصرية وأدى إلى انهيارها، لمزيد من التفصيل: انظر. عاصم الدسوقي، أفكار لم تنشر ١٩٨٢ - ١٩٩٦، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٣٠، ١٥٧، ١٥٨، وانظر أيضاً مقالته فى أصول التمرد على التوازنات الدولية، مجلة سطور، العدد ٢٧، فبراير ١٩٩٩، ص ص ٢٦، ٢٧.

(٥) موروييرجير: العالم العربى اليوم، نقلها إلى العربية محيى الدين محمد، الطبعة الأولى، دار مجلة شعر، بيروت - لبنان آب ١٩٦٣، ص ٩٦.

(٦) ص ١٤٥.

(٧) عاصم الدسوقي، فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ص ٨٨.

الفصل الرابع

السلطة وطوائف الحرف

- ١ - وضع ضوابط للعمل
- ٢ - معاقبة الخارجين على القانون
- ٣ - السلطة وتخفيف الضرائب
- ٤ - السلطة وتحديد الأسعار
- ٥ - تصفية طوائف الحرف

السلطة وطوائف الحرف

شهدت طوائف الحرف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تحولات جذرية أثرت على أوضاعهم وأعمالهم، وأدت فى النهاية إلى تدهور أحوالهم بشكل ملموس أدى فى النهاية إلى اختفائها مع نهاية القرن التاسع عشر، وسوف نناقش فى هذا الفصل العلاقة بين السلطة والطوائف، وسوف نرى أنه على الرغم من دخول مصر مع بداية فترة الدراسة عصر الحرية الاقتصادية الذى يتميز بكف يد الحكومة عن التدخل والإشراف الشديد على شتى مناحى الحياة الاقتصادية سوف نلاحظ أن السلطة الحاكمة كانت تتدخل بطريقة أو بأخرى فى شئون الطوائف إما بالتوجيه، أو العقاب، أو سن اللوائح والقوانين أو زيادة الضرائب، أو إلغاء بعضها، وعلى هذا سوف نناقش موقف السلطة من الطوائف وأثر ذلك من خلال النقاط التالية:

١. وضع ضوابط للعمل:

تعددت تعليمات السلطة للحرفيين بين الحين والآخر، التى كانت تصدرها كلما حدث شىء ما له خطورته على الأهالى، فعندما حدث حريق بسبب برميل صغير من البارود فى دكان محمد الفشنكى الكائن بشارع باب الفتوح بالقاهرة فى الرابع عشر من ربيع الأول سنة ١٢٦٤هـ (١٨٤٨م) فبعد السيطرة عليه صدرت الأوامر ببيع البارود فى دكاكين متفرقة بين كل دكان والآخر قدر أربعين متراً، بحيث لا يوضع فى كل دكان أكثر من ثلاث آقات ولا يخزن داخل المحروسة (القاهرة) بل يحفظ فى محلات خارجة عنها بعيدة عن الأماكن المسكونة وقاية للأهالى، وأن يصرف لكل دكان خمس آقات من البارود فى كل يوم، وأن يقوم ضابط العاصمة بالتفتيش على هذه الدكاكين، ومعاينة صاحب الدكان الذى يحوز داخل دكانه كمية أكبر من المحددة، بل ومعاينة مختار الطائفة فى حالة علمه بأن دكان ما يحوز صاحبه كمية أكبر من المحددة ولم يخبر عنه الحكومة^(١)، وعندما غرق أنفار فكهانية بمعدية كانوا قاصدين مركباً

(١) الوقائع المصرية، محفظة رقم ٦ بدار الوثائق القومية، ملف حرائق، عدد ١١٢ بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى سنة

١٢٦٤هـ / مايو ١٨٤٨م.

بالرملة، وتوفى منهم سبعة أشخاص، وتبين أن السبب هو زيادة حمولة المعديّة، صدرت الأوامر من ضبطية مصر في الخامس من ذي القعدة سنة ١٢٧٨ هـ (١٨٦٢م) بالتنبيه على «مشايخ المعداوية وسائر الموارد التي بها معديات وأخذ التعهدات والضمانات اللازمة عليهم بعدم نزول أنفار بالمعادى زيادة عن حمولة كل معديّة ومداومة الملاحظة والتفتيش عليهم»^(١) ومن لا يلتزم بهذه التعليمات كان يتم ضبطه وتسليمه للحكومة لتجرى مجازاته بمقتضى القانون^(٢).

ويتضح من ذلك أن مثل هذه التعليمات لم يكن لها غرض سوى صالح الأهالى والخوف على أرواحهم من انفجار البارود، كما يتضح أيضاً أن السلطة كانت تترك الحرفيين يعملون ولا تتدخل إلا في الوقت الذى يحدث فيه ما يضر بالصالح العام، وعلى هذا الأساس تصدر التعليمات بأخذ التعهدات اللازمة على طائفة حكاكين الأختام بعدم إعمال أختام لغير أربابها^(٣)، وكان على كل جهة جمع الختامين الموجودين بها وتأخذ عليهم تعهدات «بأن مستخدمين الميرى والعمد والمشايخ والتجار المشهورة لا يصير نقش أختام لهم إلا بإذن الحكومة على مقتضى إعراضات تتقدم عنهم وما دون ذلك يكون بضمانات، والختام يعمل له تعليق يقيد تاريخ واسم صاحبه وضمانه والشهود، وإذا استجد أى ختام بجهة خلاف من يكونوا خاتمين على التعهد حالاً يصير الإعلان عنه إلى حكومة ذلك المحل»^(٤).

وكان غرض الحكومة من مثل هذه الإجراءات هو منع عمليات التزوير التي كانت تحدث بسبب تزوير الأختام، وحدث ذلك بالفعل عندما زور أحد الكتبة خاتماً لدى أحد الحكاكين، واستغله في النصب، وكان جزاؤه أن حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، وتم كسر هذا الخاتم المستعمل في النصب، وصدرت الأوامر بأخذ التعهدات اللازمة على الدكاكين بعدم إعمال أختام لغير أربابها^(٥)، وهكذا يتضح أن الحكومة كانت محقة في اتخاذ مثل هذه الإجراءات لحماية الأهالى من النصب عليهم بأختام مزورة.

وعندما لاحظت السلطة أن طائفة العطارين كانوا يصرفون العقاقير الطبية إلى الناس صدرت الأوامر في عام ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦ - ١٨٥٧م) «بمنع العطارين وغيرهم من صرف عقاقير طبية إلى الناس، ومنع تعاطى الصيدلة والطب لغير المنتسبين»^(٦)، كما قرر مجلس الطب

(١) ديوان مجلس أحكام مصر، س٧ / ٢٢ / ١، دفتر مجموع إدارة وإجراءات تابع مأموريات مأمورى الضبطية، ص ١٩٢.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه، أمر صادر لمحافظة مصر في ١٢ ذو القعدة سنة ١٢٧٢ هـ / ١٨٥٦م، نمرة ١٧٠، ص ٢٢٦.

(٤) نفسه، منشور ٧٦، مضبطة من مجلس الأحكام في ١٤ محرم سنة ١٢٧٦ هـ / ١٨٥٩م، ونشرة من الداخلية في ٢٢ محرم سنة ١٢٧٦ هـ، ص ٢٢٦.

(٥) سجلات معية سنية عربى، س١ / ١ / ٧ وثيقة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٢ ذو القعدة سنة ١٢٧٢ هـ / ١٨٥٦م، ص ٧.

(٦) محافظ الأبحاث، محفظة رقم ١١٨ بدار الوثائق القومية، ملف صحة، دفتر رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٢٧٢ هـ وثيقة بدون رقم.

الخصوصى فى ٥ رجب ١٢٧٢ هـ (١٨٥٧م) بأن «الجواهر السمية التى هى من أصناف العطارة الجارى مبيعها بطرف عطارين مصر المحروسة يصير حصرها بطرف عطارين معتمدين ومؤتمنين ويصير ضبط وربط كيفية مبيعها، وأن يصير تحرير دفاتر العطارين فى الضبطية، ويصير تعيين حسن فرحات أفندى الحكيم، ويصير قيده بالضبطية بماهية ٧٥٠ قرش لأجل ملاحظة هذا الخصوص والتحرى عنه وملاحظة دفاتر وسندات العطارين الذى يبيعوا ذلك»^(١)، وكان الهدف من مثل هذا القرار هو حفظ الأهالى ووقايتهم من المواد السامة وبالتالي رأت السلطة أن بيع مثل هذه المواد يصير حصرها وتركيبها بطرف عطارين معتمدين من الحكومة ويتمتعون بالأمانة.

وعندما قررت السلطة إبطال تجارة الرقيق صدرت الأوامر بمنع الترخيص فى استرقاق سائر أصناف الرقيق التى كان معتاد تداولها بالبيع والشراء «لا ستحواذ كافتهم على الحرية المطلقة وإبطال تسمية الرق ونوعه بالكلية»^(٢)، وفى الوقت نفسه راعت الحكومة أن هناك أشخاصاً يعيشون على التجارة من بيع الرقيق، وأنهم كانوا قد اشتروا رقيقاً قبل هذا المنع فمنحتهم فرصة لبيع ما لديهم حتى آخر شهر ذى الحجة سنة ١٢٧٢ هـ (أغسطس ١٨٥٥م) وبعد انقضاء هذا الميعاد لا يسمح بالتريخ مطلقاً لبيع وشراء الرقيق «وتبطل وتزال بالكلية طوائف اليسرجية (العبيد) التى كانت معدة إلى الأخذ والعطى فى ذلك ولا يبقى لها اسم فى هذه الحكومة مطلقاً»^(٣)، وعلى الرغم من مقاومة سعيد باشا للرق وصدور أمره السالف الذكر فى عام ١٨٥٥ بإبطال تجارة الرقيق^(٤)، ثم إصداره قراراً آخر فى نهاية عام ١٨٥٥ يلزم كل سيد أن يحرر عبيده إذا طلب العبد أن يتحرر، إلا أن مثل هذه القرارات لم تؤخذ مأخذ الجد^(٥)

(١) ديوان مجلس الأحكام س٧ / ٢٩ / ١ ترجمة مضبطة صادرة فى ١٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦م) نمرة ٢٠٤، ص ٧٢.

(٢) وثائق معية سنية عربى، س١ / ١ / ٧ وثيقة رقم ٩١ بتاريخ ١٨ ذو القعدة سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٥م) ص ١٦.

(٣) نفسه.

(٤) أمر سعيد باشا جنوده أن يقوموا بغلق أسواق الرقيق فى مصر ومنع التجار من الاتجار فيهم وعدم إحضارهم إلى مصر، كما قرر تحرير العبيد الموجودين فى الأسر على شرط أن يوجد لهم أعمال يمارسونها، انظر. السيد يوسف نصر، الدور الحضارى للجيش المصرى فى القرن التاسع عشر فى آسيا وإفريقيا، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٢، ص ٥١.

(٥) أحمد خاكى، رسائل من مصر حياة لوسى دف جوردون فى مصر (١٨٦٢-١٨٦٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص ٦٢.

على الرغم من عمل الحكومة المصرية على تقليل توريد الأرقاء وإبطالها أسواق الرقيق الرسمية بمصر والإسكندرية وطنطا وغيرها من البنادر^(١).

ورغم كل قرارات سعيد السالفة الذكر إلا أن تجارة الرقيق استمرت إلى أن عقد الخديو إسماعيل مع بريطانيا معاهدة بشأن منع تجارة الرقيق في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ والتي كان ضمن بنودها «أن جميع النحاسين والمتجرين بالرقيق في أية بقعة كانوا من الأرض المصرية يحاكمون أمام مجالس عسكرية»^(٢) كما نصت بنود هذه الاتفاقية على أن بيع الرقيق من عائلة إلى عائلة يبطل بالقطر المصري بعد مضي سبع سنوات، وبدأت السلطات في مصر في تنفيذ هذه الاتفاقية، وقامت ضبطينية مصر بدور مهم في القضاء على تجارة الرقيق، حيث كان بها قلم يسمى قلم منع تجارة الرقيق، وهذا القلم كان يرأسه مأمور ويعاونه مجموعة من الكتاب، ويتولى هذا القلم محاربة تجارة الرق والعمل على إلغائه^(٣)، وظلت السلطة تراقب تجار الرقيق سواء في مصر أو في السودان حتى تم القضاء على هذه التجارة في عهد توفيق^(٤).

(١) إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل من سنة ١٨٦٢ إلى سنة ١٨٧٩، المجلد الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٠٨.

(٢) نفس المرجع: ج ١، ص ٢٢١، ٢٢٢ وذكر البند الثاني من الدكرينو الخاص بإلغاء تجارة الرقيق أن كل من خالف ممن يجرى عليه الأحكام المصرية منطوق أمرنا هذا وأتجر في الرقيق يجازى بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أقلها خمسة شهور وأكثرها خمس سنوات حسبما يحكم به المجلس المختص بالحكم في مثل ذلك، لمزيد من التفصيل عن الدكرينو الخاص بإلغاء تجارة الرقيق، انظر. راشد البراوي: مجموعة الوثائق السياسية، الجزء الأول، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢، ص ١٠١، السيد يوسف نصر: الوجود المصري في إفريقيا في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٩٩، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١، ص ١٥١ وما بعدها، وجدير بالذكر أن الخديو إسماعيل قد تعرض لضغط من بريطانيا لكي يوافق على عقد هذه المعاهدة، وفي رأي المؤرخين أن عقد هذه المعاهدة لم يكن عملاً حكيماً، ولم تكن توجبه أية ضرورة، لمزيد من التفصيل انظر. محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر ١٩٦٢، ص ١٢٤، ١٢٥.

(٣) لمزيد من التفصيل انظر ضبطينية مصر ل ٢ / ٨٩ / ٢٧، ٢٨ سجلات استحقاقات خدمة الضبطينية، سجل فترته التاريخية من صفر ١٢٩٦ إلى محرم ١٢٩٧ هـ / يناير ١٨٧٩ إلى ديسمبر ١٨٧٩ م، راشد البراوي: المرجع السابق، ص ١٠٠، وجدير بالذكر أن قلم منع تجارة الرقيق انتقل بعد ذلك من الضبطينية إلى الداخلية في يونية سنة ١٨٨١، انظر ضبطينية مصر ل ٢ / ٨٨ / ١، ميزان استحقاقات ضبطينية مصر لسنة ١٨٨١، ص ٣٥. ولمزيد من التفصيل عن قلم منع تجارة الرقيق انظر. نيفين أحمد عرفة. المرجع السابق، ص ٧٠ وما بعدها.

(٤) السيد يوسف نصر: المرجع السابق، ص ٢٩٧، وما بعدها، وتجدر الإشارة إلى أن طائفة تجار العبيد قد اختفت في عام ١٨٧٨، انظر ج. بير. دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمي الجمال، مكتبة الحرية الحديثة، الطبعة الأولى سبتمبر ١٩٧٦، ص ٢٠٨ وعن اختفاء العبودية وتجارة العبيد انظر نفس المرجع، ص ٢٢٢ وما بعدها.

وبعد أن كانت بيوت الأغنياء فى مصر تعتمد على العبيد فى الخدمة، بدأت بعد الإجراءات المشددة تعتمد على طائفة الخدم.

وتتوالى تعليمات السلطة للطوائف فبعد أن تقدم جملة أشخاص من عمد التجار والطوائف وأهالى بولاق للداخلية بالشكوى من شيخ الحانوتية وذلك بسبب عدم ترتيب حوانيت جهتهم المذكورة من أرباب الكار بها، ومن استحواذه هو ومختار الطائفة على حانوتين لأنفسهم^(١)، ولما رأت الحكومة كثرة الشكاوى من أرباب طائفة الحانوتية وذلك بسبب اتباع أرباب هذه الطائفة لأسلوب الاحتكار فى تعاملهم مع الأهالى، فكرت الحكومة فى إصدار لائحة تضم بنودها ما يريح الأهالى من جهة، ويريح الحكومة من جهة أخرى، ويعيد تنظيم شئون هذه الطائفة من الداخل حسبما ترى الحكومة، وبالفعل فبعد أن تم إعداد اللائحة المتضمنة لأعمال طائفة الحانوتية، عرضها مجلس النظار على مجلس شورى القوانين^(٢) وفى ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٧ صدرت لائحة أعمال طائفة الحانوتية، وتناولت كل ما يتعلق بهذه الطائفة فى اثنين وعشرين مادة^(٣)، وأكدت المادة الأولى من اللائحة على «إبطال ما كان مصطلحاً عليه بين الحانوتية من تخصيص حدود وأخطاط معلومة لكل حانوت بنوع الاحتكار فيكون غسل وشيل الأموات بحسب رغبة أهاليهم من أى حانوت كان»^(٤) أما المادة الرابعة فنصت على أن يكون تعيين وعزل رؤساء الحوانيت والمغسلين والمغسلات ومختار الطائفة لا يكون إلا بإذن الداخلية بعد المخابرة فى شأنه بين محافظة مصر وبيت المال، أما المادة العشرون فقد ألغت رئاسة طائفة الحانوتية واكتفت بتعيين مختار لها من ضمن رؤساء الحوانيت برغبتهم ورضائهم، أما المادة السادسة عشرة فقد حددت أجره الغسل والشيل والدفن للفقراء من الأهالى بالنسبة لأى متوفى صغيراً كان أو كبيراً من عشرة قروش إلى عشرون قرشاً^(٥).

(١) محافظة داخلية عربى، محفظة رقم ٩، فترتها التاريخية من غرة محرم سنة ١٢٨٩ إلى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٩هـ، ملف فترته التاريخية من غرة صفر إلى غاية صفر سنة ١٢٨٩، عرض حال مرفوع من عمد التجار والطوائف وأهالى بولاق إلى ناظر الداخلية، وثيقة رقم ١١٨٨ بتاريخ ٦ صفر ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م).

(٢) محفوظات مجلس الوزراء، مجالس نيابية، محفظة رقم ١/٢/٣، مجلس شورى القوانين، مكاتبة من مجلس شورى القوانين إلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٨٧.

(3) Gabriel Bear, Egyptian Guilds In Modern Times, Jerusalem 1964. p. 159.

(4) Ibid. p. 161.

Ibid. p. 161 -- 165.

(٥) لمزيد من التفاصيل أنظر.

ويتضح مما سبق أن الحكومة بدأت فى تشديد قبضتها على الطوائف، وفى نفس الوقت فإن سياسة السلطة أصبحت تقوم على رفض أساس من الأسس التى استمرت تقوم عليها وهو الأساس الاحتكارى، ففى خلال السنوات من ١٨٨٧ إلى ١٨٩٠ ألغيت الممارسات الاحتكارية لطوائف الحانوتية والوزانين (القائمون على أعمال الكيل والميزان) وعمال البناء^(١).

وظلت السلطة تراقب أعمال الحرفيين عن كثب وتصدر تعليماتها كلما جد جديد يستلزم ذلك، فعندما وجدت الحكومة أن الحلوانية والشرياتلية يستخدمون أجزاء ملونة مضرّة صدرت الأوامر بمنع الأجزاء المضرّة واستعواضها بمواد ملونة سليمة العواقب فى الاستعمال، وطلب مجلس الطب من ناظر الداخلية أن يأمر «بتحرير قائمة بالأجزاء المرخص بها لحكام المدن ليكون ذلك فى علم كافة الحلوانية مع صدور الأمر باستعمال الألوان المرخص باستعمالها»^(٢).

وعندما بدأ العاملون فى المواصلات داخل القاهرة من أبناء كار العربجية والحمارة يسببون مشاكل للمارة، صدرت تعليمات من السلطة للعربجية بإخراج عربيات التعليم من داخل القاهرة إلى خارجها، وأكدت تعليمات السلطة على العربجية بأن «يخرجوا الخيل اللازم تعليمها وقت طلوع الفجر إلى المواضع المتسعة من الصحارى، ويعيدونها بعد التعليم إلى أماكنها بعد مضي ساعة ونصف من طلوع الشمس، وأنهم يسحبون الخيل المذكورة إلى محل التعليم بدون عربات، ويربطون عرباتها فى خيل أخرى، وعندما يصلون إلى المحل المذكور يعلقون الخيل اللازم تعليمها فى العربات لأجل حفظ العالم من مضرّة الخيل العنيدة، وأنهم يسوقون عربات التعليم وعربات الركوب فى داخل المدينة بالهويناء»^(٣).

ولما كان العربجية الذين يسوقون العربات المخصصة للركوب وعربات الحمولة والعربات المحملة بسائر الأشياء حين يمرون فى الشوارع أو بالأسواق فى داخل القاهرة لا يراعون حركة سير المشاة، ويسوقون العربات على قدر طاقتها ويتسببون فى الحوادث التى تزهق فيها الأرواح، بل ويضربون المارة بالفرقلة، فلهذه الأسباب التى أضرت بالأهالى، ونظراً للشكاوى العديدة من الأهالى ضد العربجية تدخلت السلطة وفكرت فى رفع الضرر عن الأهالى من

(١) ج. بير. المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٢) سجلات ديوان الداخلية، قيد الأوامر واللوائح والمنشورات بديوان الداخلية، س ١٩ / ٢٦ / ١، من وكيل مجلس الطب إلى الداخلية، وثيقة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٣ رجب سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨م) ص ٤٩، ٥١.

(٣) لمزيد من التفصيل انظر، الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٨ بدار الوثائق القومية، ملف متنوعات، عدد ١٢١، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨م).

العربات والمواشى السائرة بداخل المحروسة وحررت لائحة مشتملة على اثني عشر بنداً^(١) حددت فيها الأساليب السليمة التي يجب أن يتبعها العريجية في السير داخل القاهرة، ومن القواعد والإرشادات التي أكدت عليها اللائحة عدم سير العريجية بالعربات بسرعة، وأن يكونوا على بصيرة، ويعملون حساب الإنسان الذي يكون بالأمام واليمين والشمال، وإذا تقابلت عربتان في زقاق فالعربة التي تكون في محل متسع تقف حتى تمر العربة الأخرى. كما توضح اللائحة كيفية تصرف العريجي في تفادي حوادث الملفات، وتحذر من وقوف العربات في أماكن ضيقة، أما عربات المياه والأحجار والأتربة، والعربات المحملة بالأشياء الجارية استعمالها بالحيوانات مثل الخيول والأبغال والثيران يجب أن تستبدل في حدود شهرين من تاريخ اللائحة بعربات تجرها حمير، وذلك لأن الأسواق الموجودة بالقاهرة ضيقة ولا تتسع لمثل هذه العربات كبيرة الحجم ولذلك يصير إبطائها واستبدالها بعربات الحمير، أما الجمال المحملة بالأحجار والأتربة والتبن والأخشاب والحطب والقطن والبوص، فتعطى لهم رخصة مرور في القاهرة وتحدد مرورهم بعد طلوع الشمس بساعة واحدة وقبل غروب الشمس بنصف ساعة حتى يسهل مرور الناس بالقاهرة^(٢)، وحذرت اللائحة في البند الثاني عشر كل من يخالف قواعد المرور بإرساله إلى الضبطية لأجل تأديبه^(٣).

ولم تقتصر تعليمات السلطة للعاملين في النقل والمواصلات على هذه اللائحة، ففي عام ١٨٨٦ أصدرت محافظة مصر المحروسة، لائحة عربات الأجرة، مشتملة على عدة بنود أكد أولها «أنه يجب على من يشغل عربات ركوب معدة للأجرة في مدينة المحروسة (القاهرة) وعلى من يريد ذلك في المستقبل أن يخطر المحافظة عن اسمه ولقبه وتبعيته وصناعته ومحل سكنه ومقدار العربات التي يشغلها أو سيشغلها وأوصافها، على حين أكد البند الحادي عشر أنه لا يجوز لأي شخص أن يمارس حرفة قيادة عربة ما لم يتحصل على رخصة من المحافظة»^(٤).

(١) سجلات ديوان خديو عربي، قيد الأوامر واللوائح، س ٢ / ١٨ / ١ سجل فترته التاريخية من غرة محرم سنة ١٢٥٧ إلى ١٠ شوال سنة ١٢٦٨ هـ وثيقة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٠ شوال ١٢٦٨ هـ / ١٨٥٢ م، والخاصة بصورة لائحة مجلس الأحكام المشتملة على اثني عشر بنداً بخصوص القواعد والإرشادات التي يجب على طائفة العريجية الالتزام بها، والجزاءات التي يتعرضون لها في حالة عدم اتباعهم للقواعد والإرشادات، ص ١٩٧-١٩٩.

(٢) نفس المصدر، وثيقة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٠ شوال سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٥٢ هـ).

(٣) نفسه.

(٤) لمزيد من التفصيل انظر. عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ سلسلة مصر النهضة عدد رقم ٤٥، تصدر عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ص ٢٣٥، ٢٣٦.

وبدأ العمل بتلك اللائحة فى أول فبراير سنة ١٨٨٦، ولما اشتكى القاهريون من أجرة العربات التى تفرض على الراكب بأمر العريجي، وكذلك من حالة العربات التى لم تكن بحالة جيدة، وطالبت صحيفة الأهرام بوضع «لائحة كاملة للشروط يشهدها أصحاب الكار، فتدون فيها جميع هذه الملاحظات، ويسأل البوليس فى ملاحظة تنفيذها»^(١)، ولم يمض وقت طويل إلا وكانت الحكومة قد استجابت لنداء الأهرام.. الأمر الذى عبرت عنه الصحيفة فى أن «سعادة محافظ المحروسة» قد أدخل تعديلات ملحوظة على لائحة العريجية لتخفيف أضرارهم «ومنع المشاكل» الناجمة عن سوء تصرفاتهم مع الركاب بشأن قيمة الأجرة وغيرها^(٢) وكان تدخل الحكومة بهذا الشكل فى شئون أصحاب الكارات (المهن) بمثابة خطوة أساسية لتفكيك طوائف هؤلاء، وذلك بتعطيل أهم وظائفها وظيفية تنظيم شئونها.

وقد طالبت يد الحكومة «الحمارين» حيث وضعت محافظة مصر لائحة كاملة الشروط للحجارة ومن هذه الشروط «أن يقيد الراغب فى تعاطى هذا الكار اسمه ولقبه وجنسه بالمحافظة وأن يكون سليم البنية خالياً من العاهات، وحينئذ يتسلم صفيحة منمرة ليضعها على رأس حمارة»^(٣)، والأهم من ذلك أن المحافظة أخذت لنفسها حق تعيين شيخ ووكيل هذه الحرفة، ووضح من هذه الإجراءات أن الدولة قد أعادت تنظيم شئونها الإدارية فى أواخر القرن التاسع عشر بحيث أصبحت على قدر أكبر من الكفاءة، ومن ثم فقد أصبح باستطاعتها أن تستغنى عن طوائف الحرف من حيث هى وسيط بين الحكومة وبين عمال الطوائف، وتقلصت تدريجياً مهام الطوائف الإدارية والمالية والاقتصادية إلى أن فقدت معظمها دورها. وفى تلك الفترة صدرت تعليمات من السلطة لطائفة السماسرة، حيث صدر قرار من مجلس تجار مصر فى نهاية عام ١٨٥٤ عن صورة التصريح الذى يعطى لكل سمسار من السماسرة المشهورين بالمحروسة، وتحديد الصنف الذى سيعمل بالسمسرة فيه، وذكر حسن سلوكه عن طريق رئيس الطائفة والمختار، والضمان المأخوذ عليه، والتنبيه عليه بأن كل صنف يباع على يده يقيد فى الدفتر الذى معه بتاريخ بيعه وبيان الشروط التى حصل عليها البيع واسم البائع والمشتري، وإن حدث منه خلاف ذلك يؤخذ التصريح الذى بيده، وبعد التحقيق معه يتم مجازاته^(٤).

(١) نقلاً عن يونان لبيب رزق: الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الحلقة رقم ٧٥ بعنوان أصحاب الكارات، الأهرام عدد ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٤ ص ٥، معتمداً على تحقيق صحفى نشره الأهرام بتاريخ ٢٢ يونية عام ١٨٨٩م.

(٢) نفس المرجع، ص ٥.

(٣) نفسه.

(٤) ديوان مجلس أحكام مصر، س ٧ / ٣٣ / ١ قرار من مجلس تجار مصر فى ١٠ ربيع آخر سنة ١٢٧١هـ (١٨٥٤م) ص ٢٨١، وتجدر الإشارة إلى أن جملة السماسرة الموجودين بالقاهرة فى تلك الفترة قدر عددهم =

وعندما لم ينصلح حال حرفة القبانة، وأخذت الشكاوى تنهال على أجهزة الحكومة من ظلم القبانية لعدم كفاءتهم، صدر قرار من المجلس الخصوصى بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣م) يقضى بآلا يصرح لأى شخص العمل بالقبانة ما لم يثبت أولاً كفاءته وحسن سلوكه، وأن يقدم شهادة معتمدة من أعيان طائفة القبانية بجهته «وعلى موجبها يعطى له رخصة متموغة من الحكومة بمعرفته واعتماده فى عملية القبانية، وفى مقابل ذلك يدفع للميرى رسم سنوى مائتين وخمسين قرشاً إلى ألف قرش»^(١)، وأن يلتزم بسداد العوائد السنوية فى بحر شهر من السنة الجارية، أما إذا مضى الميعاد ووجد متعاطياً عملية الوزن بدون رخصة من الحكومة فيتم ضبطه ومجازاته^(٢)، وكلف المجلس الخصوصى ناظر المالية بوضع لائحة تتضمن كشفاً بالأصناف التى تحصل عليها عوائد الوزن على نسق واحد فى أنحاء القطر المصرى، وأن يقسم المتحصل من هذه العوائد نصفين، نصف للقبانة ونصف للحكومة^(٣)، وصدرت لائحة القبانية من المالية إلى الجهات، تناولت كل ما يتعلق بهذه الحرفة بحيث جعلت الحكومة تباشر باستمرار عمل القبانية فجعلت كل قبانى يمتلك أكثر من عدة قبانة أن يكون لديه جهاز ضبط يستخدم يومياً فى ضبط عدة الوزن التى يستخدمها فى ذات اليوم، ولشيوخ القبانية وعمدهم بالقاهرة حق المرور على محلات القبانية ومعايرة عددهم على الأقل مرة شهرياً^(٤).

= بسبعة وثمانون ما عدا الرئيس لمزيد من التفصيل انظر نفس المصدر، خلاصة من مجلس تجار مصر بتاريخ ١١ شعبان سنة ١٢٧٠ هـ / ١٨٥٤م، ص ٣٠١.

(١) معية سنوية عربى، س ١ / ١ / ٥٣، سجل فترته التاريخية من ٢٣ رجب سنة ١٢٩١ هـ إلى ٢٦ رجب سنة ١٢٩١ هـ، من المعية السنوية إلى نظارة الداخلية بتاريخ ١١ شوال سنة ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣م، وثيقة رقم ٢٠، ص ٢٩.

(٢) أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥، ص ١٦٠.

(٣) ديوان داخلية: صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ٢٩٦، الجزء الأول، وثيقة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣م، ص ٨٨، معية سنوية عربى، س ١ / ١ / ٥٣، وثيقة رقم ٢٠ بتاريخ ١١ شوال سنة ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣م، ص ٢٩.

(٤) أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص ١٦١، وجدير بالذكر أن السلطة أصدرت أمر عال فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بإلغاء رخص القبانة وجعلها حرة بلا رخص، وبذلك أضرت الحكومة الأهالى، فأصبحت حرفة القبانة مباحة للجميع حتى «أن عمل الأوزان لم يكن قاصراً على العمال الذين أقرت عليهم الحكومة فى كل جهة بل رأينا أن كل من لا صنعة له يتعرض لحرفة الأوزان» ولكن بعد أن صدر هذا المرسوم ساءت حالة القبانة والكيالة العمومية، فاضطرت الحكومة أن تقيداً ثانية، فصدر قرار من ناظر الداخلية فى ٢٩ يونية سنة ١٨٩٥ يقضى بمنع احتراف هاتين الحرفتين إلا برخص وشروط خاصة واستمر العمل بهذا القرار حتى عام ١٩١٤، نقلاً عن. أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص ١٦٢.

واستمرت السلطة فى إصدار اللوائح للطوائف بين الحين والآخر فكلما تقدم الأهالى بالشكوى للحكومة من طائفة من الطوائف تسارع الحكومة بوضع لائحة لهذه الطائفة، فعندما كثرت الشكوى من استبداد الجزارين فى النحوم وأثمانها، وهى شكوى طالما ردها سكان القطر جميعاً وكان لديهم أمل فى حسمها رحمة بالفقراء، لم يمض وقت طويل إلا وكان سائر المحافظين والمديرين يضعون لوائح خاصة لأصحاب كار الجزيرة^(١)، وبعد أن كثرت الشكوى من طائفة الخدامين بسبب سرقتهم لما يجدونه فى البيوت التى يخدمون بها من حلى أو أمتعة، أو يتركون البيت الذى يخدمون فيه بإرشاد من مشايخ المخدمين بغية حصول هؤلاء على الأجرة التى يفرضونها لأنفسهم قبل استحضر كل خادم أو خادمة، فكان أن استجابت محافظة القاهرة للشكوى ووضعت لائحة لأبناء هذا الكار^(٢).

ومعنى ذلك أن يد الحكومة قد وصلت حتى هؤلاء، ولما رأت الحكومة أن أصحاب المحلات يسدون الطريق على المارة بما يضعونه من صناديق وغيرها، أصدرت الحكومة أوامرها "بأن تكون الأزقة خالية من جميع الأشياء المزاحمة للمارة، وأن يمنع أرباب الدكاكين وسائر البياعين من فرش البضائع على الطرق المطروقة، ومنع احتكار الطرق العامة وإشغالها ببعض المصنوعات إلا بما يعود بالمنافع العمومية، وأن يمنع أصحاب القهاوى^(٣) وما مائلها من وضع ترابيزات على الطريق الخاص بالمارة ومن إعطاء كراسى للزبون"، وحذرت الحكومة من عدم الاستجابة لهذه الأوامر، وأنها سوف ترفع الأشياء المزاحمة من الطرق وما يتولد من الخسائر سيعود على أصحابها، ونهت الحكومة على أن العمل بهذه اللائحة سيبدأ من اليوم الخامس عشر من أغسطس سنة ١٨٦٨^(٤).

وأصدرت الحكومة أوامرها إلى طائفة التراجمة (المترجمون) الذين يصطحبون السائحين عند انقضاء مدة اصطحابهم أن يأخذوا من السائحين شهادة تضمن لهم اعتراف السائح

(١) يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٥.

(٢) نفسه.

(٣) بلغ عدد القهاوى فى مدينة القاهرة فى سبعينيات القرن التاسع عشر ١٠٦٧ قهوة كان أكثرها عدداً فى حى الأزبكية وكان به ٢٥٢ قهوة وأقلها عدداً فى حى مصر العتيقة (القديمة) وكان به ٥٤ قهوة، لمزيد من التفصيل انظر: على مبارك، الخطط التوفيقية، الجزء الأول، طبعة مصورة عن الطبعة الثالثة بالقاهرة سنة ١٩٨٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ٢٢٨.

(٤) الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٩ بدار الوثائق القومية، العدد ٢٢٠ بتاريخ ١٢ ربيع الآخر سنة ١٢٨٥ هـ / ١٢ أغسطس ١٨٦٨ م.

بحسن أداء المترجمين حيث تسلم هذه الشهادة إلى الضبطية فيتم ترقيمتها والتأشير عليها، ثم توضع إلى جانب اسمه في الدفتر^(١)، وترتب على ذلك أن كل مترجم كان حريصاً على أن يبذل كل ما في وسعه لإرضاء من يرافقه، حتى يتمكن من الحصول على ما يثبت تأدية عمله على الوجه اللائق، وبالتالي يصرح له فيما بعد بمرافقة السياح في رحلاتهم السياحية^(٢)، وكان يتم التنبيه على السائحين بضرورة استخدام مترجمين حاصلين على تصاريح من الضبطية، وذلك لضمان حسن أدائهم، وحتى يسهل على الضبطية ضبط المترجم إذا ما حدث منه مخالفة^(٣)، وإذا ما رغب أحد أفراد طائفة التراجمة في مصاحبة بعض السائحين المتوجهين إلى الشام كانت الضبطية تقوم باتخاذ كافة التحريات عن هؤلاء الأفراد مثل خلوهم من الديون، ومن السوابق، إلى جانب أخذ ضمانات من أشخاص مقربين لهم بميعاد معلوم لعودتهم إلى المحروسة (القاهرة) وحينئذ كان يتم التصريح لهم بذلك^(٤).

ومما يجب الإشارة إليه أن القيام بعمل التراجمة لم يكن مقتصرًا على المصريين فقط، بل إن البعض من الأجانب قد مارس هذا العمل، وكان على الأجانب الراغبين في العمل كتراجمة أن يكون لديهم شهادات موقع عليها من قناصلهم حتى يتم منحهم تصريح من الضبطية^(٥)، وهذه التعليمات من جانب الدولة لطائفة التراجمة تبين مدى حرصها على راحة السياح ويتضح ذلك من طلب الحكومة لقناصل الدول الأجنبية بأن ينبهوا على السياح بضرورة استخدام رؤساء المراكب الذين منحوا رخصاً من الترسانة^(٦) (دار صناعة السفن) ويرجع السبب في ذلك إلى أن هؤلاء الرؤساء لهم الخبرة الفائقة في الملاحة النيلية^(٧).

(١) كانت الضبطية تحتفظ لديها بدفاتر مدون بها أفراد طائفة التراجمة، كما كانت تعطى لكل فرد من أفراد هذه الطائفة تذكرة مختومة تدل على أنه مترجم، لمزيد من التفصيل انظر ديوان خديو عربى، س ١٨ / ١، وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٢ جماد أول سنة ١٢٦٨ هـ (١٨٥٢ م)، ص ١٨٩ - ١٩٢.

(٢) السيد السيد أحمد توفيق دياب، السياحة في مصر خلال القرن التاسع عشر، سلسلة مصر النهضة، العدد ٤٧، تصدر عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ١٥.

(٣) ديوان خديو عربى، س ١٨ / ١، وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٢ جماد أول سنة ١٢٨٦ هـ / ١٨٥٢ م، ص ١٨٩ - ١٩٢.

(٤) ديوان داخلية، صابر الدواوين والمحافظات والضبطيات سجل رقم ٢٨٠، وثيقة رقم ٢٩٧ بتاريخ غاية جماد آخر ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣ م، ص ٧٠.

(٥) ديوان مجلس أحكام مصر، س ٧ / ٢٣ / ١، دفتر مجموع إدارة وإجراءات تابع مأموريات مأمورى الضبطية، ص ٢١٩.

(٦) نفس المصدر، نفس السجل، ص ٢١٩، السيد السيد أحمد توفيق دياب: المرجع السابق، ص ٣٦.

(٧) السيد السيد أحمد توفيق دياب: المرجع السابق، ص ٣٦.

وكانت السلطة تصدر تعليماتها للطوائف، ولم تترك صغيرة أو كبيرة إلا وأصدرت التعليمات بشأنها، وكانت تتدخل فى أدق التفاصيل حتى ما يجرى من معاملات شخصية بين الخرفيين كأن يضمن شخص من طائفة شخصاً من طائفة أخرى حيث وردت إفادة من الداخلية مذكوراً بها «إنه قد استصوب بأنه من الآن فصاعداً إذا كان أحد من طائفة أخرى ضمن شخص إلى طائفة ثانية فلا يصير قبولها بطرف شيخ وعمد الطائفة الأخرى من دون أخذ تصديق عليها من شيخ طائفة الضامن بإيضاح حقائق الضامن ولياقته للضمانة حتى بذلك يحصل الضبط والربط، وإن كان شيخ الطائفة الثانية يقبل الضمانة من دون وجود تصديق عليها من شيخ طائفة الضامن فيكون هو المدان والمسئول»^(١).

وهكذا شهدت فترة الدراسة العديد من التعليمات وإصدار لوائح لكثير من الطوائف مما يعنى تقنين العلاقة بين السلطة والطوائف، ويعنى أيضاً أن الدولة بدأت تشرف على الطوائف إشرافاً ملموساً، وبالتالي تم الاستغناء عن العادات الطائفية الموروثة، وإن كان أسوأ ما فى ذلك الإشراف أنه تحول إلى تدخل ثم سيطرة حكومية على الطوائف، ربما أدت إلى خنق الحرية والحركة الطائفية نتيجة لمحاولات الحكومة الوقوف على كل دقائق أمورها^(٢) حيث توالى محاولات الحكومة فى تلك الفترة بإصدار اللوائح للحرف كما مر بنا، ومن الملاحظ أنحكام تلك الفترة لم يتركوا حرفة إلا وأخضعوها للنظام والسيطرة^(٣)، ويدل ذلك على أن الطوائف تعرضت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لمزيد من الرقابة الحكومية التى تمثلت فى العديد من اللوائح التى تنظم البناء الطائفى من الداخل، وتجعل الطوائف مسئولة أمام السلطة، وتجعل للسلطة اليد العليا على الطوائف، وهو أمر لا علاقة له بإلغاء نظام الاحتكار الذى كان محمد على باشا قد وضعه.

٢- معاقبة الخارجين على القانون:

إذا كانت السلطة قد وضعت اللوائح لتنظيم الطوائف، فإنها أيضاً قد وقفت بالمرصاد لكل من يخرج على النظام، وشمل العقاب الجميع سواء العاملين لدى السلطة أو غير العاملين لديها، فعندما وقع كل من "محب عرام مقدم شون غلال بولاق وحسن حجازى مغربل تلك

(١) ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر مجموع إدارة وإجراءات تابع مأموريات مأمورى الضبطية س ٧ / ٢٢ / ١، منشور من ديوان المالية بتاريخ ٦ صفر سنة ١٢٧٥هـ / ١٨٥٨م.

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر: المرجع السابق، ص ص ٢٤١، ٢٤٢.

(٣) نفسه.

الشونة وحسنين أفندى معاونها»^(١) فى أخطاء تتعلق بقبولهم الغلال الواردة إلى الشونة بحالة الرطوبة مما سبب خسارة على الحكومة قدرت بعد التحقيق معهم «بالف أردب وواحد وكسور وحكم عليهم بتحصيل قيمة أثمانهم من المقدم والمغربل المذكورين إلى جانب طردهم من خدمات الميرى»^(٢). وعندما اكتشفت الحكومة أن مرزوق حمد مقدم الشون ببولاقد قد قام بخلط الغلال المبلولة على الصاع^(٣) «وظهر وجود فرق فى صنف الفول والقمح والشعير نحو مائة واحد وثلاثين أردب وكسور، حكم عليه بتحصيل قيمة الفرق المتقدم ذكره منه، وأن تعسر فى شىء يتحصل من ضمانه مع رفعه من وظيفته هو وحسن المنيأوى رئيس الكياليين وحسنين الحمامى المختار من الضامنين له، وهذا نظراً لعدم ختمهم على المعدلات الذى ظهر فيها الفرق مع كونهم كانوا حاضرين والنشر عنهما وعن ذلك المقدم بالطرد من خدمات الميرى»^(٤).

وعندما تبين للحكومة أن اثنين من مخاترة طائفة الكياليين بمصر القديمة وهما عبد القوى فريخ وسليمان سلمان وقع منهما سلب ونهب مما يضر بالميرى، قامت السلطة بعقابهم وكان العقاب فصلهم من الخدمة^(٥)، ولما تبين أن محمد حنفى شيخ دالين العقارات لم يقم بإشهار مزارد أملاك الميرى الجارى بيعها على الكافة، واقتصر فى إشهارها على بعض الذوات، صدرت الأوامر بتجريد هذه الشياخة، وعدم قبوله بالخدمات الميرية^(٦).

(١) معية سنية عربى، س ١ / ١ / ٢٠، من المعية السنية إلى ديوان المالية، وثيقة رقم ٤٠ بتاريخ ١٤ جماد الثانى سنة ١٢٨٢ هـ / ١٨٦٥ م، ص ٧٢.

(٢) نفسه.

(٣) الصاع: مكيال تكال به الحبوب ونحوها، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، مادة صاع، مطابع الدار الهندسية، القاهرة ١٩٨٥، ص ٥٤٨.

(٤) كما أشارت الوثيقة إلى سجن محمد عفيفى كاتب قيد وارد الشون ثلاثين يوماً بمحل شغله، انظر معية سنية عربى، س ١ / ١ / ٢٠، من المعية السنية إلى ديوان المالية، وثيقة رقم ٥٤ بتاريخ ١٤ جماد الثانى سنة ١٢٨٢ هـ / ١٨٦٥ م، ص ٧٢، وجدير بالذكر أنه فى عهد محمد على كان الكيالون الذين يكيلون الكيل زائداً يضربون على كل قدح زادوه خمسين سوطاً والذين يكيلون ناقصاً يضربون خمسة وعشرين سوطاً فيكون الضرب لكل ربع مائتى سوط فإذا زادوا على الربع يتبين أن ذلك فعل قصداً منهم وحينئذ تسمر أذن الكيال الفاعل لذلك عند باب الشونة عشر ساعات، انظر الوقائع المصرية، محفظة رقم ٢١ بدار الوثائق القومية، عدد رقم ٤١٤ بتاريخ ١١ ربيع الأول سنة ١٢٤٨ هـ / ١٨٢٢ م.

(٥) محافظ ديوان داخلية، محفظة رقم ٧، ملف بدون رقم، فترته التاريخية من غرة جماد أول إلى غاية جماد أول سنة ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١ م، وثيقة رقم ٩٠ بتاريخ ٦ جماد أول سنة ١٢٨٨ هـ.

(٦) معية سنية عربى، س ١ / ١ / ١٦، وثيقة رقم ١٠٨ بتاريخ ٢ صفر ١٢٧٨ هـ / ١٨٦١ م، ص ٢١.

وهكذا كانت السلطة تعاقب الجميع سواء كان المخطئ فرداً عادياً فى الطائفة أو أحد أهم قيادات الطائفة وهو شيخها ورئيسها، فكل من يخطئ أو يستغل سلطته فى الربح على حساب الحكومة، تقوم السلطة بمعاقبته فور علمها بذلك، وجدير بالذكر أن عقاب السلطة للطوائف وأفرادها لم يكن بسبب خسائر الميرى فقط، بل كان العقاب يشمل كل من يقوم بسرقة أحد الأفراد أو اشترى أشياء مسروقة من الأهالى، فعندما نبين أن شخصاً يعمل عتالاً سرق زكبية لرجل مغربى بلغ قيمة ما فيها ٢٧٨٢ قرشاً عندما قاله على مشال عفشه من بر بولاق للمركب وحملها ليوصلها إليه فأخذها وهرب وجرى البحث عنه حتى حضر بعد أن أنكر شيخ طائفة العتالين معرفته به، وبعد رد غالب الأشياء المسروقة وتسليمها لصحابها، تم عقاب السارق ويدعى يوسف القلاع "بإقامته بأشغال القلعة السعيدية مدة ثلاث سنوات يخصم منها مدة سجنه حيث لم تعلم له سابقة، ورفع حسين عبد الجليل شيخ العتالين من الشياخة نظراً لعدم دقته فى ملاحظة أنفار الطائفة ودخول مثل هذا الشخص بها، وتعيين عوضه، وأخذ السند اللازم عليه بعدم وجود أشخاص غير مضبوطين بالطائفة" (١).

وهكذا كانت السلطة تعاقب الجميع فالكل سواء أمام القانون، وكل من يخطئ يلحق عقابه، بل وصل الأمر إلى أن السلطة كانت ترفع من رئاسة الطائفة أى شيخ يتهاون فى أداء وظيفته على أكمل وجه إلى درجة أنها كانت تعاقبه على ما يرتكبه أحد أفراد طائفته من أخطاء وتحمله المسئولية على عدم دقته فى ملاحظة أفراد طائفته، وعلى دخول أفراد فى الطائفة لا يتمتعون بالسمعة الحسنة، والأخلاق الحميدة.

لكن يبدو أن الطوائف قد تحلت من الداخل، وظهر العديد من بين أعضائها ممن يسلكون طرقاً غير مشروعة للكسب، وتعددت الحالات التى من هذا النوع طوال فترة الدراسة، حيث ذكرت وثائق تلك الفترة عقاب أربعة أنفار جواهرجية وصياغ وهم «جرجس سمعان ويوسف يعقوب اليهودى ومحمد فارس وإبراهيم اليهودى بقفل دكاكينهم ثمانية أيام نظراً لكونهم اشتروا بعض أشياء مسروقة دون أن يأخذوا ضمانات من البائعين لهم» (٢)، ولم يقتصر الأمر على ذلك

(١) معية سنية عربى، س ١ / ١ / ٧، وثيقة رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٢هـ / ١٨٥٦م، ص ٥٨، ٦٢، وجدير بالذكر أن السلطة كانت تعزل أيضاً شيخ الحارة إذ ثبت أن حارته بها العديد من اللصوص الذين يتسببون فى إيقاع الأذى بالأهالى لإهماله فى عدم تفقد أحوال الأهالى وعدم إبلاغه عن اللصوص، أنظر: معية سنية عربى، س ١ / ١ / ٧ من المعية السنية إلى ديوان محافظة المحروسة، وثيقة رقم ١٧١ بتاريخ ٢ ذو الحجة سنة ١٢٧٢هـ / ١٨٥٦م، ص ٢٦.

(٢) نفس المصدر: وثيقة رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٢هـ / ١٨٥٦م، ص ٥٨، ٦٢، وثيقة رقم ١٧١ بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٧٢هـ / ١٨٥٦م.

على ذلك بل أمرت السلطة بأخذ تعهدات على رئيس طائفتى الجواهرجية والصياغ وعدم حصول مثل ذلك مرة أخرى، وأنه فى حالة تكرار هذا الفعل سوف تقوم السلطة بمعاقبة السارق ومعاقبة الجواهرجية والصياغ الذين يشترون الذهب من السارقين^(١).

وعندما احتال إبراهيم أحمد الصائغ بمصر القديمة على مجموعة من النساء والرجال وأخذ منهم نقوداً وبعض مصوغات لصناعتها مصاغات لهم وتصرف فيها واعتذر فى ذلك بما أصابه من المرض ولتعرضه فى السداد حكم عليه بالسجن لمدة عامين وتجريده من كل ما يملك^(٢)، ولما حدثت تجاوزات فى طائفتى الجيارية والجباسة تتعلق بالسرقة فى الموازين والغش فى الجبس بإضافة الأتربة والرمال عليه، وقفت السلطة بالمرصاد لمثل هذه التصرفات وأصدرت أوامرها بمنع الغش وضبط الموازين وعقاب كل من يخالف هذه الأوامر^(٣).

وهكذا كانت السلطة تقف بالمرصاد لكل محاولات الغش التى يرتكبها أعضاء الطوائف، وكانت تعاقب كل من يخدع أفراد الشعب أو يحقق ربحاً على حساب الحكومة، وكانت فى عقابها لا تفرق بين فرد عادى فى الطائفة أو رئيس الطائفة فالكى أمام القانون سواء.

٣- السلطة وتخفيف الضرائب:

كانت الضرائب من عوامل تأخر الصناعات الحرفية فى مدينة القاهرة فى فترة الدراسة، حيث كان الحرفيون عرضة لضرائب عدة منها المباشرة وغير المباشرة حيث عرضنا لها فى الفصل السابق، وسوف نناقش هنا بعض سياسات حكام تلك الفترة فى تخفيف حدة الضرائب خصوصاً بعد أن تعددت الشكاوى المقدمة من الحرفيين للسلطة يلتمسون فيها تخفيف الضرائب عنهم ومن ذلك ما تقدم به النجارون المقيمون فى العاصمة والذين طالبوا الحكومة

(١) معية سنية عربى: س ١/١/٧، وثيقة رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م، ص ٥٨، ٦٢، وثيقة رقم ١٧١ بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م.

(٢) نفس المصدر، س ١/١/٢٠، من المعية السنية إلى ضبطية مصر، وثيقة رقم ٤ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م، ص ٥٦.

(٣) محافظ داخلية عربى، مكاتبات محفظة رقم ٦ فترتها التاريخية من غرة محرم سنة ١٢٨٦هـ إلى ١٤ ذو الحجة سنة ١٢٨٧هـ، ملف بدون رقم فترته التاريخية من غرة ربيع ثانى إلى غاية ربيع ثانى سنة ١٢٨٦هـ، من مأمور ضبطية مصر إلى ناظر الداخلية، وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٢ ربيع أول سنة ١٢٨٦هـ / ١٨٧١م.

بإعفائهم من الضرائب لعدم مقدرتهم على دفعها^(١)، وشكوى أخرى من البنائين يطالبون فيها برفع الويركو (الضريبة الشخصية) عنهم عن سنتي ١٢٨٧، ١٢٨٨ هـ (١٨٧٠ - ١٨٧١ م)^(٢).

ولما كثرت الشكاوى التي عبرت عن إرهاق الحرفيين مادياً بسبب كثرة الضرائب تجاوبت السلطة مع بعضها وبدأت تعمل على تخفيف حدة الضرائب بين الحين والآخر لاستيعاب الموقف، ومن ذلك أنها سمحت بتنزيل مبلغ خمسمائة كيس من أصل مبلغ الأربعة آلاف كيس من ضريبة الويركو المفروضة على طوائف الحرف بالقاهرة وذلك لأجل رفع المضايقة عن الأهالي "وذلك حيث إن راحة ورفاهية الأهالي من أقصى مرغوبنا"^(٣)، وهذا المبلغ لم يكن كبيراً كما كانت تعتقد السلطة وتتصور أنه سيرفع الضيق عن الأهالي ويعمل على راحتهم ورفاهيتهم خصوصاً إذا ما علمنا أن الكيس يساوي خمسمائة قرش، وأن الحرفيين كانوا يعانون بالفعل من كثرة الضرائب، وأن الشكوى لم تتوقف من الحرفيين للحكومة طالبين المزيد من التخفيف لضيق أحوالهم، لكن السلطة لم تحس بمعاناتهم، وكانت تعتقد أنها لو فتحت باب التخفيف عنهم فسوف يدعى الجميع أنهم غير قادرين على دفع ضريبة الويركو، لهذا أصدرت أوامرها بأن مبلغ الخمسمائة كيس الذي سمحت به ستقتصر الاستفادة منه على غير قادرين بالفعل على تأدية ما تخصص عليهم من ضرائب، وحيث إن رؤساء الطوائف وعمد التجار كانوا على دراية تامة بأحوال المقتدر وغير المقتدر لذلك صدرت الأوامر إليهم بأن يكون التنزيل لغير المقتدر^(٤)، كما حرصت محافظة مصر على التنبيه على ديوان الويركو بأن «يأخذ التعهدات القوية على رؤساء ومشايخ وعمد ومختارين الطوائف حتى يكونوا على غاية المحاذرة ويصير مطالعتكم على كل قائمة تقدم، وعلى دفتر التحويل الأصلي ويصير التجسس والتحري كما تقتضى الأصول»^(٥).

(١) صالح رمضان: الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل من ١٨٦٢ - ١٨٧٩، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٧، ص ٢٠٢.

(٢) محافظ داخلية عربي، محفظة رقم ٩، فترتها التاريخية من غرة محرم ١٢٨٩ هـ إلى ٢٩ ذى الحجة ١٢٨٩ هـ، ملف بدون رقم، وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م.

(٣) معية سنية عربي، س ١ / ١ / ٢، من المعية السنية إلى ديوان محافظة مصر، وثيقة رقم ٦٢ بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٧١ هـ / ١٨٥٥ م، ص ٢٧.

(٤) معية سنية عربي، س ١ / ١ / ٤ من المعية السنية إلى ديوان محافظة مصر، وثيقة رقم ٨٢ بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٧١ هـ / ١٨٥٥ م، ص ٤٧٦.

(٥) سجلات محافظة مصر عربي وارد دفتر الأوامر واللوائح الواردة إلى ديوان الويركو ل ١ / ٤٢ / ١ فترته التاريخية من ٢١ ربيع الأول إلى ١٦ ذو الحجة سنة ١٢٧١ هـ، وثيقة رقم ٢٢٨ بتاريخ ٦ ذو القعدة سنة ١٢٧١ هـ / ١٨٥٥ م، ص ١٤٢.

ويبدو أن غرض السلطة من ذلك ألا تحدث ملاعبة ولا ميل من رؤساء وعمد ومختارين الطوائف^(١) فيمنحون من لا يستحق على حساب من يستحق، ومن ناحية أخرى صدر أمر من السلطة إلى نظارة المالية "بإبطال عوايد تمغة الأقمشة وما يتبعها من نحاس وحصر وجلود الجارى أخذ عوايد عليها بالمحروسة وكافة البنادر والأقاليم لما يترتب على ذلك من اتساع إدارة المشغولات وكثرة الأخذ والعطا فيها المؤدى إلى تحسين حال أرباب تلك الصناعة"^(٢)، ولم يستمر إسماعيل فى هذه السياسة التى كانت ترمى إلى حصول ما فيه الرفاهية ونمو المشغولات والمصنوعات وما حدث بعد ذلك كان عكس ما كان يرمى إليه إسماعيل فى بداية حكمه حيث زادت الضرائب زيادة كبيرة إلى حد أن أعضاء مجلس شورى النواب قد أعربوا عن اعتراضهم على فداحة الضرائب التى كان الأهالى ينوعون بها كالويركو المربوط على أصحاب الحرف، وعوائد الدخولية، وطلبوا من المجلس النظر فى تخفيض الضرائب حتى يرتفع الضيق والضنك عن الناس^(٣)، وفى نهاية فترة الدراسة صدر قرار «بمعافاة الحريمات أرباب الكارات

(١) سجلات محافظة مصر عربى: وارد دفتر الأوامر واللوائح الواردة إلى ديوان الويركو ل ١ / ٤٣ / ١، وثيقة رقم ٢٣٠ بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٢٧١هـ / ١٨٥٥م، ص ١٤٢. وجدير بالذكر أن سياسة السلطة بتخفيض بعض الضرائب عن الحرفيين لم تقتصر على حرفى القاهرة فقط بل امتدت إلى باقى المدن مثل الإسكندرية حيث رفع بقايا الويركو المترتب على أهالى الإسكندرية مثل أهالى المحروسة معاملة واحدة بالتساوى، وحدث هذا على سبيل المثال فى عامى ١٨٥١، ١٨٦٤، لمزيد من التفصيل انظر، محافظ الأبحاث، محفظة رقم ١١٨، ملف أموال، دفتر رقم ١٩٠٨، أوامر عربى، صورة الأمر الكريم رقم ٨٠ بتاريخ غرة محرم سنة ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م، ص ١٠١، نفس المصدر، نفس الدفتر صورة الأمر الكريم ٨٦ بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م، ص ١١٤، وانظر أيضاً أمر صدر فى ٢٨ ربيع الثانى سنة ١٢٦٧هـ / ١٨٥١م، منشور فى أمين سامى: تقويم النيل، المجلد الأول من الجزء الثالث، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٦، ص ٢٨، كما تجاوزت السلطة عن ضرائب الويركو المفروضة على حرفى المنصورة انظر محافظ الأبحاث، محفظة رقم ١١٨، ملف أموال، أوامر عربى، دفتر رقم ١٩١٠، صورة الأمر الكريم رقم ٢، أمر عالى إلى مديرية الدقهلية بتاريخ ١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م، ص ٩.

(٢) محافظ الأبحاث، محفظة رقم ١١٨، ملف أموال، دفتر رقم ١٩٠٢، أوامر عربى، صورة الأمر الكريم نمرة ١١٩ الصادر إلى نظارة المالية بتاريخ ٢١ ربيع أول سنة ١٢٨٠هـ / ٥ سبتمبر ١٨٦٣، ص ١١٦.

(٣) حدث ذلك فى عام ١٨٧٩، انظر: عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، الجزء الثانى، الطبعة الثالثة، دار المعارف ١٩٨٢، ص ١٨١.

[المهن] من الويركو ما خلا اللواتى يكون لهن دكاكين أسوة الرجال فإنه يستمر ربط الويركو عليهن»^(١).

وهكذا تجاوزت السلطة فى بعض الأحيان عن بعض الضرائب وخففت حدة بعضها وألغت بعضها أحياناً. والواقع أن هذه التجاوزات لم تكن بنسبة معقولة، بل كانت بمثابة مسكنات وقتية لبعض الحرف، فى الوقت الذى كان الحرفيون بحاجة إلى تجاوزات حقيقية أشبه بعملية جراحية كى تنقذ الكثير من الحرف التى ماتت بالسكتة القلبية من كثرة الضرائب المفروضة عليها.

٤. السلطة وتحديد الأسعار:

كانت طوائف الحرف تخضع لرئاسة مأمور الضبطية حيث كان يقوم بجمع قيادتها من مشايخ ومختارين وعمد لكى يستعين بهم فى تحديد أسعار كافة السلع من لحوم وبقول وفواكه ومياه وغير ذلك، وكانت السلطة تأخذ بعين الاعتبار أن تكون أسعار السلع فى متناول الجميع لا سيما الفقراء والمساكين، وكانت الأسعار تتغير دورياً إما بالزيادة أو بالنقصان، ولم يكن مسموحاً للطوائف أن تبيع سلعها بسعر أعلى من السعر الذى تحدده الحكومة، وكانت الحكومة تعاقب من يبيع بسعر أعلى من السعر الذى حددته طبقاً للأصول القانونية المحررة فى المعاملات التسعيرية^(٢) وكان هدف الحكومة من التسعير حماية المستهلك من جشع بعض أرباب الطوائف، وتحقيق قدر من التوازن الطبقي فى إطار فلسفة الاقتصاد الحر إلى حد بعيد، ولقد قامت السلطة بتحديد أسعار السلع فى عام ١٨٦٧ كالتالى:

(١) انظر منشور صادر من نظارة المالية لعموم الجهات فى ٤ ربيع الثانى سنة ١٢٠٧هـ / ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٩م،

منشور فى. فيليب جلاد: قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الأول، الإسكندرية ١٨٩٠، ص ٢٣٠.

(٢) الوقائع المصرية، عدد رقم ١٠٨ بتاريخ ٢٣ محرم سنة ١٢٨٤هـ الموافق ٢٧ مايو ١٨٦٧.

خضراوات

بارة	قروش	عدد	رطل	
١٥			٢	ملوخية
١٠	١		١	بامية خضرة
٢٠			١	بازنجان أسود
٤			١	رجلة خضرة
١٠		١		قرع كوسة كبير بالواحدة
١٥			١	قرع كوسة صغير
١٥			١	قرع كوسة نوار
	١		١	ورق عنب رومى
٥	١		١	ورق عنب بلدى
١٥			١	بازنجان قوطة إسكندراني
١٠			١	بازنجان قوطة بلدى
١٠			١	قرع اسلامبولى
١٠	١		١	خضارات سلطة أفرنكى
	١		١	شرحة بلدى
				قرع طويل مدادى
				بارة عدد
٢٥			١	كبير
١٥			١	وسط
١٠			١	صغير

فواكه

بارة	قروش	عدد	رجل	
	٦	١		بطيخ كبير عال
٢٠	٤	١		شرحة أقل منها
٢٠	٣	١		شرحة أقل منها
١٠	١		١	مشمس بلدى
١٥			٢	عبدلاوى
٥			١	فته رفيعه
١٠			١	خيار بلدى
٢٠		١		برتقال بلدى كبير جداً
٣٥		٢		شرحة برتقال كبير
٢٥		٢		شرحة وسط
	٥		١	موزا جناس
ثمن مياه مالحه				
بارة	قروش	عدد		
٢٥		١		ثمن قرية بالأثمان درب الجماميز والأزيكية وعابدين وباب الشعرية
٣٥		٢		ثمن كل قريتين بأثمان (أحياء) الخليفة وقيسون والدرب الأحمر والجمالية

ثمن مياه حلوة ثمن الأزيكية

بارة	قروش	عدد	
	١	١	من البحر لوجه البركة وباب البحر وسوق البكرى وأطرافه
١٠	١	١	من البحر لحد الموسكى ودرب مصطفى ودرب الجنينة لحد ثمن باب الشعرية

ثمن باب الشعرية

بارة	قروش	عدد	
١٠	١	١	خط باب الشعرية
٢٠	١	١	الحسانية وأطرافها
١٠	١		ثمن قيسون من البحر للدائرية وأطرافها
١٠	١		ثمن الخليفة قرية ١
..	١		ثمن درب الجماميز جميعه
-	-		قرية ١
..	١		ثمن عابدين جميعه قرية ١
٢٠	١		ثمن الجمالية جميعه

الدرب الأحمر

بارة	قروش	
١٠	١	درب سعادة وأطرافها وتحت الربع وأطرافه قرية ١
٢٠	١	من البحر لباب زويلة والباطنية لحد الدرب وأطرافه قرية ١

أصناف لبن وقشطة

بارة	قروش	رطل	
١٠	١	١	لبن صافى خالى من الغش والمياه
٢٠	١	١	زيادى شرحه
٢٠	٦	١	قشطة
٥	١	١	حليب من الزرايب (الحظائر)
٢٠	١	١	شرحه من اللبانة مغلى على النار ممنوع الغش والمياه

أجرة الطحين وخبيز الربع القمح المصرى

بارة	قروش	ربع	
٢٠	١	١	أجرة طحينة بالطاحونة وإذا كان بيتى ربع وقدح بمبلغ قرش صاغ وبارة ٢٥
١٠	١	١	أجرة خبيز الربع البيتى ربع وقدح
٣	١	١	أجرة خبيز الربع المصرى ثمن كل ربع فول نابت
٢			خالى السوس والوساخة ثمن كل حملة حطب سواء كان رومى أو سنديان أو غيره

أصناف لحوم وأسقاط

بارة	قروش	عدد	رطل	
..	٤		١	لحم ضانى بلدى
٢٠	٣		١	شرحه شامى
٢٠	٢		١	لحم بقرى
..	٢			وجاموس من المعد
				للذبيح من بحر برا
..	٢		١	لحم جملى
..	١٠	١		أسقاط بلدى
				وشامى بما فيه
				الرأس وبه أربع
				أرجل
٢٠	١	٤		كوارع ضانى
				الواحدة ١٥ بارة

بارة	قروش	عدد	رطل	
..	١٦	٤		كوارع جاموسى الواحدة ٤ قروش
..	٧		١	ثمن كل رطل كباب أربعة عشر
				سيخ كل سيخ عشرون فضة
				وذلك على الصينية قبل دخول
				النار ومصاريفه وتكاليفه وتسويته
				وما يلزم للمأكول من طرف البائع
				واعتماد الوزن يكون من قبل
				التسوية
..	٨		١	ثمن كل رطل نيفة اثنى عشر
				وقية مستوية
٢٠	٦	٠	١	ثمن كل رأس ضانى نظيفة بغير سوى
..	٧		١	ثمن كل رأس ضانى مستوية

أصناف مخلل وزيتون

بارة	قروش	عدد	أقة	
١٠	١		١	ثمن كل أقة مخلل من المعمل خيار وبصل ولفت وباذجان نظيف خالى من العطوبة والمياه والخل الذى يضاف عليه بعد ذلك يكون بدون مقابل
٢٠	١		١	شرحه يكون من المسبب (تاجر القطاعى)
٣٠	٢		١	زيتون أخضر مملح بلدى من كافة البياعين
٢٠	٣		١	زيتون أسود مملح بلدى من كافة البياعين
-	٥		١	ثمن كل أقة قثه رفيعة جداً خالية العطوبة والعفونة

أصناف ليمون

بارة	قروش	عدد	
١٠		١	ليمون بلدى بنزهير كبير جداً
٢٠		٣	شرحه أقل منه
٥		١	شرحه دون
١٠		١	شرحه أضالية كبير جداً

تسعير البن

ثمن بن مسحوق وأجرة سحق الرطل الواحد من المدقات

بارة	قروش	رطل	
	٨	١	بن مستو خالى الغش وخلافه وقية $9 \frac{1}{4}$
٢٠	٨	١	بن أحمر عثملى عال وقية ١٠
١٥	١	١	أجرة سحق الرطل الواحد لمن يرغب من كافة العالم

أصناف فراخ بلدى ورومى و حمام ووز وبيض

فراخ رومى بالجوز

بارة	قروش	عدد		ذكر	إناث
-	٧٠	١	جوز عال كبير	٤٥	٢٥
-	٦٠	١	جوز وسط	٤٠	٢٠

وز بلدى بالواحدة

بارة	قروش	عدد	
-	١٢	١	كبير عال
	١١	١	وسط

فراخ بلدى بالواحدة

بارة	قروش	عدد	
..	٧	١	عتيقه عال
..	٦	١	عتيقه وسط

حمام بلدى بالجوز

بارة	قروش	عدد	
٢٠	٦	١	جوز بلدى عال زغلول للمأكول
٢٠	٥	١	شرحه بلدى
-	١	٨	بيض ثمن كل ثمانية بيضات
			بدون تمشيش طازة للمأكول

دهانات

عن الذى يجرى المبيع به من أفراد الزياتين			عن الذى يجرى المبيع به من تحت دكان القباني		
بارة	قروش	رطل	بارة	قروش	رطل
٢٠	٦	١	-	٧	١
٢٠	٧	١	..	٨	١
٢٠	٦	١	١٠	٧	١
..	١	١	١٠	١	١
٣٠	١	١	١٠	٣	١
٢٠	٢	١	١٠	٥	١
٢٠	٤	١	٣٠	٤	١
..	٤	١	٣٠	٣	١
..	٥	١	٢٠	٥	١
٢٠	٣	١	..	٤	١
٣٠	٥	١	٢٠	٦	١
٢٠	٢	١	..	٣	١
٢٠	١	١	..	٢	١
١٠	٤	١	٢٠	٤	١
..	٤	١	..	٤	١
٢٠	٣	١	..	١	١
٣٠	٣	١	..	١	١
٣٠	٥	١	..	١	١

المصدر: الوقائع المصرية عدد رقم ١٠٨ بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٦٧

وجدير بالذكر أن الأسعار أو التسعيرة كانت تتغير دورياً طبقاً للظروف الاقتصادية، وبناء على العرض والطلب، وبالتالي كانت أسعار بعض السلع ترتفع أحياناً أو تهبط أحياناً أخرى حسب توفرها أو ندرتها أو حسب ازدياد الطلب عليها أو قلة الطلب عليها^(١).

وكانت الضبطية تلتقى دورياً مع مشايخ وعمد كل طائفة، حيث كانت تجرى عملية تحديد أسعار السلع بحضورهم، وكانت الحكومة تأخذ عليهم «التعهدات المقتضية بإجراء المبيع والمشتري على وجه ما توضح وعدم التجاوز في زيادة الأثمان أو نقص الأوزان»^(٢) وكان كل من يخالف التسعيرة أو يقوم بعمليات غش أو يتلاعب بالموازين يعاقب بمعرفة الحكومة.

٥- تصفية طوائف الحرف:

بعد انهيار نظام الاحتكار ابتداء من عام ١٨٤١ ودخول مصر في عصر «الحرية الاقتصادية» ترتب على ذلك عودة الصناع والحرفيين إلى محالهم ودكاكينهم، وكان من المفترض أن تنتعش الصناعات الحرفية لكنها على العكس تدهورت^(٣)، وإذا كان يحلو للبعض أن يتهم الدولة بأنها لم تمد يد العون للحرفيين، وإنها لم تعمل على توجيههم، أو تزويدهم بما يحتاجون إليه من رأس مال أو تساعدهم في تسويق المنتجات^(٤)، فإن هذا كان شيئاً طبيعياً في ظل نظام فلسفة الاقتصاد الحر ورفع يد الدولة عن التدخل في علاقات الإنتاج، وفي الوقت نفسه كانت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد أدت في مجموعها إلى مزيد من اضمحلال الطوائف والصناعات الحرفية في تلك الفترة وعلى سبيل المثال كان من أثر تسوية سنة ١٨٤٠ أن تغيرت الرسوم الجمركية فانفتح باب التجارة

(١) فعلى سبيل المثال بينما كان رطل اللحم الضانى البلدى فى تسعيرة ٢٧ مايو ١٨٦٧ بـ ٤ قروش، نجده فى تسعيرة عام ١٨٦٨ بمبلغ ٢ قروش و ٢ بارة، وكذلك اللبن فى تسعيرة مايو ١٨٦٧ وصل سعر الرطل من اللبن الصافى الخالى من الغش والمياه إلى قرش و ١٠ بارة ولكن فى تسعيرة عام ١٨٦٨ وصل إلى قرش و ٥ بارة، لمزيد من التفصيل انظر: أمين سامى: المصدر السابق، المجلد الثانى من الجزء الثالث، ص ٧٠١ - ٧٠٤، ص ٧٧٥ - ٧٧٨.

(٢) أمين سامى: المصدر السابق، المجلد الثانى من الجزء الثالث، ص ٧٧٨.

(٣) أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠، الطبعة الأولى، دار الغد العربى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٠.

(٤) حسين خلاف: التجديد فى الاقتصاد المصرى، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٨١، محمود متولى: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤، ص ص ٤٨، ٤٩.

واسعا للسلع الأجنبية التى غزت السوق المصرية، ونافست البقية الباقية من الصناعات المحلية حتى قضت عليها^(١).

وتقررت الرسوم الجمركية فى تلك الفترة على أساس مالى بحت وهو زيادة إيراد الحكومة، وقد كانت الرسوم لا تتعدى ٨% من قيمة الواردات سواء كان ذلك الوارد من الضروريات أو الكماليات أو كان من المواد اللازمة للصناعة المحلية أو من المواد المصنوعة التى تنافس الصناعات المحلية^(٢)، ولم يكن بمقدور الصناعات الحرفية التى تعتمد على العمل اليدوى وتزاول الأساليب العتيقة القاصرة أن تنافس المصنوعات الأجنبية الرخيصة الثمن المتقنة الصنعة والتى تنتجها المصانع الحديثة، والآلات البخارية وتستغل فى إنتاجها رعوس الأموال الضخمة والكفاءات الفنية الممتازة وخاصة إذا كانت أبواب البلاد مفتوحة بسبب انخفاض الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية.

وفى ظل انهيار سياسة الاحتكار ودخول المنتجات الأجنبية المنافسة وقعت مصر تحت الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ فازداد تدهور الصناعة، وأصابها الركود لخضوعها للسياسة التى رسمها الإنجليز وقوامها أن تظل مصر بلداً زراعياً أو سوقاً للصناعات الإنجليزية^(٣)، وكانت خطة الاستعمار البريطانى تتلخص فى القضاء على الحياة الصناعية فى البلاد ومحاربة إقامة الصناعة بها وغلق أبواب المصانع الحكومية^(٤)، وتحطيم الحرف الصغيرة حتى تحل السلع الإنجليزية محل المصنوعات المحلية حتى بين أفراد الجماهير الكادحة، وكان نتيجة

(١) أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: التاريخ القومى، الطبعة الأولى، دار سعد، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٥١، وعلى سبيل المثال لم يكن بمقدور منتجات معامل النسيج المصرية الصغيرة وورش السبك مزاحمة صناعة صب المعادن والنسيج الإنجليزية الكبيرة التى كانت تتدفق بحرية إلى الأسواق المصرية دون أن تلاقى أية تعريفات جمركية وقائية فى طريقها، انظر لوتسكى: تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو ١٩٧١، ص ١٩٥.

(٢) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩، ص ١٤٧، وجدير بالذكر أن لجنة التجارة والصناعة التى تألفت فى عام ١٩١٦ قد نادت بتعديل التعريفات الجمركية حماية للصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، انظر تقرير لجنة التجارة والصناعة، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩١٩، ص ص ٨٦، ٨٧.

(٣) أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: المرجع السابق، ص ٥٢، إينور بيرتز: الاستعمار البريطانى فى مصر، ترجمة أحمد رشدى صالح، منشور فى أحمد رشدى صالح، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ١١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨، ص ١٥.

(٤) مثل مصنع الورق ببولاق، ودار صك النقود، كما باع مغازل القطن ومصانع النسيج التى كانت باقية منذ عهد محمد على، لمزيد من التفصيل انظر: عبد الرحمن الرافعى، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢) الطبعة الرابعة، دار المعارف ١٩٨٢ ص ص ١٨٩، ١٩٠، شهدى=

ذلك تشريد عدد كبير من صغار الحرفيين بما فرضه عليهم من ضرائب باهظة وقوانين جائرة^(١).

والواقع يؤكد أن الحرفيين كانوا في تدهور سريع تحت الاحتلال البريطاني، وانحطت الصناعة الحرفية، وتوقف الكثير منها بسبب تدفق المنتجات الأوروبية الرخيصة، حيث ساعدت المنافسة الأجنبية القوية ولا سيما البريطانية منها على تدمير اقتصاديات مصر في تلك الفترة، وجدير بالذكر أن قوى الحرفيين وقوى التصنيع البدائية التي ظهرت في شكل نشاط فردى بعد سقوط نظام الاحتكار فوجئت بقوة أكبر منها تقف مضادة لها وتحرمها السوق الداخلى وتدخل معها في منافسة غير متكافئة، مما أدى إلى ضياع أى أمل وأى محاولة من جانب المصريين للقيام بحركة فعلية أو حركة تجارية واسعة النطاق^(٢).

وهكذا فإن مصر قد ضربت في حرفها على يد المستعمر ضربة قاضية فور وصوله، ومما زاد الموقف سوءاً أن البريطانيين قتلوا بالفعل كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعى^(٣)، كما كان رؤساء المصالح الحكومية من الإنجليز يفضلون شراء السلع البريطانية، بل إن العطاءات الحكومية كانت تنص على توريد سلع تحمل علامات تجارية أجنبية معينة دون سواها، وقد بلغ إرهاب ذلك النفر القليل من الرواد الصناعيين في مصر حداً حملهم على إطلاق أسماء أجنبية على منتجاتهم ومنهم من كان يتقدم إلى العطاءات الحكومية باسم بعض

= عطيه الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ الطبعة الأولى، دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع ١٩٥٧، ص ٥، محمود متولى: المرجع السابق، ص ٧٥.

(١) شهدى عطيه الشافعى: المرجع السابق، ص ٥، وجدير بالذكر أنه إذا كان ضرب نظام محمد على في عام ١٨٤٠، يعد بمثابة النكسة الأولى للجهود الصناعية فإن الاحتلال الإنجليزي لمصر يعد بمثابة النكسة الثانية للنمو الصناعى في مصر خلال القرن التاسع عشر، إذ توقفت جهود النمو الصناعى، وربطت مصر في إطار الاقتصاد العالمى، فوضعت على متصل طريق، طرفه الأول جعلها مزرعة للقطن، والطرف الآخر جعلها سوقاً للبضائع الأجنبية، انظر شحاتة صيام: التصنيع والبناء الطبقي في مصر (١٩٢٠ - ١٩٨٠) تحليل بنائى تاريخى، الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٩١، ص ١١٠.

(٢) عبد المنعم الغزالى الجبيلى: تاريخ الحركة العمالية والثقافية في العالم من القرن الثامن عشر حتى ١٩١٤ الجزء الأول، مكتب يوليو للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٤، ص ص ١٤٤، ١٤٥، محمود متولى، المرجع السابق، ص ٧٤، عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعى، دار الفكر العربى ١٩٨٨، ص ٢٦٩.

(٣) تيودور رودستين: تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده، تعريب على أحمد شكرى، القاهرة ١٩٢٧، ص ٤٥٨، عبد المنعم الجميلى: الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى ١٨٩٢ - ١٩١٤، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٢، ص ٤٢.

التجار الأجانب^(١)، وأدت هذه السياسة إلى إفلاس الكثير من المنشآت الصناعية وتدهور العديد من الحرف وتضاءل شأنها لتحل محلها المحلات المكتظة بالبضائع الأوروبية والإنجليزية.

وأخيراً عملت الحكومة على تقييد الصناعة وتوجيهها التوجيه الذى يتمشى مع سياستها العامة فقضت على نظام الحرف وساعدت على حرية الصناعة ومرونة نظام الباطنطا^(٢) كضريبة عامة يتساوى فيها جميع المشتغلين بالصناعة، وهذه الضريبة وإن كانت قد تقرررت على الصناع منذ ٩ يناير سنة ١٨٩٠^(٣) وألغيت فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ فإنها قد ساعدت على تفكيك عرى الصناعات وتحول الصناع إلى معاش آخرى، فلم يثبت من الصناعات إلا الأقوى على الثبات، وعلى سد النفقات بما فى ذلك الضريبة، وأصبح كل عامل وطنياً كان أم أجنبياً له الحرية فى مزاوله أى صناعة شاءها^(٤)، واعتبر البعض أن المرسوم الصادر فى ٩ يناير سنة ١٨٩٠ أو كما يطلقون عليه «قانون الباتنتا» وليد الاحتلال البريطانى بمصر، وقد صدر تحقيقاً لسياسة استعمارية مبيتة لهدم نظام الطوائف^(٥)، ولقد ترتب على صدور هذا القانون آفات اجتماعية خطيرة تمثلت فى البطالة والتشرد وفساد الأخلاق واضطراب الأمن العام^(٦)، بينما يرى البعض الآخر أن ضريبة الباتنتا Patentes قد ساعدت على تفكيك عرى الصناعات الصغيرة^(٧)، وأن مرسوما صدر فى التاسع من يناير سنة ١٨٩٠ ينص على تقرير عوائد رخص على الصنائع كان بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير، أو ظهر الصنائع الحرفية بحكم مادته الأولى التى أباحت لكل شخص أن يمارس أية صناعة أو حرفة أو فن أو تجارة كان بمثابة

(١) على الجريتلى: المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٢) الباطنطا أو الباتنتا، كلمة لاتينية الأصل دخلت فى اللغة العربية وأصل معناها «الشهادة» أو «الرخصة» أو «الإجازة» غير أن أكثر ما استعملت فى هذه العصور الأخيرة هو معنى «ضريبة الصناعة» ويسمىها بعض العارفين بأسرار اللغات "عوائد البراءة" انظر. سليمان محمد النخيلى، الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٥٢، الطبعة الأولى، الاتحاد العام للعمال، القاهرة ١٩٦٧، ص ٧٩.

(٣) لمزيد من التفصيل انظر ملحق الوقائع المصرية نمرة ٥ الصادر فى يوم السبت ١١ يناير سنة ١٨٩٠.

(٤) محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٤، ص ص ٤٥٦، ٤٥٧.

(٥) سليمان محمد النخيلى، المرجع السابق، ص ٨٠، ويعتقد البعض أن الطوائف قد ألغيت عام ١٨٨٢ وهذا الرأى بجانبه الصواب، لمزيد من التفصيل انظر جان فاليه، مساهمة فى دراسة أوضاع عمال الصناعة الكبيرة فى القاهرة: ترجمة يوسف درويش، دار الخدمات النقابية والعمالية، القاهرة مارس ١٩٩٦، ص ١٣٠.

(٦) سليمان محمد النخيلى: المرجع السابق، ص ٨١، وما بعدها.

(٧) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: المرجع السابق، ص ١٤٨.

شهادة وفاة رسمية لنظام الطوائف^(١)، وترتب على هذا المرسوم إلغاء نظام تدريب الصبية الذى كان معمولاً به فى الطوائف، وكذلك الطقوس والاحتفالات المرتبطة بهذا التدريب فأصبح لا يؤلف بين أفراد الحرفة الواحدة سوى جماعات اختيارية^(٢)، وهكذا تم إلغاء الطوائف الحرفية فى عام ١٨٩٠، ولم يكن إلغاء الطوائف الحرفية أكثر من إشارة إلى اختفاء الصناعات المحلية التى حلت محلها البضائع الأوروبية^(٣).

ومن العرض السابق يتضح لنا أن السلطة لم تكن بمعزل عن الطوائف، وكانت تتدخل بتعليماتها ولوائحها لوضع ضوابط للعمل، ومعاقبة الخارجين على القانون، وتخفيض الضرائب عن الحرفيين أحيانا لامتناس غرضهم، والإشراف على تحديد الأسعار لتحقيق قدر من التوازن الطبقي فى إطار فلسفة الاقتصاد الحر إلى حد بعيد، وفى نفس الوقت عملت السلطة على تصفية نظام طوائف الحرف - تنفيذاً لرغبة الاستعمار - بإصدارها لقانون رخصنامات الصنائع الصادر فى ٩ يناير ١٨٩٠، والذى كان بمثابة شهادة وفاة رسمية للطوائف.

(١) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ٢٧، وقد أثبتت خلافات حول تفسير المضمون الحقيقى لهذا المرسوم وتباينت بشأنه الآراء، فالمؤرخون العماليون يجمعون على اعتباره إعلاناً رسمياً بانتهاء نظام الطوائف وإيداناً بنشوء النقابات العمالية الحديثة، ورجال الاقتصاد يعتبرونه تشريعاً ضربياً، وعلماء التاريخ السياسى يرون أنه محاولة لتصفية الصنائع الحرفية لفتح السوق على مصراعيها للبضائع الأوروبية لمزيد من التفصيل انظر: نفس المرجع، ص ص ٢٧، ٢٨..

(٢) جان فاله: المصدر السابق، ص ١٢٠، أحمد محمد إبراهيم، الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٥١..

(٣) محمد أنيس: تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثورة ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٨١.

الفصل الخامس

الحياة الاجتماعية لطوائف الحرف

- الاحتفالات الأسرية
- علاقة الحرفيين بالطرق الصوفية
- مساهمة طوائف الحرف في الاحتفالات العامة والخاصة
- أخلاق الحرفيين
- الأجور ومستوى المعيشة

الحياة الاجتماعية لطوائف الحرف

سوف نعرض للحياة الاجتماعية لطوائف الحرف من خلال بعض الملامح الاجتماعية لطوائف الحرف في فترة الدراسة، وسوف نرى أن كثيراً من هذه الملامح يمتد بجذوره إلى فترات سابقة لفترة الدراسة مثل الاحتفالات الأسرية، ومساهمة الطوائف في الاحتفالات العامة والخاصة، وعلاقتها بالطرق الصوفية، كما أننا سوف نلاحظ أن مستوى معيشة الحرفين قد تأثر بسبب عدد من العوامل لعل أهمها تدفق المصنوعات الأجنبية الرخيصة داخل البلاد بعد سقوط نظام الاحتكار في عام ١٨٤١، وسنحاول إلقاء الضوء على الحياة الاجتماعية للطوائف من خلال عدد من الملامح وهي لا تختلف كثيراً عن حياة الشرائع الاجتماعية الأخرى إلا في بعض الأمور الخاصة بحياة طوائف الحرف كما سوف نرى.

الاحتفالات الأسرية:

تعددت الاحتفالات الأسرية التي تقيمها الأسر، وكان الزواج هو أول الأفراح العائلية وأهمها، وكان يتم زواج العذراء بأن تبدأ أم الراغب في الزواج أو إحدى قريباته بوصف الفتاة التي عرفتها وذكر أحوالها له وترشده في اختياره لها، وقد يستخدم خاطبة وهي امرأة عملها أن تساعد الرجال في الزواج^(١)، أما عن شروط اختيار الزوجة فإنه كان يفضل الفتيات صغيرات السن ممن يتراوح سنهن ما بين ١٢ إلى ١٤ سنة، ويراعى أيضاً عند اختيار الزوجة أن تكون ذات أخلاق حميدة وسمعة طيبة، وأن تكون جميلة، ولما كان الرجل^(٢) ممنوعاً من مشاهدة الفتاة التي يتزوجها بحكم العادات والتقاليد السائدة فإنه كان يعهد إلى أمه أو إحدى قريباته والخاطبة أحياناً لكي تقوم بمشاهدة الفتاة ثم تصف له وصفاً دقيقاً وأحياناً ما تستخدم الحمامات العامة لهذا الغرض حيث تتمكن الأم من رؤية عدد كبير من الفتيات لاختيار أفضلهن^(٣).

(١) كانت الخاطبة تقوم أيضاً بمهنة الدلالة حيث تبيع الحلوى والملابس، وسهل لها هذا العمل دخول البيوت، لمزيد من التفصيل انظر، إدوارد وليم لين، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم (في القرن التاسع عشر) نقله إلى العربية عدلى طاهر نور، الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٠٠.

(٢) كان الرجال يتزوجون في سن صغيرة تبدأ من الرابعة عشرة أو الخامسة عشر انظر. صوفيا لين بول، حريم محمد على باشا رسائل من القاهرة (١٨٤٢ - ١٨٤٦) ترجمة ودراسة. عزة كرامة، كتاب سطور، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٣٩.

(٣) سمير عمر إبراهيم: الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، ص ٢١١، ٢١٢.

ونظرا لأن طبيعة المجتمع لم تكن تسمح بالاختلاط بين الجنسين فقد كانت رسوم الزواج تتم خفية عن الزوجين، فلا يعلمان عنها شيئا وكانت الأسرة هي التى تتولى أمر الخطبة دون أن يكون للخطيبين نفسيهما أية إرادة بل لقد كان الغلو فى ذلك يصل إلى حد أن بعض أفراد أسرة الخطيب نفسها لا تعرف شيئا عن خطيبة ابنها إلا ما ترويه الخاطبة^(١).

ولم يكن للفتاة رأى فى اختيار شريك حياتها، بل كان الرأى الأول والأخير لوالدها^(٢) وكثيرا ما كان الأب يعارض فى تزويج ابنته ممن ليس مثله من المهنة أو التجارة، أو فى تزويج الصغرى قبل الكبرى، ويندر أن يستطيع العريس اختلاس نظرة من عروسه قبل الزفاف إلا إذا كانت من الطبقة الدنيا فيسهل عليه أن يراها^(٣)، وغالبا ما كان العامل يتزوج ابنة المعلم أو الأسطى حيث كانت علاقة الأسطى بمن يعملون معه علاقة أبوية أكثر من كونها علاقة صاحب عمل بالعمال^(٤)، وهكذا كانت العلاقات داخل الحرفة أبوية فى العمل وأبوية فى الحياة الاجتماعية^(٥).

وبعد أن يختار الرجل عروسه وتتم الموافقة من قبل أهل العروس يتم الاتفاق على المهر، وهو يختلف من أسرة إلى أسرة حسب درجة ثراء كل أسرة أو حسب قدرة العريس دون مغالاة، ثم يقرأ الحاضرون الفاتحة، ويحدد يوم قريب قد يكون بعد اليوم التالى لدفع مقدم المهر والاحتفال بعقد الزواج ويسمى إنجاز العقد كتب الكتاب، وبعد عقد القران تكون مرحلة إعداد الشوار (الجهاز) ونقله إلى منزل العريس ويتناسب الشوار حسب قدرة الأسر و ثرائهم، وتتقضى

(١) وكان لهذه العادة عيبها إذ كان يحدث نفور بين الزوجين أحيانا حتى فى ليلة الزفاف - كنتيجة لعدم تعارفهما قبل أن يكونا أسرة - على أن الشرع يبيح رؤية الزوجة، انظر: أحمد شفيق، مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول من سنة ١٨٧٢ إلى ٨ يناير ١٨٩٢، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٨٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ٧٣.

(٢) وكانت العروس تسعد إذا وجدت زوجها شابا حسن المظهر، دمث الأخلاق، كما أنها كانت تثق تماما فى حسن اختيار والديها أو المسئولين عنها، انظر: صوفيا لين بول، المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٣) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ١٠١.

(٤) عاصم الدسوقي: فى تاريخ مصر الاقتصادى - الاجتماعى، مؤسسة ابن خلدون، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤٧.

(٥) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعى منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٥٥.

الأيام السابقة لحفل الزفاف فى أفراح عند الأسرتين فيدعى الرجال إلى منزل والد الزوج، وتدعى النساء إلى منزل والد الزوجة، وتذهب العروس إلى الحمام قبيل ليلة الزفاف فى موكب أبهة واحتفال ويسمى هذا «زفة الحمام» ويتقدم الزفة فرقة تتكون من مزمار أو مزمارين وطبول مختلفة الأنواع، كما يذهب العريس أيضا مع أصدقائه إلى الحمام فى موكب يمثل موكب العروس، وفى الليلة السابقة لليلة الزفاف مباشرة تقوم العروس بتخضيب قدميها ويديها بالحناء وسط فرحة الأهل والصديقات حيث يغنين أغاني الحب والزواج، كما يقيم العريس وأهله حفلة يجتمع فيها الأهل والأصدقاء، ومن المعتاد فى هذه المناسبات أن يرسل المدعوون والأصدقاء الهدايا إلى أصحاب العريس وكانت تشتمل على السكر والبن والأرز والشمع والخراف، وفى اليوم التالى تزف العروس إلى منزل عريسها وتسمى هذه الزفة لأهميتها «زفة العروسة» وتسير وسط صيحات الفرحة التى تطلقها السيدات (الزغاريد) وأغنيات العرس، ولا تنوجه العروس إلى منزل الزوج مباشرة، بل تقوم بجولة طويلة خلال الشوارع الرئيسية فى المدينة زيادة فى الأبهة، وقد تستمر الزفة ثلاث ساعات أو أكثر عادة، وترحب العائلات الموسرة بمن يجيد تسليّة المتفرجين بحيلهم وألعابهم العجيبة أثناء الزفة وتقدم إليهم هدايا جميلة^(١).

وتختلف حفلات الزفاف حسب قدرة الأسر فهى مثلاً تكون أكثر فخامة بالنسبة لحفلات زفاف أبناء كبار التجار، بينما تقل المظاهر والنفقات كلما كانت الأسر فقيرة، ويتم ذلك برضا عائلتى العروسين حيث تراعى البساطة فى الاحتفال عندما يستحيل تحمل نفقات الزفة السالفة الذكر «فتسير العروس مدثرة بشال أحمر ويحيط بها فريق من قريباتها وصديقاتها فى أحسن حليهن أو فيما يستعرن من الملابس، ولا يبهج الموكب من صيحات الفرحة غير الزغاريد التى يرددنها من وقت لآخر»^(٢).

(١) لمزيد من التفصيل انظر:

De, Chabrol, Essai sur les moeurs des habitants modernes de l'Egypte, Description de l'.

Egypte, tome 18, Seconde Edition, Paris 1826, P. 81 -- 90

جون لويس بوركهارت: العادات والتقاليد المصرية: دراسة وترجمة. إبراهيم أحمد شعلان، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧، ص ١٢٥ وما بعدها، إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٩٩ وما بعدها، كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار الموقف العربى ١٩٨٢، ص ٤١ وما بعدها، أحمد شفيق: المصدر السابق، ص ٧٣، ٧٤. ثروت عكاشة: مصر فى عيون الغرباء من الرحالة والفنانين والأدباء (القرن التاسع عشر) الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤، ص ٢٢٦، سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق، ص ٢١١، وما بعدها، إلهام محمد على زهنى: مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر، سلسلة مصر النهضة، عدد رقم ٥١، يصدرها مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥، ص ٢٨٨ - ٢٩٠.

(٢) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ١١٢، وجدير بالذكر أن المصريين يشتى طوائفهم لا يدخرون شيئاً من أسباب السرور والانشراح إلا أدخلوه فى أفراحهم مهما كلنهم هذا، وليس ذلك مقصور على الأغنياء =

وجدير بالذكر أن الأقباط كانوا يحتفلون بحفلات الزفاف بنفس الطريقة التي يتبعها المسلمون^(١)، لكن طقوس الزواج بالنسبة للأقباط كانت تتم في الكنيسة^(٢).

ومن الاحتفالات الأسرية ذات الأهمية الاحتفال بمولد طفل حيث كانت الأسر تسعد إذا كان المولود ذكراً^(٣)، لذا يقام احتفال بتلك المناسبة فتحمل الداية قبل الوقت المنتظر للولادة بيومين أو ثلاثة أيام أو أكثر إلى منزل المرأة المحتاجة إلى مساعدتها كرسى الولادة وهو كرسى ذو شكل خاص تجلس عليه المرأة أثناء الولادة، وفي منازل الأثرياء وميسورى الحال تنتقل الوالدة بعد الولادة إلى السرير حيث تبقى عادة من ثلاثة أيام إلى ستة، غير أن النساء الفقيرات قلما يسترحن فى مثل هذه الحالة فيقمن إلى أشغالهن اليومية بعد يوم أو يومين إذا كانت لا تستلزم منهن كدا شديداً، وفى اليوم السابع يقام احتفال السبوع حيث تجمع الوالدة صديقاتها وتمضى اليوم كله فى لهو ومرح، ثم تقوم النساء بزفة الطفل داخل الحريم وهن يحملن الشموع التى توضع بعد ذلك فى الحناء، وتقوم إحدى السيدات وغالبا تكون القابلة برش الملح المختلط بحبة البركة على المدعوات وعلى الطفل لمنع العين الشريرة، ثم تقوم الحاضرات بتقديم الهدايا إلى الطفل وتكون غالبا من النقود^(٤).

واعتبرت كل الأسر ختان الطفل مناسبة سعيدة^(٥)، فكانوا يقيمون حفلاً كبيراً احتفالاً بهذه المناسبة حيث يحضر الحلاق ويقوم بعملية الختان وسط مظاهر الفرح من الأهل

= والموسرين منهم فقط، بل العائلات المتوسطة والفقيرة أيضاً تتفق على الأفراح نفقات تربو كثيراً على ما تسمح به ثرواتها، انظر الأميرة جويدان، مذكرات الأميرة جويدان زوجة الخديو عباس الثانى، كتاب الهلال، العدد ٢٥٦، دار الهلال أغسطس ١٩٨٠، ص ٢١.

(١) كلوت بك: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٦، ١٢٧، محمد عفيفى: الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، ص ٢٢٩.

(٢) لمزيد من التفصيل عن مراسم الاحتفال بالزواج عند الأقباط، انظر: إدوارد وليم لين، المصدر السابق، ص ٤١١، وما بعدها.

(٣) كان الاحتفال بمولد الذكر يفوق الاحتفال بمولد الأنثى دائماً، انظر: نفس المصدر، ص ٢٨٠.

(٤) لمزيد من التفصيل انظر:

Chabrol. op. Cit. p. 329 -- 331.

إدوارد وليم لين: المصدر السابق ص ٢٧٩-٢٨١، سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق ص ٢١٧-٢١٩، إلهام محمد على ذهنى: المرجع السابق، ص ٢٩١، ٢٩٢.

(٥) يذكر البعض أن الختان عادة قديمة تمتد بجذورها إلى عصور الفراعنة، وحافظ المصريون على عادة الختان لما ثبت عندهم من فائدته وحسن أثره من الوجهة الصحية، والختان فى نظر المسلمين بمثابة الحد الفاصل بين دورين من أدوار حياة الطفل المختن، فإن الناس ينظرون إليه بعد الختان باعتباره أنه ترك دور الطفولة ليدخل فى دور الرجولة، ومن هذا الحين يلحق قواعد الصلاة وأركان الدين، وإذا كان غنياً عنى بتربيته وتعليمه تعليماً واسع النطاق، أما إذا كان فقيراً فإنه يساعد أهله على معاشهم بممارسته معهم الحرفة التى يزاولونها، انظر: كلوت بك، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٩ - ٤١.

والأصدقاء، وإذا كان أهل «المطاهر» من الأغنياء فإن الطفل يمتطى حصاناً جميلاً مزركشاً حيث يزف قبل الختان في موكب يطاف به في أرجاء المدينة، ويتقدم الموكب بعض الموسيقيين، وعندما يعود الموكب إلى منزل المطاهر يقوم الحلاق بالختان، ويقوم والد المطاهر بعمل وليمة حافلة للأهل والأصدقاء احتفالاً بهذه المناسبة السعيدة، وجدير بالذكر أن الأقباط كانوا يقومون بإجراء الختان لأولادهم الذكور في سن الثامنة أو التاسعة، وبعد عملية الختان يسارع كل المدعوين بتقديم الهدايا للمطاهر^(١).

وكانت الأسر تحتفل بقبول أحد أبنائها بإحدى طوائف التجار أو الحرف وهو الذي يطلق عليه حفل الشد^(٢) أو حفل شد الولد حيث كان هذا الحفل يمثل سعادة لدى الأسر على اعتبار أن أحد أبنائها في طريقه للتمكن من الصنعة أو التجارة.

علاقة الحرفيين بالطرق الصوفية:

استطاعت الطرق الصوفية أن تضم كثيراً من الحرفيين إلى صفوفها وبشكل دعا إلى ارتباط كاد يكون وثيقاً بينها وبين طوائف الحرف^(٣)، ومنذ العصر العثماني كانت كل طائفة تتخذ إحدى الشخصيات الصوفية الكبرى راع لها، فطائفة الجزارين مثلاً ارتبطت بطريقة البيومية^(٤)، وطائفة السقاين انتسبت لاثني من الأولياء هما سلمان الكوفي ومحمد بن عبد

(١) لمزيد من التفصيل انظر:

Chabrol. Op. Cit. p. 60-62.

إدوارد ولين لين: المصدر السابق، ص ٢٨١ - ٢٨٤، سمير عمر إبراهيم، المرجع السابق، ص ص ٢١٩، ٢٢٠، إلهام محمد على ذهني، المرجع السابق، ص ٢٩١.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر الفصل الأول.

(٣) زكريا سليمان بيومي، دور الطرق الصوفية في المجتمع المصري ١٩٠٢ - ١٩٥٢، دراسة تاريخية، عامر للطباعة والنشر، المنصورة ١٩٨٦، ص ٢١.

(٤) كان الجزارون قوماً متينى البنية حادى الطباع، تربطهم تقاليد طائفية قوية، وبرز من بينهم قادة الحركات الشعبية التى قامت فى الحسينية حوالى نهاية القرن الثامن عشر، كما كانت طائفتهم هى النواة التى تتجمع حولها حركات التمرد، أما طريقة البيومية فكان نشاطها - منذ نشأتها - مرتبطاً بالحسينية فقد كان «على البيومي» وهو الذى كان فى بادئ الأمر أحد أتباع الطريقة الخلوتية ثم واحداً من أتباع الطريقة الأحمدية قد أصبح مركزاً لنفوذ روحى حقيقى فى هذا الحى الذى سكنه، وكان «على البيومي» (١٦٩٦ - ١٧٧٠) هو نقطة البدء فى تكوين طريقة صوفية جديدة وبعد موته بدأ المسجد الذى يحمل اسمه وكذلك مقبرته يشهدان نشاطاً دينياً هائلاً ترجم بعد ذلك إلى مولد يتردد عليه الكثيرون، وقد انتشرت الطريقة الجديدة بصورة طبيعية بين جزائى الحسينية، لمزيد من التفصيل انظر: أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، كتاب روز اليوسف، العدد السابع عشر يوليو ١٩٧٤، ص ٢٧٥، وما بعدها.

الله، وقد برز من بين السقايين عدة شخصيات دينية لفتت الأنظار^(١)، وكان كل حى من أحياء القاهرة يكتسب خاصيته المميزة له من ذلك الرباط القائم بين الطوائف والطرق الصوفية وعلى سبيل المثال ففى حى باب الشعرية كانت الحرف الأكثر انتشاراً فيه هى تجارة الفواكه والحبوب، ويمكن الافتراض بأن الطريقة الشعرانية كانت تلعب دوراً مهماً فى هذا الحى الذى يرتفع فى وسطه ضريح «عبد الوهاب الشعرانى»^(٢) والمسجد الذى يحمل اسمه، وكان نفوذ البكرية - التى كان شيخها يقطن بالقرب من الأزبكية - بالمثل محسوساً بدرجة خاصة فى ذلك الحى الذى كان يمتد ما بين باب الشعرية وبركة الأزبكية وباب البحر^(٣)، وفى أوائل القرن التاسع عشر تأثرت طائفة تجار الخضر وعلى رأسها حجاج الخضرى الرميلاتى بالنشاط الدينى الواسع الذى يتركز أساساً حول الطريقة الرفاعية^(٤) حيث كان مقام الشيخ سيدى أحمد الرفاعى يوجد تجاه مسجد السلطان حسن مباشرة (مكان مسجد الرفاعى حالياً) وكان مولده مشهوراً جداً^(٥).

(١) أندريه ريمون، المرجع السابق، ص ١٠٩، وغالباً ما كان لكل طائفة راع «ولى» وأحياناً راعيان، وهؤلاء كانوا شخصيات ذات طابع دينى تتراوح أهميته، أكبرهم فى العادة بطيريك عبرانى وأقلهم شأنًا أحد الصحابة وكان يعتقد أن أولئك الذين من النوع الأول هم مخترعو الحرفة أو التجارة التى تباشرها الطائفة المعنية، وحتى أواخر القرن التاسع عشر كان كل صاحب حانوت من المسلمين لا يزال يضع على «تندته» جملة تذكر اسم «الولى» الذى يتبعه انظر هاملتون جب، هارولد يوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة. أحمد عبد الرحيم مصطفى مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، الجزء الثانى، دار المعارف بمصر ١٩٧١، ص ١٢٣.

(٢) ينحدر الشعرانى ٨٩٨ - ٩٧٣ هـ / ١٤٩٢ - ١٥٦٥ م، من قبيلة بنى زغلة من عرب المغرب ويتصل نسبها بالإمام على ابن أبى طالب لمزيد من التفصيل انظر. توفيق الطويل: التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى، الجزء الثانى، إمام التصوف فى مصر الشعرانى، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٢٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨، ص ١٦ وما بعدها.

(٣) أندريه ريمون، المرجع السابق، ص ٢٧٨.

(٤) نسبة إلى الشيخ أحمد رفاعى صاحب الطريقة الرفاعية ٥١٢ - ٥٧٨ هـ، وكان ميلاده بقرية حسن المعروفة بأمر عبدة من أعمال واسط بالعراق ومات ودفن فى أم عبدة فى قبته المشهورة، ولقد انتشرت الطريقة الرفاعية فى مصر فى القرن السابع الهجرى وذلك حين وفد إليها أبو الفتوح الواسطى فى مستهل القرن السابع وأقام بالإسكندرية وبشر بها لمزيد من التفصيل انظر: عامر النجار: الطرق الصوفية فى مصر نشأتها ونظمها وروادها، الرفاعى - الجيلانى - البدوى - الشاذلى - الدسوقي، الطبعة الخامسة، دار المعارف، ١٩٩٢، ص ٦٣، وما بعدها.

(٥) أندريه ريمون: المرجع السابق، ص ٢٧٩.

وكانت العلاقة وثيقة جداً بين الطوائف والطرق الصوفية إلى حد أن الطرق الموجودة في مدينة القاهرة كانت تستمد معظم أعضائها من أرباب الحرف والصنائع^(١)، وكان بعض شيوخ الطوائف يقيمون الزوايا أو يتولون الإشراف عليها، كما أن طقوس الالتحاق بالطائفة كانت شبيهة بطقوس الالتحاق بالطريقة^(٢)، وليس صحيحاً أنه كان من الضروري أن تكون ثمة علاقة تربط كل طائفة بطريقة معينة، فلم يكن من الضروري أن يكون جميع أعضاء الطائفة منضمين إلى طريقة واحدة، فقد كانت هناك طوائف لغير المسلمين، وطوائف تضم أناساً من المسلمين وغير المسلمين وكان هناك اختلاف بين النظامين، فالطائفة نظام إداري له طابع اقتصادي، بينما الطريقة الصوفية تهدف إلى الإشباع الروحي، فهي ذات طابع ديني، وكانت الصلات بين النظامين تقوم على مستويات مختلفة، فكان معظم الناس ينتمون إلى النظامين معاً، إذ كان معظم أعضاء الطريقة من أعضاء الطائفة، ولما كانت الطوائف تضم معظم السكان فيما عدا الحكام والعلماء على ما بينهم من تباين في المستوى المادي والاجتماعي فإنه لم يكن كل أفراد الطوائف أعضاء في الطرق الصوفية^(٣).

وجدير بالذكر أن علاقة أرباب الحرف بالطرق الصوفية زودت رجال طوائف الحرف بثقافة روحية أخلاقية مما سهل على أعضائها الشعور بالواجب تجاه صنعتهم، وتجاه زملائهم فيها، وأدى ذلك إلى اتصاف أرباب الحرف بالاستقامة والرصانة والشرف والأمانة، وغلبة روح التضامن والشعور بالواجب الاجتماعي بينهم، بالرغم من تفاوت الثروة والمرتبة بين أفرادها^(٤)، كما يتضح أيضاً تأثير الطرق الصوفية في طوائف الحرف من خلال الطقوس التي كانت الطوائف تقيمها بمناسبة قبول أحد الأعضاء الجدد بها كصبى أولاً ثم الاحتفال بترقيته إلى أسطى ثانياً، حيث كانت هذه الطقوس تتضمن أدعية وقراءة الفاتحة لأحد الأولياء^(٥)، مما يوضح الأثر الديني للطرق الصوفية على أرباب الحرف^(٦)، وكان الحرفيون إذا فرغوا من

(١) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ١٧٥.

(2) Gabriel Baer: Egyptian Guilds in modern Time. Jerusalem. 1964. p. 125.

وكانت العلاقة بين المعلم وصبيه تشبه العلاقة القائمة بين الدرويش ومريده، انظر هاملتون جب، هارولد برون: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٢٦.

(٣) صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، دار المعارف ١٩٨٥، ص ٣١.

(٤) ليلي عبد اللطيف أحمد: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٨٠، ص ٧٧.

(٥) لمزيد من التفصيل انظر الفصل الأول.

(٦) وجدير بالذكر أن المصريين على اختلاف طبقاتهم وتباين هياتهم كانوا يؤمنون بالتصوف، لمزيد من التفصيل انظر: توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، العدد رقم ٢١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨، ص ٢٠٢، وما بعدها.

أعمالهم سارعوا إلى الشيوخ ومجاوريهم وسعدوا بالجلوس إليهم والاستماع إلى أحاديثهم أو التأثير بتعاليمهم^(١)، وغالباً ما كانت هذه التعاليم عبارة عن الحث على القناعة والزهد في طلب الدنيا، حيث كان أرباب الطرق الصوفية يروجون لبعض الأفكار السلبية التي لا تحض على العمل وبذل الجهد^(٢).

مساهمة طوائف الحرف فى الاحتفالات العامة والخاصة:

ساهمت طوائف الحرف فى الاحتفالات العامة فكانت كل طائفة تشترك فى المواقب بعربة تحمل نموذجاً من صناعتها، وكان أبرز هذه الاحتفالات الاحتفال برؤية هلال رمضان حيث كانت تشترك طوائف التجار والباعة الخاضعة لإشراف المحتسب^(٣) فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتحت إشراف المحكمة الشرعية بباب الخلق ومحافظة مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، حيث كانت مواكب الرؤية تخرج من محافظة مصر (القاهرة) إلى المحكمة الشرعية، فيخرج موكب من أرباب الحرف كل حرفة على عربة مزينة بآلات الحرفة، وفوقها الحرفيون يمارسون حرفتهم ولكن بطريقة رمزية تحية منهم للاحتفال، وتتفنن كل عربة

(١) توفيق الطويل، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(٢) نفس المرجع: ص ٢١٢ - ٢١٥، زكريا بيومى: المرجع السابق، ص ٧٠.

(٣) كان المحتسب يتولى أمور الأسواق ويفتش على الموازين والمقاييس والأسعار، ويشرف على الطوائف الحرفية الخاصة بتموين الأغذية، وكان المحتسبون يرأسون الاحتفال باستطلاع هلال رمضان والذى كان يشتمل على عمل استعراض لطوائف الحرفيين فى القاهرة، وظلت وظيفة المحتسب موجودة فى أضيق حدودها بمصر بعد محمد على، إلى أن نظمت الإدارة الحكومية فى عهد سعيد وألغيت وظيفة المحتسب وتحولت اختصاصاته إلى حكامدار الشرطة وإلى مصالح أخرى مختلفة، إذا اختصت المحكمة الشرعية بما يتعلق بالأحوال الشخصية وتنظيم الاحتفالات الخاصة - بالاشتراك مع محافظة القاهرة - برؤية هلال رمضان وعيد وفاء النيل، أما الأسواق وتنظيمها ومراعاة الشروط الصحية بها ومراقبة المأكولات والأسعار فإن ذلك من اختصاصات وزارة الصحة ووزارة التجارة والصناعة، وتشرف المحافظة على تنظيم الاحتفالات والمذابح، وتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على الموالد وتنظر فى أمور العمال والملاجئ، ويكشف الموازين والمكاييل المغشوشة مصلحة الموازين والمكاييل، وتقوم مصلحة الدمغة بمعرفة النقود الصحيحة من الزائفة، لمزيد من التفصيل: انظر السيد الباز العرينى: الحسبة والمحتسبون فى مصر، مقال منشور فى المجلة التاريخية المصرية التى تصدرها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثالث، أكتوبر سنة ١٩٥٠، ص ١٥٧ - ١٦٩، رؤوف عباس حامد: الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٢، ٢٣، محمود الشرقاوى: دراسات فى تاريخ الجبرتى مصر فى القرن الثامن عشر، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٧، ص ١٤٤ - ١٤٦، أندريه ريمون: القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٤، ص ص ٢٠٧، ٢٠٦.

فى زينتها حيث كان أصحابها يقومون بتزيينها بالزهور والأوراق الملونة اعتزازاً منهم بحرفتهم واعتزازهم فى الوقت نفسه بـرمضان الذى يخرجون لتحيته^(١).

وكان شهر رمضان فرصة للحرفيين لتنشيط تجارتهم وصناعاتهم، فالأسواق تظل مفتوحة حتى ساعة متأخرة والقهاوى تظل مفتوحة طوال الليل لروادها ممن يدخنون الحشيش ويثرثرون ويستمعون لحكايات الرواة والمغنيين^(٢)، والفظاطرية يعملون فى هذا الشهر حتى وقت السحور^(٣).

وشارك أرباب الطوائف فى الاحتفال الذى كان يقام بمناسبة موكب المحمل كل عام، وكان الاحتفال بخروجه يجرى عادة فى النصف الأخير من شهر شوال من كل عام، كما كانت تجرى احتفالات لعودة المحمل من مكة بعد أداء الحجاج لفريضة الحج، وكان المشهد لا يخلو من المنشدين وناقضى الأبواق وقارعى الطبول والدقوف^(٤) مما يدل على أن هذه الاحتفالات لم تكن تخلو من بعض أعضاء طوائف الحرف، ولم تقتصر مساهمات أرباب الحرف والصنائع فى

(١) وتسير فى الموكب أرباب الطرق الصوفية بالشارات والرايات والبيارق الخاصة بهم، وفرق رمزية من الجيش والبوليس بموسيقاهما، لمزيد من التفصيل عن احتفال الرؤية فى القرن التاسع عشر انظر: إدوارد وليم لين، المصدر السابق، ص ٢٥٢ وما بعدها، ألبرت فارمان: مصر وكيف غدر بها، ترجمة عبد الفتاح عنایت، مراجعة على جمال الدين عزت عثمان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، أكتوبر ١٩٦٤، ص ص ٤٦، ٤٧، نعمات أحمد فؤاد: القاهرة فى حياتى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، ص ٩٨، عرفة عبده على: رمضان فى الزمان الجميل، كتاب الجمهورية، ديسمبر ١٩٩٩، ص ص ١٣، ١٤.

(٢) رتيشارد . ف. بيرتون: رحلة بيرتون إلى مصر والحجاز، ترجمة وتعليق. عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الجزء الأول، سلسلة الألف كتاب الثانى، عدد رقم ١٦١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ٧٥ - ٧٨.

(٣) ذكرت الوقائع المصرية أن حريقاً ظهر فى دكان السيد وهبه الفطرجى فى باب الخرق (الخلق) فى المحروسة (القاهرة) «وذلك أنه كان اشتغل فطيراً إلى وقت السحور وقفل دكانه من دون أن يطفئ النار كلها» انظر الوقائع المصرية، محفظة رقم ٦ بدار الوثائق القومية، ملف حرائق فترته التاريخية من ١٢ ذو القعدة ١٢٤٥ إلى ٥ محرم سنة ١٢٦٩ هـ، عدد رقم ١٤٢ بتاريخ ١٢ ذو القعدة سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٣٠ م.

(٤) لمزيد من التفصيل عن موكب المحمل انظر إدوارد وليم لين: المصدر السابق ص ٤٨ وما بعدها، سمير عمر إبراهيم، المرجع السابق، ص ص ١٩٦، ١٩٧، عرفة عبده على: الكسوة الشريفة والمحمل فى كتابات الرحالة، مقال منشور فى مجلة العربى واللى تصدر شهرياً عن وزارة الإعلام بدولة الكويت، العدد ٤٨٤ بتاريخ مارس ١٩٩٩، ص ٣٦ - ٤١.

هذا الموكب على الطبل والزمر فقط، بل كان صناع القاهرة هم الذين يقومون بصناعة كسوة الكعبة^(١)، ولكن منذ بدايات السبعينيات من القرن التاسع عشر تضاعف دور طوائف الحرف في هذه الاحتفالات بينما شاركت الطرق الصوفية في هذه الاحتفالات بفاعلية وبشكل رسمي^(٢)، وهذا الانحسار في دور طوائف التجار والصناع يعكس التدهور العام الذى أصابها في تلك الفترة أى منذ السبعينيات فصاعداً ، وأدى ذلك إلى ظهور الطرق فى المجتمع بحيث أصبحت هى الأشكال الرئيسية للجمعيات فى وقت لم تكن فيه أية جمعيات اختيارية لها طابع اجتماعى أو دينى أو سياسى ، وبالتالي فإن تدهور طوائف الحرف قد أدى ليس فقط إلى زيادة الدور الذى تقوم به الطرق فى الاحتفال بالمناسبات المختلفة وإنما أدى أيضاً إلى زيادة تعدد الطرق الصوفية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر^(٣)، وبالرغم من انحسار دور الطوائف الرسمية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلا أن الحرفيين كانوا يشاركون فى الاحتفالات العامة والمولد بطريقة غير رسمية ، وإذا علمنا أن المولد التى كانت تقام فى القاهرة وضواحيها فى تلك الفترة تقدر بثمانين مولداً موزعة على أشهر السنة ، وأن بعضها

(١) كانت كسوة الكعبة تصنع فى وكالة عبد الخالق المولى فى سر تجار القاهرة فى عهد محمد على، وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر جرى تشغيل الكسوة بمعرفة السيد موسى العقاد وكان ذلك فى عام ١٨٦٢، كما تذكر وثائق تلك الفترة أن محمد الدجوى كان أوسطه باشه تشغيل الكسوة الشريفة وكسوة المحمل، لمزيد من التفصيل انظر سجلات معية سنية عربى س ١ / ١ / ٢٠ من المعية السنية إلى محافظة مصر، وثيقة رقم ١٢ بتاريخ ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧٩هـ - ١٨٦٢م، ص ٢٨٠، محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ٩، ملف بدون رقم، وثيقة بدون رقم من وكيل ديون الداخلية إلى محافظة مصر بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م، ألكسندر شولش: مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ - ١٨٨٢، تعريب. رؤوف عباس حامد، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٠٢.

(٢) جدير بالذكر أنه اعتباراً من عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م فصاعداً وبناء على رغبة بلدية القاهرة، بدأت الطرق الصوفية تحت إشراف البكرى تشارك فى الموكب الذى يقام بمناسبة عودة المحمل، وهذا التزايد النسبى فى أهمية الدور الذى تلعبه الطرق فى الاحتفالات لم يقتصر على هذه المناسبة فقط على ما يبدو، إذ تزايدت أهمية رجال الطرق فى موكب الكسوة، وفى الموكب الذى يقام بمناسبة رحيل المحمل، واختفى الدور الذى كانت تقوم به نقابات التجار والصناع فى هذين الموكبين، حيث لم يظهر أى دليل يشير إلى مشاركتهم فى الاحتفالات بهاتين المناسبتين، بل نجد أن البكرى لم يعد يوجه الدعوة للأعضاء البارزين فى نقابات التجار والصناع لحضور الاحتفالات المختلفة التى ينظمها ويشرف عليها باستثناء مندوبى النقابات التجارية الذين هم أعضاء فى نفس الوقت فى مجالس التجار، انظر. فريد دى يونج: تاريخ الطرق الصوفية فى القرن التاسع عشر، ترجمة عبد الحميد فهمى الجمال، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥، ص ص ٦٤، ٦٥.

(٣) نفس المرجع: ص ٦٥.

كان يستمر أسبوعا والبعض الآخر يستمر أكثر من أسبوع (١)، أدركنا أنه أثناء الاحتفال بهذه الموالد كانت تكثر حركة الناس خصوصا أهل الحى الذى به المولد ، وتروج البضائع، لاسيما الحلوى والحمص والفول والترمس والفسق وأصناف المأكولات ، وفى الموالد الكبيرة مثل مولد النبى (٢)، ومولد الحسين (٣)، والسيدة زينب (٤)، والإمام الشافعى (٥)، تكثر الحركة فى القاهرة، وينشأ عن ذلك «التفريح العام والسرور التام» (٦)، وكانت الموالد السالفة الذكر يرتادها جمع غفير من مختلف الطبقات والمهن، ويحدث رواج لكثير من السلع حيث كانت الحوانيت (٧) والمقاهى تفتح أبوابها.

(١) لمزيد من التفصيل أنظر : على مبارك : الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الجزء الأول ، تاريخ القاهرة ومصر منذ العصر الفاطمى حتى عصر توفيق، طبعة مصورة عن الطبعة الثالثة بالقاهرة سنة ١٩٨٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤ ، ص ٢٦٦ - ٢٣١ .

(٢) لمزيد من التفصيل عن الاحتفال بالمولد النبوى أنظر : إدوارد وليم لين : المصدر السابق ، ص ٢٢٦ وما بعدها، شامبليون : شامبليون فى مصر الرسائل والذكرات، ترجمة عماد عدلى ، مراجعة. طاهر عبد الحكيم، الطبعة الأولى ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩١، ص ١٠٠ - ١٠١، وجدير بالذكر أن شامبليون كتب هذه المذكرات والرسائل فى فترة زيارته لمصر من شهر أغسطس ١٨٢٨ إلى شهر ديسمبر ١٨٢٩ ، أحمد شفيق: المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٧ - ٧٨، سمير عمر إبراهيم، المرجع السابق ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، عرفة عبده على: موالد مصر المحروسة بين الماضى والحاضر، مقال منشور فى مجلة القاهرة، العدد ١٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥ ص ٦٢ وما بعدها، مسعود شومان: حينما كتب المستشرقون عن مولد النبى ، مقال منشور بمجلة أخبار الأدب، العدد ٢٦١ بتاريخ الأحد ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢١ (الموافق ١١ من يونيو ٢٠٠٠) ص ١٦، وجدير بالذكر أن الخديوى كان يحضر الاحتفال بالليلة الأخيرة للمولد النبوى لمزيد من التفصيل انظر الوقائع المصرية عدد رقم ٦٥٤ بتاريخ الأحد الموافق ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٩٢ هـ / ١٦ إبريل ١٨٧٦ م، كما كانت محافظة مصر تخصص مبالغ قيمة مصاريف الاحتفال بالمولد ثمن شمع وبن وفحم وغاز وأجر فراشين وسقاين وعربات مشال لمزيد من التفصيل أنظر معية سنية عربى س ١ / ١ / ٤١ ، من المعية السنية إلى ديوان الداخلية ، وثيقة رقم ٦٧ بتاريخ ١٥ ذو القعدة سنة ١٢٨٦ هـ / ١٨٧٠ م، ص ٧٢.

(٣) لمزيد من التفصيل عن مولد الحسين ، أنظر إدوارد وليم لين: المصدر السابق ، ص ٢٢٧ وما بعدها ، الأمير ردولف : رحلة الأمير ردولف إلى الشرق (مصر والقدس) الجزء الثانى ترجمة ودراسة. عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، سلسلة الألف كتاب الثانى عدد رقم ٢٠٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦ ، ص ٩٠، ٩١.

(٤) إدوارد وليم لين ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦

(٥) نفس المصدر ، ص ٢٥٠

(٦) على مبارك ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣١

(٧) الحوانيت : محلات أو دكاكين توجد بالأدوار الأرضية من المنازل الواقعة فى الأحياء التجارية بالمدن ، وهذه الحوانيت صغيرة مسطحها ١٢ إلى ١٦ قدما عرضا فى مثلها طولاً ، وليس فى مقدمها مكان تعرض فيه البضائع ، انظر : أحمد أحمد الحته تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، مطبعة المصرى ١٩٦٧، ص ٢٧١.

ليلاً^(١) حتى الصباح^(٢)، وفي هذه الموالد نجد السقاين الذين يوزعون الماء على عابري السبيل، وقد يمنحهم بعض الزائرين بعض النقود ليوزعوا الماء على المارين من الفقراء إكراماً لصاحب الضريح^(٣)، وكانت الأسواق المجاورة للموالد تضاء بالمصابيح مثل سوق الجواهرجية، وسوق النحاسين^(٤)، ولم تكن هذه الموالد والاحتفالات الدينية تخلو من بعض الموسيقيين والآلاتية^(٥).

ومعنى ذلك أن الغالبية العظمى من أرباب الطوائف كانوا يشاركون فى الاحتفالات إما بطريق رسمى بحضور مشايخ الطوائف وإما بطريق غير رسمى بأن يساهم غالبية الحرفيين والتجار فى الاحتفالات وذلك بعرض خدماتهم للمجتمع القاهري سواء بفتح دكاكينهم أو محالهم أثناء الاحتفال، وكان ذلك يؤدى إلى إنعاش حركة السوق حيث تحولت الاحتفالات الدينية إلى أسواق تجارية يؤمها التجار من كل الجهات فى القاهرة ويتم فيها بيع وشراء المنتجات الحرفية.

ولم تقتصر مساهمات الطوائف فى الاحتفالات الدينية فقط، بل ساهمت أيضاً فى الاحتفالات العامة مثل الاحتفال بوفاء النيل^(٦)، وكانت الطوائف التابعة للمعمارباشى^(٧).

(١) قدر إدوارد وليم لين عدد القهاوى فى مدينة القاهرة فى عام ١٨٢٥ بأكثر من ألف قهوة، بينما قدر على مبارك عدد القهاوى فى مدينة القاهرة فى سبعينيات القرن التاسع عشر بـ ١٠٦٧ قهوة كان أكثرها عددا بثمان الأزيكية (٢٥٢ قهوة) وأقلها عددا بثمان مصر العتيقة (القديمة) حيث بلغت عدد القهاوى فيه ٥٤ قهوة، لمزيد من التفصيل أنظر إدوارد وليم لين، المصدر السابق، ص ٢٤٨، على مبارك، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٨.

(٢) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٢٧، الأمير رودلف المصدر السابق، ج ٢، ص ٩٠.

(٣) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢١٥، ٢٤٤.

(٤) نفس المصدر، ص ٢٤٢ - ٢٤٦.

(٥) نفسه، ص ٢٢٠.

(٦) وفاء النيل: تعبير يطلق على حالة النيل عندما يرتفع ارتفاعاً كافياً لتعلن الحكومة أنه بلغ ستة عشر ذراعاً عند المقياس، لمزيد من التفصيل عن هذا الاحتفال انظر: إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٦٩ وما بعدها، ألبرت فارمان: المصدر السابق ص ٢٦ وما بعدها، سمير عمر إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

(٧) المعمار باشى: كان بمثابة كبير المهندسين، وتولى الإشراف على طوائف البنائين وصانعى الطوب والنجارين وغيرهم من الطوائف المشتغلة بأعمال البناء وتولى جمع ضرائبهم فى القرن الثامن عشر، وفى القرن التاسع عشر كانت طوائف المعمار التى تضم البنائين والحفارين وقاطعى الأحجار وضاربى الطوب، ونحاتى الأحجار والنجارين والنقاشين وغيرهم يختار شيوخهم بمعرفة محافظ القاهرة انظر. رؤوف عباس حامد: المرجع السابق، ص ٢٢، ٢٣.

تشترك فى هذا الاحتفال حيث كان المعمارباشى يرأس ذلك الاحتفال الذى كانت تمثل فيه طوائف المهن المتعلقة بالبناء^(١)، وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان محافظ القاهرة يرأس الاحتفال الذى يقام بمناسبة وفاء النيل^(٢)، وتشارك فيه طوائف البنائين والحفارين ويتمثل فى قطع الخزان الذى كان يقام كل عام على قناة الخليج التى كانت تمتد القاهرة بالمياه قبل حكم إسماعيل باشا وقبل مد شبكة من أنابيب المياه «وكان عدد كبير من الرجال يشتغلون ليلا فى حفر هذا السد من الجهة البحرية حاملين التراب فى محاقب إلى البر وكانوا يعملون فى حذر وبكل احتياط»^(٣)، وإذا كانت بعض الطوائف تشارك فى هذا الاحتفال بشكل رسمى، فإن طوائف أخرى عديدة كانت تنتهز فرصة وجود أعداد كبيرة من أهالى القاهرة ممن جاعوا ليستمتعوا بالاحتفال وتعرض خدماتها لرواد الاحتفال حيث كانت «مظلات بائعى الحلوى والفاكهة والخبز وغيرها من المأكولات التى تشاهد عادة فى أيام المواسم والأعياد كان يؤمها زحام شديد، ولقد كان رنين الأطباق بأيدي السقاين الذين لا ينقطعون عن تلك الأماكن، والنغمات المختلفة للموسيقى البلدى، وأصوات القاهريين والصدى العام لهذا الزحام الشديد بغير شك أكبر مظهر من مظاهر الفرح والسرور»^(٤)، كما كانت القوارب تروح وتغدو محملة بالأهالى فى ذلك الفرع الصغير من النيل الذى يفصل جزيرة الروضة عن الشاطئ الأسمى، وفى هذا بلا شك إشباع لغريزة كل محب للجلبية والضوضاء، وفى الوقت نفسه فائدة كبرى لعدد من الحرف التى تجد لها موردا للرزق من خلال بيع منتجاتها أو تقديم خدماتها لأهالى القاهرة.

(١) رؤوف عباس حامد: المرجع السابق: ص ٢٨.

(٢) يذكر شاهد عيان رافق محافظ القاهرة فى الاحتفال بوفاء النيل فى منتصف أغسطس عام ١٨٧٧ أن الاحتفال الرئيسى أقيم فى الصباح المبكر عند رأس القناة بمصر القديمة «حيث استيقظ أهالى مدينة القاهرة عن بكرة أبيهم قبيل الفجر، فكننت ترى الأولاد يحملون الأعلام وينضمون إلى المنادين الذين يعلنون الأنباء السارة أنباء فيضان النيل العظيم» انظر ألبرت فارمان، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٣) نفس المصدر: ص ٢٨.

(٤) نفس المصدر، ص ٢٧، ٢٨، ويذكر أحد الرجال الفرنسيين فى القرن الثامن عشر وهو بول لوكا Poul Lucet «أن المصريين يحتفلون بفتح الخليج تعبيرا عن حبهم للنيل لأنه أنقذهم وأنقذ بلادهم» وجدير بالذكر أن لوكا زار مصر فى النصف الأول من القرن الثامن عشر، انظر. إلهام محمد على ذهنى: مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، ص ٥٧ وما بعدها، ص ٢٢١، ولكن نعمات أحمد فؤاد لخصت حب المصرى للدين والنيل بكلمات معبرة فقالت «وأصدق ما يكون الشعب المصرى حين يعبر عن إحساسه باثنين: الدين والنيل، وأصدق ما تكون المشاعر حين تتبع من القلب ابتهالات لله أو فيوضات من بحر النيل، انظر. نعمات أحمد فؤاد، المرجع السابق، ص ١٠٠.

ولم تقتصر مساهمات الطوائف على الاحتفالات الدينية والقومية بل شاركت فى الاحتفالات التى كانت تقام فى بعض الأفراح الرسمية التى كانت تقام بمناسبة مولد أو ختان أو زواج أحد من أبناء الحكام أو الشخصيات المعروفة والبارزة فى المجتمع القاهرى، ومن ذلك مشاركة الطوائف فى حفل ختان ابن بنت الشيخ عمر مكرم نقيب الأشراف وذلك فى يوم الاثنين الموافق السادس عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٤هـ (١٨٠٩م) حيث قام السيد عمر مكرم بدعوة الباشا والأعيان، وأرسلوا إليه الهدايا، «وعمل له زفة مشى فيها أرباب الحرف والعربيات والملاعيب وجمعيات وعصب صعايدة وخلافهم من أهالى بولاق والكفور والحسينية وغيرها من جميع الأصناف وطبول وزمور وجموع كثيرة فكان يوما مشهودا ازدحمت فيه الأماكن للمفرجة»^(١)، كما ساهمت بعض الطوائف فى ختان عباس بن طوسون بن محمد على^(٢)، وذلك فى ١٩ شوال سنة ١٢٣٥هـ (١٨٢٠م). ومن الأفراح المهمة التى شارك فيها أرباب الحرف والصنائع المختلفة، حفل زواج إسماعيل باشا ابن محمد على بابنة عارف بك، ومحمد بك الدفتردار على ابنة محمد على باشا فى المحرم من عام ١٢٢٩هـ (يناير ١٨١٤م)^(٣)، وتم الاحتفال على فترتين، ففى الأسبوع الأول من شهر يناير سنة ١٨١٤ تم الاحتفال بزفاف إسماعيل باشا بن محمد على، وخلال الاحتفال تم التنبيه على أصحاب الحرف والصنائع بالمشاركة فى هذا الاحتفال وذلك «بعمل عربات مشكلة وممثلة بحرفتهم وصنائعهم ليمشوا بها فى زفة العروس، فاعتنى أهل كل حرفة وصناعة بتنسيق وتزيين شكله، وتباهوا وتناظروا وتفاخروا على بعضهم البعض، فكان كل من سولت له نفسه وحدثه الشيطان بأحداث شىء فعله وذهب إلى المتعين لذلك فيعطيه ورقة لأن ذلك لم يكن لأناس مخصوصة أو عدد مقدر بل بتحكوماتهم وإلزام بعضهم البعض فيفرض رئيس الحرفة على أشخاص أهلها فرائض ودراهم ويجمعها منهم وينفقها على العربة وما يلزمها من أخشاب وحبال وحمير أو خيل أو رجال يسحبونها وما يكتريه أو يستعيره لزيئتها من المزركشات والمقصيات والطليعات وأدوات الصنعة

(١) عبد الرحمن الجبرتي: تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الثالث، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ، ص ٢٥٨.

(٢) نفس المصدر: ج ٢، ص ٦١٢.

(٣) نفس المصدر، ج ٢، ص ٤٢٩، وذكر الجبرتي أن عقد قرانهما كان يوم ٢٧ رمضان سنة ١٢٢٨هـ / ٢٢ سبتمبر ١٨١٢م انظر نفس المصدر، ج ٢، حوادث شهر رمضان سنة ١٢٢٨هـ ص ٤٠٨ وعن مساهمة أرباب الحرف فى حفل الزفاف انظر محمود الشرقاوى، المرجع السابق، ج ١، ص ١١٧، عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥-١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، عدد رقم ٤٥، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢، ص ٤٢.

التي تتميز بها عن غيرها فتصير في الشكل كأنها حانوت والبائع جالس فيها كالحلواني وأمامه الأواني فيها أنواع الحلو والسكري وحوله أواني الملبس وأقماع السكر معلقة حوله والشربات، والشربتلى والعطار والحريرى والعقاد البلدى والرومى والزيات والحداد والنجار والخياط والقزاز^(١)، والحباك^(٢)، والنشار وهو ينشر الخشب بمنشاره المعلق والطحان والفران ومعه الفرن وهو يخبز فيه والفطاطرى والجزار وحوله لحم الغنم ومثله جزار الجاموس والكبابجى والنيفاوى^(٣)، وقلاء الجبن والسمك والجيارين والجباسين بالحجر والثور يدور به وهو ماش بالعربة والبناء والمبلط والمبيض للنحاس وللبناء والسمكرى تتمته إحدى وتسعون عربة وفيهم حتى المراكبى فى قنجة^(٤) كبيرة كاملة العدد والقلوع تمشى على الأرض على العجل^(٥) واشترك فى موكب الحفل كل من تجار الغورية وطائفة تجار خان الخليلي، وتجار الحمزاوى من نصارى الشوام وغيرهم، وكان هذا اليوم يوما مشهودا من أيام القاهرة اجتمع فيه كثير من أهالى القاهرة للفرجة على هذا الموكب، وكانوا يتسابقون من الصباح الباكر للجلوس فى الأماكن التى يمر بها الموكب ويدفعون فى الجلوس بها أجورا عالية ليروا ويستمتعوا بعربات أهل الحرف حيث تسير عرباتهم وأمام كل عربة يسير أهل الحرفة التى تمثلها^(٦).

(١) القزاز هو الحائك، والقزازة صناعة نسج الحرير خاصة، وقد تستعمل للنسج عموما والحياكة أيضا، ويطلق لفظ القزاز أيضا على بائع القز وهو الإبرسيم، لمزيد من التفصيل انظر. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، الجزء الثانى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٦، ص ٨٩٢ وما بعدها.

(٢) حباك الثوب، وما ثنى وخيط من أطرافه، ويقال حبك الثوب أى أجاد نسجه وحبك الحبل شد فتلة وحبك الثوب ثنى طرفه وخاطه. انظر المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، مجمع اللغة العربية، مطابع الدار الهندسية، ١٩٨٥، مادة حبك، ص ١٥٩.

(٣) النيفاوى: هو الذى كان يبيع صنف من أصناف اللحوم المشوية يسمى نيفة وذلك استنادا إلى قائمة التسعيرة الصادرة فى ٢٧ مايو ١٨٦٧ حيث كان ثمن كل رطل نيفة اثنى عشر وقية مستوية يقدر بـ ٨ قروش انظر: الوقائع المصرية عدد رقم ١٠٨ الصادر بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٦٧، أمين سامى، تقويم النيل، المجلد الثانى من الجزء الثالث، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٦، ص ٧٠٢.

(٤) القنجة: فى التركية قانجة، الخطاف والكلاب وسفينة حيزومها مدبب كأنه الخطاف، أنظر. أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف ١٩٧٩، ص ١٧٢.

(٥) لمزيد من التفصيل أنظر: عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج ٢، حوادث شهر المحرم سنة ١٢٢٩هـ/ يناير ١٨١٤م، ص ص ٤٤٠، ٤٤١، محمد سيد كيلانى، فى ربوع الأزيكية دراسة أدبية، تاريخية، اجتماعية، الطبعة الثانية، دار الفرغانى، القاهرة، طرابلس، لندن ١٩٨٥، ص ص ٩٠، ٩١.

(٦) الجبرتى: المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٤١.

وفى حفلة زفاف ابنه محمد على^(١)، زادت عربات الحرف المشاركة فى الحفل خمس عشرة عربية ليصبح عددها ١٠٦ عربية^(٢)، ورغم زيادة هذا العدد من العربات إلا أن حظ نظلة بنت محمد على كان سيئا حيث شاءت الأقدار أن ينزل مطر غزير فى يوم زفافها فابتلت العربات وما زينت به، ووقع كثير من الناس فى الماء والطين^(٣)، وما يعنينا من هذه الاحتفالات بالطبع مشاركة أرباب الحرف والصنائع فيها حيث يسير أرباب الحرف فى هذه الاحتفالات يقودون عرباتهم، وهى تمثل الحرفة الخاصة بكل طائفة منهم، وكانت هذه المشاركة من أرباب الحرف بمثابة إثبات الولاء للسلطة الحاكمة أو لكبار الشخصيات من جهة، وفى الوقت نفسه فرصة للطوائف لاستعراض نشاطها، ولإستغلالها كمعرض متنقل يمثل الحياة الصناعية والإنتاجية فى البلاد، وهى منافسة فى العمل على تقدم هذه الحياة وازدهارها، وتذكير للناس بما فى وطنهم من صناعة^(٤).

واستمرار لهذه المشاركات شاركت طوائف الحرف فى حفلات الزواج التى أقامها الخديو إسماعيل لأولاده عام ١٨٧٣ التى أطلق عليها أفراح الأنجال^(٥)، حيث عمت الفرحة وقتها مدينة القاهرة، وخصصت ليالى الفرح للمغنيين فدعى مشهورو المغنين كعبده الحامولى ومحمد

(١) بدأ الإعداد لزفاف ابنة محمد على فى يوم الخميس الموافق ٢١ محرم سنة ١٢٢٩ هـ / ١٢ يناير سنة ١٨١٤م، وتم الزفاف يوم الخميس ٢٠ يناير ١٨١٤م انظر الجبرتي، المصدر السابق، ص ٤٤٤، وما بعدها وهى الابنة الكبرى لمحمد على، انظر صوفيا لين بول، المصدر السابق، ص ١٨٢.

(2) Gabril Baer. Op. Cit., P. 118

(٣) الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٤٥، ٤٤٦، ويرى البعض أن الجبرتي كان مغاليا فى وصفه لما حدث فى زفة بنت محمد على، ويرجع ذلك إلى أن الجبرتي كان يحمل فى أطواء نفسه ضغينة على محمد على، لمزيد من التفصيل انظر أحمد خاكي، الجبرتي ومحمد على، بحث منشور فى عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث بإشراف. أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص ٢٨٥ وما بعدها.

(٤) محمود الشرقاوى: المرجع السابق، ج ١، ص ١١٦، ١١٧.

(٥) يرى البعض أن هذا الفرح كان أعظم فرح شهدته مصر فى عهدها الحديث، وكانت الأنوار الساطعة فى المنطقة المحيطة بالقصر العالى أثناء الأفراح سببا فى تسمية الحى بعد ذلك بـ «المنيرة» انظر: عبد المنعم شemis: الحاج عباس وشركاه، سلسلة كتب ثقافية، كتاب رقم ٤٧، مطابع الدار القومية، القاهرة ١٩٦٠ ص ٤٩ وما بعدها، أفراح الأنجال مقال منشور فى مصر المحروسة إطلالة على ذاكرة الوطن، بحث وجمع وتصميم. ماجد محمد على فرج، الجزء الأول، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٧٤، ومن الأدوار التى كان يغنيها عبده فى تلك الحفلات:

أشكى لمن غيـرك حبيبك

أنا المـعلـيل وأنت الطـبيب

عثمان للغناء فى السراىقات المنصوبة فى ساحة القصر العالى، وكذلك السيدة الماظ والوردانية والأسطة ساكنة وكانت الوالدة (أم الخديو) تغدق عليهم العطايا والهبات بكثرة، أما المقطوعات الغنائية فكانت خليطاً من الموشحات الأندلسية والغناء المصرى يساعدهم رهط من مشهورى المغنين الأتراك وفى مقدمتهم المعلم شاكر الذى يعود الفضل إليه فى نهضة فن الغناء المصرى، وقد استفاد من ذوقه الموسيقى ومهاراته فى الفن كثيراً من المغنين المصريين وفى مقدمتهم عبده الحامولى.

وكان الطرب طوال لىالى أفراح الأنجال يعم كل مكان، ولم تر القاهرة فى ماضىها شبيها لتلك الأفراح واللىالى الملاح^(١)، ومن أفضل ما يحسن ذكره بمناسبة أفراح الأنجال أن طه باشا

= إسمـح وداوـىـنـى بـقـرـىـك

واصـنـع جـمـىـل إىـاك أطـىـب

ومقطوعة أخرى مطلعها:

حـبـىـبى هـجـرنـى شـوفـوه لى يـا نـاس

شـرد مـنـى وفى إىـده الكـاس

كـوى قـلـبى ده يـصـح يـا نـاس

أـترجـاه يـعـمـل مـعـروف

ومن طريف ما يروى أن أحد المعتمدين السياسيين مر بصيوان عبده لىسمع الغناء المصرى فلما وصل إلى سمعه الدور الأخير طلب إلى أحد مرافقيه أن يترجم له معناه، فلما ترجم له الشطر الأول (حبىبى هجرنى شوفوه لى يا ناس) ضحك حتى كاد يستلقى على ظهره ثم قال: المصريين دول شعب عنده اعتزاز وأنفه حتى فى الحب يهجره الحبيب فيكلف الناس بالبحث عنه ولا يجتهد هو فى أن يبحث بنفسه ويستعطفه، نقلاً عن أفراح الأنجال: مقال منشور فى مصر المحروسة، ج ١، ص ٧٥، وما بعدها، ولزىد من التفصيل عن المطربين الذين شاركوا فى إحياء حفلات هذه الأفراح، انظر. محمود أحمد الحفنى: ثلاثة أعراس أودت بالخزانة إلى الإفلاس، سلسلة المكتبة الثقافية، العدد ١٩٩، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨ ص ٧١ وما بعدها.

(١) وما كادت تنقضى هذه الأفراح حتى انقلبت على البلاد أتراحاً متوالية متلاحقة، فلقد اضطر إسماعيل بعد أربعة أشهر من انقضائها أن يلتجئ إلى الاستدانة فيعقد فى العاشر من يوليو سنة ١٨٧٣ أكبر قرض فى حياته ٢٢ مليوناً من الجنيهات، انظر. محمود أحمد الحفنى: المرجع السابق ص ٧٥ وما بعدها.

الشمسى ناظر الخاصة الخديوية فى ذلك الحين كلف عدة محال تجارية بتقديم مناقصات لتوريد كل ما يلزم من فرش وبياضات ودنتلات ورياش لجهاز كل من الأميرات والعرائس، فلما قدمت وقع اختيار طه باشا على مناقصة محل باسكال الفرنساوى - ويعرفه كل من زار مصر القاهرة حتى سنة ١٨٩٢ - لأنها على جودة البضاعة المقدمة نماذج منها، كانت على رخص فى الأثمان يرغب فيه، ولكنه لما عرض ما وقع اختياره عليه على الخديو إسماعيل سأل الخديو: «ألم يتقدم فى هذه المناقصة محل مصرى وطنى مطلقاً؟» فأجاب طه باشا: «نعم يا مولاي، فقد تقدم ضمن آخرين، محل مذكور، ولكن الأثمان التى عرضها مبالغ فيها لأنها تزيد خمسة وعشرين فى المائة على الأثمان التى يطلبها محل باسكال» فقال إسماعيل: «أرنى مناقصته والنماذج المرفقة بها» فقدمها طه باشا فوجد إسماعيل أن الأثمان المكتوبة على تلك النماذج تزيد حقيقة خمسة وعشرين فى المائة على ما يطلبه باسكال، ولكنه وجد أن نوع البضاعة واحد عند الاثنين، فضرب بمناقصة محل باسكال عرض الحائط وقال لطله باشا: «خذ كل ما نحن فى حاجة إليه من محل مذكور، وادفع له خمسة وعشرين فى المائة فوق ما يطلب!» فبدا فى عينى طه باشا استغراب، بالرغم من أن فمه نطق بعبارات الامتثال، فقال إسماعيل له «يا طه باشا إذا كانت المحال التجارية المصرية لا تتفيع ولا تستفيد من أفراح أولادى، فمن أفراح من تريد أن تستفيد؟»^(١)، كما نالت الطوائف من أصحاب الألعاب نصيبها من هذه الأفراح، فلم تبق طائفة منها إلا أصابت حظها، وأغدق عليها إسماعيل عطاياها، فضلاً عن الحسنات والأطعمة التى تقدم فى كل يوم^(٢).

وهكذا ساهمت الطوائف فى كافة الاحتفالات التى قامت فى مدينة القاهرة فى فترة الدراسة سواء الاحتفالات الدينية أو القومية أو احتفالات الأسرة الحاكمة بزواج أبنائها، ومن الملاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً بين مساهمة الطوائف فى حفلات زفاف أنجال محمد على وحفلات زفاف أنجال الخديو إسماعيل، فبينما ساهمت غالبية الطوائف فى حفلات أنجال محمد على فى الربع الأول من القرن التاسع عشر، نجد أن قلة من أرباب الطوائف هى التى ساهمت فى احتفالات أنجال الخديو إسماعيل، ويرجع ذلك إلى تدهور الطوائف فى نهاية حكم إسماعيل، وفى الوقت نفسه تغير نمط الحياة لدى الأسرة الحاكمة من الأسلوب الشرقى فى العادات والتقاليد فى عهد محمد على إلى الأسلوب الغربى فى عهد إسماعيل.

(١) نقلاً عن إلياس الأيوبي: تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٢ إلى سنة ١٨٧٩، المجلد الثانى، مكتبة مديونى، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٤٤، ١٤٥، وجدير بالذكر أن محل مذكور كان يملكه فى ذلك الوقت حسن باشا مذكور ومحمد بك مذكور والسيد عبد الله مذكور وهم أولاد الحاج أحمد مذكور الكبير وكانت المحل شهرة عالمية حتى أن أمراء البلاد العربية كانوا يستوردون جهازهم منه ويوصونه بصنع ما ينقص قصورهم من أثاث، انظر أفراح الأنجال، بمجلة مصر المحروسة، ج ١، ص ٧٨، ٧٩.

(٢) محمود رمزى نظيم: القاهرة إسماعيل: منشور فى إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٠، ص ٢٨٠، ٢٨١.

سبق أن ذكرنا أن الطوائف كان لها علاقة بالطرق الصوفية، وكان العديد من الصناع والتجار أعضاء بها، وكفل ذلك للحرفيين الاحتفاظ بمستوى معين من الأخلاق والتربية على أسس من الفضيلة والمثل العليا، وانعكس ذلك على سلوك الأغلبية من أرباب الحرف والصنائع، ولذلك لم يكن غريباً أن تسجل لنا المصادر المعاصرة لمحات عن أخلاق بعض الحرفيين، ومن ذلك أن أحد الحمارين وجد ساعة من الذهب بجنزيرها بمنتهى الأزيكية فذهب بها من تلقاء نفسه وسلمها للضبطية التي احتفظت بها بمخزن الأمانات وأعلنت عنها جريدة الوقائع المصرية^(١) ليحضر صاحبها ويدلى بأوصافها ويتسلمها، ونفس الشيء حدث مع أحد القصابين وابنه عندما وجدا بالطريق كيساً مشتملة على نقود فذهبا بها إلى الضبطية وقاما بتسليمها لتتولى الضبطية الإعلان عنها وتسليمها إلى صاحبها في حالة وصفه لما فيها من نقود^(٢)، وإذا كانت هذه نماذج مشرفة لأرباب الحرف، فإن هناك نماذج لم تمتك من القيم والأخلاق شيئاً فسمحت لنفسها بالاستيلاء على أموال الغير، ومن ذلك استيلاء أحد الصياغ بمصر القديمة على نقود وبعض مصاغات لجملة أشخاص رجال ونساء كانوا قد أعطوها له لصناعتها مصاغات لهم فتصرف فيها وكان عقابه على ذلك السجن لمدة عامين^(٣)، كما تم رفع اثنين مخاترة من طائفة الكياليين بمصر القديمة بأمر الحكومة لما وقع منهم من السلب والنهب^(٤)، وفي فترة الدراسة كانت الطوائف تعيش في مرحلة الاضمحلال الطائفي لذلك لم يكن غريباً أن نسمع عن رفع رئيس طائفة من وظيفته أو أن يقع خلاف بين أعضاء طائفة ما مثل الخلاف الذي كان سائداً بين أهالي طائفة كياليين بولاق إلى حد أنهم أعجزوا المحافظة والضبطية من كثرة خلافاتهم وكثرة شكاويهم للداخلية^(٥)، ولم يقتصر الأمر على هذه الطائفة بل ذكرت وثائق تلك الفترة حالات عديدة يشتكى فيها أرباب طائفة ما من شيخهم ويشتكى الشيخ من أهالي طائفته، ومن ذلك شكوى مقدمة من جملة أفراد مبلطين في حق شيخ طائفتهم^(٦)، وفي الوقت

(١) الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٨ بدار الوثائق القومية، ملف متنوعات رقم ١، عدد رقم ٢١ بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٢هـ الموافق ١٩ إبريل سنة ١٨٦٦.

(٢) نفس المصدر: عدد رقم ٢١ بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٢٨٢هـ الموافق ٥ يولييه سنة ١٨٦٦.

(٣) معية سننية عربى س ١ / ١ / ٣٠، من المعية السننية إلى ضبطية مصر، وثيقة رقم ٤ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢هـ / ١٨٧١م، ص ٥٦.

(٤) وثائق ديوان داخلية، مكاتبات عربى، محفظة رقم ٧، ملف بدون رقم فترته التاريخية من غرة جماد أول إلى غاية جماد أول سنة ١٢٨٨هـ، وثيقة رقم ٩٠ بتاريخ ٦ جماد أول سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م.

(٥) نفس المصدر، وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٨ جماد أول سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م.

(٦) لمزيد من التفصيل انظر محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ١٠ فترتها التاريخية من ٢ محرم سنة ١٢٩٠هـ إلى غاية ربيع الآخر سنة ١٢٩٠هـ، ملف بدون رقم، فترته التاريخية من غرة سننر سنة ١٢٩٠هـ إلى غاية سننر سنة ١٢٩٠هـ، وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٠ صفر سنة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٢م.

نفسه يشتكى محمد محجوب شيخ طائفة المبلطين بالمحروسة (القاهرة) من صناعية الطائفة لمخالفتهم للأصول السابق ربطها بين المعلمين والصناعية، وعدم اعتبار الصناعية لمعلميهم، وعدم احترامهم لشيخ الطائفة، وأخذهم مقاولات من الأهالي والميرى بالبخص وأنهم لا يوفون بالتزامهم بالنسبة للمقاولات التي يأخذونها، وفي هذه الحالة يلزم شيخ الطائفة بما يتأخر طرفهم من النقود^(١)، وهو يلتبس من الداخلية إجراء الأصول الطائفية بين المعلمين والصناعية^(٢).

ويتضح من ذلك أن لغة الاحترام التي كانت سائدة بين الصناعية ومعلميهم بدأت تختفى وتحل محلها لغة جديدة أساسها عدم الاحترام، كما يتضح أيضا أن شيوخ الطوائف فقدوا احترام تلاميذهم من العمال والمعلمين وذلك بسبب أعمال الشيوخ الذين استغلوا رئاستهم للطوائف في الحصول على أكبر قدر من المزايا على حساب باقى الأعضاء، ولذلك لم يكن غريبا أن تكثر شكوى أعضاء الطوائف من مشايخهم، ومن ذلك شكوى من عمد التجار وأهالي بولاق في حق شيخ الحانوتية من عدم ترتيب أهالي حوانيت جهتهم المذكورة من أرباب الكار بها ومن استحواذه هو ومختار الطائفة على حانوتين لأنفسهم^(٣)، وشكوى أخرى مقدمة من اثنين من المعلمين من طائفة المبيضين يشكون فيها من تصرفات شيخ الطائفة لاتحاده مع عشرة من المعلمين وحصولهم على «أشغال المقاولات بالغدر على الميرى والأهالي ولم يحضروا معهم في المزادات^(٤)»، وواضح من الشكوى أن الشاكين متبرمون من شيخ الطائفة لأنه لا يدعوهم لحضور المزادات معه، ورد شيخ الطائفة على الشاكين بأنهما يحضران المزادات بل واتهم أحدهم بأنه أخذ مقاوله ولم يتمها وسجن بالضبطية^(٥).

ولم تخل طوائف التجار من بعض المشاكل والاختلافات بين أعضاء طوائفها، ومن ذلك الخلاف الناتج بين أعضاء طائفة تجار خان الخليلي بشأن رئاسة الطائفة^(٦)، وهكذا يتضح أن

(١) محافظ داخلية عربى: محفظة رقم ١٠، ملف بدون رقم فترته التاريخية من غرة صفر إلى غاية صفر سنة ١٢٩٠هـ، وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣.

(٢) نفس المصدر.

(٣) محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ٩، فترتها التاريخية من غرة محرم إلى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٩هـ، ملف فترته التاريخية من غرة صفر إلى غاية صفر سنة ١٢٨٩هـ، وثيقة رقم ١١٨٨.

(٤) نفس المصدر، محفظة رقم ٦ فترتها التاريخية من غرة محرم إلى ١٤ ذو الحجة سنة ١٢٨٧هـ، ملف بدون رقم فترته التاريخية من ٢ ربيع أول إلى ٢٨ ربيع أول سنة ١٢٨٦هـ، وثيقة بدون رقم بتاريخ ٣ ربيع أول سنة ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م.

(٥) نفس المصدر.

(٦) محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ٩ فترتها التاريخية من غرة محرم إلى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٩هـ، ملف بدون رقم فترته التاريخية من غرة رجب إلى ٢٣ رجب سنة ١٢٨٩هـ، من سفاض مصر إلى ناظر الداخلية بتاريخ ١٤ رجب سنة ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م.

المشاكل داخل الطوائف زادت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بل وصل الأمر إلى اتهام طائفة زياتى القاهرة لشيخهم بأنه يجهل أسرار المهنة ودقائقها بل ويتهمون به بأنه يخرق القانون والنظام ويفعل كثيراً من المخالفات والمظالم^(١)، ويتضح من الشكوى أنها تعبر عن عدم ارتياح أهالى الطائفة لشيخها وذلك لما يتمتع به من خصال سيئة تتمثل فى الظلم وخرق القانون، ويدل ذلك على أن البعض من أرباب الطوائف فقدوا مع الزمن أخلاق الصدق والوفاء التى كانوا يتميزون بها فى العصور السابقة، ويرجع ذلك إلى سوء أحوالهم المادية فى فترة الدراسة الناتجة عن بوار منتجاتهم بسبب منافسة البضائع الأجنبية الرخيصة الثمن المتقنة الصنع لمنتجاتهم، مما جعل البعض منهم يسلك سلوكاً بعيداً عن الأخلاق والقيم.

وإذا كان هذا هو حال الحرفيين الوطنيين فإن بعض الحرفيين الأجانب كانوا على درجة عالية من سوء الأخلاق ومن ذلك أن أحد البقالين اليونانيين ويدعى الخواجة جورجى ضرب شخص يدعى أحمد القهوجى وفقاً عينه اليسرى وحفظت القضية دون عقاب للأجنبى^(٢)، كما ارتكب بعض الأجانب ممن عملوا سائقى عربات حوادث أضرت بالأهالى ومضوا بدون عقاب^(٣)، بينما كان الوضع مختلفاً إذا ما قام أحد السائقين من القاهريين بعمل مشابه، فعندما صدم أحد العربجية صبياً يبلغ من العمر ست سنوات، وأدى ذلك إلى موت الصبى وسجن العربجى^(٤) والفرق بين عدم عقاب الأجنبى وعقاب المصرى أن الأول كان يتمتع بالامتيازات الأجنبية التى كانت تحمى الأجانب بالحق والباطل، كما كان العاملون من المصريين لدى الأجانب يتعرضون للامتهان والذل^(٥)، كما كثرت حوادث السرقة التى يقوم بها الأجانب فى تلك الفترة إلى حد أن مجلس الأحكام قد أصدر منشوراً فى عام ١٨٧٢ بنفى كل أجنبى يحصل منه ثلاث جنح فى السرقة^(٦)، وبالرغم من تلك الحالات السالفة الذكر التى تنم عن سوء الأخلاق فإنها كانت حالات فردية لا تمثل نسبة كبيرة من جموع الحرفيين القاهريين فى تلك الفترة الذين كان غالبيتهم يتمتع بالأخلاق الحميدة النابعة أصلاً من تمسكهم بتعاليم الدين الذى يحض على الفضيلة والأمانة والصدق وترك الرذيلة حيث كان الحرفى فى كثير من الأحيان يشغل نفسه بعد أن يفرغ من عمله بذكر الله أو تلاوة القرآن الكريم^(٧).

(١) ضبطية مصر، محفظة رقم ١ وثيقة رقم ٤٤ / ١ بتاريخ ١٦ شعبان سنة ١٢٦٩ هـ (١٨٥٢م).

(٢) لمزيد من التفصيل انظر محافظاً داخلية عربى، محفظة رقم ٩، ملف فترته التاريخية من ٢ إلى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٩ هـ، وثيقة رقم ١١٦٨ بتاريخ ١٦ ربيع أول سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢م).

(٣) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١، ص ٦٢.

(٤) الوقائع المصرية، محفظة رقم ١٨ بدار الوثائق القومية، سلف متنوعة رقم ١، عدد ١٤٧ بتاريخ ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٨٤ هـ (١٤ أكتوبر ١٨٦٧م).

(٥) لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٦٤.

(٦) أحمد محمد حسن الدماصى: سيطرة نظام الاحتكار فى مصر الحديثة وأثره فى تطورها الاقتصادى (١٨٤٠ - ١٨٨٢) رسالة دكتوراه غير منشورة بآداب القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٧) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٠٢، بيرتون: المصدر السابق، ج ١، ص ٦٨.

الأجور ومستوى المعيشة:

كان بعض الصناع العاملين لدى الحكومة فى عهد محمد على يحصلون على أجورهم حسب القطعة لا باليومية^(١)، والبعض الآخر كان يحصل على أجر يومية مقابل عمله حيث قدر أحد المعاصرين فى عام ١٨٢٩ أجور بعض الحرفيين فى اليوم وقدرها كالتالى:

العدد	نوع الحرفة	القيمة بالقرش
١	خراط خشب	$1\frac{1}{2}$
١	خراط حديد	$2\frac{1}{2}$
١	نجار	٦
١	سمكرى	$1\frac{1}{2}$
١	براد	$4\frac{1}{2}$
١	حداد	$3\frac{1}{2}$
١	وزان (قبانى)	$1\frac{1}{2}$

المصدر: تقرير بورنج منشور فى محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على السياسة الداخلية، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٤٨، ص ٤٥٥.

كما كان بعض الصناع فى المصانع يحصلون على بعض الأجر عيناً فى صورة مواد غذائية أو «جراية» أو فى صورة سلع مما يورده الزراع ومن منتجات المصانع الحكومية التى يتعذر تصريفها، وكانت الأجور السالفة الذكر منخفضة بالقياس إلى نفقات المعيشة^(٢)، نظراً لاستمرار التضخم النقدى وتضاؤل القوة الشرائية للنقود بسبب زيادة الإنفاق الحربى

(١) كانت معدلات الأجور بالقطعة فى مصانع الغزل والنسيج بالقاهرة تقدر بـ ٧ بارات عن الرطل لعملية التنظيف والتمشيط، و ٤ بارات عن الرطل من الغزل السميك، انظر على الجرتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف بمصر ١٩٥٢، ص ١٣٠.

(٢) وعلى سبيل المثال لقد اشتكى أحمد رشدى شيخ طائفة النجارين المستخدم فى أشغال السفائن الميرية الكائنة بالسويس وزميل له وهو شيخ الجلافة من أن مرتب كل منهما ثلاثة قروش ونصف وهى لا تكفيهما المؤنة وطالبا بزيادة أجورهم، لمزيد من التفصيل انظر الوقائع المصرية محفوظة رقم ٣ بدار الوثائق القومية، عدد رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٤ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٢٢م).

والاستثمار الحكومى ونقص العرض المحلى من الطعام وغيره من مقومات الحياة بسبب التوسع فى التصدير، فقد استتبع رغبة الحكومة فى زيادة نصيبها من الدخل الأهلى نقصاً فى نصيب الأفراد منه^(١)، وإلى جانب انخفاض أجور الصناع فإنه كثيراً ما تأخر لهم أجر عدة أشهر على التوالى، هذا إلى جانب توقيع العقوبات الجسمانية على الصناع حيث كانت أداة الضرب هى الكرباج والسوط^(٢)، حيث كان الموظفون المكلفون بالإشراف على العمال يعاملونهم معاملة سيئة بل وصل الأمر بهم إلى سوء معاملة النساء^(٣).

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت الضبطية هى التى تقوم بعمل رابطة أجر الطوائف بالاتفاق مع بعض عمد ورؤساء الطوائف على تقدير أجور بعض الطوائف حيث كانت الداخلية تطلب من الضبطية عمل رابطة أجر الطوائف، وتذكر إحدى الوثائق عن ذلك الأمر مايلى «أنه لما شرعت الطوائف قبل الآن فى استحضار بعض الطوائف وتذاكرت مع عمدهم ورؤسائهم فى ربط وتقدير الأجر رغبوا ربط الأجر بزيادة عن الوارد فى الروابط السابقة وأن يكون تشغيل الأنفار سواء كان بالميرى أو اليرانى هو بالرغبة فإنه لم يستوجب عن تحديد الروابط سوى احتساب أجر زيادة لمن يشتغلوا من أنفار تلك الطوائف بجهات الميرى، وحيث إن الطوائف المذكورة فى إفادة الضبطية هم الفراشين والطباخين والخياطين ولم يعلم بيان باقى الطوائف المترائى للضبطية عدم لزوم أعمال روابط لهم فاقتضى تحريره لترد إفادة عن ذلك»^(٤).

(١) على الجرتلى: المرجع السابق، ص ١٢١ وما بعدها.

(٢) وجدير بالذكر أن المعاملة فى المصانع لم تتحسن بعد محمد على بالرغم من صدور أمر عال صريح صادر فى ٥ شعبان ١٢٧٩هـ (١٨٦٢م) إلى ناظر الفاوريقات والعمليات والوابورات بإلغاء عقوبة الضرب منها بالكلية، انظر على الجرتلى، المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٣) راشد البراوى، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٧٠، وجدير بالذكر أن المساوئ البادية فى معاملة العمال كانت ترجع إلى قسوة مديرى المصانع ورجال الإدارة بالرغم من رسائل محمد على إليهم التى يستشف منها حرصه على مصالح العمال ومطالبته بتخفيف ما يلحقه من عنت وإرهاق، ولقد أعرب عن أسفه عندما سمع عن إلحاق الضرر بالنساء الغزالات من قبل الوكلاء، انظر على الجرتلى، المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٤) سجلات ديوان داخلية صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، ل/١٩/٨/٧ فترته التاريخية من ١٧ ربيع أول سنة ١٢٩٠هـ إلى ١٧ رجب سنة ١٢٩٠هـ، وثيقة رقم ٩٩ بتاريخ الاثنين ٢ رجب سنة ١٢٩٠هـ ١٨٧٣م، ص ٧٨.

ومما ذكرته وثائق تلك الفترة عن أجور العاملين من أرباب الحرف يتبين لنا أن المرتبات كانت تحدد بالشهر وكانت كالتالى:

الحرفة	المرتب الشهرى	العام	الحرفة	المرتب الشهرى	العام
سقا	٦٠ قرشا	١٨٥١	حداد	١٥٠ قرشا	العام
سقا	٦٠ قرشا	١٨٥٦	قبانى	٩٠ قرشا	١٨٦٨
سقا	٨٠ قرشا	١٨٥٩	خراط خشب	١٠٥ قرشا	١٨٦٨
سقا	١٢٥ قرشا	١٨٦٩	بواب	٦٠ قرشا	١٨٧٢
سقا	١٢٥ قرشا	١٨٧٠	بواب	٨٠ قرشا	١٨٥٦
سقا	١٥٠ قرشا	١٨٧٦	بواب	١٥٠ قرشا	١٨٥٩
عربجى	١٢٥ قرشا	١٨٦٩	فراش	٨٠ قرشا	١٨٧٦
عربجى الحجر	٧٥ قرشا	١٨٧٩	فراش	١٥٠ قرشا	١٨٥٩
قهوجى	٨٠ قرشا	١٨٥٩	شيخ طائفة	١٠٠٠ قرشا	١٨٧٦
			الصيارف		١٨٦٥

المصدر: سجلات المعية السنوية عربى س ١ / ٢٦ / ١، أمر عال لمحافظة مصر بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦م)، نفس المصدر س ١ / ١ / ٦، وثيقة رقم ٢٤٩ بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦م) ص ١٠٣، نفس المصدر س ١ / ١ / ٤٤ من المعية السنوية إلى محافظة مصر، وثيقة رقم ١٢ بتاريخ ٢١ رمضان سنة ١٢٧٨ هـ (١٨٧٠م) ص ٤٥، ٧٧، محافظ الأبحاث، محفظة رقم ١١٨، ملف أموال، أمر كريم إلى المالية رقم ١١٦ بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٢٨١ هـ (١٨٦٥م)، ضبطية مصر ل ٢ / ٨٩ / ١ استحقاقات خدمة ضبطية مصر من جمادى الآخرة حتى ذو القعدة سنة ١٢٦٧ هـ (١٨٥١م)، نفس المصدر ل ٢ / ٨٩ / ١٢ بتاريخ ١٢٨٥ هـ (١٨٦٩م)، ديوان المجلس الخصوصى س ١ / ٨ / ٢٣، وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦م) ص ٢١، ٢٦ أمر عال لمجلس المحروسة بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٢٧٥ هـ (١٨٥٩م) منشور فى أمين سامى: تقويم النيل، المجلد الأول من الجزء الثالث، دار الكتب المصرية ١٩٣٦، ص ٢٢٢، ٢٢٣، أحمد محمد حسن الدماصى، المرجع السابق، ص ٢٩٤، ٢٩٧.

ويتضح من الجدول السالف الذكر أن أجور السقاين قد زادت فى خلال عشرين عاماً من ٦٠ قرشاً إلى ١٢٥ قرشاً وهى زيادة معقولة إلى حد ما، وفى نفس الوقت فإن أجر السقا كان يوازى أجر الحداد ويزيد عن أجر القبانى وخراط الخشب بينما نلاحظ أن أجر عربجى الحجر كان ضئيلاً جداً ولا يفى باحتياجاته الضرورية على الإطلاق، وأن مرتب شيخ طائفة الصيارف كبير جداً لأنه يجمع بين وظيفتين الأولى وهى صرافة الرزنامة وكان يتقاضى عليها

مبلغ خمسمائة قرش، والثانية شيخ طائفة الصيارف، فلما رأت الإدارة أن يجمع السيد بدوى غانم صراف الرزنامة بين الوظيفتين قررت له "ماهية شهرى ألف قرش"^(١)، ويتضح لنا مما سبق أن الأجور كانت تختلف من طائفة إلى أخرى، وكانت ترتفع بمقدار معين كل فترة زمنية، وإن كان هذا الارتفاع لا يوازى ارتفاع أسعار السلع الأساسية التى ارتفعت فى فترة الدراسة حيث ارتفعت على سبيل المثال أسعار الحبوب مثل القمح الذى ارتفع سعر الأردب منه من ٥١ قرش عام ١٨٣٦ إلى ٨٠ قرشا عام ١٨٤٧ ثم إلى ٢٧٠ قرشا عام ١٨٦٥م وكذلك ارتفع سعر الأردب من الفول من ٤٧ قرشا عام ١٨٤٧ إلى ١٣٠ قرشا عام ١٨٦٥م، ولم يقتصر الأمر على ارتفاع أسعار الحبوب، بل ارتفعت أيضاً أسعار الملابس وغير ذلك من متطلبات المعيشة^(٢) مما شكل عبئاً على الغالبية العظمى من الحرفيين خصوصاً أصحاب الدخل المحدود سواء أكانوا فى خدمة الحكومة أم فى غيرها^(٣).

وليس هناك شك فى أن عدداً قليلاً من الحرفيين كانوا يعيشون فى بحبوحة من العيش ومن هؤلاء طوائف الجواهرجية وطوائف التجار حيث وجدت بعض العائلات الكبيرة بالقاهرة فى فترة الدراسة مثل عائلة المويلحى والتى كانت أبرز العائلات المشتغلة بتجارة الحرير حيث كان بعض أفرادها يدخلون فى سباق الرهان على الخيول وفى المضاربة فى سوق الأوراق المالية، كما كانت هذه الأسرة تحوز على عطف الخديو إسماعيل إلى حد أنه كان يساعدها مادياً عندما تتعثر، وحفظ أبناء هذه الأسرة الجميل للخديو فتعاونوا معه فى تنظيم المعارضة ضد التدخل الأجنبى فى النصف الأول من عام ١٨٧٩^(٤)، كما كان حسن موسى العقاد من كبار تجار القاهرة وكان يستثمر أموالاً ضخمة فى سوقها المحلى سواء فى تجارة الجملة أو تجارة التجزئة^(٥).

(١) محافظ الأبحاث، محفظة رقم ١١٨، ملف أموال، أمر كريم إلى المالية بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٢٨١هـ (١٨٦٧م) وجدير بالذكر أن أجور الصناع الأجانب فى تلك الفترة كانت تبلغ أضعاف أضعاف أجور الصناع الوطنيين، انظر إميل فهمى حنا شنودة: تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢، دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٦٢.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر أحمد محمد حسن الدماصى: المرجع السابق، ص ٢٩٥ - ٢٩٧، وعن تكاليف المعيشة فى القاهرة عام ١٨٧٧، انظر ز - ي هرشلاغ: مدخل إلى التاريخ الاقتصادى الحديث للشرق الأوسط نقله إلى العربية مصطفى الحسينى، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٢، ص ١٤٨، ١٤٩.

(٣) محمود متولى: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤، ص ٨١.

(٤) لمزيد من التفصيل انظر ألكسندر شولش: المرجع السابق، ص ١٠٣، ١٠٤.

(٥) كان حسن موسى العقاد أحد تجار القاهرة المدعمن بالمال والنفوذ فقد ورث عن والده ما يقرب من مائة ألف جنيه بالإضافة إلى كثير من الأتيان والأملاك التى قدرت بـ ١٢٤٩ فداناً، وكان له تأثير كبير على التجار حيث كان سر تجار مصر، وهو ما يعبر عنه فى أوساط التجاريين بشهيندر التجار، كما كان عضواً بمجلس شورى النواب كأحد النواب عن مدينة القاهرة فى انتخابات عام ١٨٧٠، ولعب دوراً فى الثورة العربية، لمزيد من=

ومن العائلات الكبرى التى كان لها باع فى التجارة وحققت ثروات هائلة عائلة الهجين^(١)، ومن أبنائها حسن بك الهجين وكان من أصحاب الثروة والجاه "واقتنى الكثير من الأموال والأطيان والأملأك، وترددت عليه الأمراء والأعيان، وعرفته الحكومة وصار من أعضاء المجالس التجارية وأنعم عليه الخديو إسماعيل برتبة ميرالاي"^(٢)، وهذه العائلات كانت تمثل كبار التجار الذين حازوا الثروة والشهرة والجاه وكانوا يعتبرون من الطبقة العليا فى مدينة القاهرة فى تلك الفترة، لكن الغالبية العظمى من صغار التجار ومتوسطيهم كانوا يعانون بسبب المنافسة الأجنبية، وضاق بهم العيش إلى حد أن كثيرين منهم قد قاموا بقفل دكاكينهم^(٣)، أما الغالبية العظمى من الحرفيين فكانت أجورهم قليلة لا تكاد تفى بحاجتهم الأساسية إلى حد أن غالبيتهم عاشوا عيشة امتازت بالبؤس من حيث المآكل والملبس والسكن وينطبق عليهم إلى حد كبير وصف عبد الله النديم:

أهل البنوكا والأطيان

صاروا على الأعيان أعيان

وابن البلد ماشى عريان

ممعاه ولا حق الدخان

شُرْمُ بُرْمُ حالى غلبان

بعنا العمائم بالطربوش

والعري بالتوب المنقوش

صبحت بلادنا للمفشوش

مورد وصانعها ظمآن

شُرْمُ بُرْمُ حالى غلبان^(٤).

= التفصيل انظر محمود متولى: المرجع السابق، ص ٦٨، لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٦٦، عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، الجزء الثانى، الطبعة الثالثة، دار المعارف ١٩٨٢، ص ١٢٢، عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميلى: الثورة العربية بحوث ودراسات وثائقية، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٢١، وما بعدها.

(١) لمزيد من التفصيل عن عائلات التجار فى مصر فى تلك الفترة انظر رفعت السعيد: الأساس الاجتماعى للثورة العربية، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ٧٦.

(٢) على مبارك: الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الجزء الثالث، طبعة مصورة عن الطبعة الثانية بالقاهرة سنة ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣، ص ٢١٤، ٢١٥، على بركات: رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد رقم ٥٤، القاهرة ١٩٨٢، ص ٤١.

(٣) لطيفة سالم: المرجع السابق، ص ٦٣.

(٤) التنكيث والتبكيث، العدد رقم ٩، بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٨١، ص ١٤٩، ١٥٠ على الحديدى: عبد الله النديم خطيب الوطنية، سلسلة أعلام العرب، عدد رقم ١٢٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧، ص ١١٦، ١١٧.

وهكذا عاش الحرفيون فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عيشة ضنكا، وكان ذلك بسبب انفتاح البلاد للواردات الأجنبية الرخيصة بعد سقوط نظام الاحتكار فى عام ١٨٤١، ومزاحمة الأجانب فى الداخل للحرفيين الوطنيين، بالإضافة إلى أن الحرفيين كانوا غير مهيين بما لديهم من أدوات صنع بدائية على الصمود أمام المنافسة الأجنبية فاجتمعت كل هذه العوامل لتشكّل عبء نفسى على الحرفيين وتؤثر على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية مما أدى فى النهاية إلى تدهور أوضاع الحرفيين وتدهور الحرف عموماً ومن ثم اختفائها وزوال نظامها فى عام ١٨٩٠.

الخاتمة

يتضح من العرض السابق لطوائف الحرف فى مدينة القاهرة فى فترة الدراسة أن تلك الفترة كانت فترة اضمحلال وتدهور بالنسبة للطوائف، إذ أصاب الحرف فى تلك الفترة ما لم يصبها فى فترات سابقة من حيث كم الصعاب التى واجهت الحرفيين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وتمثلت أهم الصعاب فى تدفق المنتجات والمصنوعات الأجنبية الرخيصة الثمن والمتقنة الصنع إلى الأسواق داخل القاهرة بكل حرية ويسر بعد إلغاء نظام الاحتكار فى عام ١٨٤١، وفرض نظام الحرية الاقتصادية الذى فرض على مصر بفرض ضرب اقتصادها بالدرجة الأولى، بعد أن حققت تقدماً ملموساً على يد محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر انعكس على دورها القيادى فى المنطقة مما يشكل خطراً على الدول الكبرى لذلك عملت تلك الدول على القضاء على نظام محمد على الاقتصادى والمتمثل فى رأسمالية الدولة ليحل محله نظام الحرية الاقتصادية الذى يحقق مصالح الدول الكبرى، وهذا ما حدث فتدفقت المصنوعات الأجنبية إلى الأسواق وضربت الصناعات الحرفية فى مقتل فأصابها البوار والكساد وقام كثير من الحرفيين بغلق دكاكينهم.

وكان من الطبيعى أن يحدث ذلك فأرباب الحرف بأدواتهم البسيطة لم يكونوا مهيين تماماً للدخول فى منافسة مع المنتجات الأجنبية المتقنة الصنع، ثم أن تغير الأذواق بالنسبة للطبقتين العليا والوسطى فى تلك الفترة عمل أيضاً على تدهور أوضاع الطوائف بسبب شراء أهالى هاتين الطبقتين المنتجات الأجنبية، وما كان ذلك إلا على حساب المنتجات الوطنية التى كسدت ولم تجد من يشتريها إلا أقل القليل، بالإضافة إلى مزاحمة الأجانب فى الداخل فى لقمة عيشهم حيث عمل كثير من الأجانب فى العديد من الحرف وما كان ذلك إلا على حساب الحرفيين والوطنيين هذا فى الوقت الذى كان الأجانب يعفون فيه من الضرائب بينما يتحمل الحرفيون والوطنيون الكثير من الأعباء الضريبية.

وإذا كان يحلو للبعض أن يتهم الدولة بأنها لم تمد يد العون للحرفيين، وأنها لم تعمل على توجيههم أو تساندهم فإن هذا كان شيئاً طبيعياً فى ظل نظام فلسفة الاقتصاد الحر، وفى ظل

هذا النظام لم يكن للدولة سوى وضع ضوابط للعمل ومعاقبة الخارجين على القانون، أو تقوم أحيانا بتخفيف الضرائب حتى تمتص غضب الحرفيين بعد أن كثرت شكاويهم المقدمة للسلطة بخصوص هذا الموضوع.

وزادت الأمور سوءاً بعد أن تدهورت أوضاع مصر الاقتصادية وغرقت في الديون، وكان هذا ما يريده لها الدول الكبرى، ف وقعت سريعاً تحت براثن الاحتلال البريطاني الذي عمل على قتل كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعي، وليس هناك شك أن مصر قد ضربت في حرفها على يد المستعمر ضربة قاضية فور وصوله، وعملت الحكومة بالاتفاق مع الاستعمار _ الذي كان يأمرها بتنفيذ أوامره _ على القضاء على نظام طوائف الحرف بصدور مرسوم ٩ يناير سنة ١٨٩٠ الذي اعتبره البعض بأنه كان بمثابة شهادة وفاة رسمية لنظام الطوائف، وهكذا تم إلغاء الطوائف الحرفية في عام ١٨٩٠ ولم يكن إلغاؤها أكثر من إشارة إلى اختفاء الصناعات المحلية التي حلت محلها البضائع الأوروبية.

الملاحق

ملحق رقم (١)

شكوى مقدمة من طائفة الزياتين بالقاهرة

إلى عباس باشا الأول شاكين إليه شيخهم أحمد عامر^(١)

معروض قو للریدرکه

ننهی للأعتاب الأصفية حفظها رب البرية إننا زياتين بالمحروسة ومتولى مشيخة طايفتنا رجل يدعى أحمد عامر لم يكن له مدرکه ولا معرفة بدقايق طرايق قوانين كارنا المربوطة ومرتكب لشنيع المخالفات ومتجارى على فعل المغدوريات التى منها أنه مستصحب مع أشخاص من أهل الطايفة ومتطابق معهم على أن غالب الوارد من الدهانات والعسولات التى يصير مبيعها من طرف أنجال المرحوم إبراهيم باشا فإن المذكور يشتريها جميعها على طرفه ويحتكرها ولا يسلم فى مبيعها إلا بالزيادة عن السنجة ولضرورة احتياج الزياتين التى فى الدكاكين يشتروا من المذكور بأقصى سعر ولو يبيعه بالخساره ومن ذلك ينشأ انكسارهم ومع ذلك لم يكن المذكور ملتفت لإجرا قوانين أهل الكار ولا يسأل من الطايفة بل ربما فى بعض الأحيان تعهد بكامل طلبات سبوع أحد أنجال المرحوم إبراهيم باشا وفى تلك المدة طرح الأمور المتعلقة بالكار كليا وتحجج بأنه حصل له مبلغ جسيم من الأرباح الطلبات التى وردها فى مدة السبوع مع أن ذلك مخالف للأصول أن شيخ الطايفة يلزمه مباشرتها فى كامل الأوقات فكيف يتأتى أن يتركها كليا ويلتفت إلى أغراضه الخاصة به ومعلوم العناية أن من تولى رئاسة طايفة من الطوائف يلزمه المداومة فى النظر لمصلحة أهل كاره وكلما عرفناه أن ينظر فى مصلحة أهل الكار وأن يترك السعى فى خصوص أغراضه المضرة بأهل الطايفة فإنه لا يلتفت لقولنا بل ما زال يتردد على دواير أنجال المرحوم إبراهيم باشا ويحتكر كامل الدهانات والعسولات المأخوذة من طرفهم وكلما كررنا عليه يحتج بأن ولده مستخدم بذاك الطرف ومن مجملته مغدوريات الشيخ المذكور أنه وزع علينا جانب مسلى من طرفه وطرف بعض التجار وجبرنا على دفع ثمن كل قنطار ٢٥٠ قرش مع أن السنجة المربوطة بالضابطخانة القنطار ٢٢٥ قرش مع أن

(١) ضبطية مصر، محفظة ١، وثيقة رقم ٤٤ / ١ بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٦٩ هـ / ٢٥ مايو ١٨٥٢ م.

لم يحصل من أحد من مشايخ الكار السالفين قبل المذكور التجارى على بعض هذه الأحوال وبما أن هذا وهذا مخالف للأصول المربوطة وعلى غير أصول الحكومة والعدالة الاصفية لا تجوز غدر الرعايا ولا ارتكاب المفسد بل مرغوب العناية الحلمية إزالة المنكرات وكف الأذى عن جميع المخلوقات تجاسرنا بتقديم هذا للأعتاب العلية متوسلين بآل بيت رسول الله الكرام نرجو صدور الأمر الكريم بعزل أحمد عامر شيخ الطائفة من الرياسة علينا وتولييه المعلم أحمد نده الذى كان شيخا علينا قبل المذكور حيث أن المعلم أحمد نده يعرف قوانين الكار ولم يحصل منه أدنى خلل فيما يخص المصلحة ولم يتعدى فى شىء جملة كافية ولم سبق منه سؤالف مثل هذا الشخص بل أن المعلم أحمد نده محمودا فى أخلاقه وأفعاله لأجل استقامة أحوالنا بظل عناية أفندينا ولى النعم حيث أن مرغوب ولى النعم استقامة أحوال الرعايا وانتظام معاشهم على أحسن وجه وأتم حال وأكمل نظام وأبهى رفاهية ومع ذلك فالرأى لعنايتكم والأمر لمن له الأمر بيده.

عبيدكم زياتين

بالمحروسة

منه قال في مبره
تسعون
٩٠

ضبطه مامون بن قتيبة بن سعيد
مدرس زبانه بن قتيبة بن سعيد
صوفى بن قتيبة بن سعيد
ابو قتيبة بن سعيد
سابقه اهل قريش
نور بن قتيبة بن سعيد

معروضه للمبرور
نهى للاعتناء بالاعتناء برب البرية انسانا ياتين بالحري ومتولى شيئا طائفتا رجل يدعى امره علم لم يكن له مدرك ولا معرفه بدقائق طرائق قوانين كارنا المربوطه ومركب الشئ
الخالفات وتجارى على فعل المذورات التي منها ان يستخرج مع شئ خاص من اهل الطائفة ومتطابق معهم على ان غالب الوارد من الدهانات والعسل والى التي يصير بيعها في طرف
اجال المرحوم ابراهيم باشا فان المذكور يشترىها جميعها على طرفه ويحكيها ولا يسل في بيعها الا بالزيادة عن الشئ ولضرورة احتياج الريايتين التي في الدكاكين يشترى من
المذكور باقى سمره ولو يبيعوه بالخسار وفي ذلك ينشأ اكسارهم ومع ذلك لم يكن المذكور ملتفت لاجرا قوانين اهل الكار ولا يال عن الطائفة بل رعا في بعض الاحيان
تقديرا لطلبه سبوع احد اجال المرحوم ابراهيم باشا في تلك المدة طرح الامور المتعلقة بالكار كليا ونجح بانه حصل مبلغ جسيم من الارباح والطلبات التي وردها في مدة
السبوع مع ان ذلك مخالف للاصول ان شيخ الطائفة يلزمه بشارتها في كامل الاوقات فكيف يتأتى ان يتركها كليا وليتفت الى اعتراضه كاصبه ومعلوم العناية ان من نولى
رياسة طائفة الطوائف يلزمه المداومة في النظر المصلحة اهل كاره وكما عرفناه ان ينظر في مصلحة اهل الكار وان يترك السعي في خصوص اعتراضه المضرة باهل الطائفة فانه لا يلتفت
لقولنا بل ما زال يتردد على دواير اجال المرحوم ابراهيم باشا ويحكيها كامل الدهانات والعسلات المأخوذة من طرفهم وكلما كثرنا عليه بحتج بان ولد مستخدم بذاك الطرف
وبه جملته مخدورات الشئ المذكورانه وزرع علينا جانب على طرفه وطرف بعض التجار وجبرنا على دفع ثمن كل قطار جسيم مع ان الشئ المربوط بالضابط ان القبطان
مع ان لم يحصل احد من مشايخ الكار والسالفين قبل المذكور التجارى على بعض هذه الاعمال وبسبب ان هذا وهذا مخالف للاصول المربوطه وعلى غير اصول الحكوم والعدالة
الاصفية لا يجوز غدر الرعايا ولا ارتكاب المفساد بل من غرض العناية العلمية ازالة المنكرات وكذا الذي عن جميع الخلق فاجتازت سبب بتقديم هذا الاعتبار
العلمية متوسلين بالآية رسول الله الكرام نرجوا صدور الامر الكريم بعزل امر شيخ الطائفة من الريه علينا وتولية المعلم المحدث الذي كان شيخا علينا قبل المذكور حيث
ان المعلم المحدث يعرف قوانين الكار ولم يحصل منه ادنى خلل فيما يخص المصلحة ولم يتعدى في شئ جملته كافي ولم سبقه سوا الف مثل هذا الشخص بل ان المعلم المحدث محمودا
في اخلاقه وافعاله لاجل استقامته اجوالنا بطل عناية فقدينا والى النعم حيث ان مرغوبنا النعم استقامت اعمال الرعايا وانتظام معاشهم على احسن وجه واتم حال
واكمل نظام وابهى رفاهيه ومع ذلك فالرأى لعنايتكم والامر لمن الامر

بسم الله الرحمن الرحيم
بالحرف

ملحق رقم (٢)

تنصيب شيخا على طائفة تجار خان الخليلى (١)

داخلية ناظرى سعادتلو أفندم حضر تلى

صدر لهذا الطرف شرح الداخلية رقم ٥ رجب سنة ١٢٨٩ هـ نمرة ١٢٠ عرض بشأن ما أنهاء إسماعيل أفندى حقى ورفقاءه من تجار خان الخليلى عن مادة رياسة الطائفة الواقع فيها الاختلاف والحال أنه لأجل نهو هذه المادة ترى تخصيص ميعاد لحضور أهاليها بالديوان وبحضور حضرة سرتجار ومن يلزم من أعيان التجار ينظر فى أمر الانتخاب وقد كان وصار إعلان من ذكروا وحضروا فى الميعاد الذى تخصص وسيل من أهالى الطائفة عن الذى يرغبوه أن يكون ريساً عليهم بدل المتوفى فأربعة وخمسون شخصاً استرضوا عن بكير أفندى إمام وأنهم يعلموا فيه اللياقة والاستعداد وأوروا بعدم وجود من يليق خلافة وأربعة عشر شخصاً رغبوا تعيين حافظ أفندى للرياسة وقد عطى القول من حضرة سرتجار المومى إليه ومن حضروا بالديوان من أعيان التجار وهم حضرات محمود بيك العطار، ومحمود بيك عبد المعطى والحاج محمد الجوربجى ريس الغورية بتأنه حيث الذى رغبوا بكير أفندى هم أغلب أهالى الطائفة بما أن الذى استرضوا عنه مقدارهم أربعة وخمسون شخصاً والذى رغبوا حافظ أفندى للرياسة أربعة عشر شخصاً فقط فبحسب الأغلبية يكون حق التنصيب إلى بكير أفندى وصدقوا على لياقته لهذه الوظيفة وبناءً على ما ذكر كتب للضبطية باعتماد تنصيبه وانتهى الأمر على ذلك واقتضى تحريره لسعادتكم بقصد إحاطة الداخلية بذلك وطيه العرض أفندم، فى ١٤ رجب سنة ١٢٨٩ هـ. محافظ مصر.

(١) محافظ داخلية عربى، محفظة رقم ٩، فترتها التاريخية من غرة محرم إلى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٩، ملف بدون رقم فترته التاريخية من غرة رجب إلى ٢٢ رجب سنة ١٢٨٩ هـ، (١٨٧٢).

وحيه ناطق سعادتمنوا قدم حقدك

صدر لهذا الطبع شرح مدخل رقمه صبيته، رتبه على ما اراد اسما على اقله حتى ورفعه من خار
عالم الخليلي من مادة رياسته الطائفة الواقع في الارض وفي الحال انه رجل نهو هذه المادة تزيي شخص
بعاد لحضور اهل المدينة وعرض حرق سرجار وانه يلزم في اعيان التجار ينظر في امره في الخاب وقد كان
وصار اعدوا به ذكروا وحضروا في اعيان الذي يخصه وسيل في امر الطائفة في الذي يرغبه ان يكون رياسته
عليهم بدل الفوق قاربهم في شخص هنوا في كبر افندي امام وانهم يعلموا في اللباقة وان استعداد واؤروا
بعدم وجوده في بليق خلق واربع عشر شخص رغوا في عيه حافض افندي للرياسة وقد على القول في حرق سرجار
التي اليه وانه حضروا بلديا في اعيان التجار وهم حفلات محمودية العطار ومحمودية عبد الحفي والمجا محمد جويجي
يسب الفورية باء حيث الذي رغوا في كبر افندي هم اغلب امر الطائفة مما ان الذي هنوا عنه مقدارهم اربع وثمانون
شخص والذي رغوا حافض افندي للرياسة اربع عشر شخص فقط فحسب في عليه يكون حقا النقيب الى
بلي افندي وصدقوا على لياقته لهذا العظم ونبا على ان ركب الخطبة باعتماد تنصيبه وانتهى الى على ذلك
واقضى خبره لسعادتمن بقصد احاطة المدخله بذلك وفي العزم قدم في اعيان صبيته

ورد في اعيان صبيته
موا دقة

حفظه

ملحق رقم (٣)

شكوى من شيخ طائفة المبلطين

بالقاهرة يشكو فيها من أعضاء الطائفة^(١)

داخلية ناظرى سعادتلو أفندم حضر تلى:

العرض المرفوق طيه تقدم من محجوب محمد شيخ طائفة المبلطين بالمحروسة يتشكى به صنايعية الطائفة من كون حاصل منهم المخالفة للأصول السابق ربطها بين المعلمين والصنایعية وعدم اعتبار الصنایعية إلى معلمينهم ولا الطاعة لهم ولا لمقدمه وانطواهم على عطل طلب الميرى وتجاسرهم على أخذ مقاولات من الميرى والأهالى بالبخس ولعدم وفاهم المقاولات الذى يأخذوها بيحصل إلزام مقدمة بما يتأخر طرفهم من النقود لآخر ما أنهاء من التماسه أجرى أصول الطائفة بين المعلمين والصنایعية وأعطا المقاولات بشروطات بمعرفة الديوان الإطلاع عليه يعلم تفصيلاته وحيث أن شيخ الطائفة المقدم العرض الآن سابق حصول التشكى فى حقه من جملة أشخاص من الطائفة المذكورة بجملة أوجه وتحولت إعراضاتهم للداخلية للنظر فيهم ونهو تلك المادة وتقديمها للمجلس الابتدائى ومن الأقتضى الحاق ما أعرضه الشيخ المذكور الآن فى حق الصنایعية القايل عنهم مع أوراق التشكى السالف ذكره، وإما اعطا المقاولات بشروطات بمعرفة الديوان حسبما يقول ذلك الشيخ فهذا أن ترى لزوم لإجراه يصير المخابرة عنه من الداخلية مع ديوان الأشغال لزم تحريره لسعادتكم بما ذكر والعرض من طيه أفندم، ٢٢ صفر ١٢٩٠.

(١) محافظ داخلية عربى، محفظة، رقم ١٠، فترتها التاريخية من ٢ محرم إلى غاية ربيع الآخر سنة ١٢٩٠هـ، ملف بدون رقم فترته التاريخية من غرة صفر إلى غاية صفر سنة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م.

داخليه نأخرى عادتلو افتم حضرتكم

المره المرفوق طيه تقدم به محمده محجوب الشيخ طائفة المبلطيه بالمحرم يتشكى به من ضاعية الطائفة في كونه حاصل منهم المخالفة للصول
السالم بطريق المعاميه والصناعيه وعدم اعتبار الصناعيه الى معاملتهم ولا الطاعه لهم ولا مقدمه وانطواهم على عطل طليه الميرى
وتجاسرهم على اخذ مقادلات من الميرى والاهالى بالتجسر وعدم وفاءهم المقادلات الذى ياخذوها بجيصل الزام مقدمه بما يتأخر طرفهم
من التفتود لا عرف ما انطوا من التماسه اجرى الاصول الطائفة بيه المعاميه والصناعيه واعطا المقادلات بشروطات عبرة الديوانه الاطلاق
عليه بياض تفصيلاته وحينئذ ان شيوخ الطائفة المقدم المره الاله سالبه حصول التشكى في حقه من حمله شخصه من الطائفة المذكوره
بجمله اوجه وكملت اعراضاتهم للداخليه للنظر فيهم ونهولت الماده وتقدموا للمجلس الاشدائى ومنه الاقضى الخاف ما اعرضه الشيخ المذكور
الاله في حقه الصناعيه القابل منهم مع اوراق التشكى السالف ذكره واجاب اعطا المقادلات بشروطات عبرة الديوانه صبا يقول ذلك
الشيخ فهذا انه تراى لزوم لاجراء بصيرا فاجابه عنده من الداخليه مع ديوانه الاشغال زعم يخرج لسعادتهم بما ذكره والمره من طيه

افتم مـ ١٤٩
صـ ٩٢
٩٢
٩٢

در ١٤٩١ ص ٩٢
٩٢
١١٩

عز ديوانه لوقال وهذا اعطى
ممنه والوجه ارسى
ممنه

ملحق رقم (٤)

الأمر العالى الشامل لقانون رخصنامات الصنائع^(١)

أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناطر المالية وموافقة رأى مجلس النظار ومديرى صندوق الدين
العمري

أمرنا بما هو آت

الباب الاول

احكام عومي

(المادة الاولى)

مباح لكل شخص قاطن بالبلاد المصرية ان يمارس أى صناعة أو حرف أو فن أو تجارة
ويستثنى من ذلك الصنائع الحرفية أو التي تكون متعلقة بأشياء احتكرتها الحكومة
أو يمكن أن تحتكرها في المستقبل
وعلى كل شخص أو شركة يمارس في القطر المصري صناعة أو حرف أو فن أو تجارة غير
المفوض على اعتناؤها في المادة الثانية من أمرنا هذا ان يدفع عوائد رخصة الصناعة
التي يمارسها

ويستثنى من ذلك الأجانب والشركات الأجنبية

(المادة الثانية)

يعفى من عوائد الرخص

أولا مناديق التوقيع والجمادات الخيرية

ثانيا المولفون ومعلمو الفنون الادبية واللغات والعلوم والرسم والوشى والاسكريم
(أى فن استعمال السيف والنبش) وفن ركوب الخيل والجمادات (أى الألعاب
الهوائية) والرقص وعلى العموم معلمو الفنون التي من هذا القبيل ورؤساء
وأساتذة المكاتب والمدارس ومعلمو ومعلمات المدارس العمومية والخصوصية
والعائلات والمصورون باليد وصانعو النماثيل والرسميون ومنحصر ومختصات
الألعاب الساترية

ثالثا المشتغلون بالزراعة والذين لا يبيعون سوى محصولات الاراضى التي
تزرع بعمرتهم سواء كانت تلك الاراضى ملكهم أو لا تكن

رابعا موظفو ومستخدمو الحكومة أو المصالح الاميرية وذلك فيما يخص بتأدية
وظائفهم فقط

خامسا وكلاء أو قوسيو ضخية المحلات التجارية أو القاريقات التي في البلاد الأجنبية
اذا لم يكن لهم محل إقامة ثابت في القطر المصري وكانت مرتبة لهم أبر من
الخارج وليس معهم شئ من البضائع بل عينات مختلفة بقصد الحصول فقط على
نوصيات أو مستندات بشرط ان مدة إقامتهم في القطر المصري لا تزيد عن أربعة
أشهر في السنة

سادسا المستخدمون والكتب والشغل والخدم والتوابع الذين بالاجرة والاشخاص
الذين يشتغلون بالمقابلة أو باليومية ولا يكون معهم مساعدون ولا صيحات ولا لهم
دكان ولا على أبوابهم عنوان

سابعا مقاولو السفن الشراعية (أى المشتغلون بهذه هذه السفن)

ثامنا قومايات السفن المكثنة بأشغال البوستة في مواعيد مقرر

ثامنا القوابل والممرجات والمراضع

عاشرا الباعون السريحيه الغير مندرجين في الجدول حرف (١)

الحادى عشر أصحاب حيد الاجرة

وكذلك يعفى من عوائد الرخص التجار الذين يبيعون بالمقايى وأرباب الحرف المقيمون
في جهات غير الجهات الواردة في المادة الاولى والثانية من الجدول حرف (١)

الباب الثانى

تقرير عوائد الرخصة

(المادة الثالثة)

تقسم الصنائع المضروب عالم اعوائد الرخصة الى قسمين أولهما يشغل على الصنائع البينة
في الجدول حرف (١) التي تقررت عليها العوائد الواردة فيه وثانيهما يشغل على جميع
الصنائع والحرف والفنون الغير الواردة بالجدول حرف (١) باذن استثناء شئ خلاف
مائنص عنه في المادة الثانية

أما المولون المندرجون في القسم الثانى فيدفعون عوائد رخص سنوية قدرها خمسة
في المائة من قيمة أجرة المحلات المخصصة لممارسة منفعهم بشرط ان العوائد المذكورة

لا تكون أقل من اثني عشر شهرا دائما ولا أجل تقديرا بآجرة الحملات المخصصة لممارسة
الصناعة يجب مراعاة الآلات الثابتة وعلى العموم جميع الآلات البخارية

الباب الثالث

تحرير الكتب وفات وقيد المولين وتسليم الرخص ودفع العوائد

(المادة الرابعة)

يجب على من يتقرر عليه عوائد رخصة بمقتضى أمرنا هنا أن يحرر روافي الشهر التالي
لتاريخ نشره في الجرائد الرسمية بآليات في المدن إلى الدائرة البلدية أو المحافظة والمديرية
وفي البلاد إلى الصيارف موضحا به اسمهم ولقبهم واسم والدهم وصنعتهم والشارع
الكاثر به محل صنعتهم وعمر منزلهم إن أمكن وقيمة رأس مالهم إذا كان هنالك اقتضاء
أو قيمة آجرة المحل المقتضى تقرير قيمة العوائد على موجبها

فإذا اتضح للجهة الإدارية المختصة بذلك صحة البيان المذكور فقد صدقت العوائد على مقتضاها
وإذا كان الأمر بخلاف ذلك فنجري التعديلات التي تراها موافقة للصفة أما رباب
الصنائع الذين لم يقدموا البيان المذكور فإن الجهة الإدارية تجري قيدهم من تلقاها
نفسها

وعلى الدائرة البلدية أن تحتفظ بالتقديرات الجارية لتحصيل عوائد المباني على مقتضاها
أساسا لتقرير قيمة آجرة الحملات

(المادة الخامسة)

يجب أن يحرر بالكيفية السالفة ذكرها عن كل قسم من الصنائع كشذان يشتمل على
أرباب الصنائع الموجودين في المديرية أو المحافظة أو المديرية ويسلمان إلى الدائرة البلدية
أو إلى ديوان المحافظة أو المديرية أو إلى الصيارف في البلاد وهذا الكشذان يبرشرها
بأكملها أو ملخصها من باب الأساطعة بواسطة تعلقها في الجهات المذكورة

(المادة السادسة)

يجب على أرباب الصنائع أن يقدّموا العوائد المستحقة عليهم ويضعوها على رخصهم
وذلك في الشهر التالي لتاريخ نشر الكشذين المذكورين أو أن يقدموا وشكوى بالكتابة
في الميعاد المذكور وفي هذه الحالة يعطى لهم وصل عن تلك الشكوى في المدن من الدائرة
البلدية أو المحافظة أو المديرية وفي البلاد من الصيارف
وأرباب الصنائع الذين لم يقدموا كشكياتهم في الميعاد الموضح قبل يسوغ لهم أيضا تقديمها
في ميعاد آخر قدر شهرين بشرط أن يرفقوا بها قسيمة دالة على تسديد العوائد المستحقة
عن ستة شهور طبقا لأحكام المادة العاشرة

(المادة السابعة)

يجب تجديد الرخص في الشهر الأول من كل سنة وإذا اتفق أثناء تجديد الرخصة
أن صاحب الصناعة طلب تنقيص العوائد أو أرادت المصلحة زيادة العوائد المذكورة
فينصَح له في حال حصول خلاف بينه وبين المصلحة بمعاذهم لتقديم شكواه
وفي حالة ما إذا كانت المصلحة تقرر زيادة على العوائد المذكورة لا يتبدل هذا الميعاد
الامن التاريخ الذي يصير فيه الخطر صاحب الصناعة تلك الزيادة كما هو موضح في المادة
الآتية

فإذا لم يقدم صاحب الصناعة شكواه في الميعاد المذكور جاز له أيضا تقديمها في ميعاد آخر
قدره شهرين بشرط أن يرفق بها قسيمة دالة على تسديد العوائد التي قررتمها المصلحة

(المادة الثامنة)

يجب على كل شخص لم يكن تقرر عليه عوائد رخص وبشرع في تعاطي صنعة مقرر عليها
العوائد المذكورة أن يقدم في أثناء الشهر الذي فيه يشرى في ممارسة صنعته طلبا محررا
بالكيفية المبينة في المادة الرابعة والاقتضرى المصلحة قدره من تلقاها نفسها ويجوز له أن
يحرر شكوى بشأن العوائد التي تكون تقرررت عليه ويقدمها في ميعاد شهرين بمضيان
من تاريخ الاعلان الواجب ارساله اليه

وإذا لم يقدم صاحب الصناعة شكواه في الميعاد المذكور جاز له أيضا تقديمها في ميعاد آخر
قدره شهرين بشرط أن يرفق بها قسيمة دالة على تسديد العوائد التي قررتمها المصلحة

(المادة التاسعة)

المبالغ التي يدفعها أرباب الصنائع الذين تقدم منهم كشكيات بالكيفية الموضحة بالفقرة
الآخيرة من كل مادة من المواد ٦ و ٧ و ٨ تعتبر كدبعية إلى أن يصدر قرار عن هذا
المحورس وبذلك في القسيمة التي تعطى عنها

(المادة العاشرة)

يستحق دفع عوائد الرخص اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٠

(المادة الحادية عشرة)

عوائد الرخص تقرر عن كل سنة حسب السنة الافرنكية وتدفع على قسطين عن كل ستة
شهور فقط بدفع مقدما وذلك اعتبارا من أول يناير من كل سنة فإذا طلب الحصول على
رخصة بعد مضي الشهر الأول من كل ستة شهور يجب حسابان العوائد بالنسبة لعدد
الاشهر الباقية بما في ذلك الشهر الذي حصل فيه الطلب ويجب أن يطلب في الحال دفع
العوائد المستحقة عن الباقي من السنة شهور

(المادة الثانية عشرة)

كل صناعة أو تجارة مشتركة في ممارستها بجملة أشخاص لا يعطى عنها سوى رخصة واحدة

(المادة الثالثة عشرة)

كل شخص يمارس جملة صنائع مقرر عليها عوائد ثابتة لا يدفع سوى عوائد واحدة ثابتة
عن الصناعة المقرراها الأعلى قيمة

وفي حالة ممارسة جملة صنائع في جهة واحدة وكانت هذه الصنائع غير منفصلة عن بعضها
انصفا لا تاما ومن التي تقرر عليها عوائد رخصة بحسب قيمة إيجار المحل فالعوائد التي
تحصل يجب أن تكون على واقع أعلى قيمة

وكل شخص يمارس في جملة جهات صنعة واحدة مربوط عليها عوائد ثابتة يجب أن يقرر
عليه عوائد ثابتة في الجهة التي تكون فيها تلك العوائد أو يدرجها في غيرها وأما العوائد
المقرره بحسب قيمة إيجار المحل فيجب دفعها في كل جهة من الجهات المذكورة

(المادة الرابعة عشرة)

في حالة ما إذا انتقل شخص عن مصنعه أو انتقلت منته لاخر فيكون تلقى حصل له التنازل
أو الانتقال بالسلف من الحقوق وما عليه من العوائد وعند انقضاء السنة أشهر التي
في أثناءها حصل التنازل أو الانتقال فلنكل من الطرفين أن يجعل الرخصة يلزم صاحب
الصناعة المستجد بدلا عن اسم من كان يمارسها قبل

فإن لم يتم أحدهما هذه الاجراءات في الشهر الأول من السنة شهور فيكونان كلاهما
ملزمين بالتضامن بالعوائد المقيمة باسم صاحب الصناعة السابق

واذا ترك شخص ممارسة منتهى الاستحسان عليه العوائد الاغلبية الستة ثم والى ترك منتهى فيها أما اذا كان الترك ناشئاً عن وفاة أو تقاعد حصل استمارة الحقوق من العوائد لا يكون الا عن المناقضة والى الممارى فقط وبرتبة مدار الباقي من العوائد التى تكون دفعت عن الستة ثم والممارى بمجرى طلب أصحاب الشأن وهذا الطاب يلزم أن يقدم قبل انقضاء الستة ثم والى تلى تاريخ التقايسة أو الوفاة أو التقاعد الحقيقى فيه

(المادة الخامسة عشرة)

تقرر الرخص التى تسم الارباب الصنائع من دفتر رسمية مخصوص وتجر بمرة متصلة وان قدمت رخصة فيعطى بمجاناة ضرورة منها مرة بنفس مرة الرخصة المدة ودة

الباب الرابع

بلان المراجعة

(المادة السادسة عشرة)

التشيكات المتعلقة بالرخص ترفع الى بلان مراجعة تشكل بالكيفية الموضحة فى المواد من ١٧ الى ٢١ وتشكيل هذه البان يكون قبل أول ابريل سنة ١٨٩٠ عن سنة ١٨٩٠ والسنة التى بعدها ويكون تشكيلها عن السنين التالية قبل ٣٠ ديسمبر من السنة السابقة

(المادة السابعة عشرة)

يجتمع مشايخ الطوائف المقتضى ربط عوائد رخص صنائع عليها فى مدينتى مصر واسكندرية بناء على طلب المحافظ وينتخبون عشرة أعضاء للجنة ويكون الانتخاب فى أول دفعة باعتبار الاغلبية المطلقة واذا اختلفت الحال لاجراء انتخاب ثانى يكون بالاغلبية النسبية

(المادة الثامنة عشرة)

يجتمع مشايخ الطوائف المقتضى ربط العوائد عليها فى محافظتى بورسعيد والسويس ويكون اجتماعهم بدوان المحافظة بناء على استدعاء المحافظ وينتخبون عشرة أعضاء للجنة مع مراعاة الشروط والحدود المبدئية فى المادة السابعة عشرة

(المادة التاسعة عشرة)

وفى مديريات الشرقية والدقهلية والقربية واسيوط يجتمع مشايخ الطوائف المقتضى ربط عوائد رخصة عليها بالمديرية بناء على طلب المدير وينتخبون ثمانية أعضاء للجنة المراجعة بمراعاة الشروط والحدود المقررة فى المادة ١٧

(المادة العشرون)

لا يكون التمام البان فى مصر واسكندرية وفى مراكز المحافظات والمديريات المبدئية فى المادتين ١٨ و ١٩ هيكل الا اذا تشكلت بالصفة لائمية وهى

أولاً من الموظفين المعينين من قبل الحكومة بصفة رئيس

ثانياً من أربعة أعضاء ينتخبون (بفتح الخاء) بالكيفية المذكورة فى المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ واستدعاء أعضاء اللجنة للضرورة بالامانة يجب أن يكون بالناوبة

وعلى بلان المراجعة أن تحظر كلام من المصلحة ومالك الشكوى باليوم الذى تحدد للنظر فى الشكوى وذلك قبل حلول اليوم المذكور بمائة أيام على الأقل وللمصلحة ومالك الشأن أن يقدم ما أقروا له ما شاءوا أو كلاً

فإذا لم يوجد فى اليوم المعين للنظر فى الشكوى عدد كاف من الاعضاء لا يمكن انعتاد اللجنة فعلى الرئيس أن يعيد ميعاد آخر للنظر فى الشكوى

وقبل حلول هذا الميعاد الاخير بمائة أيام يصدر اعلان المحافظ أو المدير باليوم والساعة اللذين تحدد فيهما انعقاد اللجنة الجديدة ويصير اخطار الجميع بأنه فى اليوم والساعة المذكورين ستحكم اللجنة فى الشكوى وما كان عدداً عضواً ويكون حكمها صحيحاً أما الاعضاء الذين يكونون غائبين حينما يطلب اجتماعهم بالجلسة من الجلسات فيسوغ استبعادهم باعضاء آخرين

(المادة الحادية والعشرون)

وفى باقى المحافظات والمديريات الغير مبينة فى المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ تؤلف البان من المدير أو المحافظ أو من ينوب عنهم بصفة رئيس ومن عضوين من عشرة أعضاء الذين ينتخبهم مشايخ الطوائف فى المحافظة أو المديرية وعلى البان المذكورة أن تحظر كلام من المصلحة ومالك الشكوى باليوم الذى تحدد للنظر فى الشكوى وذلك قبل حلول اليوم المذكور بمائة أيام على الأقل وللمصلحة ومالك الشكوى أن يقدم ما أقروا له ما شاءوا أو كلاً

الباب الخامس

الاجراءات المقتضى اتخاذها لتصيل العوائد

(المادة الثانية والعشرون)

كل من يتأخر فى دفع عوائد الرخصة المقررة عليه بصفة ثمانية يتخذ فى شأنه الاجراءات الآتية

يسمى اذارة بطريقتة ادارية من الجهة المكلفة بالتصيل لدفع قيمة العوائد المستحقة عليه فى ظرف خمسة أيام كاملة من تاريخ تبليغ الاذارة وعند عدم الدفع فى الميعاد المذكور تكون اجراءات التنفيذ والتصيل ضد الممول على مقتضى أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بدون لزوم لاوراق تنفيذية أخرى

ويضاف على المبلغ المستحق قيمة ١٢ عن كل شهر يمر من تاريخ حلول الميعاد المقرر (الخمس أيام) لغاية يوم التصيل بمعرفة مأمورى الخزينة

وللحكومة الامتياز على غير ما فى الاستيلاء على عوائد الرخصة من المبالغ المتحصلة من هذا البيع أو مما يباع من منقولات وعقارات الممول بواسطة اجهزة القضائية

(المادة الثالثة والعشرون)

عن ما يباع بمقتضى المواد السابقة يورداً كلاً من المأمور الذى يبيع الى ماء ور التصيل واذا كانت قيمة التصيل تزيد على قيمة المبالغ المستحقة على الممول فأمور التصيل برده الباقي

(المادة الرابعة والعشرون)

كافة العوائد الجارية تخصها بالغاية الا ان بصفة ويركوا استبدلت بعوائد الرخصة المقررة بمقتضى هذا القانون ما عدا ما ألقى منها

(المادة الخامسة والعشرون)

على ناظر المالية تنفيذاً من هذا

صدر برأى جادى فى ١٧ جادى الاولى سنة ١٣٠٧ (٩ يناير سنة ١٨٩٠)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر المالية

(وياض)

جدول حرف (١)

رقم	بيان المصنفات	مصر واسكندرية بما في ذلك الرمل	الجهات المختصة في الجدول حرف (ب)	جهات أخرى
١	تربط للعوائد الآتية على الشركات المصرية المساهمة (أنونيم) المستغلة في الأعمال المالية والصناعية والتجارية باعتبار نصف في الألف على رأس المال المدفوع بحيث لا تكون قيمة الرخصة أقل من عشرة جنيهات مصرية ولا أكثر من ثلثمائة جنيه	بيليم	بيليم	بيليم
٢	البنوك والبنوكية والمستغنون به إياها الاسكوت والذين منعتهم تسليف التذود تحت رهن مندولات جنيه مصري ٦. الدرجة الأولى ٤. » الثانية ٢. » الثالثة ١. » الرابعة عوائد مقرره	بيليم	بيليم	بيليم
٣	١٥٠ في المائة من قيمة إيجار المحلات المعدة لممارسة صناعتهم (لصاحب الرخصة الذي يصير قيده في إحدى الدرجات المذكورة أن يشكى إذا صار قيده في درجة تقضى عليه بدفع عوائد مقرره تزيد عن نصف في الألف من رأس مال منقولاته) شركات المساهمة (أنونيم) وغيرها من شركات السيكورته ضد اضطراب البحر ١٥٠ جنيه مصري أو عوائد مقرره وستة في المائة من قيمة إيجار المحلات المعدة لمكائنها شركات المساهمة وغيرها من شركات السيكورته على الحياة وضد الحريق والعوارض وموت المواشي ٥ جنيهات مصرية عوائد مقرره وستة في المائة من قيمة إيجار المحلات المعدة لمكائنها	بيليم	بيليم	بيليم
٤	كوميديات السفن التجارية سواء كانت كوميديات مساهمة أو غيرها ١٠ جنيهات مصرية عوائد مقرره وعشرة في المائة من قيمة إيجار المحلات المعدة لمكائنها مستلزم السفن الذين لا تسري عليهم العوائد الموضحة قبل ٣ جنيهات مصرية وعشرة في المائة من قيمة إيجار المحلات المعدة لمكائنها	بيليم	بيليم	بيليم
٥	مجهز السفن التجارية (أربانور) الذين يكون مركزهم في إحدى ميناء القطر المصري ٢ جنيه مصري عوائد مقرره على كل سفينة بخارية	بيليم	بيليم	بيليم
٦	أرباب التجارة بالجملة مهما كانت الأصناف المتجر بهم بما في ذلك شركات التعمان والتوصيه (الكولكتيف والكومانديت) التي تتاجر بالجملة جنيه مصري ٢٤. الدرجة الأولى ١٦. » الثانية ٨. » الثالثة ٤. » الرابعة عوائد مقرره	بيليم	بيليم	بيليم
	وستة في المائة من قيمة إيجار مكائنها وثلاثة في المائة من قيمة إيجار مخازنهم (لصاحب الرخصة الذي يصير قيده في إحدى الدرجات المذكورة أن يشكى من قيده في درجة تقضى عليه بدفع عوائد مقرره تزيد عن ربع في الألف من قيمة أعماله السنوية)	بيليم	بيليم	بيليم

تابع جدول حرف (١)

ترتيب	بيان الصنائع	مصر واسكندرية بما في ذلك الرمل	الجهات المختصة في الجدول حرف (ب)	جهات أخرى
٧	صانعو المواد الكيميائية - جنومات مصرية عوائد مقرره وعشرون في المائة من قيمة ايجار المحل المعد لممارسة صنعهم
٨	مقاولو الاشغال العمومية ومقاولو الممارات (سواء كانوا متكرين أو منفردين) جنيتهم واحد مصري عوائد مقرره ونصف في الاقس من قيمة الاشغال التي يتعهدون باجرائها وهذا المبلغ يدفع في آخر كل سنة منهم ور. (على المسالخ التي تعقد شروط مقاولات عن الاشغال العمومية والتي تكون مكانة باعطاء رخص البناء للأفراد أن تخطر الاقلام المختصة بتفصيل عوائد الرخصة عن قيمة المقاولات المذكورة التي يوجب ارتباط هذه العوائد)
٩	كوسيو فنية (وكلاء بالهولة) مستغلون بتوريد وتصدير البضائع عوائد مقرره وسنة في المائة من قيمة أجرة مكاتبهم وثلاثة في المائة من قيمة ايجار مخازنهم
١٠	كوسيو فنية نقل عوائد مقرره وسنة في المائة من قيمة أجرة مكاتبهم وثلاثة في المائة من قيمة ايجار مخازنهم
١١	وكلاء كاسيو وممارسة تورمه وبضائع جنيتهم مصري ٢٠ الدرجة الاولى ١٠ » الثانية ٢ » الثالثة و ١٥ في المائة عن قيمة ايجار مكاتبهم (لصاحب الرخصة الذي يصير قيده في احدى الدرجات المذكورة أن ينسحب من قيده في درجة تقضى عليه بدفع عوائد مقرره تزيد عن نصف في الالف من أرباحه)
١٢	ممارسة سفن وممارسة بيع وايجار القارات عوائد مقرره وسنة في المائة من قيمة ايجار مكاتبهم
١٣	صيارف (مبدلي الهله) عوائد مقرره مؤجرو عربات ركوب عمومية وخصوصية عن كل عربية » » مثال عن كل عربية افوكايت لى محكمة الاستئناف المختلفة عوائد مقرره وعشرة في المائة من قيمة ايجار المكتب أو الجزء المستعمل بصفة مكتب في محل السكن افوكايتهم ووكلاء أشغال لى باقي المحاكم المختلفة والاهلية عوائد مقرره وزيادة على ذلك العوائد النسبية للمدينة قبل (الافوكايت الذين تحت التمرين معفون من عوائد الرخصة)
١٤	الاطباء والجراحون المقيمون بالقطر المصري من منذ خمس سنوات عوائد مقرره الاطباء والجراحون المقيمون بالقطر المصري من منذ سنة واحد عوائد مقرره و ١٥ في المائة من قيمة ايجار محلات العيادة أو الجزء المعد لذلك في محل السكن (الاطباء والجراحون المستخدمون بالحكومة تربط عليهم أيضا عوائد رخصة إذا مارسوا صناعتهم أيضا خارجا عن خدمتهم بالحكومة) (الاطباء والجراحون الذين لم يترع عليهم سنة كدالة اعتبارا من تاريخ ممارسة صناعتهم بالقطر المصري يعفون من عوائد الرخصة)
١٥

تابع جدول حرف (۱)

رقم المادة	بيان المصنوع	مصر واسكندرية بما في ذلك الرمل	الجهات المينة في الجدول خرف (ب)	جهات أخرى
١٦	أجر أجرة عوائد مقرره وستة في المائة من قيمة ايجار الحمل المعدل لصناعته	٢	٢	سليم اجنيه مصري لا يربط عليهم شئ
١٧	أجباء الاسنان عوائد مقرره و ١٥ في المائة من قيمة ايجار حمل الصناعة أو الجزء المعدل لذلك في محل السكن (الاخلاقون الذين من صناعتهم أيضا قلع الاسنان لا يعتبرون بصفة أطباء أسنان)	١	٥٠٠	لا يربط عليهم شئ
١٨	سكايا طره عوائد مقرره	١	٥٠٠	لا يربط عليهم شئ
١٩	مهندسون بمافهم للمهندسون المختصون بعمل رسومات المباني واجراءات عوائد مقرره وعشرة في المائة من قيمة ايجار مكاتبهم أو الجزء المعدل لذلك في محل السكن (في حالة ما اذا كان المهندسون المذكورون يأخذون مقاولات عن أشغال عمومية أو أشغال عمارات يستأجر من عوائد الرخصة المقرره عليهم بمقتضى فقرة ٨ الموضحة قبل قيمة عوائد الرخصة التي يكونون دفعوها في أثناء السنة بصفة مهندسين)	٢	٢	١
٢٠	مهندسون معماريه عوائد مقرره	٢	١	٥٠٠
٢١	أصحاب الجرائد عوائد مقرره وستة في المائة من قيمة ايجار الحمل المعدل لانغال الاداره	٢	١	١
٢٢	لوكاتيه جيه وأصحاب حانات ومقاهي ومحلات مفروشة ستة في المائة من قيمة ايجار الحمل الخاص لكل واحد في المائة من قيمة باقى المحلات المعدلة لصناعته	٢	١	١
٢٣	السوقه السريجه الذين يبيعون بضائع أجنبية عوائد مقرره	٢	٢٠٠	١٠٠
٢٤	باعة الدخان ١٥ في المائة من قيمة ايجار الحمل المعدل لصناعته بشرط أن لا تكون عوائد الرخصة أقل من	٢	٢	١
٢٥	باعة الموالد الكحوليه عشر في المائة من قيمة ايجار الحمل المعدل لصناعته بشرط أن لا تكون عوائد الرخصة أقل من (الاشخاص الذين أخص صناعتهم مبيع اطعمه لا يعتبرون باعة موالد كحوليه)	٢	٢	١

جدول حرف (ب)

بور سعيد	كفر الزيات	المنيا
السويس	حلوان	اسيوط
بنها	ممنود	سوهاج
الزقازيق	رقتى	جرجا
المنصورة	المحلة الكبرى	قنا
ميت غمر	دمنهور	الاقصر
شين الكوم	الجيزة	اصوان
منوفى	بنى سويف	
طنطا	مدينة القيوم	

تتبع

جاء في الجدول حرف [١] التابع للأمر العالى الشامل لقانون رخصنامات الصنائع الذى نشر ملحقاً للعدد الخامس من الوقائع المصرية غلط عند نمرة أ ١ من هذا الجدول وهو لفظة (تزيد عن نصف فى الألف من أرباحهم) والصواب (تزيد عن نصف فى المائة من أرباحهم) ولهذا لزم التنبيه.

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة بدار الوثائق القومية بالقاهرة

أ. سجلات الدواوين:

- سجلات ديوان خديو.
- سجلات ديوان الداخلية.
- سجلات ديوان ضبطية مصر.
- سجلات ديوان مجلس الأحكام.
- سجلات ديوان المجلس الخصوصى.
- سجلات ديوان محافظة مصر.
- سجلات ديوان معية سنية.
- ب. سجلات المحاكم الشرعية:
- سجلات محكمة القسمة العسكرية.

ج. المحافظ :

- محافظ الأبحاث.
- محافظ داخلية.
- محافظ ضبطية مصر.
- محافظ مجلس الوزراء.
- محافظ الوقائع المصرية.

ثانياً: وثائق منشورة:

- أمين سامى :تقويم النيل، المجلد الثانى والثالث من الجزء الثالث، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٦

- جورج جندى، جاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، وضع بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاة الخديو إسماعيل ١٨٩٥ - ١٩٤٥، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧م.

- راشد البراوى (الدكتور): مجموعة الوثائق السياسية، الجزء الأول، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢.

- سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، الجزء الرابع، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ١٠٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

- فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء، المجلد الأول، الإسكندرية، ١٨٩٠.

ثالثا: التقارير:

- تقرير بورنج : منشور في كتاب محمد فؤاد شكرى (الدكتور) وآخرون، بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية)، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٨.

- تقرير دوها ميل : منشور في كتاب محمد فؤاد شكرى (الدكتور) وآخرون، بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية)، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٨.

- كرومر: تقرير عن الإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠١، ترجم في إدارة المقطم وطبع في مطبعته سنة ١٩٠٢.

_____ : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠٥، رفعه جناب الأربل كرومر قنصل دولة إنجلترا ووكيلها السياسى فى مصر إلى جانب السر إدوارد جراى ناظر خارجيتها، ترجم فى إدارة المقطم وطبع فى مطبعته سنة ١٩٠٦.

- تقرير لجنة التجارة والصناعة: المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩١٩.

رابعا: المصادر العربية والمترجمة:

- إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم (فى القرن التاسع عشر) نقله إلى العربية عدلى طاهر نور، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٥٠.

- ألبرت فارمان: مصر وكيف غدر بها، ترجمة عبد الفتاح عنايت، مراجعة على جمال الدين عزت عثمان، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤.

- جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل مع مقدمة عن التطور العمرانى لمدينة القاهرة منذ إنشائها وحتى سنة ١٨٠٠، نقله عن الفرنسية وقدم له وعلق عليه، أيمن فؤاد سيد (الدكتور)، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٨٨.

- جون لويس بوركهارت: العادات والتقاليد المصرية، دراسة وترجمة إبراهيم أحمد شعلان (الدكتور) مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧.

- ستانلى لينبول: سيرة القاهرة، ترجمة حسن إبراهيم حسن (الدكتور)، على إبراهيم حسن (الدكتور) إدوار حليم، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧.

- عبد الرحمن الجبرتي: تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ثلاثة أجزاء، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.
- — : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين، تحقيق وشرح حسين محمد جوهر، عمر الدسوقي، الطبعة الأولى لجنة البيان العربى، ١٩٦٩.
- على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الجزء الأول، تاريخ القاهرة ومصر منذ العصر الفاطمى حتى عصر توفيق، طبعة مصورة عن الطبعة الثالثة بالقاهرة، سنة ١٩٨٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- — : الخطط التوفيقية، الجزء الثانى، طبعة مصورة عن الطبعة الثانية بالقاهرة سنة ١٩٦٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.
- — : الخطط التوفيقية : الجزء الثالث، طبعة مصورة عن الطبعة الثانية بالقاهرة سنة ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.
- كرومر: الثورة العربية، ترجمة عبد العزيز عرابى، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
- كلوت بك أ. ب : لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٢.
- — : لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٤.
- ميخائيل شاروبيم: الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٠٠.
- خامسا: المذكرات:
- أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول من سنة ١٨٧٢ إلى ٨ يناير ١٨٩٢، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٨٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.
- جويدان (الأميرة): مذكرات الأميرة جويدان زوجة الخديو عباس الثانى، كتاب الهلال، عدد رقم ٣٥٦، دار الهلال ، أغسطس ١٩٨٠.
- شامبليون: شامبليون فى مصر الرسائل والمذكرات، ترجمة عماد عدلى، مراجعة طاهر عبد الحكيم (الدكتور) الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩٥.
- صوفيا لين بول: حريم محمد على باشا رسائل من القاهرة (١٨٤٢ _ ١٨٤٦) ترجمة ودراسة عزة كرامة (الدكتورة)، كتاب سطور، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.
- سادسا: رحلات وأسفار:
- بيرتون، رتشارد. ف: رحلة بيرتون إلى مصر والحجاز، الجزء الأول، ترجمة وتعليق عبد الرحمن عبد الله الشيخ (الدكتور) سلسلة الألف كتاب الثانى، عدد رقم ١٦١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

- ردولف (الأمير): رحلة الأمير ردولف إلى الشرق (مصر والقدس) الجزء الأول، ترجمة ودراسة، عبد الرحمن عبد الله الشيخ (الدكتور) سلسلة الألف كتاب الثانى، عدد رقم ١٩٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- - : رحلة الأمير ردولف إلى الشرق (مصر والقدس): الجزء الثانى، ترجمة ودراسة عبد الرحمن عبد الله الشيخ (الدكتور) سلسلة الألف كتاب الثانى، عدد رقم ٢٠٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦.
- فولنى . س. ف: ثلاثة أعوام فى مصر وبر الشام، نقله إلى العربية إدوارد البستانى، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٩.
- سابعاً: المراجع العربية والمترجمة:
- أحمد أحمد الحتة (الدكتور): تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، مطبعة المصرى، القاهرة ١٩٦٧.
- أحمد السعيد سليمان (الدكتور): تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩.
- أحمد الشربينى (الدكتور): تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ _ ١٩١٤، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.
- أحمد خاكى: رسائل من مصر حياة لوسى دفا جوردون فى مصر ١٨٦٢ _ ١٨٦٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : عصر حكيان، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.
- أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) وآخرون: التاريخ القومى، الطبعة الأولى، دار سعد، القاهرة بدون تاريخ.
- أحمد محمد إبراهيم (الدكتور) الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٣٣.
- أحمد محمد حسن الدماصى (الدكتور): الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، الجزء الأول (١٨٠٠ _ ١٨٤٠) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.
- أحمد محمد فتح الباب: الحركة النقابية المصرية بين الماضى والحاضر والمستقبل، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، المؤسسة الثقافية العمالية، القاهرة ١٩٩١.
- السيد السيد أحمد دياب (الدكتور): السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر، سلسلة مصر النهضة، العدد ٤٧، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.
- السيد رجب حراز (الدكتور): المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى ١٥١٧ _ ١٨٨٢، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠.

- السيد يوسف نصر (الدكتور): الوجود المصرى فى إفريقيا فى الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٩٩، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.
- — : الدور الحضارى للجيش المصرى فى القرن التاسع عشر فى آسيا وإفريقيا، مكتبة مديولى، القاهرة ١٩٨٢.
- ألكسندر شولش (الدكتور): مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ — ١٨٨٢ تعريب رؤوف عباس حامد (الدكتور) دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٨٢.
- إلهام محمد على زهنى (الدكتورة): مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
- — : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر، سلسلة مصر النهضة، عدد رقم ٥١، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.
- إلیاس الأیوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل من سنة ١٨٦٢ إلى سنة ١٨٧٩ (جزءان) مكتبة مديولى، القاهرة ١٩٩٠.
- إلینور بیرتز: الاستعمار البريطانى فى مصر، ترجمة: أحمد رشدى صالح، منشور فى أحمد رشدى صالح، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ١١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨.
- إميل فهمى شنودة: تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢، دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٦٧.
- أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، دون تاريخ.
- — : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩٧٠، الطبعة الأولى، دار الغد العربى، القاهرة ١٩٨٧.
- أمين مصطفى عبد الله (الدكتور): تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٤.
- أنور عبد الملك (الدكتور): نهضة مصر تكون الفكر والأيدولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ - ١٨٨٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢.
- أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، كتاب روز اليوسف، العدد السابع عشر، القاهرة يوليو ١٩٧٤.
- المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ترجمة لطيف فرج، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.
- — : القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.

- أيمن فؤاد سيد (الدكتور): التطور العمرانى لمدينة القاهرة منذ نشأتها وحتى الآن، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧.
- باتريك أوبريان: ثورة النظام الاقتصاد فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تعريب وتعليق خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية، القاهرة ١٩٧٠.
- بير. ج: دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين (الدكتور)، عبد الحميد فهمى الجمال، الطبعة الأولى، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة ١٩٧٦.
- توفيق الطويل (الدكتور): التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد رقم ٢١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨.
- —: التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى. إمام التصوف فى مصر الشعرانى، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٢٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨.
- عبد الحميد توفيق زكى: التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٨٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.
- تيودور رودستين: تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده، تعريب على أحمد شكرى، القاهرة، ١٩٢٧.
- ثروت عكاشة (الدكتور): مصر فى عيون الغرباء من الرحالة والفنانين والأدباء (القرن التاسع عشر) الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.
- جان فاليه: مساهمة فى دراسة أوضاع عمال الصناعة الكبيرة فى القاهرة، ترجمة يوسف درويش، دار الخدمات النقابية والعمالية، القاهرة، مارس ١٩٩٦.
- جرجس حنين: الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٠٤.
- جرجس سلامة (الدكتور): أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٢٢، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٦.
- جمال البنا: نشأة الحركة النقابية وتطورها، السلسلة العمالية، عدد رقم ٢٤، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٩.
- جمال حمدان (الدكتور): شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الثالث، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤.
- جون مارلو: تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ترجمة عبد العظيم رمضان (الدكتور) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦.
- جويل بنين، زكارى لوكمان: العمال والحركة السياسية فى مصر الوطنية - الشيوعية - الإسلامية، الجزء الأول، ترجمة أحمد صادق سعد، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٢.

- جلال يحيى (الدكتور): الثورة والتظيم السياسى، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦.
- — : المجلد فى تاريخ مصر الحديثة، الطبعة الثانية، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية ١٩٨٤.
- جيمز. ت. ج: الحياة أيام الفراعنة مشاهد من الحياة فى مصر القديمة، ترجمة أحمد زهير (الدكتور) مراجعة محمود ماهر طه (الدكتور) مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.
- — : كنوز الفراعنة (مدخل لدراسة مصر القديمة) ترجمة أحمد زهير أمين (الدكتور) مراجعة محمود ماهر طه (الدكتور) مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- حسن الباشا (الدكتور): الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ٢ أجزاء، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٥ _ ١٩٦٦.
- حسن حسنى (الدكتور): رحلتى مع السيجارة، سلسلة اعرف صحتك، عدد رقم ٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- حسن محمد ربيع: مصر بين عهدين بحث اقتصادى واجتماعى وسياسى عن مصر، الجزء الأول مصر قبل الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة ١٩٥٤.
- حسين خلاف (الدكتور): نقابات العمال فى مصر بحث فى تشريع العمل المقارن، الطبعة الأولى، مطبعة الاعتماد بمصر ١٩٤٦.
- — : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٦٢.
- حسين محمد أحمد يوسف: النقابات فى مصر الرومانية «دراسة وثائقية» سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ١١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨.
- حلمى أحمد شلبى (الدكتور): فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨.
- دافيد س. لاندز: بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس (الدكتور) دار المعارف بمصر ١٩٦٦.
- راشد البراوى (الدكتور)، محمد حمزة عlish: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩.
- رفعت السعيد (الدكتور): الأساس الاجتماعى للثورة العرايية، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- رؤوف عباس حامد (الدكتور): الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧.

- زكريا سليمان بيومى (الدكتور): دور الطرق الصوفية فى المجتمع المصرى ١٩٠٢ - ١٩٥٢، دراسة تاريخية، عامر للطباعة والنشر، المنصورة ١٩٨٦.
- سحر على حنفى (الدكتورة): العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ١٧٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠.
- سعاد ماهر (الدكتورة): القاهرة القديمة وأحيائها، المكتبة الثقافية، عدد رقم ٧٠ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، أول أكتوبر ١٩٦٢.
- سعد الخادم: الصناعات الشعبية فى مصر، دار المعارف بمصر ١٩٥٧.
- — : الأزياء الشعبية، سلسلة المكتبة الثقافية، عدد رقم ٤٩، دار القلم، القاهرة، ١٥ نوفمبر ١٩٦١.
- سليمان محمد النخيلى (الدكتور): الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٥٢، الطبعة الأولى، الاتحاد العام للعمال، القاهرة ١٩٦٧.
- سمير عمر إبراهيم (الدكتور): الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
- سيد ع شماوى (الدكتور): اليونانيون فى مصر «دراسة تاريخية فى الدور الاقتصادى - السياسى» ١٨٠٥ - ١٩٥٦، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٧.
- شحاته صيام (الدكتور): التصنيع والبناء الطبقي فى مصر (١٩٢٠-١٩٨٠) تحليل بنائى تاريخى، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٩١.
- شحاتة عيسى إبراهيم: القاهرة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩.
- شهدى عطيه الشافعى: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، الطبعة الأولى، دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٥٧.
- صالح جودت: مصر فى القرن التاسع عشر، مطبعة الشعب بمصر، ١٩٠٤.
- صالح رمضان (الدكتور): الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل من ١٨٦٢ - ١٨٧٩، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٧.
- صبحى وحيدة: فى أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٠.
- صلاح أحمد هريدى (الدكتور): الحرف والصناعات فى عهد محمد على، دار المعارف، ١٩٨٥.
- — : الجاليات اليونانية فى مصر من الاحتلال البريطانى إلى الحرب العالمية الأولى ١٨٨٢ - ١٩١٤، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.
- صلاح عيسى: الثورة العرابية، الطبعة الثانية، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٢.

- صلاح منتصر: رسالة إلى أى مدخن، كتاب اليوم الطبى، العدد ١٢١، دار أخبار اليوم، دون تاريخ.
- طاهر عبد الحكيم (الدكتور): الشخصية الوطنية المصرية قراءة جديدة لتاريخ مصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦.
- عاصم الدسوقي (الدكتور): دراسات فى التاريخ الاقتصادى، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨١.
- — : البحث فى التاريخ قضايا المنهج والإشكالات، مكتبة القدسى، القاهرة ١٩٨٦.
- — : أفكار لم تنشر ١٩٨٢ - ١٩٩٦، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٩٦.
- — : فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، القاهرة، بدون تاريخ.
- — : فى تاريخ مصر الاقتصادى - الاجتماعى، مؤسسة ابن خلدون، القاهرة، ٢٠٠٠.
- عامر النجار (الدكتور): الطرق الصوفية فى مصر نشأتها ونظمها وروادها. الرفاعى - الجيلانى - البدوى - الشاذلى - الدسوقي، الطبعة الخامسة، دار المعارف ١٩٩٢.
- عباس الطرابيلى: شوارع لها تاريخ سياحة فى عقل الأمة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧.
- عبد الحكيم الرفاعى (الدكتور): الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٨.
- عبد الرحمن الرفاعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، دار المعارف، ١٩٨١.
- — : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، الجزء الثانى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، ١٩٨١.
- — : عصر محمد على، الطبعة الرابعة، دار المعارف، ١٩٨٢.
- — : عصر إسماعيل، الجزء الثانى، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٨٢.
- عبد الرحمن الرفاعى: مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢، الطبعة الرابعة، دار المعارف ١٩٨٢.
- عبد الرحمن زكى: هذه هى القاهرة، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٤٣.
- عبد الرحمن زكى (الدكتور): الأحجار الكريمة فى الفن والتاريخ، المكتبة الثقافية، عدد رقم ١٠٨، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- — : الحلى فى التاريخ والفن، المكتبة الثقافية عدد ١٢٦، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار القلم، أول فبراير، ١٩٦٥.
- — : موسوعة مدينة القاهرة فى ألف عام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٩.
- — : حواضر العالم الإسلامى فى ألف وأربعمئة عام القاهرة منارة الحضارة الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩.

- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (الدكتور): فصول من تاريخ مصر الاقصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٢٨ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.
- عبد السلام عبد الحليم عامر (الدكتور): طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ سلسلة مصر النهضة، عدد رقم ٤٥، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢.
- عبد العزيز محمد الشناوى (الدكتور): صور من دور الأزهر فى مقاومة الاحتلال الفرنسى، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧١.
- _____ : الخطط التوفيقية لعلى مبارك، سلسلة تراث الإنسانية، مهرجان القراءة للجميع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- عبد العزيز سليمان نوار (الدكتور): تاريخ مصر الاجتماعى منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٨٨.
- عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميى (الدكتور): الثورة العرابية بحوث ودراسات وثائقية، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٢.
- _____ : الخديوى عباس الثانى والحزب الوطنى ١٨٩٢ - ١٩١٤، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٢.
- عبد المنعم الغزالى الجبيلى: تاريخ الحركة العمالية والثقافية فى العالم من القرن الثامن عشر حتى ١٩١٤، مكتبة يوليو للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٤.
- _____ : ٧٥ عاما من تاريخ الحركة النقابية المصرية، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١.
- عبد المنعم شمس: الحاج عباس وشركاءه، سلسلة كتب ثقافية، كتاب رقم ٤٧، مطابع الدار القومية، القاهرة ١٩٦٠.
- _____ : حرافيش القاهرة، سلسلة اقرأ، عدد رقم ٥٤٩، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٩.
- عبد الله محمد عزباوى (الدكتور): الشوام فى مصر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦.
- عراقى يوسف محمد (الدكتور): الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٨٥.
- عرفه عبده على: رحلة فى زمان القاهرة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠.
- _____ : القاهرة فى عصر إسماعيل، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٨.
- _____ : رمضان فى الزمان الجميل، كتاب الجمهورية، ديسمبر ١٩٩٩.
- على الجرتلى (الدكتور): تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف بمصر ١٩٥٢.

- على الحديدي (الدكتور): عبد الله النديم خطيب الوطنية، سلسلة أعلام العرب، عدد رقم ١٢٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧.
- على بركات (الدكتور): رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد رقم ٥٤، القاهرة ١٩٨٢.
- عمر عبد العزيز عمر (الدكتور): دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ - ١٩٥٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩.
- فاطمة علم الدين عبد الواحد (الدكتورة): تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩.
- فريد دي يونج: تاريخ الطرق الصوفية في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.
- فوزي جرجس: دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، دار النديم، القاهرة ١٩٥٨.
- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، الطبعة الحادية عشرة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٨.
- لطيفة محمد سالم (الدكتورة): القوى الاجتماعية في الثورة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.
- — : النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥ - ١٩١٤ الجزء الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٤.
- لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني (الدكتورة) مراجعة يوري روشين، دار التقدم موسكو ١٩٧١.
- ليلي عبد اللطيف أحمد (الدكتورة): دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٨٠.
- — : المجتمع المصري في العصر العثماني، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٧.
- لينارد فافنج: آباء الصناعة، ترجمة: محمد مصطفى العلايلي (الدكتور) مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٥.
- محاسن محمد الوقاد (الدكتورة): الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م، سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ١٥٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩.
- محمد الجوهري (الدكتور)، عنياء شكري (الدكتورة): علم الاجتماع الريفي والحضري، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الرابع عشر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨.

- محمد أنيس (الدكتور)، السيد رجب حراز (الدكتور): ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٥.
- محمد أنيس (الدكتور): تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.
- محمد بديع شريف (الدكتور)، زكى المحاسنى (الدكتور)، أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور): دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة، وضع خطتها وقام بمراجعتها وترتيبها الأستاذ محمد شفيق غربال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دون تاريخ.
- محمد رشدى: التطور الاقتصادى فى مصر، الجزء الأول، دار المعارف بمصر ١٩٧٢.
- محمد رفعت الإمام: الأرمن فى مصر. القرن التاسع عشر: دار نوبار للطباعة، القاهرة ١٩٩٥.
- محمد سيد كيلانى: الأدب المصرى فى ظل الحكم العثمانى ٩٢٢ - ١٢٢٠ هـ ١٥١٧ - ١٨٠٥ م، دار الفرغانى، القاهرة، طرابلس لندن، دون تاريخ.
- —: فى ربوع الأزيكية دراسة أدبية، تاريخية، اجتماعية الطبعة الثانية، دار الفرغانى، القاهرة، طرابلس، لندن، ١٩٨٥.
- محمد صبرى (الدكتور): تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى ١٩٩٦.
- محمد عفيفى (الدكتور): الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢.
- محمد فريد أبو حديد: زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم، كتاب الهلال، العدد ٧، دار الهلال، ديسمبر ١٩٥١.
- محمد فهمى لهيطة (الدكتور): تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٤.
- محمد فؤاد شكرى (الدكتور) وآخرون: بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) الطبعة الأولى، دار الفكر العربى، ١٩٤٨.
- محمد فؤاد شكرى (الدكتور): مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩، الطبعة الثالثة، دار المعارف ١٩٦٢.
- محمود أحمد الحفنى (الدكتور): ثلاثة أعراس أودت بالخزانة إلى الإفلاس، المكتبة الثقافية، عدد رقم ١٩٩، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، أول يونية ١٩٦٨.
- محمود الشرقاوى: دراسات فى تاريخ الجبرتى مصر فى القرن الثامن عشر، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥.

- محمود الشرقاوى: الجبرتى وكفاح الشعب، كتاب الهلال، العدد ١٨٤، دار الهلال يوليو ١٩٦٦.
- محمود جاد (الدكتور): التركيب الطبقي للمدينة المصرية فى العصر الحديث، إعادة قراءة على ضوء مفهوم أسلوب الإنتاج، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٩٤.
- محمود متولى (الدكتور): الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.
- محمود نجيب أبو الليل (الدكتور) الصحافة الفرنسية فى مصر منذ نشأتها حتى نهاية الثورة العربية، الطبعة الأولى القاهرة مايو ١٩٥٣.
- مختار مذكور (الدكتور): لماذا تدخن؟ كتاب اليوم الطبى، العدد ٦٩، مؤسسة أخبار اليوم، ١٥ ديسمبر ١٩٨٧.
- مليكة عريان: مركز مصر الاقتصادى، القاهرة، مايو ١٩٢٣.
- مورو بيرجر: العالم العربى اليوم، نقلها إلى العربية محيى الدين محمد، الطبعة الأولى، دار مجلة شعر، بيروت، لبنان آب ١٩٦٣.
- نبيل عبد الحميد سيد أحمد (الدكتور): النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢.
- نعمات أحمد فؤاد (الدكتورة): القاهرة فى حياتى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦.
- نلى حنا (الدكتورة): بيوت القاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر دراسة تاريخية معمارية، ترجمة حليم طوسون، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.
- نوال قاسم (الدكتورة): تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد عبد الناصر، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٧.
- هاملتون جب ، هارولد بوون: المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) مراجعة أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) الجزء الثانى دار المعارف بمصر ١٩٧١.
- هرشلاغ. ز. ي: مدخل إلى التاريخ الاقتصادى الحديث للشرق الأوسط، نقله إلى العربية مصطفى الحسينى، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٣.
- ويستنفلد. ف: جداول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها، ترجمة عبد المنعم ماجد (الدكتور)، عبد المحسن رمضان، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠.
- يوسف السباعى: السقامات، مكتبة مصر، القاهرة، دون تاريخ.
- ثامنا: الرسائل الجامعية:
- أحمد محمد حسن الدماصى: سقوط نظام الاحتكار فى مصر الحديثة وأثره فى تطورها الاقتصادى ١٨٤٠ - ١٨٨٢، رسالة دكتوراه غير منشورة بقسم التاريخ بآداب القاهرة ١٩٨٩.

- صالح رمضان محمود: دراسات عن الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر الخديو إسماعيل، رسالة ماجستير بقسم التاريخ بآداب القاهرة، ١٩٦٥.
- عبد الوهاب بكر محمد: البوليس المصرى ١٨٠٥ - ١٩٢٢، رسالة ماجستير بقسم التاريخ بآداب عين شمس ١٩٧٧.
- فاطمة الحمراوى: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد الحملة الفرنسية، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ بآداب القاهرة ١٩٨٨.
- محمد على عبد الحفيظ: أشغال المعادن فى القاهرة العثمانية فى ضوء مجموعات متاحف القاهرة وعمائرهما الأثرية، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم الآثار الإسلامية بكلية الآثار، جامعة القاهرة ١٩٩٥.
- نوال عبد العزيز مهدى: الحركة العمالية وأثرها فى تطور التاريخ السياسى فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٢٠، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ بآداب القاهرة ١٩٧٢.
- وجيه على أبو حمزة: القاهرة فى عصر الحملة الفرنسية، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم التاريخ بآداب المنيا، ١٩٨١.
- نيفين أحمد عرفه: دراسة وثائقية أرشيفية للسجلات والوثائق العربية لضبطية مصر فى الفترة من ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م، إلى ١٣٠١هـ / ١٨٨٢م، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات «شعبة الوثائق» بكلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
- تاسعا: المقالات والبحوث:
- إبراهيم الفحام: تاريخ الشرطة فى مصر من عهد محمد على إلى الاحتلال البريطانى مقال منشور بمجلة الأمن العام العدد ١٩، أكتوبر ١٩٦٢.
- أحمد الشربيني (الدكتور): التكوين الاجتماعى للتجار فى مصر ١٨٤٠ - ١٩٣٠ بحث منشور فى مجلة المؤرخ المصرى دراسات وبحوث، قسم التاريخ، كلية الآداب جامعة القاهرة، يناير ١٩٨٩.
- أحمد خاكى: الجبرتي ومحمد على، بحث منشور فى عبد الرحمن الجبرتي. دراسات وبحوث بإشراف أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦.
- السيد الباز العرينى (الدكتور): الحسبة والمحتسبون فى مصر، بحث منشور فى المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية أكتوبر سنة ١٩٥٠.
- برنارد لويس: النقابات الإسلامية، ترجمة عبد العزيز الدورى، مجلة الرسالة أعداد ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٢ سنة ١٩٤٠.
- جاك أزولاي: نظام طوائف الحرف فى مصر، جريدة البلاغ أعداد ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨ بتاريخ ١٢، ١٤، ١٥ يونيو ١٩٢٢.

- حكمت أبو زيد (الدكتورة): المجتمع القاهري على عهد الحملة الفرنسية، بحث منشور فى عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦.
- رؤوف عباس حامد (الدكتور): التطور الاجتماعى فى عصر إسماعيل، مجلة الهلال عدد نوفمبر ١٩٩٧.
- سيد عويس: ندوة إحياء الفنون الحرفية " تجربة جمعية أصالة" منشور فى أحوال مصرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الأولى العدد الثالث، شتاء ١٩٩٩.
- شفيق العمروسى: سر الطيب الصبور الذى يسكن الشيطان جوفه، مقال منشور بأخبار الأدب، عدد رقم ٢٠٢ بتاريخ ٢٥ إبريل ١٩٩٩.
- صلاح منتصر: نهاية العفريت، مقال بمجلة أكتوبر، العدد ١١٧٥ بتاريخ ٢ مايو ١٩٩٩.
- عاصم الدسوقي (الدكتور): مصر فى عام ١٩٠٠، مقال بمجلة الهلال، عدد يناير ١٩٩٦.
- — : محمد على باشا وبناء اقتصاديات مصر، مقال بمجلة الهلال، عدد أكتوبر ١٩٩٨.
- — : فى أصول التمرد على التوازنات الدولية، مقال منشور بمجلة سطور، العدد ٢٧، فبراير ١٩٩٩.
- عرفه عبده على: موالد مصر المحروسة بين الماضى والحاضر، بحث منشور بمجلة القاهرة، العدد ١٥٦، بتاريخ نوفمبر ١٩٩٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥.
- — : الكسوة الشريفة والمحمل فى كتابات الرحالة، مقال منشور فى مجلة العربى، العدد ٤٨٤ بتاريخ مارس ١٩٩٩، صادرة عن وزارة الإعلام بدولة الكويت.
- على بركات (الدكتور): الموقف من الأجانب فى الثورة العربية محاولة لتفسير ظاهرة العنف فى الثورة فى كتاب مصر للمصريين مائة عام على الثورة العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨١.
- فتحى صالح: اكتشاف الموسيقى فى العصر الفرعونى، مجلة الهلال عدد يونية ٢٠٠٠.
- محمد على عبد الحفيظ: طوائف صناع المعادن فى القاهرة العثمانية فى ضوء وثائق المحاكم الشرعية المصرية، بحث غير منشور قدم لمؤتمر تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، هيئة فولبرايت، ديسمبر ١٩٩٦.
- محمود رمزى: القاهرة إسماعيل، بحث منشور فى إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٥.
- مسعود شومان: حينما كتب المستشرقون عن مولد النبى، مجلة أخبار الأدب العدد ٣٦١، بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٠.

- مصطفى فهمى: القصور والمنشآت، بحث منشور فى إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٥.
- نبيل عبد الحميد سيد أحمد (الدكتور): الزحف الإمبريالى على مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فى كتاب مصر للمصريين، مائة عام على الثورة العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨١.
- يونان لبیب رزق (الدكتور): الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الحلقة رقم ٧٥ بعنوان أصحاب الكارات، الأهرام عدد ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤.
- — : الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الحلقة رقم ١٨٢ بعنوان إضراب الخياطين، الأهرام عدد ٢٢ مايو ١٩٩٧.
- عاشرا : الدوريات:
- أحوال مصرية.
- أخبار الأدب.
- الأستاذ.
- أكتوبر.
- الأهرام.
- التكتيك والتبكيك.
- القاهرة.
- المجلة التاريخية المصرية.
- المحروسة.
- مصر المحروسة.
- المقطم.
- الوطن.
- الوقائع المصرية.
- حادى عشر: المعاجم:
- المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية (جزءان) مطابع الدار الهندسية، الطبعة الثالثة القاهرة، ١٩٨٥.
- محمد التونجى: المعجم الذهبى فارسى — عربى، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٠.

- Baer, Gabriel, Egyptian Guilds in Modern Time, Jerusalem, 1964.
- Chabrol, M De, Essai sur les moeurs des habitants modernes de L'Egypte, dan Description de L' Egypte .Seconde Edition, Tome 18, premiere Partie, Paris 1826.
- Cromere, Modern Egypt, Vol. I. London 1908.
- Girard, Memoire sur L'Agricutlure L'Industrie et le Commerce de L'Egypte, Description de L'Egypte .Tome 17. Seconde Edition, Paris, 1826.
- Gordon's, Lady Duff, Letters from Egypt, second impression, London 1902.
- Lauerns, Henry et autres, L'Expedition D'Egypte 1798- 1801, Paris 1989.
- Raymond, Andre Artisans et commercants au Caire au XVIIIe Siecle, Tome II Damas, 1979.
- Vatikiotis, p. J, the modern History of Egypt, London, 1969.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء.....	٧
المقدمة.....	٩
تمهيد.....	١٢
الفصل الأول : التنظيمات الداخلية لطوائف الحرف.....	٢٨
١- الصبى.....	٢٩
٢- العريف.....	٢٢
٣- المعلم أو الأسطى.....	٢٢
٤- المختار.....	٢٥
٥- النقيب.....	٢٩
٦- الشيخ.....	٤٢
الفصل الثانى : الصناعات الحرفية فى مدينة القاهرة.....	٥٠
١- تصنيف طوائف الحرف بالقاهرة.....	٥١
٢- الصناعات الحرفية فى مدينة القاهرة.....	٥٤
أولاً: الصناعات الغذائية:.....	٥٤
● تحضير القمح والخبز.....	٥٤
● الفطاطرية والعجائن المسكرة.....	٥٥
● الخل.....	٥٦
● معامل التفريخ.....	٥٦
● تحضير الفول.....	٥٧
● البن.....	٥٧
● الجزارون.....	٥٨
● الاستقطار.....	٥٨
● صناعة الزيوت.....	٥٩
ثانياً: الصناعات المتعلقة بالكساء.....	٦٠
● صناعة الغزل والنسيج.....	٦٠
● الصباغة.....	٦٢
● التطريز.....	٦٢
● الخياطون.....	٦٤

الموضوع	الصفحة
● الفراءون.....	٦٥
● صناعة دبغ الجلود.....	٦٦
● الصرمانية والسروجية.....	٦٨
ثالثاً: الصناعات الخاصة بالسكن والتأثيث ومختلف الصناعات الاقتصادية.....	٦٩
● البناءون ونحاتو الحجر.....	٦٩
● الحدادون والنحاسون.....	٧٢
● نجارة الأثاث.....	٧٣
● الخراطون.....	٧٤
● الجوهرجية والصياغ.....	٧٦
● صناعة الحصر.....	٨٠
● طائفة القفاصة.....	٨٢
● طائفة الشبكشية.....	٨٢
رابعاً: أعمال الخدمات.....	٨٥
● طائفة المسلكاتية.....	٨٥
● طائفة الحمامة.....	٨٥
● طائفة السقاين.....	٨٧
● طائفة الخدامين.....	٩١
● طائفة الساعاتية.....	٩٢
● طائفة الحلاقين (المزينين).....	٩٣
● طائفة الآلاتية.....	٩٥
● طائفة الطباليين والزمارين.....	٩٦
الفصل الثالث: الصعاب التي واجهت أصحاب الحرف.....	٩٨
١- الضرائب.....	١٠٠
٢- تأثير الأجانب على طوائف الحرف.....	١١٥
٣- تطور حياة الطبقتين العليا والوسطى.....	١٣١
الفصل الرابع: السلطة وطوائف الحرف.....	١٤٣
١- وضع ضوابط للعمل.....	١٤٤
٢- معاقبة الخارجين على القانون.....	١٥٥
٣- السلطة وتخفيف الضرائب.....	١٥٨
٤- السلطة وتحديد الأسعار.....	١٦١

١٧٠	٥- تصنيف طوائف الحرف.....
١٧٥	الفصل الخامس: الحياة الاجتماعية لطوائف الحرف.....
١٧٦	● الاحتفالات الأسرية.....
١٨٠	● علاقة الحرفيين بالطرق الصوفية.....
١٨٢	● مساهمة طوائف الحرف فى الاحتفالات العامة والخاصة.....
١٩٤	● أخلاق الحرفيين.....
١٩٧	● الأجور ومستوى المعيشة.....
٢٠٢	الخاتمة.....
٢٠٥	الملاحق.....
٢١٨	المصادر والمراجع.....

منافذ بيع

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة ساقية

عبد المنعم الصاوي

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو

من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة مركز الكتاب الدولي

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة المبتديان

١٣ ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة عرابي

٥ ميدان عرابي - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعي -

الجيزة

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة رادوييس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوييس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب - جامعة المنيا - المنيا

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقاً

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص.ب : ٢٢٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

WWW.egyptianbook.org.eg

E - mail : info@egyptianbook.org.eg